

تأليف

أحمد النائب عثمان زاده

(١١٣٦هـ)

حققه وعلق عليه

الدكتور محمد ألتونجي

دار صادر

بيروت

قُراضةُ الذَّهَب

في عِلْمَي النَّحْوِ والأدب



قراضة الذهب

في علمي النحو والأدب

تأليف

أحمد النائب عثمان زاده

(١١٣٦هـ)

حققه وعلق عليه

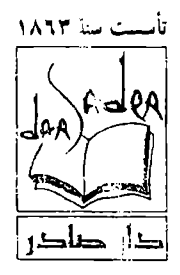
الدكتور محمد ألتونجي

دار صادر

بيروت

الطبعَة الأولى
1998

تأسست سنة ١٨٦٣



P.O.B. 10 Beirut, Lebanon

دار صادر للطباعة والنشر
ص . ب . ١٠ بيروت ، لبنان

هاتف وفاكس Tel & Fax (+961) 04.920973 / 04.922714 / 01.448827

المقدمة

هذه المخطوطة:

عثرتُ على هذه المخطوطة في مكتبة المخطوطات العربية بجامعة الكويت تحت رقم 502. وهي المخطوطة الثالثة التي استخرجتها من هذه المكتبة؛ فالأولى «المغني في الفروسية والبيطرة»، والثانية «تعريفات العلوم». وعلى قلة عدد المخطوطات في هذه المكتبة فإنها ضمت مجموعة لم ترَ النور حتى الآن. غير أن أغلب هذه المخطوطات من العصور الإسلامية المتأخرة، ولا سيما العصر العثماني. والطريف النافع أن بعض محتوى هذه المكتبة مما لم يره علماء الفهارس كبروكلمان أو سيزگين. ربما لأنها أسست في مرحلة متأخرة، أو ربما لأن أغلب هذه المخطوطات كانت من الممتلكات الشخصية.

و«قراضة الذهب»، التي هي بين أيدينا، النسخة الوحيدة في العالم حتى الآن؛ فلا بروكلمان ذكرها ولا مصنفو الفهارس الآخرون.

ومن حسن حظنا أن هذه النسخة الفريدة حظيت بعناية مالكيها، والمعلقين عليها، وناسخها، ومؤلفها بطبيعة الحال. فقد مُهرت الورقة الثانية بمهر عثماني ترجمته: «وقفتُ هذا الكتاب. جنگيز زاده الحاج أحمد. وتاريخ الوقف 1293هـ». وعلى ورقة العنوان وتحت «قراضة الذهب» كُتب العنوان باللغة التركية. ثم سَجّل صاحب الختم باللغة العربية وَقْفَه فقال: «قد وقفتُ هذا الكتاب لرضا الله تعالى وقفاً صحيحاً؛ لا يُباع

ولا يُشترى، إلا لأولادي الذكور ولأرباب العلوم من إخواني. وأنا الواقفُ، المدرس في أمالي». فالكتاب كان لدى أحد المدرِّسين في مدينة «أمالي» التركية.

وقد كان الكتاب محفوظاً بمكتبةٍ تركية كبيرة؛ فقد كُتب على الجانب الأيسر من الورقة الأولى باللغة التركية ما ترجمتُه: «الخزانة الأولى - دولاب 6». وهذا جانب من العناية التي حظي بها الكتاب. ولا نعلم كيف انتقلت إلى الكويت.

ومع ذلك فإن الظن يذهب بي إلى أن هذه النسخة سقط منها نصف ورقة (صفحة) كان فيها مقدمة المؤلف. ذلك أن حاجي خليفة ذكر في تعريف الكتاب الجملة الأولى منه على عادته غالباً فقال: «أحمدُ مَن صيَّر علم النحو أحسنَ ما يُعَنْوَنُ به الكتب الشريفة». في حين أن نسختنا هذه تبدأ مباشرة بحرف الهمزة، من غير بسملة. فمع أننا لم نفقد من مضمون الكتاب سطراً إلا أننا فقدنا ما قد يعرِّفنا بالمؤلف، وسبب تأليفه الكتاب، أو ما قد يضيء لنا شيئاً ينفعنا.

المؤلف وعصره:

المعلومات عن هذا المؤلف قليلة جداً، بل إن ما جمعناه لا يكفي لمعرفة صاحب هذا السِّفر الجليل، والذي يدل على أن صاحبه ذو كفاءة علمية ومكانة مرموقة في زمانه. ولكن هذه الشذرات الضئيلة كافية لمعرفة مقامه إلى حد كاف تقريباً.

فهو أحمد التائب بن عثمان المعروف بعثمان زاده. وكلمة «زاده» بالتركية - المنقولة عن الفارسية - تعني كلمة «ابن» أو «حفيد». وأنه من مشاهير العلماء والشعراء المؤرخين الأتراك. غير أنه سرعان ما تقلد

المناصب العالية في القضاء بمدينة حلب بأمر من السلطان، ثم نقل إلى القاهرة وتوفي بها سنة 1136هـ = 1724م[1].

غير أن عمر رضا كحالة ذكره مرتين؛ مرة باسم «أحمد النائب» – بالنون – وأخرى «أحمد التائب» بالتاء. وهذا وهم منه، لأنه نقله مرة من كشف الظنون وأخرى من هدية العارفين. وصواب اسمه بالتاء، أما النون فخطأ مطبعي لناشر كشف الظنون.

وذكرت المراجع أنه قريب «ويسي» الشاعر التركي الكبير، واسمه «محمد القاضي الآلا شهري» الحنفي. ولد سنة 969هـ وتوفي سنة 1037هـ. عمل في الوظائف الحكومية العثمانية، واشتهر بديوان شعره التركي، وبعدد آخر من المؤلفات، منها: «درة التاج في سيرة صاحب المعراج» وهو في السيرة النبوية، و«دستور العمل في مباهاة العبادات»، و«مرج البحرين» في فتوح مصر، و«خواب نامه» أي كتاب الرؤيا، وقد جعله حواراً بين السلطان أحمد الأول (ت1012هـ = 1603م) والاسكندر الكبير، وهو مطبوع بالتركية، و«أجوبة لصاحب القاموس عن اعتراضاته على الجوهري»، وغيرها[2]. فالمؤلف إذاً معاصر للشاعر ويسي، وربما كان تلميذاً له. ولكنهم لم يذكروا نوع القرابة بينهما.

يذكر حاجي خليفة[3] أن عثمان زاده انتهى من تأليفه «قراضة الذهب» سنة 1049هـ. ولو قارنّا هذه السنة بسنة الوفاة أحسسنا بوجود خطأ في إحدى السنتين؛ ذلك أن بين تأليفه الكتاب ووفاته سبعاً وثمانين سنة، وهذا مستبعد طبعاً. فلا بد من وجود خطأ بين الرقمين بخمسين سنة تقريباً أقل أو أكثر.

---

1 كشف الظنون 2/ 1323.

2 هدية العارفين 1/ 228.

3 كشف الظنون 2/ 1323.

ولعل في سنة وفاته زيادة، ولا سيما إذا قارنّاها بسنة وفاة الشاعر ويسي.

والذي دفعنا إلى هذا الاحتمال حاجي خليفة نفسه والمتوفى سنة 1067هـ. فقد ذكر أن المؤلف أنهى تأليف كتابه سنة 1049هـ، وحين عَرّف به قال: «مولانا أحمد التائب قريب ويسي الشاعر». وهذا يعني أن حاجي خليفة كان معاصراً لأحمد التائب، وأنه كان متقدماً عليه في السن آنئذ، وأنه كان ذا مقام رفيع في زمانه علماً ومكانة، وإلا لما قال عنه: «مولانا». فلعل المؤلف عاش بضع سنوات بعد وفاة حاجي خليفة. ولو أن المؤلف مات كما ذكر صاحب هدية العارفين سنة 1136هـ لما كان حاجي خليفة رآه ولا ذكر كتابه.

وحاجي خليفة كذلك دلّنا على اسم الكتاب؛ ذلك أن النسخة التي عُنينا بتحقيقها جاءت غُفْلاً من اسم كاتبها. ولما رجعنا إلى كشف الظنون رأيناه يذكر كتابين بهذا الاسم؛ أحدهما «قراضة الذهب» لابن رشيق صاحب العمدة، والآخر لأحمد التائب هذا. وأكد لنا صحة نسبة الكتاب إليه وروده من بين مؤلفاته حين ترجم له صاحب هدية العارفين. ولن نشير إلى ما قاله عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[1] لأنه نقل حرفياً - وبإيجاز - عنهما.

وتبين لنا كذلك أن حاجي خليفة اطلع على الكتاب وتصفحه لقوله: «جمع فيه ما اندرجَ في فاتحة مغني اللبيب، ورتبه على الحروف، وألحقَ به معتبراتِ هذا الفن».

ثقافة المؤلف واطِّلاعه:

يَستدل مُطالع «قراضة الذهب» منذ الوهلة الأولى على أن المؤلف ذو اطلاع علمي واسع، وأنه لا يمكن أن يؤلف هذا الكتابَ دون أن يكون له

---

1 معجم المؤلفين: 2/ 179 و193.

باع طويلة في مجال التأليف. ونرى أن نريح المطالع لنخبره أن له عدا هذا الكتاب كتباً أخرى ذكرها مؤلف هدية العارفين، وهي:

1- إجمال التواريخ.

2- أخلاق أحمدي للسلطان أحمد خان - كتبه بالتركية.

3- تحفة النعمان - كتبه بالتركية.

4- تلخيص النصايح في الأخلاق.

5- ثمار الأسمار في نصايح الملوك.

6- جامع اللطائف.

7- حديقة الملوك.

8- حديقة الوزراء، وفيه تراجم لاثنين وتسعين وزيراً؛ من علاء الدين باشا إلى رامي محمد باشا المعزول سنة 1115هـ = 1724م.

9- زبدة الأسمار في الحكايات.

10- صحَّت آباد في شرح الأربعين.

11- طوالع المطالع في ترجمة المشارق.

12- مناظرة الدولتين؛ سؤال وجواب.

13- مُنشآت.

14- ديوان شعر - باللغة التركية.

ويبدو من مطالعة هذه الأسماء أن كتابه «قراضة الذهب» هو الوحيد في علم النحو. ولكن المؤلف برهن على تمكُّنه من مادته، وسيطرته على كل موضوع يعالجه. وأحسب أن هذا الكتاب سيحتل مكانته المرموقة في سدرة المكتبة العربية اللغوية يوماً.

ويزيدنا ثقة في تمكنه من علم النحو كثرة المصادر التي اعتمدها ورجع إليها، وذكرها في كتابه. من ذلك: مغني اللبيب، المفصّل، المكمّل، الضوء، المفتاح، التلخيص.. إضافة إلى عشرات الأسماء من علماء اللغة والنحو؛ القدماء والمحدثين. نورد جانباً منهم: الأصمعي، سيبويه، الزمخشري، ابن عصفور، المبرد، ابن جني، ابن مالك، ابن خروف، السيرافي، المالقي، ابن الحاجب، وغيرهم كثير.

غير أنه كان يركز كثيراً على ابن هشام، سيبويه، المالقي، الزمخشري، الشريف الجرجاني. وكان اعتماده الأكبر على أربعة كتب نوردها بحسب أهميتها في كتابه: «المغني» لابن هشام، «المفصل» للزمخشري، «رصف المباني» للمالقي، «المصباح» للمطرِّزي.

أمّا أسلوب المؤلف فقد أوقَعَنا في حَيرة؛ ذلك أن أسلوبه بعيد عن مستوى أساليب العصر العثماني. ويبدو أن تمرُّسه بالمسائل النحوية، واعتناءه بالأسلوب العلمي التأليفي، أبعداهُ عن صنعة العصر وركاكته. وهذه الملاحظة تقودنا إلى الحديث عن عنوان كتابه «قراضة الذهب في علمَي النحو والأدب». فلا يظننَّ القارئ أن المؤلف سيتحدث عن بعض الجوانب الأدبية. إنما جاءت كلمة «أدب» هنا لتعنيَ شرحه للشواهد الشعرية كلها تقريباً، ولكثير من الشواهد القرآنية. فنراه يشرح مفردات الشاهد أولاً، ثم يشرح المعنى بأسلوب أدبي مشرق.

والمؤلف لا يكتفي بالعرض والنقل من هذه الكتب، بل كان يناقش بعض المسائل؛ فيوافق بعضها ويأخذ في بعضها على المؤلفين؛ فقد أضاف على ابن هشام وناقشه، كما ناقش ابن الحاجب. ففي حديثه عن «لو» يقول: «وفي هذا الاستعمال توهَّم المصنف..» ويعني بالمصنف ابنَ الحاجب.

كما أنه يعرب بعض الكلمات في الشواهد، ويشير إلى استعارة أو كناية ولكنْ لماما.

وتغلب عليه الثقة في النقل؛ فنراه غالباً ما يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه، ويقول في ختام نقله: «كذا في...». غير أنه قد ينقل مختصراً ولا يشير إلى الاختصار، أو ينقل من بعض الكتب ولا يشير إلى النقل.

وهذا كله يدل على ثقافة لغوية ونحوية وأدبية راسخة، وإلمام جمّ في منهجية التأليف والمعالجة.

مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

يتضمن هذا الكتاب شرحاً لمعاني الأدوات والمصطلحات بعد أن رتبها المؤلف ترتيباً ألف بائياً، غير أنه بدأ بـ«اللهمّ» تيمُّناً بذكر اسمه تعالى. ولم يترك أداة إلّا فصَّل فيها وشرحها شرحاً دقيقاً. غير أنه لم يأتِ في مضمونه للأدوات بجديد على علم النحو. وذلك أن كتب النحو كثيرة جداً، وكتب الأدوات كثيرة أيضاً. ولعل أشهر كتب الأدوات «مغني اللبيب» لابن هشام، و«رصف المباني» للمالقي، و«المفصل» للزمحشري. وقد نهل من الثلاثة، ولكنه ارتوى ملياً من الكتاب الأول.

وهو لم يزد كثيراً عليهم إلا بآرائه الخاصة، وبشرحه للشواهد والتعليق عليها لغوياً وإعرابياً وبيانياً، وبأحدَ عشرَ فصلاً عقدها لبعض الدروس النحوية في ختام فئة منتقاة من الأدوات، مما يخرج عن المفهوم لمعاني الأدوات. وقد أضفنا لها عنواناتٍ إضافيةً، وحصرناها بمقوستين [...] ووضعناها في فهرسة خاصة.

من ذلك تفصيله لأسماء الإشارة في ختام حديثه عن «ذا». أما سائر أدوات الإشارة فتردُ كل واحدة في مكانها. وهو يحيل القارئ إن لزمت

الإحالة. والمؤلف يختار الأداة الأكثر شهرةً ليخصَّها بالتفصيل، كقوله: «وتفصيل أسماء الإشارة سيذكر في بحث ذا إن شاء الله تعالى، لأنه أشهرها استعمالاً».

على أن الجيد الجديد والمهم أيضاً، شرحُه لبعض مصطلحات اللغويين والنحاة، من ذلك شرحه لـ: تَسامُح. ثماني عشر. حسٍّ ولابسٍ. خلافاً. ذات يوم. ضمير الشأن. فداءً لك. فصاعداً. فذلكة. لا يذهبُ عليك. لله درُّه. مثلاً بمثل، هلمَّ جرّا.. وأنزلها في مكانها من التسلسل الألف بائي من غير تجريد.

ومع أنه اتخذ كتاب «المغني» قدوة واستهداء إلا أنه فاقه تفصيلاً وحرية وعدداً. ففي المغني ثمانٍ وتسعون أداةً، في حين أن في القراضة اثنتا عشرة ومئتان بين أداة ومصطلح. غير أن شواهد المغني تفوق شواهد القراضة كثيراً؛ ففي الأول أحد عشر وتسعُ مئة شاهد شعري، بينما في القراضة اثنا عشر ومئة.

وبينما نراه يوجز في التعريف والشرح في بعض الأدوات، نراه يزيد التفصيل في بعضها الآخر، كما في «غير». إضافة إلى تعريفات لم يتطرق ابن هشام إليها مطلقاً. ويظل «المغني» مغنياً لكل مستفيد، ولا يفوقه كتاب آخر في ميدانه لأي مريد.

ونرى في ختام حديثنا عن مضمونه ومنهجه أن نشير إلى نقطتين مهمتين، هما:

1- استخدم رمزين هما «ح» و«فع». وقد دلنا السياق على أنهما اختصار لقوله: «حينئذ» للأول، و«فعلى هذا» للثاني.

2- اتبع في الترتيب الألف بائي منهج الفرس في تقديم الهاء على

الواو. ذلك أن الفرس يفصلون بين ما هو واوي وما هو يائي بحرف الهاء حسماً للاختلاف. وهذا ما فعله مصنفو المعاجم الأعاجم كالفيروز آبادي في «القاموس المحيط»، والزمخشري في «أساس البلاغة».

النسخ والتعليقات:

يبدو أن تاريخ النسخ معاصر تقريباً لتاريخ التأليف. وقد توصلنا إلى هذا من نوع الخط الفارسي الجميل ذي القلم الدقيق الرفيع الذي يكتب به العثمانيون عادة. ومن طريقة تصحيف الكتاب المخطوط وتغليفه. وقد كان لهذه النسخة حظ كبير في كثرة الهوامش والتعليقات التي أضافها العلماء والمطلعون عليها. وقد جاء بعض هذه الهوامش إمَّا:

أ- من سهو الناسخ في نسخه، فأضاف في الهامش ما نسي كتابته. وهذا دليل دقته.

ب- أو من إضافة الناسخ. وهذا دليل علمه.

ج- من إضافة المطالعين، أو المدرسين، أو المالكين: وهذا دليل أهمية الكتاب. وممن علق على الكتاب: مفيد. العجدواني، شيخ زاده...

وأغلب هذه التعليقات منقولة عن كتب أو عن علماء ذُكرت في مواقعها. وكنت لا أغادر تعليقاً إلا نقلته، إما إلى المتن، وإما إلى الحاشية بحسب موضعه المناسب. وأشرتُ إلى ذلك، وذكرت اسم المعلق، ومكان وجود التعليق.

أما الناسخ فيبدو لي أنه ممن اشتغلوا بالنحو وتعمقوا فيه. ونرجح أن يكون اسمه «مفيد منلا زاده»، لسببين وجيهين فيما نحسب:

1- أن التعليقات المختومة باسم «مفيد» هي من خط المتن وقلمه.

2- أن الكتاب مختوم بورقتين من خط الناسخ مطلعهما:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على جميع
الانبيا والمرسلين فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير منلا زاده الكردي هذه
هي المواضع التي وقع فيها الغلط والمسامحة من الشارح الفاضل الشيخ عبد الرحمن
الجامي قدس سره في شرحه للكافية فاستخرجتها وكتبتها في هذه الورقة لينظر
فيها الافاضل والطلبة ويكونوا على بصيرة في اثناء الدرس والمطالعة

ولمّا كان الناسخ يوقع باسمه «مفيد» تحت كل تعليقة، وأشار هنا صراحةً إلى أنه «منلا زاده الكردي»، بات جلياً أن الناسخ معروف، ومن أهل الاختصاص. وتعليقه على شرح الكافية التي قام بشرحها «عبد الرحمن الجامي» دليل ثابت على علمه وكفاءته.

لكن هذا لا يعني أن الناسخ لم يَسْهُ أو لم يزلَّ قلمه. فلا يجدرُ بنا أن ننسى أن المؤلف والناسخ من علماء القرن الحادي عشر الهجري، أي في أواخر العصر العثماني. ولهذا لم تبتعد العجمة عنه كثيراً. فنراه غالباً ما:

1- يستعمل ياء المضارعة عوضاً عن تائها، مثل قوله: «فهي إذاً ينقض».

2- يجعل الحرف مؤنثاً، أو ربما أنه يعدّه أداة، كقوله: «وهذه الحرف».

3- يُنقص من الشاهد الشعري أو الآية كلمة أو حرفاً من غير أن يتنبه إلى موضع الخلل. وقد رتقنا ذلك كله.

4- ينسى نسخ الأداة (العنوان). ولعله كان يريد أن يكتبه بالحبر الأحمر على عادته في كل عنوان، فيرجئ ذلك إلى ما بعد، ثم ينسى. كما حصل

معه في: وا، وجد، وراءك. فكنا نقرأ المتن، ونلتقط العنوان من الشرح.

5- يزلّ قلمه في بعض الأخطاء النحوية، مع أنه ينسخ كتاباً في النحو، ويعلق على شرح الكافية. من ذلك عدم ربط جواب (أما) بالفاء دوماً، ونصب خبر (إن) وأخواتها أحياناً، وعدم الدقة في العدد والمعدود لِماماً. وقد صوّبناها كلها في محالِّها من غير ما إشارة إلا نادراً.

وكل هذا لايُنقص من عمل الناسخ وعنايته.

عملنا في المخطوطة:

لم يكن العمل في هذه المخطوطة سهلاً على رغم وضوح خط الناسخ، وجلاء عبارة المؤلف. ومعلوم أن الاشتغال بتحقيق الكتب النحوية عسير لكثرة الآراء، واختلاف العلماء، وتعدّد الشواهد النحوية. ويزيد من صعوبة العمل في هذه المخطوطة أنها فريدة في العالم. ولو لم يكن عندي صبر، وعند الناسخ معرفة لاستحال عليَّ إخراجها.

ومع أنني حاولتُ جهدي فإن بعض التراكيب ظلت مغلقة، وعدداً من المفردات ما زال غامضاً. فاجتهدت في بعضها، وظل بعضها في نطاق التَّظَنّي. وقد سها الناسخ عن ذكر بعض الكلمات فأضفتُ منها ما يناسب السياق، ووضعت ما أضفته من حَدْسي أو من كتب أخرى بين مقوستين [ ].

ورأيت المؤلف قد رتب أدواته ومصطلحاته ترتيباً ألفبائياً فيه كثير من الدقة غير أن في ترتيبه لها نظراً؛ ذلك أنه لم يعتن كثيراً بالحرف الثاني والثالث، مثل: «بلى» وبعدها «بله». لكن هذا الاضطراب قليل جداً. وقد فكرتُ بإعادة الترتيب لأسهِّل على الباحث سرعة الوصول إلى بغيته. غير أنني وجدتُ ابن هشام في المغني أكثر إهمالاً لهذا الترتيب. فانتهيت إلى

ضرورة الإبقاء على ترتيب المؤلف، واكتفيت ببسط أدواته في الفهرسة بسطاً يخفف من عناء الباحث، ما دام ترتيب المؤلف ليس كثير الاختلاف. وقد رقمتُ الأدوات كما رقمتُ الشواهد في المتن، وفعلتُ الأمر نفسه في الفهارس تخفيفاً وتسهيلاً.

وشرحتُ ما لم يشرحه المؤلف، وأضفت ما رأيته ذا جدوى، من غير إطالة. وأرجعت الشواهد إلى مظانها، وصوّبت ما أخطأ به الناسخ، وذكرتُ المكرر منها، بما يناسب الشاهد. وأحلتُ شواهده القرآنية إلى أرقام الآيات والسور، وضبطت ذلك كله بدقة. وأعربتُ بعض الأدوات والمصطلحات مما أغفله المؤلف، أو لم يكن إعرابها في الأصل واضحاً. والحق مع المؤلف، لأنه يعتني بالمعاني أكثر من الإعراب، كما يفعل ابن هشام.

ويشرفني أن أشيد بالملاحظات التي تفضل بها الدكتور عبد اللطيف الخطيب ولا سيما في القراءات. فله ولكل مخلص ثناء خاص.

ربنا اهدنا إلى الصراط المستقيم، واجعلنا في الآخرة من الفائزين.

الكويت 20/ 10/ 1997

محمد ألتونجي

حرف الالف اللهم ابتدئ به تيمنا بذكره سبحانه قيل اصله يا الله فحذف
بالكلية احدهما ان النداء انما يكون في محل الغفلة والله تعالى عن ذلك والثانية ان
حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال وعوض الميم فيه من حرف النداء والسر في
تشديد الميم انه عوض عن حرفين وقيل اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا به فحذفت الهمزة
بعد الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصارا كلمة واحدة
ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله غفرت او عذبت يا اللهما ويجوز ان يكون
الالف فيه للاطلاق واختلف في جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها
فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله تعالى قل اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك
ويستعمل في الدعاء وقد يجيء في جواب الاستفهام كقولك اللهم نعم او اللهم لا لمن قال ازيد في
الدار وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار
بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وقد
يؤتى لنفي الاثم والخطأ الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني او جاءني
القوم اللهم الا زيد اي فلا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى
المستثنى وقد يؤتى لتاكيد كلام عند المستمع فكانه قال بها المستمع اعلم اني ادعو الله
ليشهد على كلامي انه حق او استثناء وصدق ولفظة الجلالة وهو تعالى قيل الاله فحذفوا
الهمزة الثانية وعوضوا عنها لزوم حرف التعريف فنقلوا حركة الهمزة الى اللام و
ادغموا فصار الله وقيل اصله الاه فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياس فصار لاه
ثم يحصل على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء الالف المفردة
التي لا يمكن الابتداء بها كونها لا تقبل الحركة وهي الحرف الهوائي ولها تسعة
اوجه احدها ان يكون للانكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمر لان عادة العرب اذا
سمعوا شيئا من احد وانكروا ذلك الشيء استفهموا عنه ذلك الشيء على اعرابه الذي

[الورقة الأولى من قراضة الذهب].

تكلم به المجيز والحقوا به حرفا الفا ان كان ذلك الاسم مفتوحا وواوا ان كان مضموما
وياء ان كان مكسورا والحقوا تلك الحروف هاء ساكنة للوقف ولم يلحقوا حرف
الانكار الا في الاستفهام وعند الوقف من غير ان يكون بين آخر الكلمة وبين
حرف الانكار فاصل كقولك في هذا عمر أعمروه ورأيت عثمان أعثماناه ومررت
هذا فيما يقع آخر الكلمة متحركا واما اذا كان ساكنا اي اذا كانت الكلمة منونة
حركت بالكسر واذا حركت بالكسر يكون حرف الانكار ياء في الاحوال الثلث كقولك
في هذا زيد أزيدنيه ورأيت عمرا أعمرنيه ومررت ببكر أبكرنيه الا ان ما قبل النون
مضموم في الاول ومفتوح في الثاني ومكسور في الثالث ويجب ايقاع حرف الانكار
في آخر الكلام حتى لو عطفت عشرة اسماء بعضها على بعض لوقع حرف الانكار
في آخرها فان اجبت من قال لقيت زيدا وعمرا وبكرا وخالدا قلت أزيدا
وعمرا وبكرا وخالدنيه لان حرف الانكار لا يلحق الا عند الوقف والوقف في
المعطوفات انما يكون على آخرها وكذا اذا قيل ضربت زيدا الطويل قلت أزيدا
الطويلاه وثالث في ان يكون للتذكر كرأيت الرجلا واعلم ان حرف التذكر
هي الالف ان كان بعد فتحة والواو ان كان بعد ضمة والياء ان كان بعد كسرة
وهو ان يقول الرجل في نحو قال ويقول ومن العام قالا ويقولو ومن العامي اذا
تذكر ولم يرد ان يقطع كلامه لان حرف التذكر يلحقها المتكلم اذا نسي بعض كلامه
فيمد صوته حيث يبلغ من كلامه فنسي ما بعده ينتظر تذكر ما نسي نحو ان يريد المتكلم
ان يقول قال فلان كذا وكذا فلما بلغ الى قوله نسي اسم فلان فمد صوته
بفتحة اللام من قال فقال قالا بالالف ينتظر تذكر ما نسي بمد صوته لانه
يريد ان لا يقطع كلامه وينتظر تذكر ما نسي وهذه الزيادة في اتباع ما قبلها
ان كان متحركا بمنزلة زيادة الانكار فاذا سكن حرك بالكسر ثم حرك ثمه ثم

معناه ايت وهي من اسماء الافعال مركب من حي وهل مبني على الفتح اعلم ان حي
بفتح الياء وتشديدها وهل بفتح الهاء واللام وهما كلمتان معناهما الاسراع
والتعجيل ويجوز استعمال كل واحد منهما مفردة فتقول حي يا زيد على الثريد
ومنه قول المؤذن حي على الصلوة وهل يا عمرو في هذا الامر ويجوز تركيبهما
فاذا ركبتهما لا تغير لفظ حي فاما في هل فيجوز سبع لغات احديها حي هل بفتح
الهاء واللام من غير تنوين كما ذكر في الثانية حي هلا بتنوين اللام والثالث حي هلا
بمد اللام من غير تنوين كقول الشاعر   الا ابلغا ليلى وقولا لها هلا
فهذه اللغات الثلث نقلها سيبويه وزاد غيره حيهل بفتح الهاء واسكان
اللام وحيهل باسكان الهاء وفتح اللام بغير تنوين وحيهلا باسكان الهاء
وفتح اللام وتنوينها واللغة السابعة حي هال بفتح الهاء وكسر اللام المنونة
ثم اعلم انه يستوي فيها مع اختلاف لغاتها المذكر والمونث والواحد
والاكثر فتقول حيهل يا رجل ويا رجلان وكذا سائر الامثلة وقد جاء حيهل
معدى بنفسه وبالباء وبالى وبعلى مثال المعدية بنفسه حيهل الثريد ومثال
المعدية بالباء قول ابن مسعود اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وروى هذا
الاثر بالى وعلى ايضا نحو حيهلا الى عمر وعلى عمر كذا في المكمل حرف
الحاء خلا للاستثناء ويكون حرفا تارة وفعلا اخرى وما بعده مجرور في
الاول نحو جاءني القوم خلا زيد ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر
على الحد المذكور في حاشا نحو جاءني القوم خلا زيدا اي خلا القوم زيدا
واذا ادخلت ما عليه نصبت ما بعدها البتة لان ما هذه مصدرية
فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب على الحال وقيل على
الظرف بمعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى

نصب
الثانية قاموا وقت خلوهم عن زيد وقال ابن خروف موضع ما خلا
على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد وقال بعضهم من ائمة النحو
انه يجوز الجر على تقدير ما زائدة لا واعترض هذا القول ابن هشام وقال
فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور
بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه خلافا مفعول مطلق لفعله المضمر اي لنا قول
هذا يخالف خلافا فالثالث فعي مثلا واللام كور فيه لكونه بمعنى يخالف فكان مصدرا
موكدا لمضمون الجملة اي معناه المصدري كقولك على عشرة دراهم اعترافا
لمضمونه على عشرة دراهم اعترفت والفرق بين الخلاف والاختلاف ان الاختلاف
ان يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا والخلاف ان يكون كلاهما مختلفين خلت
بكسر الخاء بمعنى الظن وهو من افعال القلوب ومنه من يسمع يخل على طريقة حذف
المفعولين اي من يسمع يخل المسموع صحيحا كما تفصيل هذا المثال وسائر تفاصيل
استعمالات هذه الافعال في مادة حسبت فيه الدال دع بفتح الدال
وسكون العين المهملة اسم فعل معناه انتعش اي قم من السقوط يقال لمن سقط
على الارض دع او يقال دعا لك او دعدعا لك اي رزقت الانتعاش وهو
الارتفاع والقيام من السقوط ودع هذه ليست مثل دع بمعنى اترك لانه
امر مخاطب من ودع يدع اذا ترك وتفصيل اختلافاتها اي اسماء الافعال وبنائها
مذكور في مادة امين دون منصوب على الظرفية بمعنى عند وقد يكون بمعنى غير
وقبل وبمعنى الخسيس ومعنى دون في الاصل ادنى مكانا من شيء يقال هذا دون
ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد دون ...

تبعته اي تتبع حرف التذكر كسرة ما قبلها فتصير ياء. الثالث ان يكون ضمير الاثنين
نحو الزيدان قاما وانت هندان قاما وقيل حرف والضمير مستتر الرابع ان يكون علامة
الاثنين كقوله وقد اسلماه مبعد وحميم المبعد اسم مفعول اريد به من ابعد عن نسبه
المسلم والحميم القريب الذي يهتم بامره يعني ان هذا الرجل تبرا منه البعيد والقريب
واسلماه لما يراد منه ولم يعنوا ما باعانته الخامس الالف الكافة كالف بينا والمراد
من الكافة المانعة عن عمل الجر بالاضافة وقيل الالف الف الاشباع وبين مضاف الى
الجملة كما سيذكر في بحث بينا ان شاء الله تعالى السادس ان يكون فاصلة بين
الهمزتين نحو ءانذرتهم ودخولها جائز لا واجب السابع ان يكون فاصلة بين نون
النسوة ونون التاكيد نحو اضربنان وهذه واجبة الثامن ان يكون لمد الصوت
بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب الاول كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز
وغنى بعد فاقة وهوان والثاني نحو يا عجبا لهذه الفليقة الفليقة الداهية و
الثالث حملت امرا عظيما فاضطلعت به وقمت فيه بامر الله يا عمرا اضطلعت
اي قويت عليه التاسع ان يكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التاكيد او
تنوين المنصوب. فالاول نحو لنسفعا وليكونا ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
والثاني كرايت زيدا في لغة غير ربيعة الالف المفردة التي تقبل الحركة وهي
الهمزة تاتي على وجهين احدهما ان يكون حرفا ينادى القريب كقولك ا رجل
والثاني ان يكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو ازيد قائم والالف
اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام احدها جواز حذفها سواء تقدمت
على ام او لم تتقدم الاول نحو قول عمرو بن ربيعة • بدا لي منها معصم حين جمرت
وكف خضيب زينت ببنان • فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع
رمين الجمار ام بثمان • المعصم بكسر الميم وفتح الصاد المهملة موضع السوار من

الساعد وجمرت رمت بها المناسك في الحج والكف مؤنثة ولهذا انث الضمير
العائد اليها في زينت وخضيب اي مخضوبة بحنا او غيرها مما يتزين النساء و
البنان اطراف الاصابع وضمير رمين عائد الى البنان او الى هذه صواحبها
والجمر من جمرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن تلك
المراة عند رميها الجمرات فلم يقدر مع كونه من اهل الدراية ان يضبط عدد ما وقع
الرمي ام بثمان والثاني اي الهمزة التي لم يتقدم على ام كقول الكميت شعر
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اي او
ذو الشيب يلعب الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور فيحتمل ان
يكون في البيت مستعملا لمطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لاجل لعب
وانما حصلت للحاق المحن باهل بيت النبوة فان الشاعر نظم القصيدة التي هذا
مطلعها في مدح اهل البيت ومدحهم والتألم لما اتفق لهم من مصائب الدنيا
ويحتمل ان يكون مستعملا في الاول للخفة الحاصلة بسبب شدة الحزن وفي الثاني
للخفة الحاصلة بسبب شدة السرور والحكم الثاني ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم
ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم والمراد من طلب التصديق السؤال عن
ادراك نسبة تامة بين الشيئين ومن طلب التصور السؤال عن ادراك
غير النسبة لان النسبة في المثال الاول معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال
فيه عن تعيين المسند اليه ففي قولك ازيد قائم ام عمرو عرفت ان في احدهما قياما
ولكن سألت عن تعيين احدهما بالقيام والنسبة التي في المثال الثاني
غير معلومة فيطلب ادراكها كما في قولك ازيد قائم سألت عن قيام زيد او عدم
قيامه والحكم الثالث انها قد تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى النفي نحو
الم نشرح لك والرابع تمام التصدير بدليل تعيين احدهما لا يذكر بعد ام التي

سكنا والبحرة عن المروية وان يعلم كيف ينفع اهل مدينة وينتفع
بهم وكتاب السياسة لارسطوطاليس الى الاسكندر يشتمل على امهات
هذا العلم وكتاب اراء المدينة الفاضلة لابي نصر الفارابي جامع
لغوامضه وكتاب سراج الملوك نافع في هذا العلم كل النفع
ومن الكتب المختصرة النافعة في هذه العلوم الثلثة التي تسمى
بالحكمة العملية رسالة للقاضي مولانا عضد الملة والدين
حيث جمع مجمع مهماتها في عدة اوراق وعليها شرح
الكرماني من تلامذته وقد شرحت شرحا نافعا يليق في الازمنة
الماضية ووصل نسخة الان عندي ومن الكتب النافعة
في الحكمة العملية باقسامها كتاب الاخلاق الناصري
وهو للخواجه نصير الدين الطوسي وكتاب اخلاق الجلالي وهو
لمولانا جلال الدين الدواني وقد لخصه هذا الفاضل واجاد فيه
الا انه وقع كلا هذين التصنيفين باللسان الفارسي وهذه
العلوم الثلثة ينتفع فيها بالاطلاع على السير الفاضلة المجموعة
للعلماء ارباب الرياسات والملوك وغيرهم لكن لا اجمع ولا انفع
وافيد من السيرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة
والتحية
الحمد لله على كل حال

[الورقة الأخيرة من قراضة الذهب].

حرف الألف

اللهمَّ[1]

أبتدئُ به تيمُّناً بذكرهِ سبحانَه.

قيلَ: أصلُه «يا أَللهُ» حُذف بالنُّكتتين: **إحداهُما** أنَّ النداءَ يكون في محلِّ الغفلة، واللهُ تعالى عن ذلك. **والثانيةُ** أنَّ حقيقةَ النداء طلبُ الإقبال، وهو في حقِّه تعالى مُحال. وعُوِّضَ الميمُ فيه من حرف النداء. والسرُّ في تشديد الميم أنه عِوَضٌ عن حرفَين[2].

وقيلَ: أصلُه «يا أللهُ أُمَّنا بالخير»[3]، أي اقصُدْنا به. فحذفتِ الهمزةُ بعدَ الضمير[4] وحرفِ النداء، فاتصلتِ الميمُ المشدَّدةُ باسم الله تعالى، فامْتَزجا وصارا[5] كلمةً واحدة. ولا يجوزُ الجمعُ بينهما إلا لضرورةِ الشعر، كقوله: [من الرجز]

1- غفرتَ أو عذَّبْتَ يا اللهمّا[6]

---

1 نرى أن سبب اختلاف النحاة في لفظة «اللهم» أنها عبرية الأصل دخلت الجزيرة منذ كان اليهود يعبدون الآلهة؛ فأصلها «إلوهيم» أي الآلهة. وحين دخلت العربية وعُربت لم يجدوا سوى أن يجعلوها تركيب منادى.

2 هما الياء والألف في «يا» عوض عنهما الميم المشددة وهي حرفان أيضاً.

3 انظر الإنصاف: 1/ 341 فهذا برهان الكوفيين.

4 يقصد بالهمزة الألف. ولعله يقصد هنا: والضمير (نا). ويقول الأنباري رأي الكوفيين: «لما كثر كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام للخفة».

5 وفي الأصل: وصار.

6 رجز ذكره الإنصاف: 1/ 343. وجاء في اللسان - مادة لوه في جمع البدل والمبدل منه للضرورة الشعرية. غير أنَّ هذا الشاهد هنا الجمع بين «يا» والميم المشددة ضرورة.

ويجوزُ أن تكونَ الألفُ فيه للإطلاق. واخْتُلف في جواز وصفهِ؛ فعندَ سِيبويهِ لا يجوزُ، لأنَّ الميمَ كلمةٌ برأسِها. فلو وُصف تكونُ الميمُ فاصلةً. فقولُه تعالى: ﴿قلِ اللهُمَّ مالِكَ المُلْك﴾[1] تقديرُه عنده: يا مالكَ المُلك.

ويُستعمل في الدعاء. وقد يجيءُ في جوابِ الاستفهام كقولنا: اللهمَّ نَعم، أو: اللهمَّ لا. لمن قالَ: أزيدٌ في الدار؟

وقد يُؤتى بها قبلَ (إلا) إذا كان المُستثنى عزيزاً نادراً، وكان قصدُهم بذلك الاستظهارَ بمشيئةِ الله تعالى في إثباتِ كونهِ ووجودهِ إيذاناً بأنه بلغَ في النُّدْرة حدَّ الشذوذ.

وقد يُؤتى لنفي الإثم والخطأ الحاصل بنفي الكُلِّ أو إثباتهِ، والواقعُ خلافُه نحو: ما جاءني، أو جاءني القومُ اللهمَّ إلا زيداً. معناهُ: لا تؤاخذني يا ربُّ؛ فإن كلامي الأولَ غيرُ تام، بل يحتاجُ إلى المستثنى.

وقد يؤتى لتأكيد كلامِ عند المستمع، فكأنه قال: أيُّها المستمعُ، اعلمْ أَني أدعو اللهَ ليشهدَ على كلامي أنه حقٌّ، أوِ استثناؤه صِدق.

ولفظ الجلالة وهو الله

قيلَ: الإلهُ، فحذفوا الهمزةَ الثانية، وعَوَّضوا عنها لزومَ حرفِ التعريف. فَنَقلوا حركةَ الهمزة إلى اللام، وأدغموا فصار «الله».

وقيلَ: أصلُه «إله» فحذَفوا الهمزةَ منه حذفاً غيرَ قياسي، فصار «لاهُ». ثم جُعل[2] علماً لذاتِ الواجبِ الوجود، الخالقِ لكلِّ شيء.

---

1 من الآية: 26/ آل عمران: 3.

2 وفي الأصل: يجعل.

الألف المفردة[1]

التي لا يمكنُ الابتداءُ بها لكونها لا تَقبلُ الحركةَ. وهي الحرفُ الهوائيُّ، ولها تسعةُ أوجه:

أحدها: أن يكون للإنكار، نحو: أَعُمراه؛ لمن قال: لقيتُ عمرَ. لأنَّ عادةَ العرب إذا سَمعوا شيئاً من أحدٍ، وأنكروا ذلك الشيءَ استفهموا عن ذلك الشيء على إعرابه الذي [2/ب] تكلَّم به المُخبر. وألحقوا بآخره ألفاً إنْ كان ذلك الاسمُ مفتوحاً، وواواً إن كان مضموماً، وياءً إن كان مكسوراً.

وألحقوا ذلك[2] الحرفَ هاءً ساكنةً للوقف. ولم يُلحقوا حرفَ الإنكار إلا في الاستفهام وعندَ الوقف، من غيرِ أن يكونَ بينَ آخرِ الكلمةِ وبينَ حرفِ الإنكار فاصلٌ، كقولك: هذا عمروٌ[3] اعْمُروهُ. ورأيتُ عثمانَ اعْثُماناهُ. ومردُّ[4] هذا فيما يقعُ آخرَ الكلمة متحركاً. وأما إذا كان ساكناً، أي إذا كانتِ الكلمةُ منوَّنةً حُركت بالكسر. وإذا حُركت بالكسر يكونُ حرفُ الإنكار ياءً في الأحوال الثلاث، كقولك في: هذا زيدٌ أَزَيْدُنيهِ، ورأيتُ عَمراً اعْمُرَنيهِ، ومررتُ ببكرٍ ابْكُرِنيهِ. إلا أنَّ ما قبلَ النون مضمومٌ في الأول، مفتوح في الثاني، مكسور في الثالث.

ويجبُ إيقاعُ حرفِ الإنكار في آخر الكلام، حتى لو عطفتَ عشرةَ أسماءٍ بعضَها على بعض توقَّعْ حرفَ الإنكار في آخرها. فإن أجبتَ مَن قال: «لقيتُ زيداً وعمراً وبكراً وخالدً» قلت: «أزيداً وعمراً وبكراً وخالدَنيهِ؟» لأنَّ حرفَ الإنكار لا يُلحقُ إلا عندَ الوقف. والوقفُ في

---

1 يعد الألف همزة، كما قبل.

2 وفي الأصل: تلك.

3 وفي الأصل: عمرٌ.

4 وفي الأصل: مررت.

المعطوفات إنما يكونُ على آخرها. وكذا إذا قيلَ: «ضربتُ زيداً الطويلَ»، قلت: «أزيداً الطويلاه؟».

والثاني: أن يكون للتذكُر، كرأيتُ الرجلا.

واعلمْ أنَّ حرفَ التذكرِ هو الألفُ إن كانَ بعدَ فتحةٍ، والواوُ إن كان بعدَ ضمَّةٍ، والياءُ إنْ كان بعد كسرة. وهو أن يقولَ الرجلُ في نحو قالَ ويقول وفي العامِّ: «قالا ويقولو»، وفي العامِّ إذا تذكَّر ولم يُرِدْ أن يقطعَ كلامَه، لأنَّ حرفَ التذكُّر يُلحقُها المتكلمُ إذا نسيَ بعضَ كلامه، فيمدُّ صوتَه حيثُ بلغَ من كلامِهِ، فنسيَ ما بَعْدَهُ، ينتظرُ تذكُّر ما قد نسيَ، نحوَ أنْ يريدَ المتكلمُ أن يقولَ: قال فلانٌ كذا وكذا. فلما بلغ إلى قوله نسيَ اسمَ فلان، فمدَّ صوتَه بفتحةِ اللام مِن «قال» فقال: «قالا»؛ بالألف، ينتظرُ تذكُّرَ ما نسيَ، بمدِّ صوته، لأنه يريدُ أن لا يقطعَ كلامَه، وينتظرَ ما نسيَ.

وهذه الزيادةُ في اتِّباع ما قبْلَها إنْ كان متحركاً بمنزلةِ زيادةِ الإنكار، فإذا سُكن بالكسر كما حُرك ثَمَّةَ. ثمَّ [3/أ] تبعتْه، أي تتبعُ حرفَ التذكُّر كسرةُ ما قبلها، فتصيرُ ياء.

الثالث: أن يكونَ ضميرَ الاثنين: نحو «الزيدان قاما»، «والشاهدان قاما». وقيل: حرف، والضمير مستتر.

الرابع: أن يكون علامة الاثنين[1] كقوله[2]: [من الطويل]

---

1 الألف هنا علامة الاثنين وليست فاعلاً على مذهب طائفة من العرب، كقولهم: قاما الزيدان، ومثلها واو جمع الذكور: قاموا الزيدون، نون الإناث: قمْنَ الهنداتُ.

2 عجز لعبيدالله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير. انظر ديوانه: 196. تخليص الشواهد: 473. ابن عقيل: 1/ 469. مغني اللبيب: 1/ 423. شرح المكودي: 1/ 268. أوضح المسالك من غير نسبة: 1/ 352. وصدره:

تولَّى قتالَ المارقينَ بنفسهِ

2- وقد أَسْلماهُ: مُبْعَدٌ وحَميمُ

المبعدُ: اسمُ مفعول أريدَ به مَن أُبعد عن النسب هذا المُسْلَمُ. والحميمُ: القريبُ الذي يهتمُّ بأمره. يعني أن هذا الرجلَ براءٌ منه البعيدُ والقريب، وأسلماهُ لِما يُراد منه، ولم يقوما بإعانته.

الخامس: **الألفُ الكافَّة**: كألفِ «بَينا». والمرادُ من الكافَّة المانعةُ عن عمل الجرِّ بالإضافة. وقيل: الألفُ ألف الإشباع، و«بينَ» مضافٌ إلى الجملة، كما سَيُذكر في بحث «بينا» إن شاء الله تعالى.

السادس: **أن تكونَ فاصلةً بين الهمزتين**، نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُم﴾[1] ودخولُها جائزٌ لا واجب.

السابع: **أن تكونَ فاصلةً بين نون النسوة ونون التوكيد**، نحو: اضربْنانِّ[2] وهذه واجبةٌ.

الثامن: **أن تكونَ لمدِّ الصوت** بالمنادى المُستغاث، أو المُتعجَّب منه، أو المندوب.

الأول، نحو قوله[3]: [من الخفيف]

3- يا يزيدا لآملٍ نَيلَ عزٍّ وغِنىً بعدَ فاقَةٍ وهَوانِ

والثاني، نحو: يا عجباً لهذه الفليقة! الفليقةُ: الداهية[4].

---

1 من الآية: 6/ البقرة: 2، وغيرها.

2 النون الأولى للنسوة وهي فاعل. وهي التي بنت الفعل الأمر على السكون. والنون الثانية للتوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والألف بينهما فارقة.

3 البيت في أوضح المسالك: 4/ 49. مغني اللبيب: 2/ 428. الجنى الداني: 177. شرح القطر: 220.

4 يقال للداهية ولكل أمر عجيب: الفليق، الفليقة، الفيلق، الفلتى.

والثالث[1]: [من البسيط]

4- حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاضطلعتَ به وقُمْتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عمرا

اضطلعتَ به: أي قويتَ عليه.

التاسعُ: أن يكونَ بدلاً من نون ساكنة: وهي إمّا نون التأكيد أو تنوين المنصوب.

فالأولُ، نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[2] و﴿لَيَكوناً﴾[3]، و: [من الطويل]

5- ولا تَعبدِ الشيطانَ، واللهَ فاعْبُدا[4]

والثاني، كـ«رأيتَ زيدا». في لغةِ غيرِ ربيعة.

الألف المفردة التي تقبل الحركة

وهي الهمزةُ. تأتي على وجهين:

أحدهما: أن يكون حرفاً يُنادى [به] القريبُ، كقولك: أَرجلُ[5].

والثاني: أن يكون للاستفهام. وحقيقتُه: طلبُ الفهم، نحو: أزيدٌ قائم؟[6]

والألفُ أصلُ أدواتِ الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

---

1 البيت لجرير في ديوانه: 736. الدرر: 3/ 42. شرح شواهد المغني: 2/ 792. المقاصد النحوية: 4/ 229، وفي أغلبها «فاصطبرت له».

2 من الآية: 15/ العلق: 96. وفي الأصل: لنسفعن. سفعه: جرّه.

3 من الآية: 32/ يوسف: 12. وفي الأصل: لنكونن.

4 عجز يعزى إلى عبيدالله بن الحر الجعفي في الدرر: 2/ 166. الكتاب: 1/ 521. شرح المفصل: 7/ 53. ومذكور في اللسان – مادة نور. رصف المباني: 32. صدره:

فإيّاكَ، والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها

5 وتعرب: حرف نداء.

6 وتعرب هنا: حرف استفهام.

أحدُها: جوازُ حذفها سَواءٌ تقدَّمَت على «أم» أم لم تتقدم. الأولُ نحوُ قولِ عمر بن أبي ربيعة[1]: [من الطويل]

6- بَدا ليَ منها مِعْصَمٌ حينَ جَمَّرَتْ وكفٌّ خَضيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنانِ
فواللهِ ما أَدري، وإنْ كنتُ دارياً بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَم بِثَمانِ

المعصم، بكسر الميم وفتح الصاد المهملة: موضع السوار من [3/أ] الساعد. وجَمرت: رمت جمارَ المناسك في الحج. والكفُّ: مؤنثة، ولهذا أُنِّث الضميرُ العائد إليها في «زينت». وخضيب: أي مخضوبة بحنّاء أو غيرها مما يتزين النساء. والبنان: أطرافُ الأصابع. وضميرُ «رمين» عائد إلى البنان، أو إلى هندٍ وصواحبها. والجمر: من جمرات المناسك.

والمعنى: أنه ذُهل بسبب رؤية ما بَدا له من محاسن تلك المرأة عند رميها الجمرات، فلم يقدِّر مع كونهِ من أهل الدراية؛ أبسبعِ حُصَيّات وقعَ الرميُ أم بثمان؟

والثاني، أي الهمزةُ التي لم تَتَقَدَّم على «أم». كقول الكُميت[2]: [من الطويل]

7- طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ؟
أي: أوَ ذو الشيب يلعب؟

الطرب: خفةٌ تصيبُ الإنسانَ لشدة حزن أو سرور. فيحتملُ أن يكون

1 انظر ديوان عمر: 266. والبيت الثاني هو الذي فيه الشاهد النحوي «بسبع»، يريد: أبسبع؟ فحذف همزة الاستفهام. وهذا الحذف مطرد إذا كان بعدها «أم». انظر: خزانة الأدب: 11/ 122. الدرر: 266. المقاصد النحوية: 4/ 142.

2 الكميت: أحد شعراء آل البيت في العصر الأموي. والبيت مضطرب في الأصل فصوبناه. خزانة الأدب: 4/ 313. الدرر: 3/ 81. شرح شواهد المغني: 34. مغني اللبيب: 1/ 21. أراد: أوَ ذو الشيب يلعب؟

في البيت مستعملاً لمطلق الخفَّة. تقول: حصلتْ لي خِفَّةٌ، لكن لا لأجلِ لعبٍ. وإنما حصلتْ للحاقِ المحنِ بأهلِ بيت النبوة. فإنَّ الشاعرَ نظمَ القصيدةَ التي هذا مطلعُها في رثاء أهلِ البيت، ومدحِهم، والتألُّمِ لما اتَّفق لهم من مصائبِ الدنيا.

ويحتملُ أن يكون مستعملاً في الأول للخفَّة اللاحقة بسبب شدَّةِ الحزن. وفي الثاني للخفَّةِ اللاحقةِ بسبب شدَّةِ السرور.

الحكم الثاني: تردُ لطلب التصوُّر، نحو: «أزيدٌ قائمٌ أَمْ عمروٌ؟».

ولطلب التصديق، نحو: «أزيدٌ قائمٌ؟»

والمرادُ من طلب التصديق السؤالُ عن إدراكِ نسبةٍ تامَّةٍ بين الشيئين. ومِن طلبِ التصوُّرِ السؤالُ عن إدراكِ غيرِ النسبة، لأنَّ النسبةَ في المثال الأول معلومةٌ لا يُطلبُ إدراكُها. وإنَّما السؤالُ فيه عن تعيُّنِ المسند إليه.

ففي قولك: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ عرفتَ أن في أحدهما قياماً. ولكن سألتَ عن تعيين أحدِهما بالقيام.

والنسبةُ التي في المثال الثاني غير معلومةٍ، فَيُطلب إدراكُها، كما في قولك: «أزيدٌ قائم؟» سألتَ عن قيام زيدٍ أو عدم قيامه.

والحكمُ الثالث أنها قد تدخلُ على الإثبات كما تقدَّم وعلى النفي، نحو: ﴿ألم نشرحْ لك﴾[1].

والرابع - تمامُ التصدير لسببين: أحدُهما لا تُذكر بعد «أم» التي [4/أ] للإضراب كما يُذكر غيرُها؛ لا تقولُ: «قامَ زيدٌ أم أقعدَ»، كما تقولُ: «أم هل قعد؟».

والثاني: أنها إذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواو والفاء أو بـ«ثمَّ» قُدِّمت

1 من الآية: 1/ الشرح: 94.

على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أوَلم يَنْظروا﴾[1]، ﴿أوَلم يَسِيروا﴾[2] و﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ﴾[3]. وأخواتُها تتأخر عن حروف العطف.

وذُكر في «المغني» بأنها قد تخرجُ عن الاستفهام الحقيقي، فتردُ لثمانيةِ معان[4]:

أحدُها: التسويةُ، نحو قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عليهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لهم أَمْ لم تَسْتغفِرْ لهُم﴾[5].

الثاني: الإنكارُ الإبطالي: وهذه تَقْتضي أنَّ ما بعدَها غيرُ واقع، وأنَّ مُدَّعيه كاذب، نحو قوله تعالى: ﴿أفَأَصْفاكُم ربُّكم بالبَنينَ واتَّخَذَ من الملائكةِ إناثاً﴾[6]، ﴿فاسْتَفْتِهم أَلِرَبِّكَ البناتُ ولهُمُ البَنونَ﴾[7].

والثالث - الإنكارُ التَّوبيخي: فيقتضي أنَّ ما بعدَها واقعٌ، وأنَّ فاعِلَه مَلومٌ، نحو: ﴿أتَعْبُدون ما تَنْحِتون﴾[8]، ﴿أغيرَ اللهِ تَدْعُون﴾[9]، ﴿أئِفكاً آلهةً دونَ اللهِ تُريدون﴾[10].

والرابع - التقرير: ومعناه: حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرار بأمرٍ قدِ

---

1 من الآية: 185/ الأعراف: 7.
2 من الآية: 44/ فاطر: 35، وغيرها.
3 من الآية: 51/ يونس: 10.
4 انظر المغني: 1/ 23.
5 من الآية: 6/ المنافقون: 63.
6 من الآية: 40/ الإسراء: 17.
7 من الآية: 149/ الصافات: 37.
8 من الآية: 95/ الصافات: 37.
9 من الآية: 40/ الأنعام: 6.
10 من الآية: 86/ الصافات: 37. أئفكاً: أكذباً وباطلاً.

استقرَّ عنده ثُبوتُه أو نفيُه. ويجبُ أن يَلِيَها الشيءُ الذي تقرِّره به؛ فتقولُ في التقرير بالفعل: «أضربتَ زيداً؟»: «أأنتَ ضربتَ زيداً؟» وبالمفعول: «أزيداً ضربتَ؟» كما يجبُ ذلك في المستفْهَم عنه.

والخامس - التهكمُ، نحو: ﴿أصَلاتُك تأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ ما يعبُدُ آباؤنا﴾[1].

والسادس - الأمرُ، نحو: ﴿أأَسْلَمْتُم﴾[2].

والسابع - التعجُب، نحو: ﴿ألم تَرَ إلى ربِّكَ كيفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[3].

قال التفتازاني[4]: إنَّ كلا من «ألم تَرَ» و«أرأيت» يُستعمل لقصدِ التعجب، إلا أنَّ الأولى تُعَلَّق بالمتعجَّبِ منه، فيقال: ألم ترَ إلى الذي صَنع كذا؟ بمعنى أنه من الغرابة بحيثُ لا يَرى مثلَه. ولا يصحُّ: ألم ترَ إلى مثلهِ؟ إذْ يكونُ بمعنى: انظر إلى المثلِ وتعجَّبْ من الذي صنع.

والثامن - الاستبطاءُ، نحو: ﴿ألَم يَأْنِ للذين آمَنُوا﴾[5].

آ بالمد

حرفٌ لنداء البعيد، لم يَذكره سيبويه وذكرَه غيرُه.

---

1 من الآية: 87/ هود: 11.

2 من الآية: 20/ آل عمران: 3.

3 من الآية: 45/ الفرقان: 25.

4 هو مسعود بن فخر الدين عمر. ولد سنة 722. وتوفي بسمرقند سنة 791. ومن تصانيفه: شرح العضد، شرح التلخيص، التلويح، الإرشاد في النحو...

5 من الآية: 16/ الحديد: 57. ألم يأن: ألم يحن وقت؟

آضَ

من مُلحقات الأفعال الناقصة. وهو على نوعين:

أحدهما: ناقصةٌ بمعنى صار، نحو: «آضَ زيدٌ قائماً» أي صار قائماً.

والثاني: تامَّةٌ بمعنى ربجع، في مثل قولك: «آضَ زيدٌ من سفره» أي رجع.

ويجوزُ تقديرُ خبرِهِ على اسمه وعلى نفسه، لأن الخبرَ مشتَبَهٌ بالمفعول. وكما أنَّ تقديمَ [4/ ب] المفعول على الفعل جائز، فكذلك هاهُنا؛ فلكَ أن تقول: آضَ قائماً زيدٌ - وقائماً آضَ زيدٌ.

آمين[1]

اسمُ فعل الذي هو استوجَبَ[2]. واعلمْ أنَّ أسماءَ الأفعالِ قد يُؤتى بها لضربٍ من الإيجاز، حيثُ يَضعون الأسماءَ موضعَ الأفعال، ويسُدُّون بها مسدَّها. ولنوعٍ من المبالغة والتأكيد لا يكونان في لفظ الفعل.

فإذا قلتَ «آمين» قامَ مَقامَ «استجبْ». واستَوَى فيه الواحدُ، والاثنان، والجمعُ، والمذكرُ، والمؤنث. وهذا نوعٌ من الإيجاز.

وهذه الأسماءُ تنقسم إلى متعدٍّ للمأمور، وغيرَ متعدٍّ لهُ، لأن معنى «آمين»: استجِبْ دعوتي. ومعنى «ودَعْ» من هذه الأسماء: قُم من السقوط. فالأولُ متعدّ، والثاني غيرُ متعدّ. واخْتُلف في أنَّ هذه الأسماءَ:

---

1 آمين: اسم فعل أمر (بالهمز أو المد). يقال إثر الدعاء، ومعناه: اللهم استجب لي.

2 جاء في هامش (2/11) وبتوقيع «مفيد» ما نصه: «آمين: صوت سُمي به الفعل الذي هو «استجب». وفيه لغتان: مدّ ألفها، وقصرُها وهو الأصل. والمد بإشباع الهمزة. وقيل: «اسم من أسماء الله تعالى». هو ليس اسم صوت، كما أنه ليس من صفات الله ولا اسماً له.

هَل لها محلٌ من الإعراب أم لا؟ فقال بعضُ النحويين: ليسَ لها محلٌ من الإعراب، لأنها إمّا بمعنى الماضي، أو بمعنى أمرِ المخاطب. وكلاهُما مبنيٌ ليس لهما محل من الإعراب. فكذلك هذه الأسماء.

وقالَ بعضُهم: لها محلٌ من الإعراب لأنها أسماءٌ، كأَيْنَ وكيفَ، في قولك: أينَ زيدٌ؟ وكيف عمروٌ؟ فإنَّ محلَّهما رفعٌ بخبر المبتدأ.

وقال القائلون بأن لهما محلاً[1] من الإعراب: إنها مرفوعةُ المحلّ بالابتداء، وما بعدَها خبرُها، وإنْ كان ما بعدَها منصوباً أو مجروراً، لأنَّ كلَّ واحد من أسماء الأفعال وما بعدَه اسمان مجرَّدان عن العوامل اللفظية، وبينَهُما نوعُ إسناد. فقولُك: «رويدَ زيداً»، فمحلُّ «رويدَ» رفعٌ بالابتداء، ومحلُّ «زيد» رفعٌ بالخبرية. كذا في «المكمل»[2].

أبداً

منصوبٌ على الظرفية. وهو لاستغراقِ المستقبل، والأبد، والدهر. جمعُه آباد، وأُبود. وكذلك يجيءُ بمعنى الدائم، وهو استمرارُ الوجود في أزمنةٍ مقدرة، غيرِ مُتناهية في جانب المستقبل. كما أنَّ الأزلَ كذلك في جانب الماضي[3].

أَجَلْ[4]

حرفُ إيجاب، وهي لتصديقِ المُخْبِرِ، كقولك أجَلْ، للمخبر: قد أتاكَ

1 وفي الأصل: محل.
2 المكمل شرح المفصل.
3 أبداً: معرب دوماً، وهو ظرف زمان.
4 ويعرب: حرف جواب. وهو لا يجيء بعد الطلب، بل يجيء بعد الجمل الخبرية.

زيدٌ، أو لم يأتك زيدٌ؟ أي: قد أتى أو لم يأتِ؟

أخَذَ

من ملحقاتِ أفعال المقاربة، وهو[1] بمعنى شرع. ويُستعمل استعمالَ «كاد» في كونِ خبرهِ المضارعِ بغيرِ «أنْ» كما يمرُّ في بحث «كاد».

إذْ

اسمٌ للزمن الماضي. فالفعلُ الذي يكونُ بعده معناه الماضي، وإن كان مستقبلاً لفظاً. وهو مبني لأنه شابَهَ الموصولاتِ في احتياجه إلى جُملة تبيِّنُه، لأنه ظرفُ زمان. [5/أ] وهو مضافٌ أبداً إلى كلتا الجملتين[2]. لكنَّ إضافته تقديريَّة، فإنَّ ما بعدَ سائر المضافات مجرورٌ، كقبلَ زيدٍ وبعدَ عمروٍ. وأما هاهُنا فالمضافُ إليه جملةٌ، والجملةُ لا تكون مجرورةً لفظاً بل تقديراً فقط. تقول: «جئتُ إذْ زيدٌ قائم، وإذْ قامَ زيدٌ، وإذْ يقومُ زيدٌ». بمعنى إذ قامَ زيدٌ، لأن معناه ماضٍ كما مرَّ.

واستقبحوا: إذْ زيدٌ قام، لأنَّ «إذ» لماضٍ من الزمان. فإذا وقعَ بعدَها فعلٌ ماضٍ اختاروا أن يليَها[3]، فيقال: إذ قامَ زيدٌ. واستقبحوا تأخيرَ ذلك الفعل.

وقد تقعُ «إذ» للمفاجأة[4]، فتقع على الجملتين أيضاً؛ وهي الواقعةُ بعد بينا وبينما، كقولك: «بينا زيدٌ قائمٌ إذْ رأى عمراً»، و«بينما أنا قائمٌ إذْ جاء

1 وفي الأصل: وهي.

2 يريد الجملتين: الاسمية والفعلية، وكلاهما محلهما الجر مضاف إليه.

3 أي يأتي الفعل الماضي بعدها.

4 إذ التي للمفاجأة: حرف وليست اسماً.

عمروٌ، وإذْ زيدٌ جاء». وفي «إذ» هذه أقوالٌ ستجيءُ في بحث «بين» إن شاء الله.

ولإذ أربعةُ أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي.

والثاني: أن تكون للمفاجأة.

والثالث: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يومئذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها﴾[1]. والجمهورُ لا يُثبتون هذا القسمَ، ويجعلون الآيَةَ من باب: ﴿ونُفِخَ في الصُّور﴾[2]، أعني من تنزيل المستقبل الواجبِ الوقوع منزلةَ ما قد وقع.

وقد يُحتجُّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فسَوْفَ يَعْلمون إذِ الأغلالُ في أَعْناقِهم﴾[3]؛ فإنَّ «يعلمون» مستقبل لفظاً ومعنىً لدخول حرف التَّنْفيس عليه. وقد عمل في «إذ» فيلزمُ أن يكون بمنزلة «إذا».

والرابع: أن تكون للتعليل[4] نحو: ﴿ولن يَنْفَعَكُم اليومَ إذْ ظَلَمْتُم أنَّكُم في العذابِ مُشْتَرِكون﴾ الآية[5] أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُم في العذاب لأجل ظُلمكم في الدنيا.

إذ[6]: ظرفٌ وُضع لزمانٍ عُيِّن بإضافتهِ إلى نسبةٍ واقعةٍ في الزمان

---

1 الآية: 4/ الزلزلة: 99.

2 من الآية: 51/ يس: 36، وتمامها: «ونفخ في الصور فإذا هم من الأجداث إلى ربهم يَنسِلون».

3 من الآيتين: 70 و71/ غافر: 40. الأغلال: القيود تجمع الأيدي إلى الأعناق.

4 التعليلية حرف كالفجائية.

5 الآية: 39/ الزخرف: 43.

6 من هنا حتى نهاية المقطع من هامش الكتاب بخط المؤلف (أو الناسخ) ثم يقول: من تفسير بركوي رحمة الله عليه في قوله: «وإذ قال ربك».

الماضي، كما وُضع «إذا» لزمانٍ عُيِّن بإضافته إلى نسبةٍ واقعةٍ في الزمان المستقبل. ولهذا وجبَ إضافَتُهما إلى الجمل صورةً، وإن كانَ المضافَ إليه في المعنى بين المصادر التي تَضمنتِ الجملَ. إلا أنَّ «إذا» لا تضافُ إلا إلى الجملةِ الفعليةِ لما فيهِ من معنى الشرط.

إذا

على وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الوقت بمنزلة «متى»، مُتضمناً معنى الشرط ظرفاً للمستقبل[1]. وإنْ كان الفعلُ الذي يقعُ بعدَه ماضياً لفظاً معناهُ مضارع كإنِ الشرطية. لأن في «إذا» معنى المُجازاة؛ إذِ الشرطُ والخبرُ لا يكونان إلا في الزمانِ المستقبلِ دونَ الماضي.

وتختصُّ بالدخول على الجملة الفعلية مضافةً إليها «أبداً»، عكسَ الفجائية لأنها تختصُّ بالاسمية[2]. ويكونُ الفعلُ بعدَه ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك، وإن كان المعنى مُستقبلاً فيهما. وقدِ اجتمعتْ في قول أبي ذؤيب[3]: [من الكامل]

8- والنفسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها   وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنعُ

وإضافتُه إلى الفعلية تقديريةٌ لا لفظيةٌ كما ذكرنا [5/ب] في بحثِ «إذ». وجهُ عمومِ إضافتها إلى الاسمية، لأنَّ في «إذا» معنى الشرط، فأُشْبه لفظَ

---

1 وإعرابها في هذه الحالة: شرطية ظرفية غير جازمة متعلقة بالجواب. والجملة بعدها في محل جر مضاف إليه.

2 وفي الأصل: على الاسمية.

3 البيت في الدرر: 3/ 102. شرح اختبارات المفضل: 1693. شرح أشعار الهذليين: 1/ 7. المغني: 1/ 108.

«إنِ» الشرطية. فكما أنَّ «إنْ» تقتضي الفعلَ فكذلك «إذا». فإن رأيتَ بعده اسماً فاعلمْ أنه فاعلُ فعلٍ مُضمر تفسيرُه ما بعدَ ذلك الاسم، كقوله تعالى: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[1] والتقدير: إذا انشقت السماء[2].

وتدخلُ [ما][3] على «إذا» الظرفية، إلا أنَّ دخولَ «ما» يحققُ معنى المُجازاة باتفاقِ النحاة. وتُسمى هذه: «ما» المسَلَّطة، يعني: تجعلُ الكلمةَ التي لا تعملُ فيما بعدها عاملةً فيه. تقول: إذا ما تأتِني أكرمْك. فـ«ما» هي التي سَلطت «إذا» على الجزم، لأنه كان اسماً يضافُ إلى الجملة غيرَ عامل، فجعلتْها حرفاً من حروف المُجازاة عاملةً بمنزلة «متى». والفرقُ[4] بين «إذا» و«متى» أنَّ «إذا» تُستعمل حرفَ الشرط للوقتِ المعلوم، و«متى» للوقت المبهم.

تقولُ: «متى جاءَ زيدٌ أكرمْه». فزمانُ مجيءِ زيدٍ مبهمٌ، لا يُعلمُ أنه يجيءُ أم لا، وأنه في أيِّ وقت يجيء.

وتقولُ في «إذا»: آتيك إذا طلعت الشمس. وطلوعُ الشمس معلومٌ باليقين. فلو قلتَ: آتيك متى طلعتِ الشمسُ، لا يجوزُ. لأنَّ «متى» لا تُستعمل في الزمان المعلوم.

وقد تُحذف ألفُ «إذا»[5] إذا كان محذوفُ المضاف إليه لالتقاء الساكنين الألفَ والنونَ. وتُعطى إليه حركةُ المضاف إليه وهي الخبرُ، لتدلَّ على

1 الآية: 1/الانشقاق: 84.
2 السماء في الآية: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.
3 إضافة للسياق، وما بعد إذا زائدة.
4 وفي الأصل: والفعل.
5 إذا حذفت ألف «إذا» صارت «إذ». وكان ينبغي أن يذكر هذه القاعدة في «إذ». وكذلك فعل ابن هشام في المغني (1/ 98). على أن رأي المؤلف جدير بالاعتبار أيضاً.

المضاف إليه نحو: حينئذٍ ويومئذٍ، أي: حينَ إذا كذا، ويومَ إذا كان كذا.

وقيل: لو لم تُكسر ذالُ «إذا» لالتبسَ بـ«إذاً» الناصبة للمضارع[1]. ويسمى هذا التنوين تنوينَ العِوَض، لكونهِ عِوَضاً عن المضاف إليه.

وفي ناصب «إذا» مذهبان[2]:

أحدهما: أنه شرطُها، وهو قولُ المحققين. فتكونُ بمنزلة متى وحيثما وأيّانَ. وقولُ أبي البقاء إنه مردودٌ بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غيرُ واردٍ، لأنَّ [إذا][3] عندَ هؤلاء غيرُ مضافة كما يقوله الجميعُ إذا جَزمت.

والمذهبُ الثاني: ما في جوابها من فعل أو شِبهه، وهو قولُ الأكثرين.

الثاني: من وجهين «إذا» أن تكونَ للمفاجأة، فتختصُ بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جوابٍ، ولا تقعُ في الابتداء[4]. ومعناها[5] الحالُ الاستقبالُ، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ بالباب».

وإنما اختصَّ بالجملِ الاسميةِ لأنه لم يكنْ هنا «إذا» الشرطية حتى يقتضي الفعل. والعاملُ في «إذا» لم يكن الفعلَ المتقدمَ، ولو كان عاملاً لم تقع الفاء بينهما. بل العاملُ فيه معنى [6/أ] المفاجأة، وهو غيرُ ملفوظ.

فقولك: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقديرُه: خرجتُ ففاجأني في ذلك الوقت زيدٌ بقائم. فقولك: ففاجأني عاملٌ في «إذا». واختلف في هذه الفاء؛ فقيل: زائدة. وقيل: للتعقيب والعطف. أي عُقيبَ خروجي فاجأني

---

1 يسير المؤلف على رأي الفراء من أن «إذاً» ناصبة، و«إذن» غير ناصبة. وهذا مخالف لإعرابها اليوم.

2 وفي الأصل: مذهبين.

3 إضافة من المغني، وكلام أبي البقاء فيه (1/ 112).

4 يريد: لا تقع إلا في أثناء الكلام.

5 وفي الأصل: معناه.

خروجُ زيد.

فصل [في خروج إذا عن الظرفية]:

وقد تخرج «إذا» عن كل من الظرفية ومعنى الشرط والاستقبال في قول بعضهم:

فالأول، نحو: ﴿حتى إذا جاؤوها﴾[1] زعم أبو الحسن أن «إذا» جُرَّ[2]. وكذلك زعمَ ابنُ مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضيةً وإذا كنتِ عليَّ غَضْبى»[3].

والثاني، كقوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يَغْشَى﴾[4]. فـ«إذا» هنا منصوبُ المحل على الظرفية. والعاملُ فيه مضافٌ، مقدَّرٌ قبل الليل؛ أي بعظمة الليل وقتَ غشيانه. والدليلُ على المحذوف هو القسَمُ. إذ لو كانت شرطيةً كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: «آتيك إذا تأتيني».

والثالث: وهو خروجُها عن الاستقبال، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيءَ للماضي كما جاءت «إذا» للمستقبل، وذلك في قول بعضهم، نحو: ﴿إذا بلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾[5]، و﴿حتى إذا جعَلَهُ ناراً﴾[6].

والثاني: أن تجيءَ للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿والليل إذا يَغْشَى﴾ لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاءٌ لا

---

1 من الآية: 71/ الزمر: 39، وغيرها.
2 أي: جرّ بحتى.
3 حديث صحيح ذكره البخاري في صحيحه في باب النكاح: 108، ومسلم في فضائل الصحابة: 80.
4 الآية: 1/ الليل: 92. يغشى: يغطي الأشياء بظلمته.
5 من الآية: 93/ الكهف: 18. السدين: الجبلين المنيفين.
6 من الآية: 96/ الكهف: 18.

إخبارٌ عن قسم يأتي، لأن قسمَ الله قديم.

إذن

هي من نواصب المضارع، وفي كتابتها اختلافٌ؛ قال بعضهم: يوقَفُ بالنون لأنها كنون «لن». والجمهورُ يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف.

والفراءُ: إن عَملت كُتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون. والصحيحُ أن نونها تبدَّلُ ألفاً تشبيهاً بنون المنصوب. وهي جوابٌ وجزاء لِما قبلها، كما يقولُ لك الرجلُ: «أنا آتيك»، فتقول: «إذن أكرمُك»؛ بالنصب. فهذا الكلامُ قد أجبته به وصيرتَ إكرامَك جزاءً له على إتيانهِ.

وهي تعمل بشرطين:

أحدُهما: أن يكون الفعلُ الواقع بعدَها مستقبلاً لا حالاً.

والثاني: أن لا يكون الفعلُ معتمداً بما قبل «إذن»، كما لم يُعتمد في المثال المذكور.

فإن فُقد أحدُ الشرطين؛ بأن أريدَ الحال، أو يعتمد فعلُه إلى ما قبلها جبَ الرفعُ:

فالأول: نحو قولك لمن [6/ب] يحدثُك شيئاً: «إذن أظنُك كاذباً»، لأن الظنَّ والتحدث في الحال، فكيف تظنُّه كاذباً في زمان مستقبل؟

والثاني: نحو قولك: «أنا إذن أُحسنُ إليك»، لأن الفعلَ الواقع بعد إذن» اعتمد بها على المبتدأ. وكذلك إن اعتمد على شرط أو قَسم فقلت: «إن تأتِني إذنْ آتِك»، و«واللهِ إذنْ لا أفعلُ»، ففي كلِّ هذه بطلَ عملُ إذن. ..جهُ بطلان عمله عند صورة الاعتماد أن الفعلَ هو «يعتمد»، أي يتعلق بما

قبلَ إذن، وليس معتمداً على إذن فبطل عمله[1].

أَصبح وأَضحى

هما من الأفعال الناقصة. وهي ما وُضعت لتقرير الفاعل على صفته. فهما يرفعان الاسمَ وينصبان الخبر، ويتصرَّفان في الماضي والمستقبل والأمر والنهي. وكذا سائرُ الأفعال[2] الناقصة، سِوى الأفعالِ التي في أوائلها حرفُ النفي؛ فإنه لا يجيءُ منهم الأمرُ والنهي. وإنما سُميت ناقصة لأنها لا تتمُّ بمرفوعِها كالأفعال التامة.

وهاتان الكلمتان تجيئان على ثلاثة معان:

أحدها: أن تكون ناقصتين، وهي أن يكون لها اسمٌ وخبر. وحصولُ الخبر في هذين الوقتين كما تقول: «أصبحَ زيدٌ غنياً»، و«أضحى زيدٌ غنياً» أي حصل غناؤه في وقت الصباح والضحى دونَ غيرِهما من الأوقات.

والثاني: أن تكونا تامتين، وهي أن تفيدَ معنى الدخول في الوقتين. ويكون الاسمُ بعدهما فاعلَهُما. ولا يحتاج إلى الخبر. كقولك: «أصبح الرجلُ»، و«أضحى الرجلُ»، أي دخل في وقت الصباح وفي وقت الضحى.

والثالث: أن تكون بمعنى صار، نحو: «أصبح زيدٌ غنياً»، و«أضحى زيدٌ غنياً» أي صار. وليس المراد أنه صار في الصباح أو الضحى.

ويجوز تقديم خبريهما على اسميهما وعلى نفسيهما.

---

1 إعرابها عاملة: حرف نصب وجواب وجزاء. وغير عاملة: حرف جواب.

2 وفي الأصل: أفعال.

أفّ[1]

مشددة الفاء. وهو من أسماء الأفعال، بمعنى أتضجَّرُ - أيها المخاطبُ - منك، وضاقَ قلبي، واغتممتُ[2] بصحبتك. وفيه تسعُ لغات[3]:

فتحُ الفاء، وضمُّها، وكسرُها بغير تنوين، وأيضاً الحركاتُ الثلاثُ مع التنوين. وقد جاء «أُفّى» على وزن حُبلى. والفاءُ مشددة في الجميع. وقد جاء «أفْ» بسكون الفاء والتخفيف.

واختلافُ إعرابِ أسماء الأفعال وبنائها مذكورٌ في بحث «آمين».

أَلا[4]

حرفُ تنبيه تُصدَّرُ بها الجمل حتى لا يفصلَ المخاطبُ عن شيء مما يُلقي المتكلمُ إليه. ولهذا [7/أ] سُميت حرفَ التنبيه، نحو: «ألا زيدٌ قائمٌ». [إنْ][5] وقعت «إنَّ» بعدها كسرت[6].

---

1 وإعرابها: اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

2 وفي الأصل: واغتمت.

3 هي عشر في اللسان: أُفَّ، أُفُّ، أُفِّ، أُفًّا، أُفِّي، أُفَّى، أُفَّة، أُفْ (لم يذكرها). وعند ابن مالك:

فأُفَّ ثَلِّثْ ونَوِّنْ إنْ أردتَ وقُلْ: أُفَّى وأُفِّي وأُفَّةٌ تُصِبِ

4 ولها أربعة أوجه إعرابية: 1- حرف استفتاح وتنبيه. 2- حرف توبيخ وإنكار. 3- حرف تمنّ. 4- حرف عرض وتحضيض (انظر تفصيل ذلك في معجم الأدوات النحوية).

5 إضافة مناسبة للسياق.

6 يريد كسر همزة «إنّ» كقوله تعالى: «ألا إنهم همُ السفهاءُ».

الآن[1]

مبنيٌّ على الفتح دائماً. والأصلُ «آنَ» على وزن قال، معناهُ حانَ. ثم جُعل اسماً بزمان المتكلم.

يبقى على ما كان عليه من الفتح. وقيلَ: مبني على الفتح. وعلةُ بنائه أنه وُضع أولَ ما وُضع بالألف واللام، فأشبهَ الحروف، لأنَّ الحرف هو الذي وُضع[2] على حالة واحدة.

والأسماء تكون أولاً نكرة، ثم تدخلُ عليها الألفُ واللام. وقيل: أصلُه «الأَوان». فقلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها. فاجتمعتْ ألفان، فحذف إحداهما فصار «الآن».

فالحاصلُ أن علة بنائها ملازمةٌ الألفَ واللام.

ألبتَّةَ[3]

منصوبٌ على المصدرية أو على الحالية. وقال سيبويه: لا تُستعمل إلا بالألف واللام. وهو من: بتَّ كذا يبتُّه: إذا قطعَه. وهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلق، وفعلُه محذوف وهو بتَّ بمعنى قطع.

فإنه في الأصل «بتَّةَ»، فأدخلوا اللامَ عليه، وسَقط التنوينُ فصارَ «البتَّةَ». فإن قيل: لمَ قُرئ بقطع الهمزة مع أن همزتها همزةُ وصل؟ قلنا:

---

1 ولها إعرابان: 1- مفعول فيه ظرف زمان مبني على الفتح. 2- اسم مجرور مبني على الفتح في محل جر، إذا سبقها حرف جر.

2 وفي الأصل: هي التي وضعت. وهو غالباً ما يؤنث في موضع التذكير. وانظر خلاف البصريين مع الكوفيين في حرفيتها واسميتها (الإنصاف: 2/ 520).

3 المفروض أن يضعها مع الباء، غير أنه اعتبر «أل» التعريف ملازمة لها. والراجح أنَّ الهمزة همزة وصل.

إنَّ قطعَ الهمزة فيه مخالفٌ للقياس، ولكنه مستعمل عند الفصحاء.

وقال بعضُهم: إن سيبويه حَكم بأن اللامَ فيه لازمةٌ، ولزمَ من ذلك قطعُ همزته.

ألّا[1]

بتشديد اللام بعد الهمزة المفتوحة. وهي حرفُ تحضيض بالجمل الفعلية الخبرية كسائرِ أدوات التحضيض، وجملتُها: ألّا، وهَلاّ، ولوما، ولولا.

والتحضيضُ والتحريض: وهو حملُ أحدٍ على الفعل، نحوُ قولك لآخر: «ألّا قمتَ؟». إذا وجدتَه مستبطئاً، أي متأخراً متكاسلاً في القيام. فتحثُّه على القيام، ولهذا صُدرتِ الكلامَ، ويلزمُها الفعلُ لفظاً وتقديراً، نحو: «ألا ضربت زيداً»، و«ألا تضرب زيداً». فإن رأيتَ بعدها اسماً فاعلمْ أن هناك فعلاً مضمراً الاسم معمولَ ذلك الفعل، كقولك: «ألا زيداً ضربته» أي. ألا ضربتَ زيداً ضربته. وكذا سائرُ أخواتها.

ومعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللومُ على ترك الفعل. وفي المضارع الحضُّ على الفعل والطلب فهي في المضارع بمعنى الأمر.

---

[1] لها أربع إعرابات:

أ- حرف تحضيض، إذا جاء بعدها فعل مضارع.

ب- حرف تنديم، إذا جاء بعدها فعل ماض.

ج- مركبة من «أن» الناصبة و«لا» النافية.

د- مخففة من «أنّ» و«لا» النافية للجنس، وذلك إن أتى بعدها اسم مبني على الفتح، وسبقت بفعل ينصب مفعولين.

إلّا[1]

وهي تجيءُ على أربعة أوجه:

أحدها الاستثناءُ: وهو إخراجُ الشيء عن حكم دَخل فيه غيرُه، لأنك إذا قلتَ: «جاءني القومُ إلا زيداً» فقد أخرجتَ زيداً من حكم المجيء الداخل فيه غيرُه.

والمستثنى متصلٌ [7/ب] ومنقطع[2]. فالمتصلُ هو المخرجُ من متعدِّد جزئياته لفظاً أو تقديراً بإلا وأخواتها.

فالأولُ أي الملفوظ، نحو: جاءني القومُ إلا زيداً.

والثاني أي المقدر، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ. أي: ما جاءني أحدٌ إلا زيد.

والمنقطعُ هو المذكورُ بعد إلا وأخواتها غيرَ مُخرج من متعدد جزئياته[3]، سواءٌ كان من جنسه نحو: «جاءني القوم إلا زيداً»، مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن «زيداً»، ولم يكن نحو قولك: «جاءَني القومُ إلا حماراً».

والعاملُ في المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصرية بالفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط «إلا» لأنه شيءٌ يتعلق بالفعل أو معناه تعلقاً معنوياً، إذ له نسبةُ ما نُسب إليه أحدهما. وقد جاء بعدَ تمام الكلام، فشابَه

---

1 ولها ثلاث إعرابات:

أ- أداة استثناء: إذا كان الكلام مثبتاً وذكر المستثنى منه.

ب- أداة حصر: إذا كان الكلام منفياً والمستثنى منه محذوفاً.

ج- مركبة من «إن» الشرطية و«لا» النافية.

2 في المنقطع يقدر عند البصريين بلكن وعند الكوفيين ببل. هامش بتوقيع «بركوي».

3 أي ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، ولكن يناسب المستثنى منه.

المفعولَ. وإنَّ الفعلَ اللازم هنا يصيرُ متعدياً بلفظ «إلا»، كما يصيرُ متعدياً بحرف الجر.

وإن كان قبل «إلا» غيرُ فعل، فالعاملُ فيه معنى الفعل، نحو: «القومُ إخوتُك إلا زيداً». والمعنى تَواخي القوم إلا زيداً. وعند الكوفيين أن العاملَ فيه «إلا»، لأن معناه استثناءٌ، والأولُ أصحُ.

واعلمْ أن في ما بعد «إلا» هذه، ثلاثة استعمالات.

الأول: انتصابُه وجوباً، وهو في ثلاثة مواضع:

أحدُها: إذا وقع في الكلام الموجب. ونعني بالموجب ما لم يُصدَّرْ بأحد الأشياء الثلاث، التي هي: النهيُ، والنفيُ، والاستفهامُ. وبغير الموجب ما يصدَّرُ بأحدهما نحو: «جاءني القومُ إلا زيداً».

والثاني: إذا قُدم المستثنى على المستثنى منه، سواءٌ كان في موجبٍ أو غيرِه، نحو: «ما جاءني إلا زيداً القومُ»، و«ما جاءني إلا زيداً أحدٌ».

والثالث: إذا كان منقطعاً نحو: «جاءني القومُ إلا حماراً».

الاستعمال الثاني: انتصابُ المستثنى جوازاً. وهو في كلام تام غيرِ موجب. ونعني بالتام ما يُذكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيدٌ». فالنصبُ على الاستثناء، والرفع على البدلية. ولكنَّ المختارَ البدلية.

ووجهُه أن الكلامَ هاهنا لو حُمل على الاستثناء كان الفعلُ قبل «إلا» غير مُفرغ لِما بعدها إذا الكلامُ قبله تامٌّ لا يفتقر إلى شيء. فإذا أردتَ الاستثناءَ نصبتَ لتمام الكلام. وإذا حُمل على البدل كان الفعلُ الواقعُ قبل الكلام «إلا» بمنزلة المفرغ لِما بعدها؛ [8/أ] إذِ المُبدلُ منه في حُكم الساقط. فكان قولك: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ» بمنزلة: «ما جاءني إلا زيدٌ» وإلا كان

كذلك. فالبدلُ أَولى لكونه مقصوداً في الكلام وجزءاً منه، بخلاف الاستثناء؛ إذ هو فضلةٌ. فلا يكون جزءاً من الكلام. فالحملُ على الأول أَولى.

والاستعمالُ الثالث: كونُ إعراب ما بعد «إلا» على حسب ما تقتضيه العواملُ وبطلان عمله مع بقاء المعنى. وهو في كلامٍ منفي غير تام نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ»، و«ما رأيتُ إلا زيداً»، و«ما مررتُ إلا بزيد»[1].

فالفعلُ الواقعُ قبل «إلا» مُفرغ لما بعدها. و«إلا» هاهُنا بمنزلة سائرِ الحروف التي تُغير المعاني دون الألفاظ، نحو: هل، وبل، وغيرهما.

وعلةُ تخصيص هذا الاستعمال بالنفي لأنك إذا قلت: «[ما] جاءني إلا زيدٌ» لم تخلُ من أن تريدَ إثباتَ المجيءِ لزيد، أو نفيه عنه. وإن أردتَ الأولَ كنت قد جعلتَ «إلا زيداً». بمنزلة الساقط، وذا لا يجوز، لأن «إلا» لا تُزاد. وإن أردتَ الثاني كنتَ قد جعلتَ «إلا» نافية بمنزلة: ما جاءني. ثم ترفع «زيداً» بالفعل المنفي بإلا كما رفعتَه بالفعل المنفي بما.

فهذا الحكمُ على «إلا» لأن «إلا» لم توضع لنفي الأفعال، بل وُضعت لنفي الحكم عن البعض. فليس لك أن تستعملَها لِما لم تُوضع له.

الوجه الثاني: أن تكونَ بمنزلة «غير» إذا كانت تابعةً، أي صفةً لجمعٍ مُنكر[2] أي غيرِ محصور لتعذُّر الاستثناء، نحو: «جاءني رجال إلا زيداً». وإنما يتعذَّرُ الاستثناء في أمثال هذا المثال لأنك لو جعلتَ «زيداً» مستثنى من «رجال» لم يستقمْ، لأن شرطَ الاستثناء أن يدخلَ المستثنى - لو سكتَّ عنه - في المستثنى منه. وهنا لا يدخلُ زيدٌ؛ إذ لا دلالةَ[3] عليه؛ لأن

---

1 فتعرب هنا «إلا» أداة حصر.

2 وفي الأصل: منكور.

3 وفي الأصل: لا دلة.

«رجالًا» جمعٌ منكر في الإثبات، فلا عمومَ له. فلا يصحُّ الاستثناءُ منه، لأنّا نعلم بالضرورة أن بعضَ الرجال خارج من المجيء، فلم يلزمْ أن يكون زيدٌ من الذين جاؤوا حتى يحتاجَ إلى الاستثناء. والمنكرُ ما لا يُعرَّفُ باللام من حيث يُراد به الاستغراقُ أو العهد فيعلم التناولُ على تقدير الاستغراق، وعلى أن يُشارَ به إلى جماعة يكون زيدٌ منهم على تقدير العهد، فحينئذ يتعذرُ الاستثناء المتصلُ، أو عدمُ التناول قطعاً على تقدير أن يشارَ به إلى جماعة لم يكن زيدٌ منهم، فلا يتعذَّرُ القطع.

والمحصورُ نوعان: [8/ب] إما الجنسُ المستغرقُ، وهو نكرةٌ وقعتْ في سياق النفي لأن النكرةَ إذا وقعتْ في سياقِ النفي أَوجبتِ العمومَ، فحصلَ الحصرُ، نحو: ما جاءَني رجلٌ أو رجالٌ.

وإما بعضٌ منه معلومُ العدد نحو: له عليَّ عشرةُ دراهمَ أو عشرون. وإنما الشرطُ أن يكون غيرَ محصور، لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجبَ دخولُ ما بعد «إلا» فيه، فلا يتعذَّرُ الاستثناء، نحو: «كلُّ رجل إلا زيداً جاءني»، و«له عليَّ عشرةٌ إلا درهماً». ومن هذا القسم قولُ عزَّ وجلَّ: ﴿لو كانَ فيهِما إلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾[1]. فلا يمكنُ في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذِ[2] التقديرُ: لو كان فيهما آلهةٌ ليس منهم الله لفسدتا[3]. وذلك يَقْتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسُدْ. أوليس ذلك المرادَ، ولا من جهة اللفظ، لأن «آلهة» جمعٌ منكر في الإثبات، فلا عمومَ له. فلا يصحُّ الاستثناءُ منه اتفاقاً، فتعيَّن أن [تكون][4] «إلا» في الآية.

---

1 من الآية: 22/ الأنبياء: 21.

2 وفي الأصل: إذا.

3 أو: لو كان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا. ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً.

4 إضافة للسياق.

الوجه الثالث: أن تكون زائدةً، وعليه قولُه[1]: [من الطويل]

9- خَراجيجُ ما تنفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ أو نَرمي بها بَلَدًا قَفْرا

الخراجيجُ: جمعُ خرجوج، بضم الخاء، وهو الناقة الطويلة على الأرض. والخسف: النقيصة. وليس المرادُ بالبلد هنا المكان الذي يُضمُّ فيه جمعٌ من الناس يتخذونه وطناً، وإنما المرادُ الأرض. فقد يُطلق البلدُ والبلدةُ على مطلق الأرض. والقفر: المفازةُ لا بناءَ فيها ولا ماء.

ووجهُ ما ذهبا إليه من زيادة «إلا» في هذا البيت أنَّ معنى «ما تنفكُّ»: تتصل دائماً، لأن نفيَ النفي إثباتٌ. فيكون المعنى في صورةِ عدمِ الزيادة تتصلُ الناقةُ دائماً إلى جميع الصفات إلا على الإناخة، فلا يستقيمُ المعنى، لأنَّ المطلوب بيانُ إناختها على الحالة المذكورة.

الرابع: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو في التَّشريك في اللفظ والمعنى[2]؛ ذكره الأخفش[3]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئلاَّ يكونَ للناسِ عليْكُم حُجَّةٌ إلا الذين ظَلموا منهُم﴾[4]، و﴿لا يَخافُ لدَيَّ المُرْسَلون إلا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بعدَ سُوءٍ﴾[5] أي ولا الذين ظلموا، و[6]لا مَن ظلم[7].

---

1 البيت لذي الرمة في ديوانه: 1419. والمغني: 1/ 87. تخليص الشواهد: 270. حزانة الأدب: 9/ 247 وغيرها. اللسان - مادة فكك، وفيه: قلائص: وفي الأصل: فراجيج (بالخاء) وكذا في الإنصاف: 1/ 156.

2 هي المسألة (35) من مسائل الإنصاف (1/ 266).

3 كما ذكره الفراء وأبو عبيدة. ويبدو أن الاسمين ساقطان من الأصل، لأن الفعل بعد الاسم الأول جاء بصيغة الجمع.

4 من الآية: 150/ البقرة: 2.

5 من الآيتين: 10 و11/ النمل: 27.

6 وفي الأصل: أو.

7 وقد تكون مركبة من «إن» الشرطية الجازمة و«لا» النافية، وذلك إن وليها فعل مضارع كقوله تعالى: ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾.

الذي[1]

اسمٌ موصول موضوعٌ للمذكر، والتي للمؤنث، واللذان واللتان لمثنى المذكر والمؤنث. ويكونان بالألف في حالة الرفع، والياءِ في حالتَي الجر والنصب. والأُلى بالقصر على وزن [9/أ] «عُلى» لجمع المذكر والمؤنث، إلا أنه في جمع المذكر أشهر.

والذين وللائين لجمع المذكر، واللاتي واللواتي واللاتِ لجمع المؤنث. وقد تُحذف ياءُ «الذي»، فيقالُ: «الذِ» بالكسر[2]. وقد تُحذف حركةُ الذال معاً. فيقال: «الذْ» بسكون الذال تحرُّزاً عن التطويل الحاصل من صلته مع كثرة الاستعمال.

وقد يفعلُ ذلك الحذفُ بمؤنثه؛ فيقال: «اللتِ» بكسر التاء، و«اللتْ» بسكونها. وقد تُحذف النون من مثنّاه ومجموعِهِ؛ فيقال: «اللذا» في اللذان، و«الذي» في الذين. فالأول كقول الأخطل[3]: [من الكامل]

10- أبَني كُليبٍ، إنَّ عَمَّيَّ اللذا   قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا

والثاني كقول أشهب بن رُمَيلة[4]: [من الطويل]

---

1 يرى الكون أن الاسم الموصول هو الذال وحده ودليلهم على ذلك حذف الياء في المثنى «اللذان». بينما عارضهم في ذلك البصريون فرأوا أنها كلمة واحدة (الإنصاف: 2/ 670).

2 الصواب أن يضعف اللام فيقول «اللذ»، وكذا جاء في اللسان والمفصّل. وهو سار صواباً في «اللت».

3 انظر ديوانه: 387 ونسبه الزمخشري إلى الفرزدق. وخزانة الأدب: 3/ 185. الدرر: 1/ 145. سر صناعة الإعراب: 2/ 536. شرح المفصل: 3/ 154. وحذف النون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

4 انظر التعريف به في الشاهد (69) بعد. وقد اصطلحوا على «الذي» التي أصلها «الذين» أن تبقى بالياء في الرفع والنصب والجر. وشاهدهم على ذاك قول أشهب، على أصلها «الذين».

11- وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهُم   همُ القومُ كلُّ القوم، يا أمَّ خالدِ

حانت بمعنى هلكت. والفلجُ بفتح الفاء وبالجيم[1] اسم موضع بالبصرة. وقيل: نهر صغير. ومعنى البيت: إن الذين هلكت دماؤهم بموضع فلج، أي لم يؤخذ من دمائهم قصاصٌ ولادية. وقوله: «هم القومُ» خبر إنَّ[2]. وقولُه: «كلُّ القوم» أي الرجال الكاملون على معنى أنهم تمامٌ لجنس القوم. والمرادُ قصرُ الكمال عليهم ادعاءً، حتى إن الناقصَ خارجٌ عن جنس القوم. أي هم الذين يستحقون أن يُطلق عليهم اسم القوم.

ويُحذف «الذي» رأساً، واكتفَوْا عنه بالحرف المختلط به، وهو لامُ التعريف المستعمل بمعنى الذي في اسمي الفاعل والمفعول، لأنه اختلطَ واتصلَ به لامُ التعريف، بحيث لا يمكن فصلُه عنه. فلا يقال: «لَذي» بغير ألف ولام[3]، بل يقال: «الذي» بالألف واللام. فإذا اختلطَ به بحيث لا ينزعُ منه صارت كأنها جزءٌ منه. فإذا صارتْ كالجزء منه جاز حذفُ «لَذي» وإبقاءُ الألف واللام تدلان عليه، وذلك قولُك: جاء الضاربُ عمراً. والألفُ واللام في «الضارب» بمنزلة الذي. وتقديرُه: جاءني الذي ضربَ عمراً.

وذُكر في «المفصل»[4]: وقد جاءت «التي» في قولهم بعد «اللتيا» والتي محذوفة الصلة بأسرها. والمعنى بعد الخطة التي [من] فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ. وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدَّة مبلغاً تقاصرت العبارةُ

---

1 يقول ياقوت: الفلج بلغتهم [illegible]. وفلج: اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج» (معجم البلدان – مادة فلج).

2 يريد الجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إنَّ.

3 هم قالوا: «ذيّا» تصغير «ذا، وهذا، وذلك». وزادوا على الأخيرة قولهم «ذيّالك» (انظر اللسان – مادة ذا وتا).

4 انظر المفصل: 174، والإضافة منه.

عن كُنهه. انتهى.

وفي «المكمل»: بعد «اللتيّا» أي بعد الداهية الصغيرة و«التي» أي بعد الداهية الكبيرة.

وقولُه: «من فظاعة نشأتها [9/ ب] كيف وكيت» صلةُ التي. والتي مع صلتها صفة الخطة، فالصلةُ بأسرها. فحذفُ الراجع منها إلى الموصول أولى. وحذفُ الراجع إذا كان منصوباً مُستحسن، وإذا كان مرفوعاً أو مجروراً فسادٌ. انتهى.

واعلمْ أن كلمة «اللتيّا» بفتح اللام بخلافِ سائر المصغَّرات. لأن الأسماءَ المبهمة كالموصولات وأسماء الإشارات خولف بتحقيرها تحقيرُ سِواها، بأن تركت أوائلُها غيرَ مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفاتٌ، فقالوا في ذا «ذَيّا»[1]، وفي تا «تَيّا». وفي الذي والتي «اللتيّا»[2] و«الذيّا».

فصل [في الموصول والصلة]

إن الموصولَ ما لا يتمُّ إلا بصلة. وهي إحدى الجمل الأربع الإخبارية الواقعة فيها ضميرٌ عائد إلى الموصول. يعني لا بدَّ له من جملة لها ضميرٌ ليكون اسماً تاماً، لأن الموصول بدون الصلة بمنزلة بعض الاسم. فيحتاج إلى شيء آخر ليكون كلاماً، ومع صلته بمنزلة اسم تام.

وإنما فسَّرنا الجمل بالإخبارية لأن الجملة التي تقع صلةً يجب أن تكون من الجمل التي يتطرَّق إليها التصديقُ والتكذيب. فلا يصحُّ وقوعُ الأمر والنهي والاستفهام والتمني وأمثالها التي من الجمل الإنشائية صِلةً. فلا

---

1 بينما يرى بعضهم أن الألف واللام هنا للتعريف. قال الليث: الذي تعريف لَذْ ولَذي (اللسان - ذا وتا).

2 كما صغروا بها تلك، وزادوا «تَيّالك».

يقالُ: «الذي أضرب زيداً عمرو» إذا لم يكن في: أضرب زيداً، بيان بمعنى الذي. كما يكون إذا قلت: الذي ضربته. وكذلك سائر الإنشائيات.

والحاصلُ: لا يكون صلةُ الموصول إلا الجملةَ التي تكون إخباريةً لا إنشائيةً[1]، لأن الإنشائية لا تثبت في نفسه، فإنما يثبتُ لما فيه الإبهامُ. وسُميت[2] هذه الجملةُ صلةً. ويسميها سيبويه «الحشو» لكونها فضِلةً. وذلك قولك: «الذي أبوه منطلقٌ زيدٌ». فالذي: موصول، وأبوه: مبتدأ، ومنطلق: خبره. والجملة: صلة الذي، والضمير في «أبوه» يعود إلى الموصول، والموصولُ وصلته بمنزلة اسم وهو مبتدأ، وزيد خبره.

ولزومُ الضمير في الجمل التي وقعت صلةً لتكون الصلةُ مرتبطةً بالموصول بهذا العائد. ولولا العائدُ لم يكن ذلك الارتباط. لأن الصلةَ مع الموصول قد تنزلُ بمنزلة اسم واحد. فلا بدَّ من شيءٍ يصلُ بينهما. ويجوز حذفُ العائد للعلم به. وهذا [10/أ] متسعٌ في كلامهم نحو قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بَعَث اللهُ رسولاً﴾[3] أي بعثه الله رسولاً، ونحو ذلك.

وقلَّما يجيءُ في التنزيل آيةٌ من هذا الجنس إلا وحذفُ العائد قراءةٌ فيه.

واعلمْ أن «الذي» وُضعَ وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل، لأنَّ الجملَ لا تكون إلا نكراتٍ، فلا يجوز أن توصفَ المعارفُ بها، لأن المعرفة لا توصفُ بالنكرة. ولما كان كذلك، وقد مسَّتهم الحاجةُ إلى أن يصفوا المعارف بالجمل توصَّلوا به إلى وصفها بالجمل. كما توصلوا إلى الوصف بالأجناس بـ«ذو». ولما لم يمكنهم أن يقولوا: «مررتُ برجلٍ فرسٍ» مثلاً، قالوا: «مررتُ برجلٍ ذي فرسٍ».

---

1 وفي الأصل: إخبارياً لا إنشائياً

2 وفي الأصل: وسمي.

3 من الآية: 41/ الفرقان: 25.

ثم إن الجملة التي توصَّلوا بها وجب أن تكون معلومةً للمخاطب، نحو قولك: «هذا الذي قدمَ من الحضرة»، لمن بلغه أن إنساناً قدمَ من **حضرة** السلطان. إلا أنه لم يُعرف عينه، فأفدتَه بذلك أنه ذلك، ولو لم يبلغ المخاطب ذلك. فقلت: هذا الذي قدم من الحضرة، أحلَّت.

ثم إنَّ الفرقَ بين الذي وما ومن، أنَّ «الذي» يقع وصفاً، وهما لا يقعان.

إلى

حرف جر. ولها ثمانية معان:

أحدها انتهاءُ الغاية: والمرادُ من الغاية المسافةُ، فهي مقابلةٌ لمن سِواه، كأنه في المكان، نحو: «خرجت إلى السوق»، أو في الزمان نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى اللَّيلِ﴾[1] أو غيرهما. نحو: «قلبي إليك»، فإن «قلب» المخاطب منتهٍ باعتبار الشوق والميل.

وذكر الأصوليون أن «إلى» لانتهاء الغاية. فإن كانت الغايةُ قائمةً بنفسها، أي موجودةً قبلَ التكلم، غيرَ مفتقرة في الوجود إلى المُغَيَّا[2] نحو: المسجد والحائط لا تدخلُ الغايتان.

وقولُهم: «موجودةٌ قبل التكلم» احترازٌ عن الآجال المضروبة للثمن والإجارة، كالليل والغد؛ فإن هذه الأشياءَ توجد في المستقبل بعد التكلم، فإنه يفتقر في استحقاق اسمه إلى محل آخر وهو النهار، لأنه [لا][3] يسمى

1 من الآية: 187/ البقرة: 2.

2 المغيا: (أصلاً) المكان الذي تُنصب فيه الراية لسباق الخيل، ويقولون: «الغاية لا تدخل في المغيا» أي أن الراية لا تُغرز في المكان الذي يراد نصبها فيه. كناية عن تعسر الوصول إلى الفائدة المقصودة.

3 وفي الأصل: لأنها. والإضافة من المحقق.

ليلاً إلا باعتبار زوال النهار. فقولك له: «مِن هذا الحائط إلى هذا الحائط» لا يدخل الحائطان وإن لم تكن قائمةً بنفسها، فإن كان الأصل متناهياً[1] و«إلى» للغاية كان ذكرُها لإخراج ما [10/ب] وراءها، كالمرافق في قوله تعالى: ﴿وأَيْدِيَكُم إلى المَرافِقِ﴾[2]. فإن لم يتناولها[3] أو كان في تناوله شكٌّ فذكرها لمدِّ الحكم إليها فلا تدخلُ، كالليل في الصوم كقوله تعالى: ﴿ثم أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى الليل﴾[4] لأنَّ الصومَ عبارةٌ عن الإمساك المخصوص، ومطلقُه لا يتناول إلا ساعةً حتى لو حلف لا يصومُ فصام ساعةً يحنث[5].

المعنى الثاني من معاني إلى «**المعيَّةُ**»، وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخرَ، نحو: ﴿ولا تَأكلوا أموالَهُم إلى أموالِكُم﴾[6] أي مع أموالكم. ولا يجوزُ: إلى زيدٍ مالٌ، لأنه لا بدَّ من أن يقع ضمُّ أحدهما إلى الآخر باعتبارِ معنى يتعلق بهما.

الثالث التبيينُ: وهي المبيِّنةُ لفاعليةِ مجرورِها بعدما يفيد حُباً أو بغضاً من فعلِ تعجب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿ربِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إليَّ﴾[7] الآية. يعني أن «إلى» إذا كانت متعلقة بما يُفهمُ حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناه التبيين.

الرابع بمعنى اللام، نحو: ﴿والأمرُ إليكِ﴾[8]، أي لك.

---

1 وفي الأصل: متنا.

2 من الآية: 6/ المائدة: 5.

3 وفي الأصل: يتناه ولها.

4 من الآية: 187/ البقرة: 2.

5 حنث في يمينه: لم يفِ بموجبها.

6 من الآية: 2/ النساء: 4.

7 من الآية: 33/ يوسف: 12.

8 من الآية: 33/ النمل: 27.

الخامس بمعنى في، نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامَةِ﴾[1] أي في يوم القيامة.

السادس بمعنى «من» الابتدائية، نحو[2]: [من الطويل]

12- تقولُ وقد عالَيْتُ بالكورِ فوقَها: أيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحمرا؟

فلا يَروى «مني». عاليت: أي رفعت. والكور بالضم: الرجل مطلقاً. ويروى بفتح الواو مضارع رَوِيَ بكسرها: إذا عطش بالشرب. وإنما يتعدَّى بمن، والشاعرُ عدّاه بإلى. فيكون بمعنى «من» الابتدائية. والمرادُ أنَّ ناقته تشكو من حيث جعل الكور عليها، قائلةً بلسان الحال: أيركبُني فلانٌ فلا يترك كوري، ولا يملُّ منه على طريق الاستعارة التمثيلية. شُبِّهت حاله في ذلك بحال مَن يُسقى فلا يَروي منه.

المعنى السابع بمعنى عند، كقوله[3]: [من الكامل]

13- أم لا سَبيلَ إلى الشبابِ، وذكرُه أَشْهى إليَّ منَ الرَّحيقِ السَّلسلِ

أي أشهى عندي. السلسل: بسينينِ مهملتين ولامَينِ، السهلُ الدخول في الحلق.

الثامن التوكيدُ: وهي الزائدة. أثبت ذلك الفراءُ، مُستدلاًّ بقراءة

---

1 من الآية: 87/ النساء: 4.

2 البيت لابن أحمر كما في ديوانه: 84. وأدب الكاتب: 511. الجنى الداني: 388. الدرر: 4/ 102. والمغني: 1/ 89 من غير نسبة.

3 البيت لأبي كبير الهذلي في اللسان مادة - رحق. وأدب الكاتب: 512. والمغني: 1/ 89. الجنى الداني: 389. الدرر: 4/ 102 من غير عزو.

بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً منَ النّاسِ تَهْوَى إليهم﴾[1] بفتح الواو، أي تهواهم[2].

إليكَ[3] [11/ أ]

من الظروف المضافة في الأصل. وقد جُعل هنا اسماً للفعل. وصار بمعنى تنحَّ، أي تباعَدْ[4]. لأن الظروفَ تنوبُ مناب الأفعال، وتُغني غَناءَها. فجعلت هنا اسماً لها. وهي معربةٌ منصوبة على الظرفية، لأن الظروف التي معناها الأمرُ ليست بمبنية كسائر أسماء الأفعال، بل هي معربة منصوبة كسائر الظروف.

أَم[5]

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متصلةً، وهذه منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدَّم عليها همزة التسوية، نحو: ﴿سَواءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم أم لم

---

1 من الآية: 37/ إبراهيم: 4. وذلك على قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي وجعفر ومجاهد وغيرهم. وهَوِي بمعنى أحبَّ، وعُدي بإلى لتضمنه معنى النزوع. والأصل فيه أن يتعدى بنفسه، وأن يقال: تهواهم. انظر في ذلك (البحر المحيط: 5/ 433. المحتسب: 1/ 364. معجم القراءات).

2 وفي الأصل: تهويهم. تهواهم: تميل إليهم.

3 وإعرابها: اسم فعل أمر. كما تكون مركبة من «إلى» حرف جر، والكاف في محل جر بها.

4 كما تأتي بمعنى «خذ»، مثل: إليك الكتابَ.

5 ولها إعرابان:

أ- حرف عطف، وذلك في الاستفهام المحتاج إلى جواب.

ب- أم المعادلة، وذلك إذا أتى بعدها همزة التسوية.

تَستغْفِر لهم﴾[1]، أو تتقدم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ«أم» التعيينُ. وهي همزةُ الاستفهام، نحو: «أزيدٌ في الدار أم عمروٌ؟» والمعنى: أيُّهما عندك؟ وكذلك: «أضربتَ زيداً أم عمراً؟».

والحاصلُ أنها إذا وقعت بين مفردين فهي متصلة. وإنما سُميت في هذين النوعين متصلةً لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

وتسمى أيضاً **مُعادلة** لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني. وقيل: لأن مدخولها كجزء من الكلام الذي قبله، فلم يستقلَّ مدخولُها. ولأن المتكلم كان قاصداً ما بعدها وما قبلها إذا ابتدأ الكلام، فيكونان متصلين في قصده بخلاف المنقطعة فيها. انتهى.

والفرقُ بين «أم» و«أو» أنك مع «أم» تعلم وجودَ أحدهما عنده، فتطالبه بالتعيين. ومع «أو» لا تعلمُ وجودَ أحدهما عنده. ولهذا كان الجوابُ مع «أم» بذكر أحدهما، نحو: «زيد إن كان عنده زيدٌ». و«عمروٌ إن كان عنده عمروٌ». والجوابُ مع «أو» لا أو نعم.

الوجه الثاني: أن تكون **منقطعةً**. ومعنى المنقطعة الإضرابُ. وهي بمعنى بل مع الهمزة، ولا بد معها من إعادة الخبر فرقاً بينها وبين المتصلة. وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون مسبوقةً بالخبر المَحْض، نحو: ﴿تَنْزيلُ الكتاب لا رَيْبَ فيهِ مِن ربِّ العالمينَ أَمْ يقولون افْتَراهُ﴾ الآية[2].

والثاني: مسبوقةً بهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿ألهُمْ أرجُلٌ يَمْشُون بِها

---

1 من الآية: 6/ المنافقون: 63.

2 من الآية: 2 و3/ السجدة: 32. افترى: اختلق.

أم لهم أيدٍ يَبْطِشُون بها﴾[1]. إذ الهمزةُ في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي. والمتصلةُ لا تقع بعده. [11/ب].

والثالث: أن تكون مسبوقةً باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَل يَسْتَوي الأَعْمى والبصيرُ أمْ هل تَسْتَوي الظُّلماتُ والنورُ﴾[2] الآية.

وقيلَ: أمَّا أنَّ المنقطعة فوضعُها على أن تأتي كالإضراب عن الجملة المتقدمة استفهاميةً كانت أو خبريةً، وهي مقدرة بجملتين[3].

والحاصلُ أن المنقطعة تقعُ في الاستفهام والخبر: أما **الأول** فنحو قولك: «زيدٌ عندك أم عندك عمرو؟»[4] كأنك لمّا استفهمتَ من وجود زيدٍ عنده، ثم بدا لك[5] عن هذا السؤال فأضربتَ عنه، واستأنفتَ سؤالاً آخر، فقلت: «أم عندك عمرو؟» والمعنى: بل أعندك عمرو؟

وأما **الثاني** فقولك: «إنَّها لَإبِلٌ[6]، أمْ شاءٌ؟» كأنك رأيت شيئاً من بعيد، فظننْتَه إبلاً، فأخبرتَ بأنه إبلٌ على حسب اعتقادك. ثم اعترضك شيءٌ جوَّزتَ له أن يكون شيئاً آخر، فأضربتَ عن الإخبار أخذاً في السؤال عن كونه شاءً، فقلت: أم شاءٌ؟ أي: بل أهيَ شاءٌ؟[7].

---

1 من الآية: 195/الأعراف: 7.

2 الآية: 16/ الرعد: 13.

3 جاء في هامش (11/ب): «قوله تعالى: أم يقولون على الله ما لا يعلمون. أم منقطعة لا تكون عاطفة، وتقدر بـ«بل» والهمزة، والاستفهام للإنكار والتفريع والتقرير. أي: بل أيقولون؟» بركوي.

4 أم المنقطعة هي التي لم تتقدمها إحدى الهمزتين، وتفيد الإضراب بمعنى «بل»، ولا تدخل على مفرد وإنما تكون بين جملتين مستقلتين.

5 وفي الأصل: بداك.

6 وفي الأصل: لا لإبل. والتصويب من المغني: 1/56 والمصباح: 142.

7 أي على تقدير مبتدأ هو «هي».

وعلمُ الفصل من هذا التفصيل بينها وبين المتصلة أنَّ المتكلمَ بأم المتصلة قاصدٌ للأمرين في أولِ زمان تكلُّمه، ولا كذلك مع المنقطعة، لأنه تكلَّم فيها بشيء، ثم حصلَ له الشكُّ فيه وأعرض عنه، وتكلم بشيءٍ آخرَ كما مرّ.

الوجه الثالث: أن تقع زائدة؛ ذكره أبو زيد[1]. وقال في قوله تعالى ﴿أفَلا تُبْصرون أم أنا خيرٌ مِن﴾[2]: إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير؟ والزيادةُ ظاهرة في قول ساعدةَ بنِ جُؤَيَّة[3]. [من البسيط]

14- ياليتَ شعري، ولا مَنجى من الهرمِ   أمهَل على العيش بعدَ الشيبِ من ندمِ؟

وظهورُ زيادتها في البيت عدمُ جواز دخول «أم» على «هل»، وهما للاستفهام.

والرابع: أن تكون للتعريف كما جاء في الحديث: «ليسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامٌ في امْسَفَرِ»[4]. وقيل: إن هذه اللغة مختصةٌ بالأسماء التي لا تُدغَم لامُ التعريف في أولها، نحو: غلام وفرس، بخلافِ: رجل وناس ولباس.

---

1 أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس من أهل البصرة (ت 215هـ). وهو أحد أئمة اللغة والأدب (تاريخ بغداد: 9/ 77 - وفيات الأعيان: 1/ 207).

2 من الآيتين: 51 و52/ الزخرف: 43.

3 خزانة الأدب: 8/ 161. وغيرها. الدرر: 6/ 115. شرح أشعار الهذليين: 3/ 1122. مغني اللبيب: 1/ 59. لسان العرب - مادة أمم.

4 حديث صحيح: ذكره البخاري في الصوم بأل التعريف: 3/ 30. مسلم: 3/ 142 باب الصيام.

أَمَا[1]

بفتح الهمزة وتخفيف الميم. وهي حرف استفتاح يجيءُ للتنبيه تُصدَّرُ بها الجملُ حتى لا يغفلَ المخاطبُ عن شيء مما يُلقي المتكلم إليه. ولهذا سُميت [12/ أ] حرف التنبيه، نحو: «أما زيدٌ قائمٌ». وإذا وقعتْ «أنّ» بعدها كُسرت.

وقال بعضهم: اسمٌ بمعنى حقاً. وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و«ما» اسمٌ بمعنى شيء، والمعنى: أحقاً؟ وهذا هو الصواب.

وزاد المالقيُّ[2] لِـ«أَمَا» معنى آخَرَ، وهو أن تكون حرفَ عرض بمنزلة أَلا[3]، فتختصُّ بالفعل نحو: «أما[4] تقعدُ؟» و«أما تقومُ؟». وقد يُدَّعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام[5] مثلها في «ألم» و«ألا»، وأنّ «ما» نافية.

أمامَك

للتحذير مِن بين يديه، أو الأمرِ للتقدم. وهي اسمُ فعل، وفي الأصل ظرفُ مكان. وله معنيان:

---

1 تعرب:
1- حرف استفتاح وتنبيه، ويكثر بعدها القسم.
2- حرف عرض، وتختص بالأفعال.
3- مركبة من همزة الاستفهام و«ما» النافية.

2 محمد بن الحسن المالقي (ت 771هـ). نزيل دمشق. له شرح التسهيل وشرح مختصر ابن الحاجب (بغية الوعاة: 35 - الدرر الكامنة: 3/ 424).

3 وفي الأصل: لولا، وهو تصحيف.

4 وفي الأصل: ما.

5 المقصود: للاستفهام التقريري.

الأول: تقدَّمْ، بصيغة الأمر.

والثاني: احذرْ ما يؤذيك بين يديك[1].

أمسِ[2]

وهي متضمنةٌ معنى لام التعريف، مبنيةٌ على الكسر عند الحجازيين، أي متضمنة للألف واللام. يعني «أمسِ» معرفة، والمعرفةُ إنما تكون بالألف واللام فيما هو اسم جنس، وليس هنا الألف اللام. فلما كان معرفةً علمنا أن الألف واللام مقدرتان فيه. وهي عند بني تميم معربٌ غيرُ منصرف، لأنه معدولٌ عن الألف واللام. يعني كان أصله أن يكون بالألف واللام حتى يكون معرفةً. فلما كان معرفةً بغير ألف ولام فقد عُدم عن أصله، فيقولون: ذهب أمسُ؛ بالرفع. وما رأيته مذ أمسَ؛ بالنصب في حالة الجر.

أَمّا[3]

بفتح الهمزة والميم المشددة. وهو تفصيلُ ما أجملَه المتكلمُ في المذكور، نحو: «جاءَني إخوتُك أمّا زيدٌ فأكرمتُه، وأمّا عمروٌ فأهنتُه، وأمّا بكرٌ بأعرضتُ عنه».

وقد جاء للاستئناف من غير أن يقدَّرَ به إجمال، نحو «أما» الواقعةُ في

---

1 فإن لم تكن اسم فعل، فهي ظرف منصوب.

2 هي مبنية على الكسر، إلا إذا عرفت بأل أو نكرت بالتنوين فتعرب. وهي بالبناء على الكسر لليوم السابق تحديداً، وبالتنوين ليوم سابق من غير تحديد. وإن اتصل بها حرف جر كانت اسماً مجروراً به: زرتك بالأمسِ.

3 إعرابها: حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أوائل الكلام. وذُكر في «المفصل»[1] بأن «أمّا» فيها معنى الشرط. قال سيبويه: إذا قلتَ: «أما زيدٌ فمنطلقٌ»، فكأنك قلتَ: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلق. ألا يُرى أن الفاءَ لازمة لها؟ انتهى[2].

وقيل: أصلُه «أيُّ ما» بتشديد الياء[3]. فأيّ: كلمة الشرط، وما: مبهمٌ معناها شيءٌ أو حالة، تقديرُه: أيُّ شيءٍ من الأحوال كان زيدٌ فيها قائمٌ أو عالمٌ؟ ثم حُذفت الياءُ المدغمةُ[4] فيها فبقي «أيْ» بإسكان الياء. وأدغمتْ هذه الياء الساكنة في الميم، فصارت [12/ب] «أمّا» بتشديد الميم.

وفيه معنى الشرط، ولتضمُّنه معنى الشرط قدّرَه سيبويه مبهماً ثم اختلفوا في قولهم: أما زيدٌ فمنطلقٌ، وأشباهِهِ في أن زيدًا هل هو جزءٌ من متعلقات الفعل المقدر قبل الفاء، أم موجز ممّا بعد الفاء؟ فسيبويه أنه ممّا بعد الفاء، فتقديره: مهما حصلَ فعلُ زيدٍ فهو منطلق.

وتحقيقُ هذا المقام أن قولنا: «أما زيدٌ فقائم»، أصلُه: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائم. يعني إن يقعْ في الدنيا شيءٌ يقعْ قيامُ زيد. فهذا جزمٌ بوقوع قيامِ زيد، ولزومه له، لأنه جُعل لازماً لوقوع شيءٍ في الدنيا. وما دامت الدنَيا فإنه يقعُ فيها شيء، فحذفَ الملزومُ الذي هو الشرطُ المؤذن بأن ما بعدها لازمٌ لما قبلها، ليحصلَ الغرضُ الكلي، أعني لزومَ القيام لزيد.

1 المفصل: 386، وفيه قول سيبويه.

2 من عجب أن المؤلف ذكر أن الفاء بعدها واجبة، ومع ذلك فلم نكد نجده يضع فاء جواب «أما». وكل فاء جواب وردت في الكتاب هي من زيادتنا.

3 فهم قد يبدلون الميم الأولى ياءَ استثقالاً للتضعيف، وشاهدهم على ذلك بيت عمر بن أبي ربيعة:

رأتْ رجلاً أيما إذا الشمسُ عارضتْ فيضْحى، وأَيْما بالعشيِّ فيَخْصَرُ

4 في الأصل: ثم حذف ياء المدغم.

إمّا[1]

بكسر الهمزة وتشديد الميم. حرف عطف، ولها خمسة معان:

أحدها الشكُّ، نحو: «جاءني إما زيدٌ وإما عمرو» إذا لم يُعلم الجائي منهما.

والثاني الإبهامُ، نحو: ﴿وآخَرون مُرْجَوْنَ لأمرِ اللهِ إمّا يُعذِّبُهم وإمّا يتوبُ عَليهم﴾[2].

والثالث التخيير، نحو: ﴿إمّا أنْ تُعَذِّبَ وإمّا أنْ تَتَّخِذَ فيهم حُسْناً﴾[3].

والرابع الإباحةُ، نحو: «جالِسْ [إمّا] الحسنَ وإمّا ابنَ سيرين»[4]. ونازعَ في ثبوت هذا المعنى لـ«إما» جماعةٌ مع إثباتهم إياه [لأَو][5].

والفرقُ بين التخيير والإباحة أنَّ في التخيير لا يكون الامتثالُ بالأمر إلا بالإقدام على فعل أحدهما. وفي الإباحة لو فعلهما لم يكن عاصياً، كما لو فعل أحدَهُما، نحو قولك: «جالسْ إمّا أبا الحسن وإمّا ابنَ سيرين»، إنَّ المأمور لو جالسهما معاً لم يكن عاصياً، بخلافِ التخيير. فإن الامتثالَ فيه لا يكون بالمجالسة بأحدهما، فافهم.

والخامس التفصيلُ، نحو: ﴿إنَّا هَديناهُ السَّبيلَ إمّا شاكراً وإمّا

1 ولها إعرابان:

أ- حرف تفصيل وتخيير، وذلك إن تكررت بعد واو العطف.

ب- مركبة من «إن» الشرطية الجازمة و«ما» الزائدة.

2 من الآية: 106/ التوبة: 9.

3 من الآية: 86/ الكهف: 18.

4 هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري. ولد في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة 110هـ وتوفي سنة 190هـ.

5 إضافة من المغني: 1/ 72.

كفوراً﴾[1]. وانتصابُهما على هذا على الحال المقدَّرة، لأن الظاهرَ أنه حالٌ من الهاء في «إنا هديناه». والمعنى: بينّا له الطريق وأَوْضَحناه. فالحالُ مقدرة لأن المراد بالشكر العملُ بما بيَّنَ له، والعمل بذلك ليس مقارناً بالتبيين، فأحيج إلى كون الحال مقدرة.

اعلمْ أن «إما» هذه بمنزلة «أو» في الشك والتخيير [13/أ] والإباحة[2]. إلا أن بينهما فرقاً[3] من جهةِ اللفظ، وهو أنه واجبٌ[4] مقدم في صورة «إما» على المعطوف عليه «إما» أخرى. وليس بواجب في «أو».

ومن جهة المعنى على ما ذُكر في «المفصل» أنك مع «أو» مبنيٌّ أولُ كلامك على اليقين، ثم يعترضُه الشك. ومع «إما» كلامُك من أوله مبني على الشك.

ولم يعدَّ «أبو علي الفارسي»[5] «إما» في وجوب حروف العطف، لدخول العطف عليها، ووقوعِها قبل المعطوف عليه. والجوابُ عن الأول من وجهين:

أحدهما أن العاطفَ هنا مجموع الواو وإما، لا واحدَ منهما. وكلُّ واحدة[6] منهما كبعض الأخرى؛ فلا يقال: دخل العاطفُ على العاطف.

والثاني: أنه يجوز أن يقال: جاء «إما» موقع «أو عمرو». فلو لم يكن

---

1 الآية: 3/الإنسان: 76.

2 جاء في هامش (13/أ): «وذكر في شرح الرضيّ أن كلمة «أو» و«إمّا» لهما ثلاثة معان في الخبر: الشك، والإبهام، والتفصيل. وفي الأمر لهما معنيان: التخيير والإباحة».

3 وفي الأصل: فرق.

4 وفي الأصل: وجب.

5 وفي الأصل: الشيخ علي الفارسي. هو الحسن بن أحمد الإمام أبو علي الفارسي. توفي سنة 377هـ.

6 وفي الأصل: واحد.

«إما» للعطف لم يقع موقعَ لفظ «أو» ودخول الواو عليه لجمع «إما» الثانية و«إما» الأولى. ودخلت «إما» لجمع الاسم الذي بعد «إما» الأولى. والجوابُ عن الثاني فهو «إما» الأولى ليست حرفَ عطف بالاتفاق، وإنما دخلتْ لمجرد الشك. والعاطفةُ هي «إما» الثانية.

أنْ

بفتح الهمزة وسكون النون. وهي تجيءُ على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تكونَ مخففةً من «أنَّ» المشددة المفتوحة الهمزة، فتدخلُ على الجمل مطلقاً، فتقعُ بعد فعل اليقين، أو ما نُزِّل منزلَته، نحو: «علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ». ونحو: ﴿أفَلا يَرَوْنَ أَلّا[1] يَرْجِعُ إليهم قَوْلاً﴾[2]، و﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ﴾[3] ونحوها.

كما أنَّ المفتوحةَ المشددة كذلك؛ فإذا دخلت [على][4] الفعل يعوَّضُ حرف النفي، أو قد، أو السين، أو سوف عما ذهب منهما عند دخولها على الفعل، وهو النونُ الثانية المُدغمة، فرقاً بينها وبين «أن» الناصبة، لكونها للاستقبال.

وهذه الحروفُ غيرُ مختصة[5] بالاستقبال، بل قد تكون للماضي والحال، نحو: «علمتُ أنْ قد خرجَ، وسيخرجُ، وأن سوف يخرجُ، وأن لا يخرجُ» بضم الميم.

---

1 وفي الأصل: أن لا.

2 الآية: 89/ طه: 20.

3 من الآية: 20/ المزمل: 73.

4 إضافة مناسبة للسياق.

5 وفي الأصل: غير مختص.

و«أنْ» هذه تعملُ في ضمير الشأن مقدراً على سبيل الوجوب. وشذَّ إعمالها في غيره، نحو: «علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ» أي أنه زيدٌ منطلق. فزيدٌ: مبتدأ، ومنطلق: خبره، والجملة: خبر «أن» المفتوحة، واسمُها: محذوف وهو ضمير الشأن.

ومنه قوله تعالى: ﴿وآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾[1] أي أنه الحمدُ لله رب العالمين. [13/ب] وإنما قُدر الضميرُ لأنَّ مشابهةَ المفتوحة بالفعل أكثرُ من المكسورة، وإعمالَ المكسورة بعد تحقيقها في سَعة الكلام واقعٌ دون المفتوحة. فيلزمُ ترجيحُ الأضعف على الأقوى، وذلك غيرُ جائز، فعدوا ضميرَ الشأن، حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها، والجملةُ المفسرة لضمير الشأن خبراً لها. فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل. فهي لا تزال عاملاً بخلاف المكسورة؛ فإنه قد يكون عاملاً وقد لا يكون، والعملُ في الظاهر وإن كان أقوى، لكنَّ دوامَ العمل في المقدَّرَة يقاوم العملَ في الظاهر في وقت دونَ وقت. فلا يلزمُ ترجيحُ الأضعف على الأقوى. انتهى.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً[2] للمضارع. وهي تختصُّ بالفعل. وهي مع الفعل الذي بعدها بتقدير المصدر، أي المفرد[3].

كما أن «أنَّ» المفتوحة المشددة كذلك سواءٌ كان الفعلُ ماضياً أو مضارعاً، إلا إذا دخل على المضارع لم يكن إلا مستقبلاً، نحو قولك: «بلغني أنْ جاءَ عمروٌ»، أي مجيئه. ونحو «أريد أن تفعلَ»، أي فعلَكَ في

---

1 الآية: 10/ يونس: 10.

2 وفي الأصل: مصدرية ناصبة.

3 ويعرب حسب موقعه من الجملة مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. وانظر رصف المباني: 111 لتفصيل إعراب المصدر.

الاستقبال.

وبعضُ العرب يرفع الفعلَ بعد «أنْ» تشبيهاً بما المصدرية. وهذا شاذٌّ، لأن «ما» هذه ليست بعاملة، و«أنْ» ناصبة للمضارع كما ورد في القرآن والأحاديث والأشعار. و«أنْ» هذه تقع في موضعين:

أحدهما: ابتداء، فيكون في موضعِ رفع، نحو قوله تعالى: ﴿وأَنْ تَصوموا خيرٌ لكم﴾[1].

والثاني: بعد لفظ دال على معنىً غير اليقين، فتكون في موضع رفع أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وعَسى أنْ تَكْرَهُوا شَيئاً﴾[2]. وفي موضع نصب نحو: ﴿وما كانَ هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرى﴾[3]. وفي موضع خفض نحو: ﴿وأُمِرْتُ لِأَنْ أكونَ﴾[4].

واعلمْ أن هذه تُضمر بعد ستة أحرف:

أحدها حتى، نحو: «سرتُ حتى أدخلها». لأن «حتى» حرف جر بمنزلة «إلى» لا تعمل في الفعل، ولا تدخل إلا على الاسم. فإذا صادَفْنا الفعلَ بعدها وجب أن يكون منصوباً بإضمار «أنْ» إذا قلت: «سرتُ حتى أدخُلَها» ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل بحتى. ومما يدلُّ على [14/أ] أن العمل هاهنا لـ«أن» المضمرة قولُ الشاعر[5]: [من الكامل]

15- داوَيْتُ عينَ أبي الدّهيقِ بمَطْلِهِ   حتى المَصِيفِ ويَغْلُوَ القِعْدانُ

1 من الآية: 184/ البقرة: 2.

2 من الآية: 216/ البقرة: 2.

3 الآية: 37/ يونس: 10.

4 الآية: 12/ الزمر: 39.

5 البيت مضطرب الإملاء في الأصل صوّبناه من الإنصاف: 2/ 599. و الشاهد فيه نصب «يغلو» بأن مضمرة بعد الواو، والتقدير: حتى المصيفِ وحتى غلاء القعدان.

القعدان: جمع القعود من الإبل، وهو حين يمكن ركوبه، وأدنَى في ذلك أن يأتيَ عليه سنتان. والمرادُ بالاستشهاد عطفُ «يغلو» بالنصب على مجرور «حتى المصيف وغلاءِ القعدان». ولو كان حتى قولك: سرت حتى أدخلها الناصبة بنفسها لوجبَ أن لا يجيءَ هاهنا منصوباً بعد الجر، لأنه لا يكون في موضع واحد؛ جاراً وناصباً.

والمعطوفُ يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه. فإذا لم يكن قبل «يغلو» فعلٌ منصوب، وكان قبله اسمٌ مجرور علمتَ أن «حتى» فيما نحن بصدده حرفُ جرٍ باقٍ على أصله[1]، وأن النصب بإضمار «أن». ثم إن الفعل بعد «حتى» إنما يُنصب إذا كان مستقبلاً كالمثال المذكور، أي سرت كي أدخُلَها. فالسبب - أعني السير - قد انقضى، والمسبب في حكم المستقبل، لأنه في وقت وجود السبب كان مترقباً وأنت تحكيه الآن بلفظ الماضي حكايةً عن الماضي.

وأما الفعلُ بعد «حتى» إذا كان حالاً أو في حكمها نحو: «سرتُ حتى أدخُلُها الآن» فلا مساغَ للنصب هنا لامتناع إضمار «أن» مع الفعل الحال، لأن «أن» علم للاستقبال.

الثاني من الحروب التي يُضمر بعدها «أن» **لامُ كي إذا قلت**: «جئتَ لتكرِمَني»، أي لأن تكرمني. فالفعلُ منصوب بإضمار «أنْ»، لأن اللامَ الجارة لا تدخلُ إلا على الاسم، ولا تعملُ في الفعل. ولا يمتنعُ إظهار «أن» معها، نحو: «جئتك لأنْ تعطِيَني»، بخلاف أخواتها؛ لأنها في الأصل للعطف، أعني: حتى، والواو، والفاء، وأو. فلو ظهر بعدَها «أن» لظهر عطفُ الاسم على الفعل، وذلك فاسد.

1 وفي الأصل: أصلها.

وإذا دخلت اللامُ على الفعل الداخلة عليه لأوجب إظهارُ «أن»، نحو: «لئلا تُعطيني»، كيلا تتوالى إلى اللامان؛ فإن التلفظَ به قبيح جداً.

والثالث من الحروف المذكورة **لامُ الجحد**. وهي اللامُ الجارةُ المزيدةُ لتأكيد النفي، نحو: «لم أكن لأذهبَ». والتزمَ إضمارُ [14/ ب] «أن» معها، لأنها جُعلت في النفي بإزاء السين في الإثبات. ولفظُ الفعل ملتزمٌ مع السين إذا أريد به الاستقبال، فالتزم مع اللام إذا أريدَ به النفي.

وذُكر في «المفتاح» أنه لم يظهرْ «أن» في لام الجحد وقد ظهر في لام «كي» للفرق بينهما. ولم يُعكس الأمرُ، لأن لامَ كي أصل ولام الجحد فرعٌ لأنها تجيءُ لتأكيد النفي.

والرابع أو: بمعنى «إلى» أو «إلّا»؛ إذا قلت: «لألزمَنَّك أو تعطِيَني حقي»، بمعنى إلى أن تعطيني، أو إلا أن تعطيني. وإنما لم تعملْ بنفسها لأنها في الأصل من حروف العطف، فلا تكون عاملةً في الفعل. فوجبَ إضمارُ «أنْ» بعدها.

والخامس واو الصرف: وهي الواو في قولك: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ». وتسمى «واو الجمع» لكونها بمعنى مع. وتسمى «واو الصرف» لأنها تصرفُ إعرابَ الثاني عن الأول. وإنما لم تعملُ بنفسها لأنها لو عملتُ لكانتْ لا تخلو من أن تعملَ اعتباراً لأصلها أو لمعناها الذي عُرض لها في هذا الموضع. وكلا الاعتبارين لا يوجبُ الأصل.

أما الأول فلانَّ المعنى الموضوعةَ هي لأجله هو العطفُ والاشتراك، وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب.

وأما الثاني فلأن معناها العارضَ هو معنى «مع»، وهو لا يعمل النصب في الفعل. وإنما قلنا بمعنى «مع» لأنك إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ

اللبن، كأنك قلت: لا تأكلِ السمكَ معَ شربِك اللبنَ. فلانٌ يأكل السمكَ على حِدَة ويشربُ اللبن على حدة، وليس له أن يجمعَ بينهما في وقت واحد. وإن أردتَ أن تكفَّه عن كلٍّ واحد منهما فقل: «لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبن»، بالجزم.

فالفعلُ بعد واو الصرف مع «أن» المضمرة منصوبُ المحل على أنه مفعول معه.

الحرف السادس الفاء: في جواب الأشياء الستة، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والنفي.

مثال الأمر: «زُرني فأكرمَك». فالفعلُ منصوبٌ بإضمار «أن»، وذلك لأنه إذا كان المعطوفُ عليه وهو زُرني إنشاء، فوجبَ [15/أ] أن يكون المعطوف أيضاً إنشاءً. فلم يكن عطف «أكرمْك» عليه لأنه خبر. والمقرَّرُ من قاعدتهم أنه لا يجوزُ عطفُ الخبر على الإنشاء. ولم يمكنْ أن يكونَ «أكرمْك» في تقدير الإنشاء، لأن غرضهم أن يكون الأولُ سبباً للثاني. وإذا كان كذلك قصدوا إلى صيغٍ تبين أن قصدهم أن يجعلوا الزيارة سببَ الإكرام، فنزَّلوا قولهم «زرني» منزلة المصدر، نحو: ليكن منك زيارة.

ولما [لم] تُنزل منزلةَ المصدر وجبَ إضمار «أنْ» بعد الفاء ليكون عطفُ الاسم على الاسم. فقيل: «زُرني فأكرمَك»، بمنزلة: ليكن منك زيارةٌ فإكرامٌ مني. ففي إضمار «أن» إيذانٌ بأن الأول سبب الثاني. وكذا في سائر الأشياء.

ومثال النهي قولُه تعالى: ﴿ولا تَطْغَوْا فيحِلَّ عليكُم غَضَبِي﴾[1] أي فأنْ يحلَّ. والمعنى: لا يكن منكم طغيانٌ فإحلالُ غضبٍ مني.

---

1 الآية: 81/ طه: 20.

ومثال النفي قولك: «ما تأتينا فتحدثَنا». وله معنيان؛ أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثُنا، بمعنى لو تأتينا لحدَّثْتنا. والثاني: ما تأتينا إن لم تحدثنا. أي لم يوجدْ منك إتيانٌ يتسبَّبُ إلى الحديث، بل الإتيانُ بدون الحديث. وإنما أُخِّر معناه فيما ذكرنا لأن الكلام مصوغٌ لانتفاء مجموع الإتيان والحديث. وانتفاءُ المجموع إما بانتفاء كلٍّ واحد من جزءيه، وهو المعنى الأول. أو بانتفاءِ أحد الجزءين، وهو المعنى الثاني. وذلك لا يكون إلا بانتفاء الحديث دون الإتيان. ولا يمكن عكسُه؛ إذ الحديث بدون الإتيان لا يُتصور.

ومثال الاستفهام: «أين بيتُك فأزورَك؟» والمعنى: أيكونُ منك تعريفُ بيتٍ فزيارةٌ مني؟

ومثال التمني: «ليت لي مالاً فأنفقَه!» أي: ليت لي مالاً فإنفاقٌ مني.

ومثال العرض، فإنه قريبٌ من التمني، نحو: «ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً؟» كأنه قيل: ألا يكون منك نزولٌ فإصابةُ خيرٍ مني؟

ومقاربتُه للتمني هي أنك إذا عرضتَ عليه النزولَ فقد حثثتَ عليه. ولن تحثَّه إلا على ما تودُّه وتتمنّاه. وليس هذا [15/ب] بالاستفهام. لأنك لا تقصدُ بقولك: «ألا تنزلُ؟» أن تستفهمه عن تركِ. وإنما القصدُ أن تذكرَه له، وتعرضَه عليه فقط.

فالفعلُ منصوب بعد الفاء في هذه المواضع بإضمار «أن». وعلامةُ صحة الجواب بالفاء أن يكون المعنى: إن فعلتَ فعلتُ.

الثالث أن تكون مفسرة: وهي بمنزلة «أيْ»، فلا تأتي إلا بعد فعل. ولها شروط خمسة:

أحدها: أن يكون ذلك الفعل الذي يجيء قبل «أنْ» كلاماً تاماً أو

جملة، فرقاً بينها وبين «أن» المخففة من المشددة، لأنَّ ما قبل المخففة من المشددة لا يكون كلاماً تاماً. فلذلك غُلِّطَ مَن جعل منها: ﴿وآخِرُ دَعْواهُم أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾، لأن جملة «أن» هذه في موقع الخبر، ولفظ «آخر» مبتدأ، والمبتدأ وحده لا يكون تاماً. فهي من قِبَلِ المخففة. والتقدير: «أنه الحمدُ لله».

وثانيها: أن تتأخر عنها جملةٌ فعلية أو اسمية؛ فلا يجوز: «ذكرتُ عسجداً أنْ ذهباً». بل يجب الإتيان بأيْ، أو ترك حرف التفسير.

وثالثها: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول.

ورابعها: أن لا يكون في الجملة السابقة لفظُ القول؛ فلا يقالُ: «قلتُ أنِ افعل».

وخامسها: أن لا يدخلَ عليها جارٌ. فلو قلتَ: «كتبتُ إليه بأنِ افعلْ» كانت مصدرية.

وأمثلةُ المفسرة كقولك: «ناديتُه أنْ أَقم، وأمرتُه أنِ اقصد، وكتبتُ إليه أنِ ارجعْ»، وقوله تعالى: ﴿ونادَيْناهُ أنْ يا إبراهيمُ﴾[1]. وفَسر ذلك قولُه تعالى: ﴿وانطَلَق الملأُ أنِ امْشُوا﴾[2].

فتلك الأشياءُ أي: النداء، والأمر، والكتابة، مجهولة فتحتاج إلى بيان أنه بأيِّ شيء ناداه أو أمره أو كتبه، تفسره بأن «قلتُ له كذا وكذا».

الرابع أن تكون زائدة: ولها أربعة مواضع:

أحدها: وهو الأكثر، أن تقعَ بعد «لمّا التَّوقيتية، أي بعد «لما» الداخلة على الماضي، لأنها إذا دخلت عليه كانت بمعنى الوقت، كما يجيء في

1 الآية: 104/ الصافات: 37.

2 من الآية: 6/ 38.

بحثها، نحو: ﴿فلما أنْ جاءَ البشيرُ﴾[1]، أي فلما جاء البشير.

والثاني: أن تقعَ [16/أ] بين «لو» وفعل القسم؛ مذكوراً أو متروكاً كقوله[2]: [من الطويل]

16- فأَقْسَمَ أنْ لوِ الْتَقَينا وأنتُمُ   لكانَ لكُمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

أي: فأقسمَ لو التقينا.

وكقوله[3]: [من الوافر]

17- أما واللهِ أنْ لو كنتَ حُرّاً   وما بالحرِّ أنتَ ولا العتيقِ

أي أما والله لو كنت حراً. والمرادُ من العتيق: الكريمُ لا الحر للزوم التطويل بعطفِ الشيءِ على مرادفه. ومعناه: لو كنتُ حراً لقاومتُك، وأنتَ لستَ بحرٍّ ولا عتيق. فخبر «لقاومتك» محذوف، وهو جوابُ القسم على رأي. وجواب شرط على رأي. وتفصيلُه يأتي في بحث اختلاط القسم بالشرط في آخر «إن» الشرطية.

الموضع الثالث: وهو نادر؛ أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله: [من الطويل]

يوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ   كأَنْ ظبيةٍ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ[4]

---

1 من الآية: 96/ يوسف: 12.

2 البيت للمسيَّب بن عَلس: خزانة الأدب: 4/ 145 وغيرها. شرح أبيات سيبويه: 2/ 185. وبلا نسبة في المغني: 1/ 42 (وفيه: فأقسِمُ). شرح المفصل: 9/ 94. لسان العرب – مادة ظلم.

3 الإنصاف: 1/ 121. خزانة الأدب: 4/ 141. الجنى الداني: 222. الدرر: 4/ 96 وغيرها. المغني: 1/ 42. وهو بلا نسبة.

4 البيت من شواهد المغني من غير نسبة. وعند سيبويه منسوب إلى باعث بن صريم اليشكري: 2/ 134، ومكرر في: 3/ 165. شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 1/ 525. أوضح المسالك: 1/ 270. شرح الشواهد للعيني: 1/ 293. شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 111. كما روي البيت لأرقم بن علباء اليشكري، وكعب بن أرقم.

في رواية جرِّ الظبية، أي كظبية توافينا، أي تأتينا. لأن المُوافاةَ هي الإتيانُ. والمقسَّم: مأخوذ من القسام وهو الحسن. وتعطوا: أي تتطاول. والوارق: اسم فاعل؛ من وَرِقَ الشجرُ - يرقُ مثل أورقَ، أي صار ذا ورق. ويُروى «ناضر السلم». النضرة: الحسن والبهجة. والسَّلم بفتحتين: شجر عظيم وله شوك. أي: ويوماً يأتينا بوجه حسن كظبية تتطاول بتناول من الشجر الوارق.

والرابع بعد إذا: كقوله[1] [من الطويل]

18- فأَمْهَلَهُ حتى إذا أنْ كأنه مُعاطي يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامرُ

المعاطاة: المناولة. واللجة باللام المضمومة: معظم الماء. وغامر: اسم فاعل بمعنى المفعول؛ كـ﴿عيشةٍ راضيةٍ﴾[2]، من غمر الماء إذا غطاه. والمعنى أنه نزلَ هذا الرجلُ وتمهَّلَ، أي تأنَّى في تخليصه مما كان فيه، إلى أن وصلَ إلى حالة أشبه فيها مَن هو مغمور في اللَّجة مُخرجَ يدهِ ليتناوَلَها من يخلصُه. وهذه حالة الغريق.

قولُه[3] تعالى: ﴿أنْ بُورِكَ﴾[4]. في كلمة «أنْ» ثلاثةُ أوجه:

أحدها: مفسرة لتقدُّم ما هو بمعنى القول.

والثاني: ناصبة للمضارع بإسقاط الخافض، أي نُودي موسى بأن بورك.

---

1 صواب قافية «غارفُ»، وهو لأوس بن حجر كما في ديوانه: 71. الدرر: 4/ 97. والمغني: 1/ 46 بلا نسبة. وفي المصادر كلها قافيته «غامر» إلا في ديوان أوس.

2 من الآية: 21/ الحاقة: 69، وغيرها.

3 من هنا إلى نهاية المقطع حاشية من الورقة (10/ أ) بتوقيع «شيخ زاده».

4 من الآية: 8/ النمل: 27.

والثالث: مخففة من الثقيلة، واسمُها ضمير الشأن، و«بورك» خبرها فيه، **ورُدَّ**. كيف جاز أن تكون مخففةً وهي إذا دخلت على الفعل - وذلك الفعلُ من الأفعال المتصرفة - وجبَ أن تُفصلَ المخففةُ من الفعل بحرف من حروف التعريض؛ فالسين نحو: ﴿أنْ سَيكونُ﴾[1]، وسوف نحو: أنْ سوف يقومُ، وقد نحو: ﴿أنْ قَد أَبْلَغوا﴾[2]، أو حرف نفي نحو: «علمتُ أنْ لم يقم، وأنْ لن يقومَ، ولا يقومُ، وما يقومُ» فرقٌ بينها[3] وبين «أن» المصدرية؛ فـ«أن» المصدرية لا يفصلُ بينها وبين الفعل. وتسمى هذه الحروفَ التعريض [انتهى].

إنْ

بكسر الهمزة وسكون النون. وهي أربعةُ أقسام:

الأول: إن **المخففة** من المشددة المكسورة الهمزة[4]، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية [16/ب] جاز إعمالُها، نحو حكايةِ سيبويه: «إنْ عمراً لمنطلقٌ» وهي الأكثرُ، أي لا من «أَنِ» المفتوحة المخففة. ويكثر إعمالها، وإن دخلتْ على الفعلية وجبَ إهمالها. والفعلُ الواقع بعدها يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: كان وكاد وظن[5] وأخواتها، لأن الأصلَ أن تدخلَ «أن» على المبتدأ، فإذا دخلت على الفعل وجب أن يكون ذلك الفعلُ داخلاً على المبتدأ والخبر

1 من الآية: 20/ المزمل: 73. وفي الأصل: والسين، لأن السين من حروف التعريض.
2 من الآية: 28/ الجن: 72.
3 وفي الأصل: بينهما.
4 وإعرابها هنا: حرف مشبه بالفعل.
5 وفي الأصل: وظننت، وكذا ما بعدها.

لتكون «إن» المكسورة داخلة في التقدير على المبتدأ والخبر كما كانت داخلة قبلَ التخفيف عليهما.

ويجوِّز الكوفيون دخولها في جميع الأفعال. ولم يأتِ دخولها في القرآن والأحاديث وكلام الفصحاء إلا على كان، وظنَّ وأخواتها. وتلزمُها اللامُ في خبرها؛ فرقٌ بينها وبين «أن» الناصبة. ولهذا قال ابنُ هشام: فحيثُ وجدتَ «إنْ» وبعدها اللام فاحكُمْ بأن أصلها التشديد. انتهى[1].

وتسمى هذه اللام «الفارقة»، كما يجيءُ في بحث اللامات إن شاء الله تعالى، نحو: «إنْ زيدٌ لمنطلقٌ». و«إنْ كان زيدٌ لمنطلقاً». أدخل لام التأكيد على الخبر كما ذكرنا هذا عند الإلغاء. فأما من أعمل فكان مخيَّراً بين الإدخال والترك. والإدخالُ أولى نحو: «إنْ زيدٌ لمنطلقٌ»، و«إن زيداً لمنطلق».

والثاني: من أقسام «إن» **الشرطية**. أيْ كلمة وُضعت للشرط، وتقتضي الجملتين إحداهما شرطاً والأخرى جزاءً. وتكون الجملةُ الأولى سبباً لحصول الثانية. فلما كانت مقتضيةً للجملتين وجب أن تكون عاملةً، فاختيرَ لها عملُ الجزم لطول ما تقتضيه. لأن الجزم حذفٌ وتخفيف، ويلزمُ الفعلَ لفظاً أو تقديراً. فالأول ظاهر، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أَحدٌ منَ المشركينَ اسْتَجارَكَ﴾[2] أي وإن استجارك أحد.

وتعلقُ الشرط والجزاء كلاهما بالزمان المستقبل؛ سواءٌ دخلت على الماضي أو المضارع، نحو: «إن تكرمْني أكرمْك»، و«إن أكرمْتَني أكرمْتُك». فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول، يعني: إن وقع

---

1 المغني: 1/ 32.

2 من الآية: 6/ التوبة: 9.

منك إكرامٌ في الاستقبال وقعَ مني إكرامك فيه. إلا أن يكون الماضي صريحاً، فحينئذ [17/أ] تعلق بالزمان الماضي. ونعني بالماضي الصريح ما كان زمان الماضي مذكوراً معه كلفظ أمسِ في قولك: «إن أكرمْتَني اليومَ فقد أكرمتُكَ أمسِ».

والماضي غيرُ[1] الصريح ما لم يكن زمانُه مذكوراً معه، لا يُستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها. ولذلك قَبُح: «آتيك إنِ احمرَّ البُسْرُ»[2] و«إن طلعتِ الشمسُ» إلا في اليومِ المغيم. فإنه وإن كان لا شُبهةَ في طلوعِ الشمس لأن التعليق لطلوع الشمس في يوم الغيم ليس المرادُ طلوعها من مطلعها، بل المرادُ منه ذهابُ الغيم وظهورُ الشمس من بين الغيم. وذهابُ الغيم مشكوك فيه. فإذا كان مشكوكاً جاز أن يقال: «في يوم الغيم آتيك إنْ طلعتِ الشمسُ». ولا يجوزُ في يوم صحو.

واعلمْ أن الشرط والجزاء أربعة أنواع:

أحدها: أن يكونا مضارعين، فيكونان مجزومين.

والثاني: أنه يكونا ماضيين، فهما مبنيان ولكنهما مجزومان محلاً.

والثالث: أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً. فالشرطُ مجزوم والجزاء مبني في اللفظ مجزوم محلاً.

الرابع: أن يكونا بالعكس، فالشرطُ مبني والجزاءُ يجوز جزمه ورفعه. فجزمُه أفصحُ لأنه قابل للجزم لكونه مضارعاً. وأما الرفعُ لما أبطل الجزمَ في الشرط لكونه ماضياً يبطلُ في الجزاء أيضاً، تبعاً له، نحو: «إن أتَيْتَني آتيك، أو آتِكَ» وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ وخبراً

---

1 وفي الأصل: الغير.

2 البسر: التمر قبل أن يُرطب، واحدته بسرة.

فلا بدَّ من الفاء، كقولك: «إنْ أتاكَ زيدٌ فأكرمْه» - و«إنْ ضربَك فلا تضربْه» و«إن أكرمْتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ» - و«إنْ جئتني فأنتَ مُكرمٌ»

وتفصيلُ هذا المقام أن جزاء الشرط في دخول الفاء عليه، وعدم دخوله ثلاثة أنواع:

أحدها: ما كان دخولُ الفاء عليه ممتنعاً، وذلك إذا كان ماضياً غير صريح، أو مستقبلاً بمعنى الماضي مثل الفعل المصدَّرِ بلم، لأن الفاء للتعقيب. فلا يحتاجُ هنا إلى إدخاله. لأن حرف الشرط صيَّر[1] الماضي إلى معنى المستقبل، واسْتُفيد منه معنى التعقيب، فاسْتُغني عنه.

والثاني: ما كان إدخالُ الفاء فيه واجباً، وهو ما كان موضوعاً للزمان المستقبل؛ كالأمر والنهي، أو كان [17/ب] ماضياً صريحاً، أو كان مبتدأ وخبراً. كالأمثلة المذكورة.

أما في الأمر والنهي فلأن حرفَ الشرط لم نقلبْ فيهما زمانَ الجزاء إلى الاستقبال، لأن زمانهما زمان الاستقبال قبلَ دخول حرف الشرط، فيحتاج إلى الفاء.

وأما في الماضي الصريح فلم يصرْ زمان الماضي مستقبلاً بحرف الشرط لوجود لفظة «أمسِ» وأشباهها[2]. وفي المبتدأ والخبر ليس له زمانٌ حتى نقلبَ حرف الشرط زماناً إلى زمان. بل كان الزمانُ باقياً على الحالة التي كان عليها قبلَ دخول الحرف. فلا بدَّ من إدخال [الفاء] لتدلَّ على التعقيب.

والثالث: ما كان إدخالُ الفاء فيه جائزاً، وهو أن يكون الزمان موضوعاً للحال والاستقبال، وهو المضارع نحو: «إن تأتِني أكرمْك - وفأكرمُك».

---

1 وفي الأصل: صيرت.

2 وفي الأصل: وأشباهه.

فيجوزُ هنا إدخال الفاء لتدل على أن الزمان للاستقبال لا للحال. ويجوزُ أن لا تدخلها لاقتضاء الشرط الزمانَ المستقبل، فيستفادُ الاستقبالُ من حرف الشرط دون الفاء.

ويقام «إذا» المفاجأة مُقامَ الفاء إذا كان الجزاء مبتدأ وخبراً. قال الله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بِما قَدَّمَتْ أيديهِمْ إذا هُم يَقْنَطُون﴾[1]، أي فهم يقنطون.

فصل [في اجتماع الشرط والقسم]

وإذا تقدم القَسمُ في أول الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظاً ومعنى، كالأفعال المصدَّرة بلم. فكان الجوابُ للقسم لفظاً فقط، لا للقسم والشرط معاً معنى. لأنه جواب للقسم لكونِ اليمين عليه، وللشرط أيضاً لكونه مشروطاً بالشرط.

مثالُ الماضي لفظاً: «واللهِ إن أَتَيْتَني لأمكرمْتُك».

ومثالُه معنىً نحو: «[واللهِ] إنْ لم تأتِني لأكرمتُك».

وإنْ توسَّط القسمُ بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه أو بتقديم غيرِ الشرط جاز أن يُعتبر الكلامُ القسمَ ويُلغى الشرط. وجاز أن يُعكس، أي جاز أن يجعل الجوابُ جواباً للقسم لفظاً ولزمَ حرفُ الشرط الماضي. وجاز أن يُجعلَ الجوابُ جواباً للشرط، ولم يلزمْ حرفُ الشرط الماضي، ويصير القسم مُلغى؛ إمّا باعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه، نحو: «إنْ أتَيْتَني فواللهِ لأكرمْتُك».

فلمراعاةِ مُقتضى كلِّ واحد من الشرط والقسم بأن يكون الجوابُ للقسم، والقسمُ وما بعده جوابُ الشرط، وحينئذ يلزم دخولُ الفاء على

1 من الآية: 36/ الروم: 30.

القسم. وإمّا اعتبارُه مع تقدُّم غيرِ الشرط عليه، نحو: [18/أ] «أنا واللهِ إنْ أَتَيْتَني وإن لم تأتِني لأكرمْتُك». فجُعِل القسمُ وجوابُه وهو «لأكرمتك» سادّاً[1] مسادَّ جوابِ الشرط. وجُعل المجموعُ خبرَ المبتدأ، فيرجع إلى ما وقع القسم أولَ الكلام متقدماً على الشرط.

وإما إلغاؤه مع تقدُّم الشرط عليه، نحو: «إنْ تأتِني واللهِ آتِكَ». فلكثرةِ العنايةِ بالشرط بتقدمه، فالشرطُ مع الجزاء سادٌّ مسادَّ جوابِ القسم.

وإما إلغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه، نحو: «أنا والله إنْ تأتِني آتِكَ». فلجعل الشرط والجزاء خبرَ المبتدأ، وجعل المجموع؛ المبتدأ والخبر ساداً[2] مسادَّ جوابِ القسم، وتقدير القسم في صدر الكلام كالتلفظ، فلزم الماضي، وكان الجوابُ للقسم كما ذكرنا، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجوا لا يَخْرجُون مَعهم﴾[3]، أي والله لئن أخرجوا. فالشرطُ ماضٍ، و«لا يخرجون» جواب القسم؛ فإنه لو كان جوابَ الشرط لكان الجزمُ أولى به، أي لا يخرجون، كذا قوله تعالى: ﴿وإنْ أَطَعْتُموهم إنَّكم لَمُشْركون﴾[4]. فقوله: «إنكم لمشركون» جواب القسم، فإنه لو كان جزاءَ الشرط لزم إتيانُ الفاء فيه، لأن الجملة الاسمية الواقعةَ جزاءً يجب فيها الفاء كما ذكرنا.

والثالث[5]: **نافية**: وهي بمنزلة «ما» في نفي الحال. وتدخلُ على الاسمية والفعلية كقولك: «إنْ زيدٌ قائم»، و«إنْ يقومُ زيدٌ»[6]، وقال الله

---

1 وفي الأصل: ساد.

2 وفي الأصل: ساد.

3 من الآية: 12/ الحشر: 59.

4 من الآية: 121/ الأنعام: 6.

5 يقصد بالثالث هنا من أنواع «إن»: النافية.

6 جاء الفعل «يقوم» مكرراً، فأسقطنا المكرر.

يَتَّبِعُون إلّا الظنَّ﴾[1]. وقال: ﴿إنِ الحكمُ إلا للهِ﴾[2].

ولكن لا يجوزُ إعمالُها عملَ ليس عند سيبويه، وأجاز المبرد. وقولُ بعضهم: لا تأتي «إن النافية» إلا وبعدَها «إلا» كالآيتين المذكورتين، أو «لمّا» المشددة التي بمعنى «إلا» كقراءة بعض السبعة: ﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لمّا عليها حافِظٌ﴾[3] بتشديد الميم، مردودٌ بقولهِ تعالى: ﴿إنْ عندَكُم مِن سلطانٍ بهذا﴾[4]. ﴿قُلْ إنْ أَدري أقريبٌ ما تُوعَدُون﴾[5].

والرابع زائدة: وهي من الحروف الزوائد، وتسمى حروفَ الصِّلة، لأنها يُتوصَّل بها إلى تصحيح وزن، أو سجع. ودخولُ «إنْ» صلة لتأكيد معنى النفي، وهي داخلة على جملة فعلية كقول النابغة[6] [من البسيط]

19- ما إنْ أتيتُ بشيءٍ [أنت] تكرهُه

أي: ما أتيت.

وعلى جملة اسمية، نحو[7]: [من الوافر]

20- فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ، ولكنْ   مَنايانا ودَولةُ آخَرينا

---

1 الآية: 116/ الأنعام: 6.

2 الآية: 57/ الأنعام: 6، وغيرها.

3 الآية: 4/ الطارق: 86.

4 من الآية: 68/ يونس: 10.

5 من الآية: 25/ الجن: 72.

6 صدر للنابغة الذبياني، وعجزه:

إذنْ فلا رفعتْ سَوطي إليَّ يدي

الديوان: 25. المغني: 1/ 32. لسان العرب - مادة ندي.

7 البيت لفروة بن مسيك المرادي. الجني الداني: 327. خزانة الأدب: 4/ 112. لسان العرب - مادة طبب. وبلا نسبة في جواهر الأدب: 207. المغني: 1/ 32. كما نسب إلى الكميت.

أي: وما طِبُّنا جبنٌ. [18/ب] والطب: العادة. والجبن: ضد الشجاعة. والمنايا: جمع منيَّة. والدولة في الحرب: بمعنى النصر والغلبة. يعني: لم يذهب مَن ذهب منا بسبب تقصيرٍ وجبن عن القتال، ولكن وقعَ ما أرادَه الله تعالى، فجاءت مناياه دولةَ أعدائنا. فكان ما قَدَّر من موت مَن مات منا، وحصول النصر والغلبة لأعدائنا. والله مقدرُ الأمور.

وأكثرُ ما زيدت مع «ما» النافية، كالمثالين. وقد تزاد مع «ما» الموصولة الاسمية نحو قوله[1]: [من الوافر]

21- يُرَجَّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعْرِضُ دونَ أدناهُ الخطوبُ

أي: ما لا يراه يرجى، أن يطمع. وتعرض: أي تظهر. وأدناه: أقربه. والخطوب: الأمور الشاقة الصعبة. يعني أن الإنسان يمدُّ أطماعه إلى الأمور المبنيَّة عنه، فيرجو الظفر، ثم يظهر دون أقربها حصولاً عنده الأمورُ الشديدةُ التي تقطع رجاءه وتُذهب طمعه في ظنك بعد تلك الأشياء المؤخرة.

وقد تزادُ بعد «ألا» الاستفتاحية، كقوله[2]: [من الطويل]

22- ألا إنْ سَرى ليلي فبتُّ كئيبا

أي: ألا سرى، بمعنى سار. وبتُّ: أي صرت في تلك الليلة كئيباً، أي حزيناً سيئ الحال.

---

1 ويروى: دون أبعده. والبيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرتّ في الخزانة: 8/ 440. وبلا نسبة في المغني: 1/ 33. الدرر: 2/ 110.

2 صدر غير منسوب، وعجزه:

أحاذرُ أن تنأى النَّوى بغَضوبا

الجنى الداني: 211. المغني: 1/ 33. خزانة الأدب: 8/ 443. الدرر: 2/ 111.

وقلّت زيادتُها مع المصدرية الزمانية[1]، ومع «لمّا» الشرطية، نحو: «انتظَرَ ما إن جلسَ القاضي»، أي: ما جلس القاضي، بمعنى مدَّةَ جلوسه. و«لمّا قمتَ قمتُ»، أي: لما قمتَ قمتُ.

أَنَّ

المفتوحة المشددة. على نوعين:

أحدهما: أن تكون حرفَ توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. ولا بدَّ أن يجيءَ قبلها اسم أو فعل لتفيدَ فائدة يصحُّ عليها السكوتُ، لأنها لا تفيد بدونهما. والفعلُ الذي يدخل عليها وجبَ أن يكون محقَّقاً. أي لا يكون من أفعال الطمع والرجاء والشك، لأن «إنَّ» للتحقيق، يعني تدل على أن اسمها وخبرها واقعان. فلو كان الفعل الذي قبلها لم يكن محققاً يحصلُ تضادٌّ في الكلام.

فإذا قلتَ: «أطمعُ إنَّ زيداً قائم»، فأطمعُ يدل على أن قيامَ زيد غيرُ واقع على التحقيق، ولفظة «أنَّ» تدل على أن قيام زيد واقع على التحقيق، وبين مدلولهما مضادَّة. فلأجل الاحتراز عن المضادة شرطٌ أن يكون الفعل قبلها محققاً. وكذا الحال في «أن» [19/أ] المخففة منها.

وإذا لحقها «ما» الكافة تُلغى عن العمل على الأفصح، وكذا أخواتها، مثلُ قوله تعالى: ﴿يُوحَى إليَّ أنَّما إلهُكُم إلهٌ واحدٌ﴾[2]. فتدخلُ [على] الأفعال أيضاً، لأن «ما» الكافة أخرجتها عن العمل، فلا يلزمُ أن يكون مدخولُها صالحاً للعمل مثل: «علمتُ أنَّما قامَ زيدٌ».

---

1 يريد «ما».

2 من الآية: 110/سورة الكهف: 18.

وإنما كفَّتْها «ما» الكافة عن العمل، لأن «ما» إذا اتصلت بها صارت كالجزء منها، وحينئذ خرجت من مُشابهة الفعل، لأن آخرها لم تكن مبنيةً على الفتح، ولأنها لا تلحقها الضمائر. فإذا خرجت عن مشابهة الفعل دخلت على الجملتين، لأن تخفيفها بالأسماء لمشابهتها الفعل.

والفرقُ بينها وبين «إنَّ» المكسورة المشددة مع توافُقهما في إفادة معنى التوكيد مخالفتان في أشياء أُخَر: فالمكسورةُ مع اسمها وخبرها[1] كلامٌ تام مفيد، تحقِّقُ مضمون الجملة، ولا تغيرُها ولا تُخرجها عن كونها جملةً. فإذا قلت: «إن زيداً قائم» أفدتَ بقولك: زيدٌ قائم، مع زيادة التوكيد. بخلاف المفتوحة؛ فإنها تقلب الجملةَ إلى حكم المفرد. فتكون معها في تأويل المصدر، فلا تفيدُ حتى يُضمَّ إليها اسم أو فعل كما ذكرنا. ألا ترى أن التقدير في «بلغني أن زيداً قائم» بلغني قيامُه؟

فالجملةُ مع المكسورة على استقلالها بفائدتها، تقول: «إنَّ زيداً منطلق» وتسكت، كما تقول: «زيدٌ منطلقٌ» وتسكت.

والحاصلُ أنَّ ما كان مظنَّةً للجملة فالواقعُ فيه المكسورة، كافتتاح الكلام، وبعد القول، وبعد الموصول. لأنَّ مع موضع الابتداء جملةٌ. ومقولُ القول لا يكون إلا جملةً، والصلة كذلك. نحو:

«إنَّ زيداً منطلق» – و«قال زيدٌ: إن عمراً قائم»

«جاءني الذي إن أباه ذاهب»

بكسر الهمزة في الجميع. وما كان مظنةً لمفرد فالواقعُ فيه المفتوحةُ نحو مكانِ الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمبتدأ. نحو:

«بلغني أن زيداً منطلق» – و«سمعتُ أن عمراً خارج»

---

1 وفي الأصل: مع اسم خبرها.

و«عجبتُ من طول أن بكراً واقف» - و«حَقٌّ أن زيداً منطلق»

إلا أنه لا يكون مبتدأ بها في اللفظ؛ لا نقول: «إنَّ زيداً منطلق **حقٌّ**» بل التزموا تقديمَ الخبر، وذلك لو ابتدؤوا الكلامِ بأن الحال عُرضة لدخول «إنَّ» عليه، نحو: «إنَّ أنَّ زيداً قائم حقٌّ»، وهذا لا يجوز لاجتماع [19/ب] الحرفين على معنى واحد. فلأجل أنَّ ما كان مظنةً للمفرد وقع فيه.

المفتوحةُ تُفتح بعد: لو، ولولا، وبعد علمتُ وأخواته، وبعد الشهادة، وما اشتقَّ منها، وبعد حتى الجارة والعاطفة دون الابتدائية؛ فإنها تكسر معه، لأن حتى الابتدائية يكون بعدَها المبتدأ أو الخبر. فالموقعُ موقعُ الجملة فتكسر. أما بعد «لو» نحو قولك: «لو أنك جئتَني لأكرمْتُك» لأن ما بعد «لو» متى كان مختصاً بالفعل - كما يجيء في بحثه - اقتضى ذلك فاعلاً. والفاعلُ لا يكون إلا مفرداً، فالتقدير: «لو وقع أنك جئتني»، أي مجيئك. إلا أن هذا الفعل مما تُرِك استعماله لطول الكلام بأنَّ وصلتِهِ.

قال صاحبُ «الضوء»[1] في بحث استعمال المفتوحة بعد «لو» ولطلبِها الفعلَ وجبَ أن يكون خبرُها فعلاً، فيكون في الصورة عوضاً عن الفعل المحذوف بعد «لو»، فلا يجوزُ الاسم، نحو: «إنَّ زيداً أخوك» مثلاً. هكذا ذكره جارُ الله العلامة[2]. وقد اعتُرِضَ عليه بقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ ما في الأرضِ مِن شجرةٍ أقلامٌ﴾[3]. وأجاب عنه فخرُ المشايخ بأنه إنما جاز من حيث إنَّ قوله تعالى: ﴿والبحرُ يَمُدُّهُ﴾[4] اختلط بالعطف بالآية المذكورة من قَبيلٍ، فصار خبرُ الجملة المعطوفة «وهو يمدُّه» كأنه خبرُ الجملة المعطوفة

1 ضوء المصباح لمحمد بن محمد تاج الدين الإسفراييني.

2 يريد الزمخشري صاحب المفصل.

3 من الآية: 27/ لقمان: 31، وفيه «أنما».

4 تابع الآية السابقة.

عليها، وهي الآية الأولى لاختلافهما بها، وحصولُ الشركة بينهما بالعطف. انتهى.

وأما بعدَ «لولا» فلأنّ ما بعدها مبتدأ ومحذوفُ الخبر حَذفٌ لا يستعملُ إظهاره كما يجيءُ في بحثها، وغير المستعمل كالمعدوم، والمبتدأ وحدَه لا يكون إلا مفرداً. فإذا قلت: «لولا أنَّ زيداً لهلك عمرو» دخلت «أنَّ» على المفرد، فتكون مفتوحة لأن أصله: لولا أن زيداً موجود.

وأما بعد «علمت وأخواته»، وبعد الشهادة وما اشتق منها تقول: «علمتُ أنَّ زيداً قائم»، و«أشهدُ أنك قائم»، بفتح الهمزة فيهما. لأن المفتوحة مع معمولها مفعول، والمفعول مفرد كما ذكرنا، إلا إذا دخلت لامُ التأكيد على خبرها. فحينئذ تكسر الهمزة فيها، لأن لام التأكيد لا تدخل على خبر «أن» المفتوحة، بل تختص بالمكسورة كما تُذكر في بحثها. وعُلقت الأفعال، أي جعلت «علمت وأخواتها» [20/أ] متعلقةً، يعني لا عاملةً ولا غيرَ عاملة، لأنها لا تعمل في اللفظ لأجل اللام، لأنها لو عملتْ[1] في اللفظ لَفُتحت[2] الهمزة لتكون مفعولها. وتعملُ في التقدير لأن المكسورةَ مع معمولها جملةٌ محلُّها النصب على أنها مفعول «علمت»، نحو
١ قوله تعالى: ﴿والله يعلمُ إنَّكَ لرسولُه﴾[3]. ﴿والله يشهدُ إنَّ المنافقينَ لكاذِبون﴾[4] كذا في «المفصل».

والموضعُ الذي يحتمل المفردَ والجملةَ يجوز إيقاعُ أيِّهما شئتَ من المفتوحة والمكسورة؛ فالفتحُ على تقدير جعلِ «أنَّ» مع اسمها وخبرها

1 وفي الأصل: عملت.
2 وفي الأصل: لتفتح.
3 من الآية: 1/ المنافقون: 63.
4 تابع الآية السابقة.

مفرداً. والكسرُ على تقدير جعلها معها جملةً، نحو قولك: «أولُ ما أقولُ أني أحمدُ الله»، إن جعلتها خبراً للمبتدأ وفتحت، كأنك قلت: أولُ مِقولي حمدُ الله. وإن قدرتَ الخبر محذوفاً كسرت حاكياً. يعني جاز في هذا الكلام فتحُ الهمزة من «أني» وكسرُها. فعلى تقدير الفتح قولُك أولُ: مبتدأ. وما أقول: مضاف إليه. وأني أحمدُ الله: خبر المبتدأ. والخبر دون المبتدأ مفرد. فلكونه مفرداً فتحت «أني».

وعلى تقدير الكسر «إني أحمد الله» مقولُ القول. وهي جملة، لأن مقول القول جملة كما مرَّ. وأول: مبتدأ.

وأما قول: «مع أني أحمدُ الله» مضافٌ إليه. وخبر المبتدأ محذوف، أي: أولُ ما أقول أني أحمدُ الله ثابت.

النوع الثاني من نوعَي «أنَّ» المفتوحة، أن تكون بمعنى «لعل»، كقول بعضهم: «أتيتَ السوقَ[1] أنك تشتري لنا شيئاً»، أي لعلك تشتري.

إنَّ

المكسورة المشددة. وهي أيضاً من الحروف المشبهة بالفعل. وتُستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون **حرفَ توكيد** كالمفتوحة، فترفع الخبر وتنصب الاسم. وهي مع اسمها وخبرها كلامٌ تام مفيد، لا تحتاج في الإفادة لى انضمام الاسم والفعل إلى أولهما كالمفتوحة. ولا تجيء مع لام الابتداء إلا وإياها[2] لكونها للابتداء، نحو: «إنَّ زيداً لقائم»، ولا تُغير معنى الجملة،

1 في الأصل: السويق.

2 وفي الأصل: وإلا إياه. ولعلها كما قرأنا.

ولا تُخرجها عن كونها جملةً، ولكن تؤكدها وتحققُها كما مرَّ تفصيله في باب المفتوحة. ولأجل ذلك كان اسمُها المنصوب في محل الرفع، لأنها في حُكم العدم. إذ فائدتُها التوكيد فقط، لأن اسمها بقيَ على كونه مبتدأ في المعنى، وهو مرفوعُ المحل [20/ب]، وخبره خبرُ المبتدأ كما كان قبل دخول «إن».

وأيضاً جاز العطفُ على اسم «إنَّ» هذه لفظاً أو حكماً بالرفع بشرط مضيِّ الخبر خلافاً للكوفيين؛ فإن عندهم لا يُشترط مضيُّه. وعند المبرد والكسائي لا يُشترط إذا كان اسمها مبنياً نحو: «إنَّك [و] زيدٌ ذاهبان».

مثالُ العطف على اسم «إن» لفظاً: «إن زيداً قائمٌ وعمرو».

ومثاله حكماً: «علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ». فإنَّ في هذا المثال، وإن كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً، لأنه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب «علمت» على المحكوم والمحكوم عليه، بدليل وجوب الكسر إذا دخلت اللام، نحو: «علمتُ إنَّ زيداً لقائم» بالكسر كما ذكرنا في المفتوحة. ولولا أنه في حكم الجملة المستقلة لم يجزْ كسرُ «إنَّ». ألا ترى أنك لا تقول: «أعجبني إن زيداً لقائم؟» بالكسر، لأنه لم يكن هناك معنى الجملة المستقلة. وإنما انتصب بعدها توفيراً لما يقتضيه «علمت» من معنى المفعولية، والمفعول مفرد.

فإذا كان المفعولان في حكم الجملة تكون هذه المفتوحةُ بعدها في حكم المكسورة، فيجوز العطفُ بالرفع فيها، وإن كانت مفتوحة لفظاً لأنها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه. وإن كانت المفتوحةُ على غير هذه الصفة لم يجزِ العطف بالرفع.

والفرقُ بينها وبين المفتوحة وإلغاء عمله للحوقِ ما الكافَّة مذكورٌ في المفتوحة فليُنْظر ثَمَّةَ. وإنما لقصر الحكم على الشيء، أو لقصر الشيء

على الحكم كما هو مذكور في علم المعاني.

ففي قولك: «إنَّما زيدٌ قائمٌ»[1]، إن زيداً مقصور على القيام.

وفي: «إنما قامَ زيدٌ» تريدُ أن القيام مقصور على زيد.

وعُلم أن «ما» في «إنما» كافة. وسببُ إفادة «إنما» القصرَ، تضمُّنُها معنى «ما» و«إلا». فمعنى قولك: «إنما زيدٌ قائم» ما زيدٌ إلا قائم.

والثاني [من] وجهي «إنَّ» المكسورة **أن** يكون **حرفَ إيجاب وتصديق**[2]. فهي لتصديق المخبر، أي المتكلم. وفي بعض النسخ لتصديق الخبر. كقولك للمخبر[3]: «إنَّ قد أتاك زيدٌ أو لم يأتِك» فتقول: إن أتى [21/أ] قد أتى أو لم يأت.

وجاء لتصديق الدعاء نحو قول ابن الزبير: «إنَّ وراكبَها»، لمن قال: لعن الله ناقةً حملتني إليك، أي لعن الله تلك الناقةَ وراكبَها. وقصةُ هذا أن أعرابياً جاء إلى عبدالله بن الزبير فسأله شيئاً فلم يعطه. فقال الأعرابيُّ: لعن الله ناقةً حملَتْني إليك. فقال ابن الزبير جواباً له: [إنَّ] وراكبَها. أي: لعن الله ناقتك وراكبها.

وجاء بعد الاستفهام أيضاً للتصديق في قول الشاعر: [من الخفيف]

23-ليتَ شِعري هل للمحبِّ شِفاءُ من جَوى حبِّهنَّ إنَّ اللقاءُ؟[4]

أي: نعم اللقاءُ شفاءٌ للمحب. الجوى بالفتح: الشدة التي تحصل من غلبة العشق.

---

1 جاءت كلمة «زيد» مكررة، فأسقطنا المكرر.

2 وتكون بمعنى «نعم».

3 وفي الأصل: إن للمخبر.

4 لم نهتدِ إليه.

أَنَّى [1]

بفتح الهمزة والنون المشددة المفتوحة قبل الياء. وهي [من] الأسماء التي تجزم المضارعَ بمعنى «إن» الشرطية، نحو: «أنَّى تأكلْ آكلْ». وهو لظرف المكان استفهاماً وشرطاً وعلّة.

موضعُ هذه الأسماء موضع «إن» بضربٍ من الإيجاز والاختصار، بيانُه أنك إذا قلت: «أني تأكلْ آكلْ» معناه: «إنْ تأكلْ في الدار آكُلْ»، و«إن تأكلْ في السوق آكلْ»، إلى ما لا يُمكن حصرُه، ولا نقدرُ على استيفائه.

وأنَّى باسم عامٍّ يشملُ الجميع، وكذا سائرُ أخواتها. وهي تستعملُ تارةً بمعنى كيف في كونها سؤالاً عن الحال. فحينئذ لا يكون للمجازاة كقوله تعالى: ﴿فأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُم﴾[2] يعني: نساؤكم موضعٌ لكم تحرثون فيه، ويحصل الولدُ لكم منه. فهو كمزرعة لكم. فكما يجوزُ الدخولُ لكم في المزرعة في أيِّ وقت شئتم، فكذلك جامِعوا في أي وقت شئتم، إلا في حال الحيض والنَّفاس. وقيل: «أنى» هاهُنا بمعنى الحال، يعني في أي حال شئتم؛ قائماً، أو قاعداً، أو مضطجعاً، بشرط أن يكون الإيلاجُ في الفرج لا في الدبر. وقيل: هنا بمعنى المكان، أي في أيِّ مكان شئتم.

وتُستعمل تارة بمعنى «من أين» كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لكِ هذا﴾[3] أي من أين لك؟

---

1 ولها إعرابان:
أ- اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان (أو مكان).
ب- اسم استفهام بمعنى كيف، مثل: أنى تسافرُ وقد عاد الناسُ؟

2 من الآية: 223/ البقرة: 2.

3 من الآية: 37/ آل عمران: 3.

أو

حرف عطف. وهي لأحد الشيئين أو الأشياء. وتجيءُ على اثني عشر معنى:

أحدها الشكُّ: نحو: ﴿لَبِثنا يوماً أو بعضَ يوم﴾[1]. ونحو قولك [21/ب]: «ضربتُ زيداً أو عمراً»؛ أردتَ أن تخبَرَ بضربك زيداً، فاعترضَك شكٌّ جوَّزتَ له أن تكون ضربتَ عمراً، فأثبتَّ بـ«أو» وأخذت[2] أنك ضربتَ واحداً منهما.

والثاني الإبهامُ: نحو: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلى هُدىً أو في ضلالٍ مُبين﴾[3] والشاهد في «أو» الأولى.

والثالث التخييرُ: وهي الواقعةُ بعد الطلب، وقبلَ ما يمتنع الجمعُ فيه، نحو: «تزوَّجْ هنداً أو أختها».

الرابع الإباحةُ: وهي الواقعةُ بعد الطلب، وقبلَ ما يجوز الجمعُ فيه، نحو: «جالسِ العلماءَ أو الزهادَ» و«تعلَّم الفقهَ أو النحوَ». وإذا أدخلتَ «لا» الناهية امتنع فعلُ الجميع، نحو: ﴿ولَا تُطِعْ منهم آثماً أو كَفُوراً﴾[4] إذِ[5] المعنى: لا تفعلْ أحدَهما؛ فأيُّهما فعلَه فهو أحدُهما:

والخامس الجمعُ المطلقُ: كالواو، قاله الكوفيون، واحتجوا بقول

---

1 من الآية: 19/ الكهف: 18.

2 وفي الأصل: فأثبتت بأو أخذت.

3 من الآية: 24/ سبأ: 34.

4 من الآية: 24/ الإنسان: 76.

5 وفي الأصل: إذا.

توبَةَ، وهو اسمُ شاعر[1]: [من الطويل]

24- وقد زعمَتْ ليلى بأنّيَ فاجرٌ   لنفسي تُقاها أو عليها فُجورُها

أي: وعليها. وتاء «تُقاها» بدل من الواو كما في تراث وتجاه. والتقى: خلاف الفجور.

والسادس الإضرابُ: كـ«بل». فعن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطين: تقدُّمُ نفي أو نهي، وإعادةُ العامل، نحو: «ما قام زيدٌ، أو ما قام عمرٌو». وقال الكوفيون[2] وأبو علي[3] وغيره: تأتي للإضراب مطلقاً احتجاجاً بقول جرير[4]: [من البسيط]

25- ماذا تَرى في عيال قد بَرِمْتُ بهمْ   لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعَدَّادِ

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً   لولا رجاؤُك قد قَتَّلْتُ أولادي

أي كانوا ثمانين، بل زادوا ثمانية. العيال: جمع عَيِّل، وهو من: عالَ غيرَه يعولُ: إذا أنفق عليه وقام بمصالحه. وبرمت بكسر الراء: ضجرت. ولم أحص: أي لم أحصر عدَّتهم إلا في حال كَوني مستعيناً بعدّاد. وهذا كناية عن الكثرة المفرطة.

السابع التقسيم: نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف».

---

1 البيت لتوبة بن الحمير في أمالي المرتضى: 2/ 57. خزانة الأدب: 11/ 68. الدرر: 6/ 117. مغني اللبيب: 1/ 75. لسان العرب - مادة أوا.

2 حجة الكوفيين ورودها في القرآن وشاهدهم: ﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون﴾ أي «بل يزيدون» أو «ويزيدون». بينما يرفضه البصريون بحجة أن «أو» لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل. ويؤيدهم ابن الأنباري (الإنصاف: 2/ 480).

3 أبو علي الفارسي.

4 ديوان جرير: 745. الدرر: 6/ 116. شرح شواهد المغني: 1/ 201. المغني: 1/ 77. والشاهد في البيت الثاني «أو زادوا» حيث جاءت «أو» بمعنى «بل» للإضراب.

الثامن: أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء. وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن»، كقولهم: «لأَقْتُلَنَّه أو يُسْلِمَ»، أي: إلا أن يسلم.

التاسع أن تكون بمعنى إلى: وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع [22/ أ] بعدها بأنْ مضمرةً، نحو: «لألزمَنَّكَ أو تَقْضِيَني حَقِّي» أي: إلى أن تقضي.

العاشر التقريب: نحو: «ما أدري أسلَّمَ أو ودَّع» قاله الحرير وغيرُه.

الحادي عشر الشرطية: نحو: «لأضربَنَّه عاشَ أو ماتَ» أي: إن عاش وإن مات. ومثل: «لآتِيَنَّك أعطَيْتَني أو حَرَمْتَني» قاله ابن الشجري.

الثاني عشر التبعيض: نحو: ﴿كونوا هُوداً أو نَصارى﴾[1]، أي بعضهم. نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين.

أَيْ

بالفتح وسكون الياء. على وجهين:

أحدهما: أن يكون **حرف نداء**، أي لنداء القريب. كأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخلُ فيه المتوسط أيضاً. فإن القريبَ ينقسم إلى قريب مُتَّصفٍ بأصل القرب، وله كلمة «أي»، أو إلى أقربِ مُتصف بزمانِ[2] القرب وله الهمزة. بخلاف البعيد فإنه لم يُذكر له مرتبتان.

فالقريب بالمعنى المقابل إلى أقرب، وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب. وقيل: «أي»: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف ذلك.

1 من الآية: 135/ البقرة: 2.

2 وفي الأصل: بزيادة.

الثاني أن يكون **حرف تفسير،** فهي تفسيرُ كلٍّ مبهم من المفرد والجملة. **فالمفرد** نحو: «عندي عسجدٌ أيْ ذهبٌ» و«عندي غضنفرٌ أيْ أسدٌ». **والجملة** نحو: «قُطع رزقُه أي مات». وبعدها عطفُ بيان على ما قبلها، أو بدلٌ لا عطفُ نَسَقٍ[1] لأنا لم نرَ عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مُرادفه. يعني: أي يصلح للحذف دائماً. وملازماً لعطف الشيء على مرادفه. فلا يكون حرفَ عطف والعاطف بخلافها، لأنه وإن كان يصلحُ للحذف، لكن لا دائماً بل في بعض الأوقات دونَ بعضٍ، كالعاطف المتوسط بين الأخبار والصفات، مثل: «زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ» و«مررتُ برجلٍ **فقيهٍ** وكاتبٍ وشاعرٍ».

وكذلك العاطف؛ قد يَعطف على مرادفه نحو[2]: [من الوافر]

26- وألفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا

لكن على طريق الملازمة، لأنه كما يعطف هذا يعطف غيره، نحو: «زيدٌ وعمروٌ قائمانِ». كذا في «المغني»[3].

وإذا وقع بعد «يقول» و«قيل» فعلٌ مسند للضمير، وحكى الضميرَ، نحو: «تقول استكمتُه الحديثَ» أي سألتُه كتمانَه؛ يقال ذلك بضم التاء. ولو جئتَ [22/ب] بـ«إذا» مكان «أي» فتحتَ وقلتَ: إذا سألتَه[4]. لأن «إذا» ظرف لِـ«تقول». وقد نظم بعضهم: [من البسيط]

---

1 وفي الأصل: لنسق. حروف النسق: حروف العطف.

2 البيت لعدي بن زيد كما في الديوان: 65. اللسان – مادة مين. الكتاب: 1/ 222. وصدره:

فقدَّمتِ الأديمَ لراهِشيهِ

وهو مذكور في المغني (2/ 412) لعطف الشيء على مرادفه. كما نسب إلى غيره.

3 وفي الأصل: مغني.

4 وفي الأصل: سالته.

27- إذا كَنيْتَ بأيْ فعلاً تُفسّرُهُ فضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْترفِ
وإنْ تكنْ بإذا يوماً تفسّرُهُ ففتحةُ التاءِ أمرٌ غيرُ مُختلفِ

قال الجرجاني: الفرقُ بين التفسير بـ«أي» وبينَه، يعني الأول للبيان والتوضيح، والثاني لدفع السؤال وإزالة التوهُّم.

إيْ[1]

بكسر الهمزة وسكون الياء. هي حرف إيجاب تجيءُ لإثباتٍ بعد الاستفهام غالباً. وذكر بعضهم أنها تجيءُ لتصديقٍ أيضاً، ويلزمُها القَسَم. أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم. فلا يقال: «أقسمتُ إيْ وربي». ولا يكون المقسَمُ به إلا الربُّ، واللَّهُ، ولَعَمري. أي تقول: «إيْ وربي»، «إي واللهِ»، «إي لَعَمري».

وإذا قال المستخبرُ: «هل كان كذا؟ قلتَ: إيْ واللهِ، إيَ واللهَ، إي ها اللهِ». قوله: «إيَ اللهَ» بفتح الياء ونصب الهاء. أصلُه: إي واللهِ، فحذفت واوُ القسم ونُصبت لفظةُ الله لأنه مفعول، وفتحت الياء من «إي» لسكونها وسكون لام التعريف.

وقوله: «إي ها اللهِ»، ها: بدل من حرف القسم، ويجوز إثباتُ ألفها. و«ها الله» بهاء مفتوحة وبعدها لام الله. وهمزة الله محذوفة في كلا اللغتين.

وفي: «إي والله» ثلاث لُغات:

إحداها[2]: فتح الياء نحو: إيَ الله.

والثانية: تسكين الياء والجمع بين الساكنين، وهي الياء ولام التعريف،

1 وإعرابها: حرف جواب بمعنى «نعم».

2 وفي الأصل: أحدها.

جائز لاجتماعهما على حدِّهما، لأن الساكن الثاني مدغم، نحو: إيْ الله.

والثالثة: حذف الياء، نحو: إِ الله؛ بكسر الهمزة.

أَيَا

بالهمز والياء المفتوحتين، وبعدهما الألف. وهي [من] حروف النداء، تستعمل للبعيد. وسائر تفاصيل النداء والمنادى يُذكر في مباحث يا.

أيضاً[1]

في الأصل مصدر: آضَ - يئيضُ، أي عاد. والمعنى: عاد حكمُ ما سبق عَوداً إلى المذكور. ثم لمّا لزم لهذا العود مشابهةُ المذكور بما سبق في الحكم استعمل في معنى التشبيه، بدليل التبادُر. وهو منصوب على المصدر.

اَيْمُنُ[2]

اسم لا حرف، مفرد مشتق من اليُمْن - وهمزتُه وصل - لا جمع يمين[3]، وهمزتُه قطع[4]. ويلزمه الرفعُ [23/أ] بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله تعالى. وجوَّزَ ابنُ عُصفور كونَه خبراً، والمحذوف

1 أيضاً: مفعول مطلق لفعل مقدر هو «آض». وقد تعرب حالاً، وعاملها محذوف وهو صاحبها.

2 انظر في القسم بها في الإنصاف المسألة (59) (1/ 404).

3 هذا رأي البصريين، في حين أن الكوفيين يرون أنها جمع «يمين».

4 الأصل في همزتها أنها همزة قطع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه. أما البصريون فيؤكدون وصلها من الأصل لأنها مفرد لا جمع.

مبتدأ، أي قسمي اَيمنُ الله.

أينَ

من الأسماء التي تجزم المضارعَ على معنى «إنِ» الشرطية. وهو مبني على الفتح، ولم يُبنَ على السكون لئلا يلزمَ اجتماعُ الساكنين من الياء والنون. وبُني على الفتح لخفة الفتحة.

وعلة وضع هذه الأسماء موضعَ «إنْ» قد مرت في بحث «أنَّى». وهي من الظروف المكانية، تتضمن معنى الاستفهام والشرط:

مثال الأول: «أين كنت؟» وهو سؤال عن المكان.

ومثال الثاني: «أين تجلسْ أجلسْ».

وتتصل بها «ما» المزيدة، فتزيد إبهاماً وعموماً، فتصير «أينما».

أيّ

من الأسماء التي تجزم المضارع أيضاً[1]. وهي تأتي على أربعة أوجه:

أحدها الاستفهام، نحو: «أيُّهم حضر؟» فأيهم: مبتدأ. وحضر: خبره.

والثاني أن يكون شرطاً وجزاء، نحو: «أيُّهم يأتني أكرمْه». فأيهم: مبتدأ، ومعناه معنى «إن» الشرطية. ويأتي: جملة شرطية. وأكرمه: جملة جزائية. وكلتا الجملتين خبر المبتدأ.

الثالث أن يكون موصولاً، نحو: «اضربْ أيُّهم أفضلُ». فأيهم: اسم موصول. وأفضل: خبر مبتدأ محذوف، نحو: **أيُّهم** هو أفضل. ف«هو»

1 هذا التعريف خاص بالوجه الثاني. وهي معربة في جميع الحالات عدا تركيب النداء «يا أيها».

مبتدأ. وأفضل: خبره. والجملة: صلة أيهم. وأيهم مع صلته مفعول «اضرب».

الرابع أن يكون موصوفاً، نحو: «يا أيها الرجلُ». فالرجل: وصف أي. ويكون دالاً على معنى الكمال. فتقع صفة للنكرة، نحو: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجل» أي كامل في صفات الرجال. وتقع حالاً للمعرفة، كمررتُ بعبدِالله أيَّ رجلٍ[1].

واعلمْ أن لفظة «أي» معربة بخلاف سائر الموصولات فإنها مبنية، إلا إذا كانت موصولة حُذف صدر صلتها، أو كانت موصوفة بنيت على الضم.

مثال الأول قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أشَدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً﴾[2] أي أيُّهم هو أشدُّ على الرحمن عتياً. الشيعة: الجماعة. وأصل عتياً: عتوّ، والعتو: الطغيان. فقلبت الواو ياء لرفع الثقل. وكسرت التاء والعين للتوافق، فصار عتياً. ومعنى الآية: لنخرجن من كل أمة أيُّهم أشدُّ طغياناً في الكفر، فنبدأ به في إدخال النار. وإنما [23/ ب] بُنيت لتأكيد شبهه الحرفَ من جهة الاحتياج إلى أمر غيرِ الصلة. وبُنيت على الضم تشبيهاً له بالغايات، لأنه حذف منه بعض ما تُوضحه. كما حذف من الغايات ما يبينها، وهو المضاف إليه.

ومثال الثاني في نحو قولك: «يا أيُّها الرجلُ» كما ذكرنا.

وإنما بُنيت لأن كلَّ ما يقع منادى مفرداً معرفةً فهو مبني، وبناء الموصوف لهذا.

---

1 دمج المؤلف بين «أي» وُصلة النداء، و«أي» الدالة على معنى الكمال. وهذا وهم لا يقبل به ابن هشام ولا النحويون. لأن «أي» في «أيها» منادى مبني على الضم في محل نصب. وفي «زيد رجل أي رجل» إعرابها: أيّ الكمالية صفة.

2 الآية: 69/ مريم: 19.

واعلم أن «أيّ» إذا أضيف إلى المعرفة أضيف إلى اثنين فصاعداً. كقولك: «أيُّ الرجلين، وأيُّ الرجال، عندك؟ وأيُّهما، وأيُّهم». وإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: «أيُّ رجل، وأي رجلين، وأي رجالٍ عندك؟».

والفرقُ بين إضافته إلى المعرفة وبين إضافته إلى النكرة أنه إذا أضيف إلى النكرة يكون السؤالُ عن مجموع المضاف إليه.

أيَّانَ[1]

بفتح الهمزة والياء المشددة والألف والنون المفتوحة.

وهي من الظروف الزمانية بمعنى متى، حال كونه للاستفهام لا للشرط. نحو: ﴿أيَّانَ يومُ الدين﴾[2]، يعني أيانَ يجيءُ؛ للاستفهام عن الزمان لا عن المكان. ولا تجيءُ للشرط. وهي مبنية على الفتح، وأصلها: أي أوانٍ؟ فحذفت الهمزة التي قبل الواو. وحذفت الياء الثانية من أي، فبقيت «أيْ وأن» بياء ساكنة بعدها واو. فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصارت «أيّان».

والفرقُ بين «متى» وبينها مع توافقهما في الاستفهام أن «أيانَ» مختص بالأمور العظام وبالمستقبل، نحو: ﴿أيان يومُ الدين﴾. فلا يقال: أيان[3]

1 ولها إعرابان:
أ- اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان، متعلق بجواب الشرط.
ب- اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان. وتعليقها حسب موقعه من الجملة.

2 من الآية: 12/ الذاريات: 51.

3 وفي الأصل: أيام.

قيامُه[1]؟ بخلاف «متى»؛ فإنه غير مختص بها.

---

1 وفي الأصل: قيام قيامه.

حرف الباء

الباء المفردة

من الحروف الجارَّة، وهي تجيء على خمسة عشر معنى[1]:

الأول الإلصاق: وقيل: هو معنى لم يفارقْها. ولهذا اقتصر عليه سيبويه، كقولك: «بهِ داءٌ» أي التصق به وخامَرَه. ثم الإلصاق حقيقي أو مجازي. فالحقيقي كأمسكت بزيدٍ: إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو ما يحسبه من يدٍ أو ثوبٍ أو نحوه. ولو قلتَ: أمسكتُه، احتمل ذلك، [24/أ] وأن تكون منعته من التصرف.

والمجازي نحو: «مررتُ بزيدٍ» أي ألصقتُ مروري بموضعٍ يقربُ من زيد.

فالباء بمعنى الإلصاق في: مررت بزيد، مجازي لا حقيقي، لأن مرورك لم يكن ملتصقاً بمن مررتَ به، بل يجوز أن تقول: «مررتُ بزيد» مع أن بينكما موضعاً واسعاً.

والثاني الاستعانةُ: وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: «كتبتُ بالقلم»، و«بتوفيقِ الله حججتُ»، و«بفلانٍ أمضيتُ الغرضَ».

والثالث المصاحبةُ: نحو: «خرجَ بعشيرتهِ»، و«دخلَ عليه بثيابِ السفرِ»، و«اشترى الفرسَ بسرجهِ ولجامهِ».

---

1 زاد على معاني المغني معنى «التشبيه» ومعنى «التفدية».

والرابع الظرفيةُ، كلفظ «في»، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد نصَرَكُم اللهُ ببدرٍ﴾[1]، أي في بدر.

والخامس التعديةُ: نحو: «خرج زيدٌ بعمروٍ»، أي أخرجه.

والسادس المقابلةُ: وهي الداخلةُ على الأَعْوَاض، نحو: «اشتريتُه بدرهم» أي قابلتُه.

والسابع المجاوزةُ: كـ«عن». فقيل: تختصُّ بالسؤال، نحو: ﴿فسَلْ بهِ خَبيراً﴾[2] أي فسل عنه خبيراً. ونحو قوله تعالى: ﴿سألَ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ﴾[3] أي عن عذاب واقع.

والثامن التَّفْديةُ: نحو: «بأبي وأمي»، أي فداكَ أبي وأمي.

والتاسع التشبيهُ: نحو: «عزُّ الدنيا بالمال وعزُّ الآخرة بالأعمال».

والعاشر القسمُ: نحو: «باللهِ».

والحادي عشر الاستعلاءُ: كـ«على»، نحو: ﴿مَن إنْ تَأمَنْه بقنطارٍ﴾[4] بدليل: ﴿هل آمَنُكم عليهِ إلا كما أَمِنْتُكم على أخيهِ﴾[5].

والثاني عشر التبعيضُ: نحو قوله تعالى: ﴿عَيناً يشربُ بها عبادُ اللهِ﴾[6] أي يشرب بعضها.

والثالث [عشر] الغايةُ: كإلى، نحو: ﴿وقد أحسَنَ بي﴾[7]، أي إليَّ.

---

1 من الآية: 123/ آل عمران: 2.
2 من الآية: 59/ الفرقان: 25.
3 من الآية: 1/ المعارج: 70.
4 من الآية: 75/ آل عمران: 3.
5 من الآية: 64/ يوسف: 12.
6 من الآية: 2/ الإنسان: 76.
7 من الآية: 100/ يوسف: 12.

والرابع عشر البدلُ: كقولِ الحماسيِّ[1]: [من البسيط]

28- فليتَ لي بهِمْ قوماً إذا رَكبوا شَنُّوا[2] الإغارةَ فُرساناً ورُكبانا

شدَّ بمعنى قويَ. والإغارة: دفعُ الخيلِ على من يُراد قتلُه وأخذه. والراكب: من ركب البعير خاصة. والفارس: من ركب على الخيل. والاستشهادُ مجيء باءِ «بهم» على معنى بدلهم.

والخامس عشر التوكيدُ: وهي الزائدة. وزيادتُها في ستة مواضع:

أحدها الفاعل: وزيادتها فيه واجبةٌ، وغالبة، وضرورة. **فالواجبة** في «أَفْعِلْ»[3] التعجب، نحو: «أحسِنْ [24/ ب] بزيدٍ» في قول الجمهور، لأنَّ أصله: أحسنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حُسْن. ثم غُيرت صيغةُ الخبر إلى الطلب، وزيدت الباءُ إصلاحاً للفظِ صيغة الأمر هنا بمعنى الماضي. كما يجيء الماضي بمعنى الأمر نحو: رحمَه الله تعالى. وزيدتِ الباءُ في «بزيدٍ» ليحصل الفرقُ بين هذا الأمر وبين غيره من ألفاظ الأمر، لأن الأمر هنا بمعنى أثبت، والإثباتُ يعدَّى بالباء. ومعنى أثبت أثبت في ذهنك في التعجب من هذا الشيء. فإن قيل: ما محلُّ «بزيد»؟ قلنا: الباء زائدة. وزيد: فاعل، لأن الأمر بمعنى الماضي، والتقدير: «أحسنَ زيدٌ». والهمزة للصَّيرورة، أي: صار زيدٌ ذا حُسنٍ. وقيل: «بزيد» مفعول. وفي «أحسن» الذي هو الأمر ضميرُ الفاعل، إلا أنه لا يغيِّرُ من هذه الصيغة في التثنية وغيرها. وهذا ضعيف، لأنه لو كان في الأمر ضمير لتغيَّرَ في التثنية

1 البيت من مختارات أبي تمام في حماسته لقريط بن أنيف أحد بني العنبر. وهو في المغني: 1/ 121، وابن عقيل: 1/ 577. خزانة الأدب: 6/ 253. الدرر: 3/ 80.

2 وفي الأصل: شدوا، وبه شرح المعنى. وشن: أغار وفرّق.

3 وفي الأصل: الفعل. وصيغة «أفعل» فعل ماض جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب. والباء بعده زائدة، كما ستقرأ.

والجمع. فلا يقال: «أحسِنا بزيدٍ، وأَحْسِنوا»، بل يقال: «يا رجلُ أحسِنْ بزيد، ويا رجلان، ويا رجالُ، ويا هند أحسن بزيد».

فعُلم أن «أحسنْ» لفظةٌ ليس معناه الأمر[1]، بل و ماضٍ. واسْتُضْعف هذا المذهبُ من ثلاثة أوجه: **أحدها**: استعمالُ الأمر بمعنى الماضي، مما لم يُعهد، بلى جاء الماضي بمعنى الأمر. **والثاني**: استعمالُ «أفْعِلْ» بمعنى صار كذا، وهو قليل. **والثالث**: زيادةُ الباء في الفاعل.

وأما الغالبة، أي زيادة الباء غالباً لا واجباً ففي فاعل «كفى» نحو: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾[2]. وهذا إذا استعمل «كفى» بمعنى «اكتفِ»[3]. ولا تزادُ في فاعل «كفى» التي بمعنى أجزَأَ أو أغنى، ولا التي بمعنى وَقى، لأن **الأول** كقوله[4]: [من الوافر]

29- قليلٌ منكِ يكفيني، ولكنْ قليلُكِ لا يُقالُ له قليلُ

والثاني: متعدية لاثنين كقوله تعالى: ﴿فسيكْفيْكَهُمُ اللهُ﴾[5].

وأما الضرورة، أي زيادة الباء في الفاعل بسبب ضرورة الشعر، فكقوله[6]: [من الوافر]

30- ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقتْ لَبونُ بَني زيادِ؟

الأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. وتَنمي. ترفع وتنقل. واللبون بفتح

---

1 وفي الأصل: والأمر.

2 من الآية: 79/ النساء: 4.

3 اكتف: فعل أمر.

4 البيت في المغني: 1/ 124 من غير عزو.

5 من الآية: 137/ البقرة: 2.

6 البيت من غير نسبة في المغني: 1/ 124. رصف المعاني: 149. الإنصاف: 1/ 30. ومنسوب إلى قيس بن زهير في المرادي: 203. سر صناعة الإعراب: 88.

اللام: ذاتُ اللبن [25/ أ] من الشاء والإبل. و[الباء][1] في «بما» زائدة. و«ما»: فاعل يأتي. زيدتِ الباءُ لضرورة الشعر.

الموضع الثاني مما تزاد الباء: في المفعول، نحو: ﴿ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكة﴾[2] أي أيديكم، بمعنى أنفسكم.

الثالث: المبتدأ، وذلك قولهم: «بحسبِكَ درهمٌ» أي حسبُك.

الرابع: الخبر، وهو ضربان: **غيرُ مُوجَب** فينقاس نحو: «ليس زيدٌ بقائم»، ﴿وما اللهُ بغافلٍ﴾[3]. **وموجَبٌ** فيتوقف على السماع، وهو قول الأخَفش ومَن وافقه، نحو: ﴿جزاءُ سَيِّئةٍ بمثْلها﴾[4].

الخامس: الحالُ المنفيُّ عاملُها، كقوله[5]: [من البسيط]

31- فما انْبَعَثْتُ بمزْؤودٍ ولا وَكِلِ

المزؤود: المذعور الخائف. والوكل بفتح الواو: العاجز. فالباء في «بمزود»: زائدة. ومزؤود: حال من ضمير المتكلم، معناه: فما انبعثت حال كوني مزؤوداً[6] ولا وكلاً. والعامل في الحال الفعل المنفي، وهو ما انبعث.

---

1 إضافة السياق.

2 من الآية: 137/ البقرة: 2.

3 من الآية: 74/ البقرة: 2.

4 من الآية. 27/ يونس: 10.

5 البيت من غير نسبة في المغني: 1/ 128. الجنى الداني: 56. وصدره:
كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ

6 يريد بالمزؤود: نفسه.

السادس: التوكيدُ بالنفس والعين، وجعل منه بعضُهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بأنفسِهِنَّ﴾[1].

باتَ

من الأفعال[2] الناقصة. وهو على نوعين:

أحدهما: اقترانُ مضمون الجملة بالوقت الخاص، بأن تريدَ كونَه واقعاً في وقت الليل دون النهار، نحو: «باتَ زيدٌ سائراً»، يعني: ثبت له ذلك في جميع الليلة.

والثاني: كينونتُه بمعنى: صار، من غير أن تريدَ تخصيصَ كونه بليل، نحو: «باتَ عمروٌ فقراً».

وسائرُ تفصيل هذه الأفعال مرَّ في بحث أصبح.

بئسَ

وهو كنعم في كونه على أربع لغات وفي جميع الأحكام، كما يذكر في بحثه إن شاء الله تعالى. إلا أنَّ «نعم» للمدح العام، و«بئس» للذم العام. فمن أراد الاطلاع على تفصيله فلينظر ثَمَّةَ.

بَجَل

بفتح الباء والجيم. على وجهين:

حرف: بمعنى نعم.

---

1 من الآية: 228/ البقرة: 2.

2 وفي الأصل: أفعال.

واسم: وهو على وجهين: اسمُ فعل بمعنى «يكفي»، واسمٌ مرادف لحسب. ويقال على الأول: بَجَلْني، وهو نادر. وعلى الثاني: بَجَلي، نحو[1]: [من الطويل]

32- ألا بَجَلي من الشرابِ ألا بَجَلْ

ومن الثاني قول الأعرج المعني في حقِّ أمير المؤمنين عثمانَ [25/ ب] بنِ عفانَ رضي الله تعالى عنه[2]: [من الرجز]

33- رُدُّوا علينا شَيْخَنَا ثمَّ بَجَلْ

أي: ردّوا علينا عثمانَ ثم حسبُ. أي حسبُنا هذا ولم نطلب منكم شيئاً آخر.

بَخٍ بَخٍ

من الأصوات، يقال عند الإعجاب. والإعجاب: استحسانُ شيء. يقال: أعجبه هذا الشيءُ، أي وجده حسناً، وصار على وفق رضاه. وفيه لغات:

إحداها: سكونُ الخاء.

---

1 البيت لطرفة بن العبد كما في ديوانه: 75. وصدره:

ألا إنني شربتُ أسودَ حالكاً

ومذكور في المغني: 1/ 130. رصف المباني: 153. جمهرة اللغة: 1275. خزانة الأدب: 6/ 247. وشاهده مجيء «بجل» بمعنى حسبُ فاتصلت بها ياء المتكلم من غير أن تتصل بها نون الوقاية.

2 ذكره اللسان - مادة بجل وذكر: قاله شاعر يوم الجمل. وصدره فيه:

نحن بني ضبَّةَ أصحابُ الجملْ

وعجزه منسوب إلى الأعرج في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 291. وبلا نسبة في خزانة الأدب: 9/ 522. ونسبه أبو زكريا التبريزي لعمر بن الثيربي. ويرد البيت في الاختصاص.

والثانية: بكسر الخاء وتنوينها من غير تشديد.

والثالثة: بكسر الخاء وتشديدها وتنوينها.

ويكرر على جميع لغاتها عند التلفظ فيقال: بخٍ بخٍ.

بَعْد[1]

وهو ظرف زمان. وهو اسم معرب إذا كان له المضاف إليه، نحو: «بعدَ الفجر». فلما قُطع عن الإضافة، والإضافةُ مُزادة في البيِّنة، فكان بعضَ الاسم. لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة اسم واحد، والمضاف بدون المضاف إليه بمنزلة بعض الاسم. وبعضُ الاسم لا يستحق الإعرابَ، فبني لهذا الضعف، وبُني على الحركة لتدل حركته على أن بناءه عارض.

ويجوزُ أن تكون حركتُه لالتقاء الساكنين، وبُني على الضم لأن هذا اللفظ إذا كان معرباً، فإن كان عليه حرف جر فمجرور، وإلا فمنصوب. وإذا بُني على الضم تكون حركة بنائه مخالفة[2] لحركة إعرابه نحو: «من بعدُ» بضم الدال. وكذا قيل في جميع ما ذكر.

بَعْدَك

منصوبٌ على الظرفية، وهو اسمُ فعل. وفيه معنيان:

أحدهما: تأخَّرْ، بصيغة الأمر.

---

1 بعد: إذا كانت معرفة فهي ظرف أو اسم مجرور. وإن كانت مبنية فهي ظرف مقطوع أو اسم مجرور مبني على الضم.

2 وفي الأصل: مخالفاً.

والثاني: احذرْ مِن خلفك ما يؤذيك. تقول: «يا زيدُ بعدَك».

بل[1]

حرف عطف، وهي للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً، كقولك: «زيدٌ بل عمرو»، و«ما جاءني بكرٌ بل خالدٌ».

والإضرابُ: الإعراضُ، يعني «بل» تجيءُ بعد الإثبات والنفي. فإذا قلتَ: «جاءني زيدٌ بل عمروٌ»، ومعناه: «بل جاء عمروٌ دونَ زيد». وإذا قلتَ: «ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ» يجوز أن تكون «بل» بمعنى «لا»؛ أي «ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ». ويجوز أن تكون بمعنى «لكنْ»، بمعنى: «ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ جاء».

وملخصُ المعنى هو أن «بل» حرف إضراب، فإنْ [26/أ] تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطال، فنحو قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ وَلداً سُبحانَهُ بلْ عِبادٌ مُكْرَمُون﴾[2].

وإمّا الانتقالُ من غرض إلى آخر، فمثالُه قولُه: ﴿قد أفْلَحَ مَن تَزَكَّى، وذكَرَ اسمَ ربِّهِ فصَلَّى، بل تُؤْدثرون الحياةَ الدنيا﴾[3]. وإن تلاها مفردٌ فهي عاطفة. ثم إنْ تقدَّمها أمرٌ وإيجاب، كـ«اضربْ زيداً بل عمراً»، و«قامَ زيدٌ بل عمروٌ»، فهي تجعلُ ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحكم عليه بشيء.

وإثباتُ الحكم لما بعدها - وإن تقدمها نفي أو نهي - فهي لتقرير ما بعدها على حالته، وجَعْل ضده لما بعدَها نحو: «ما قامَ زيدٌ بل عمروٌ»،

---

1 هي حرف عطف يفيد الإضراب إذا تلاها اسم. وحرف ابتداء يفيد الإضراب إذا تلاها جملة.

2 الآية: 26/الأنبياء: 21، والتقدير: هم عباد.

3 من 14-16/ الأعلى: 87، تزكى: تطهَّر من الكفر والمعاصي.

و«لا يقُمْ زيدٌ بل لِيَقُمْ عَمْرٌو». وأجاز المبرد وعبدُ الوارث[1] أن تكون ناقلةً معنى النفي والنهي إلى ما بعدها؛ فكان حينئذ معناهما: «ما قام زيدٌ ولا عمروٌ»، و«لا يقمْ زيدٌ ولا عمروٌ».

وتزاد «لا» قبلها لتأكيد الإضراب بعد الإيجاب، كقوله[2]: [من الخفيف]

34- وجهُكَ البدرُ لا بلِ الشمسُ لو لمْ　　يُقْضَ للشمسِ كسْفَةٌ أو أُفولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، كقوله[3]: [من البسيط]

35- وما هَجَرْتُكِ لا بل زادَني شَغَفاً　　هَجْرٌ وبُعْدٌ تَرَاخَى إلى أَجَلِ

والشغف بالشين والغين المعجمتين: مصدر شغفه الحب إذا حرق شغاف قلبه حتى وصل إلى الفؤاد. والشغاف: غلاف القلب، وقيل: جلدة رقيقة يقال لها: لسان القلب. والشعف بالعين المهملة[4].

بَلى

حرف إيجاب. وهي مختصةٌ بإيجاب النفي، يعني تنقض النفيَ المقدَّمَ، وتجعله إيجاباً، سواءٌ كان ذلك النفي مجرداً عن الاستفهام نحو: «بلى» في جواب من قال: «ما قام زيد» أي قد قام زيد. أو مقروناً به. فهي إذاً تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ألستُ بربِّكُم قالوا بلى﴾[5] أي بلى أنت ربُّنا.

---

1 هو أبو عبيدة التنوري عبد الوارث بن سعيد (ت 180هـ) بالبصرة. ترجمته في سير أعلام النبلاء: 8/ 300.

2 من شواهد المغني: 1/ 131. الدرر: 6/ 135.. بلا نسبة.

3 من شواهد المغني: 1/ 131. الدرر: 6/ 138.. بلا نسبة.

4 الشعف: غشيان القلب المحب.

5 من الآية: 172/ الأعراف: 7.

فإذا قيل: «قام زيدٌ» فتصديقُه: نعم، وتكذيبُه: لا. ويمتنع دخولُ «بلى» لعدم النفي. وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقُه: نعم، وتكذيبه: بلى.

وقد جاء «بلى» على سبيل الشذوذ لتصديق الإيجاب، كما تقول في جواب «أقام زيدٌ؟»: بلى قام زيد[1].

بَلْهَ

من أسماء الأفعال، بمعنى الأمر. وهي اسمٌ لِ«دَعْ»، نحو: «بله زيداً» أي دعْ زيداً بمعنى اتركه.

وقد تكون مصدراً فتضاف إلى المفعول، نحو: «بلهَ زيدٍ» أي: تركَ زيدٍ. [26/ب] بمعنى: اترك زيداً تركاً.

وقد رَوى أبو زيد فيه القلبَ إذا كان مصدراً، نحو: بَهْلَ زيدٍ. وقال ابن هشام[2]: بله على ثلاثة أوجه: اسم لدعْ، ومصدرٍ بمعنى الترك، واسمٍ مرادف لكيفَ. وما بعدها منصوبٌ على الأول، ومخضوض على الثاني، ومرفوع على الثالث. وفتحُها بناءٌ على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني. انتهى.

---

1 اشترط المالقي في هذه الحال أن تدخل همزة الاستفهام عليها، كما في المثال (رصف المباني: 157).

2 المغني: 1/ 133. وهي إذا نُونت كانت مفعولاً مطلقاً بمعنى (الترك). وإذا لم تنوَّن وأتى بعدها منصوب أعربت اسم فعل أمر بمعنى (دع)، وما بعدها مفعولاً لها. وقد تأتي اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. وروي البيت التالي بالأوجه الثلاثة:

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها   بلهَ الأكفِّ كأنها لم تُخلقِ

بَيْدَ[1]

ويقال: مَيْدَ. وهو ملازمٌ للإضافة. وله معنيان:

أحدُهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً. ولا يقع صفةً، ولا استثناء متصلاً، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصة. ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون بيدَ أنهم أوتوا الكتابَ من قبلنا»[2]. ومنه قولك: «إنه كثيرُ المال بيدَ أنه بخيل».

والثاني: أن يكون بمعنى «من أجل». ومنه الحديث: «أنا أفصحُ مَن نطق بالضاد بيدَ أني من قريش، واسْتُرضعت في بني سعد بن بكر»[3].

بينَ[4]

منصوبٌ على الظرفية. **وبينا وبينما**[5] بألفِ الإشباع، وبما المزيدةِ، من الظروف الزمانية اللازمة الإضافة إلى الجملة الاسمية.

وفيها معنى المجازاة، فلا بدَّ لها من جواب. فإن تجرد عن كلمتي المفاجأة فهو العامل. وإلا فمعني المفاجأة هو العامل.

وأصلُ **«بينا»** بين أخشبعت الفتحةُ بحذف المضاف إليه؛ أي بين

---

1 إعرابها: اسم ملازم للنصب على الاستثناء. والمصدر المؤول بعدها مضاف إليها.

2 حديث صحيح رواه البخاري في الوضوء: 61 ومسلم في الجمعة: 19. وتتمته: «..وأوتيناه من بعدهم».

3 ويروى «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد». وعند ابن منظور أن «بيد» بمعنى «غير» هنا (اللسان – بيد).

4 بين: ظرف مكان أو زمان حسب المضاف إليه، وهو مبني على الفتح في محل نصب

5 بينا وبينما: كإعراب السابقة، والألف زائدة، و«ما» زائدة.

أوقات. وأقيمتِ الجملةُ مُقام المضاف إليه. ويستفصح الأصمعيُ حذفَ «إذ» و«إذا» في جوابه. وآخرون يقولون: «بينا أنا نائمٌ إذ – أو إذا – فلانٌ».

وبينما: ظرف من المفاجأة. وقيل: يتضمن لمعنى الشرط، فلذلك اقتضى الجوابَ والعاملَ. الجوابُ إذا جُرد عن كلمة المفاجأة، وإلا فمعنى المفاجأة نحو: «بينا زيدٌ قائمٌ إذا دخل عمروٌ»، و«بينما أنا قائمٌ إذ جاء عمروٌ».

واعلمْ أن في «إذ» هذه أقوالًا[1]؛ قيل: هي ظرف زمان، أو مكان، أو حرف لمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكد، أو زائد.

وعلى القول بالظرفية فقال ابنُ جني: عاملُها الفعلُ الذي بعدها، لأنها غيرُ مضافة إليه. وعاملُ بينا وبينما محذوف، وتقديره[2] الفعلُ المذكور.

وقال الشَّلوبِين[3]: «إذ» مضافة إلى الجملة فلا يعملُ فيها الفعلُ، ولا في بينا وبينما، لأن المضاف إليه لا يعملُ في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملُها محذوف يدلُّ عليه الكلام، و«إذ» بدلٌ [27/ أ] منهما. وقيل: العاملُ ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرطة فيه.

وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقديرُ[4] «بينما[5] أنا قائمٌ إذ جاء عمرو»:

---

1 وفي الأصل: أوال.

2 وفي الأصل: وتصغيره.

3 هو عمر بن أبو علي الشلوبين (الشلوبيني) الأندلسي الأزدي. إمام في العربية. توفي سنة 645هـ وعمره 83 سنة (البلغة: 162). والشلوبين بلغة أهل الأندلس الشعر الأشقر. وقوله مذكور في المغني: 1/ 98، والإضافة منه.

4 وفي الأصل: وتقديمه.

5 وفي الأصل: بينهما.

بين أوقات [قيامي] مجيءُ عمروٍ، ثم حُذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ«جاء عمروٌ». وقيل: مبتدأ و«إذ» خبره. والمعنى: حينَ أنا قائم حينَ جاء عمرو.

وذُكر في «المكمل» أن العامل في «إذ» و«إذا» لم يكن الفعلَ المتقدم. ولو كان عاملاً لم تقع الفاءُ بينهما وبين الفعل المتقدم، بل العاملُ فيهما معنى المفاجأة، وهو غيرُ ملفوظ. فقولك: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ بالباب» تقديره: خرجتُ ففاجأني في ذلك الوقت زيدٌ بقيام. فقولك: «ففاجأني» عامل في «إذا». واختلف في هذه[1] الفاء؛ قيل: زائدة. وقيل: للتعقيب والعطف، أي: عُقيب خروجي فاجأني خروجُ زيد بالباب. انتهى.

---

1 وفي الأصل: هذا.

حرف التاء

التاء المفردة

اعلمْ أن التاءَ تُكتب طويلاً في الجمع، وصغيراً في المفردات؛ هذا في الأسماء. أما في الأفعال فلا تُكتب إلا طويلاً، كذا قاله الشريف الجرجاني[1]. وقال ابنُ كمال[2]: إن كلَّ تاء وقعت في الأفعال تُكتب بصورة طويلة، سواءٌ كانت متحركةً أو ساكنة. وإذا وقعت في الأسماء، فإن كانت متحركة تكتب بصورة قصيرة، نحو: «هندٌ ضاربةٌ». وإن كانت ساكنةً تكتب بصورة طويلة، نحو: نعمتْ، وعزّتْ، وفضيلت[3].

وإن كان[4] سكونُها بالهاء تكتب بصورة قصيرة، نحو: غالية، وهاوية. وإذا كانت في الجمع بالألف والتاء تكتب طويلةً سواءٌ كانت متحركة أو ساكنة. انتهى. واعلم أن التاء تجيء لمعانٍ:

أحدها - للمبالغة نحو: علاّمة، وفهّامة، ومَلَكوت، وجَبَروت. لكن في الأخيرين الواو والتاء معاً للمبالغة.

---

1 هو علي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني. من كبار العلماء بالعربية ومن أهل فارس. أقام حيناً في سمرقند ثم عاد وتوفي بشيراز سنة 816هـ.

2 هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا. قاض من العلماء بالحديث ورجاله. اشتهر بمصنفاته ولا سيما التاريخ والتراجم. توفي سنة 940هـ.

3 هذا تعبير عثماني، لأن هذه الأسماء تكتب بالتاء المربوطة وليست في لغتهم، كما لا يمكن إسكان الحرف الأخير في العربية ما لم يكن مجزوماً.

4 وفي الأصل: كانت.

والثاني - للنَّقل كالتاء في الفاتحة. وهي علامة النقل من الوصفية إلى الاسمية، كما في الذبيحة. وهي من أسماء العدد.

والثالث - للتأنيث نحو: امرأة.

والرابع - للوحدة نحو: التمرة.

والخامس - بمعنى الطائفة نحو: القياصرة.

والسادس - للمصدرية نحو: الإضافة، والصيرورة.

والسابع - للجمع نحو الأزمنة. [27/ب] وقد تجيءُ مع الألف، نحو: مسلمات.

والثامن - للخطاب نحو: ضربتَ، بفتح التاء وكسرها.

والتاسع - للقَسَم وتدخل على لفظ الجلالة خاصة. وتكون حرف جر نحو: تاللهِ. وهي مُبدلة من الواو. وقد روى الأخفشُ: «تَرَبِّ الكعبةِ» وهو شاذٌ[1].

ثم **اعلمْ** أن هذه التاءات بعضُها أصلية وبعضها زائدة. والضابطةُ أن كل اسم يكون في آخره تاء، فإن عُرف بالاشتقاق من صرفها إلى التصغير والجمع وغيرهما، أنها زائدة يُحكم فيها بالزيادة. وإن لم يُعرف يُحكم فيها بالأصالة، لأن الأصل عدمُ الزيادة.

تا

اسم الإشارة للمؤنث. وللمثناة «تانِ» في الرفع، و«تَيْنِ» في النصب

1 أضاف المالقي تاءين أخريين: تاء النسب «المهالبة»، وتاء العجمة «موازجة» وموزج: فارسية بمعنى الخف أصلها: موزه، فحولت الهاء إلى جيم لدى التعريب (رصف المباني: 160. معجم المعربات).

والجر. وتفصيلُ أسماء الإشارة سَيُذكر في بحث «ذا» إن شاء الله تعالى، لأنه أشهرها استعمالاً.

تارَةً[1]

إما ظرفٌ أو مصدر؛ فإن كان ظرفاً فالموصوفُ لمقدر أو لمعنى بتقدير: «لمجيئها ساعةٌ تارةً» أي ساعة واحدة.

وإن كان مصدراً فكذا موصوفهُ مقدر، أي مجيئاً تارة، أي مجيئاً واحداً. وسمَّوْها مصدراً على عادتهم في التسامح المشهور حتى يجعلوا[2] صفةَ المصدر مصدراً.

تاك

اسم إشارة للمؤنث المتوسط منه، «ذاك» للمذكر المتوسط.

تأمَّلْ[3]

إذا استعمل بلا فاء يكون فيما فيه قوة، وبالفاء فيما [فيه] صفة ضعف. وأما «فليتأمَّل»: فإذا استعمل في الجواب والسؤال إذا كانا معلومين، فإشارة إلى ضعف الجواب. وإذا كانا مجهولين فإشارة[4] إلى ضعف السؤال.

---

1 تارة: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بما قبله.

2 وفي الأصل: يجعلون.

3 جاء في هامش (27/ب) تعليق لأحد المالكين: «إذا قيل: «تأمل» معناه أن في هذا المحل دقة. وإذا قيل: «فتأمل» معناه أن في هذا المحل أمراً زائداً على الدقة، لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعاني، وكذا فليتأمل. وإذا قيل: «وفيه بحث» معناه أعمُّ من أن يكون في هذا المحل «تحقيق» أو «فسادٌ». . وإذا قيل: «وفيه نظر». . يستعمل في لزوم الفساد».

4 وفي الأصل: إشارة، وكذا ما قبلها.

تانِّكِ - تانِكِ

بتشديد النون وتخفيفها؛ اسما إشارة. فالأولُ للمؤنث البعيد، مثل «ذلك» للمذكر البعيد، والثاني للمتوسط في المؤنث، مثل «ذاك» في المذكر.

تَسامُح

وهو أن لا يُعلم الغرضُ من الكلام، ويُحتاجَ في فهمه إلى تقدير لفظٍ آخَرَ. والفرقُ بينه وبين **التساهل**، أن التسامح أن يكون في كلام المتكلم نقصانٌ اعتماداً لفهم المخاطب. والتساهلُ: النقصان في الكلام بغير الاعتماد.

تِهِ - تِهي

اسما إشارة للمؤنث، وأصلُهما «تا» قُلبت الألف فيهما هاءً بوصل الياء في آخر الثاني.

تِي

هي أيضاً اسمُ إشارة للمؤنث، وأصلها «تا» قُلبت الألف ياء.

حرف الثاء

ثُمَّ[1]

حرف عطف. ويقال فيها «فُمَّ» بالفاء. كقولهم في جَدَثٍ [28/ أ]: جَدَفٌ. وهي للتراخي، يعني تقتضي الترتيب والتشريك والمُهملة، نحو: «مررتُ برجلٍ ثم امرأةٍ». فالمرورُ هنا مُروران. وأما قوله تعالى: ﴿وإني لَغفّارٌ لِمَن تابَ وآمن وعملَ صالحاً ثمَّ اهْتَدَى﴾[2] محمول على أنه حكمٌ على دوام الاهتداء وثباته، لأنه يجب أن يكونَ ما بعد «ثم» مُتعاقباً لِما قبلها، وفي الآية ليس كذلك، بل مقدم لأن الاهتداء قبل التوبة لا بعدها. فحمل على ذلك.

قال ابن هشام: إنَّ «ثم» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم؛ فحينئذ لا يحتاج إلى التكلف.

و«ثم» مختصٌ بعطف المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة[3].

---

1 جاء في هامش (28/ أ): «ويستعمل ثم على سبعة أوجه: للترتيب مع التراخي كما في هذه الآية (فوق) وبمعنى الواو كما في قوله تعالى: ﴿ثم الله شهيد﴾ أي والله شهيد. وبمعنى مع ذلك كما في قوله تعالى: ﴿ثم كان من الذين آمنوا﴾. وللترتيب في الذكر لا في الوجود كما في قوله تعالى: ﴿ولقد خلقناكم ثم صَوَّرناكم﴾. وللتعجب كما في قوله تعالى: ﴿ثم الذين كفروا بربِّهم﴾. ومن تفسير بركوي في قوله تعالى: ﴿ثم يُميتكم ثم يُحييكم ثم إليه تُرجعون﴾.

2 الآية: 82/ طه: 20.

3 والمفرد: اسم على اسم أو فعل على فعل في نظر المؤلف.

وقد تجيءُ لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى: ﴿يَعْرفون نعمةَ اللهِ ثمَّ يُنْكرونَها﴾ الآية[1]. فإن الإنكار مستبعد جداً بعد المعرفة.

وقد يُجعل تغايرُ البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان، فيستعمل له لفظ «ثم». وقد تجيء للتنبيه. على أنه ينبغي أن يتأنَّى السامع في تحقيق[2] ما تقدَّم حتى يصير السامع على ثقة وطمأنينة. وقد تجيء لمجرد الرقي كقوله[3]: [من الخفيف]

36- إنَّ مَن سادَ ثمَّ سادَ أبوهُ   ثم قد سادَ قبل ذلك جدُّهُ[4]

فإنَّ المقصود هاهنا إظهارُ الترقي بذكره. أي حازت فضيلةٌ للممدوح سيادة نفسه، وسيادة أبيه، وسيادة جده.

ثَمَّةَ

بفتح الثاء. إشارة إلى مكان بعيد، وهو ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كافُ الخطاب.

ويجيء بالهاء وبلا هاء[5]. وقيل: كلُّ متحرك ليست حركته إعرابيةً يجوزُ عليها الوقف بالهاء نحو: ثمَّة، وكيفَه، وأنَه، وحَيَّهَلَه.

---

1 الآية: 83/ النحل: 16.

2 وفي الأصل: التحقيق.

3 البيت لأبي نواس كما في ديوانه: 1/ 355. خزانة الأدب: 11/ 73. الدرر: 6/ 93. وصواب البيت كما في الديوان:

قل لمن سادَ ثم سادَ أبوهُ   قبلَهُ، ثم قبل ذلك جده

4 وفي الأصل: بعد ذلك جده، والتصويب من الديوان والمغني: 1/ 136.

5 يريد أنها تأتي: ثَمَّ وثمةَ.

ثماني عشرَ

والأصلُ فيه فتحُ الياء لبناء صدور الأعداد المركبة. وجاء إسكانُها لتثاقل المركَّب بالتركيب كما في «معد يكرب». وشذَّ حذفها بفتح النون[1]، لأنها إذا حذفت فالوجهُ بقاء الكسر، كما في قولك: «جاءني القاضِ»[2]، إذا حذفت الياء. إلا أن الذي يسوِّغ[3] ذلك فيه كونُه مركباً، فرُوعيَ زيادة استقلاله، فجعل موضع الكسر فتحة.

---

1 يريد «ثمانَ».

2 وفي الأصل: القاضي.

3 وفي الأصل: يستوغ.

حرف الجيم

جزاء

اعلم أن الفرقَ بين الجزاء والجواب أن الجزاء يُستعمل فيما لا يحقَّقُ وقوعُه، كما إذا وقع «إنْ» شرطاً، بخلاف الجواب. فإنه يستعمل فيما يحقَّقُ وقوعه ويُجزم. كما إذا وقع «إذا» [28/ب] شرطاً. لأن الأصل في «إنْ» عدم الجزم بوقوع الشرط. فلهذا لا يقال: «آتيك **إنِ** احمرَّ البُسْرُ»، ويقال «آتيك **إذا** احمرَّ البسر»، لأن احمراره في وقته مجزوم عادةً.

وقد يستعمل «إنْ» في مقام الجزم بوقوع الشرط للتجاهل لاقتضاء المقام إياه، كما إذا سئل العبدُ من سيده: «هل هو في الدار؟» يُفهم أنه فيها، فيقول: «إن كان فيها أخبرْك». فيتجاهل خوفاً من سيده.

جَلَلْ

حرف بمعنى «نِعْمَ» الذي هو فعل مدح. ويجيء اسماً بمعنى عظيم، أو يسير، أو أَجْل ساكنة الجيم. فمن الأول قولُ الشاعر[1]: [من الكامل]

37- قومي همُ قَتلوا أُمَيْمَ أخي   وإذا رميتُ يُصيبُني سَهمي

فلئن عفوتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلاً   ولئِنْ سطوتُ لأُضْعِفَنْ[2] عَظمي

---

1 البيتان للحارث بن وعلة كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 204. الدرر: 5/ 123. وبلا نسبة في المغني: 1/ 139، وخزانة الأدب: 10/ 23، ولسان العرب - مادة وهن.

2 وفي المصادر: لأوهنن.

أُميم: ترخيم «أميمة» وهو منادى محذوفُ حرفِ النداء، وليس مفعولَ قتلوا. وإنما مفعولُه أخي. أي: قومي يا أميمةُ هم الذين فجعوني في أخي. فإذا أخذت الثأر منهم عاد ذلك عليَّ بالنكاية والضرر في نفسي، لأن عزَّ الرجال بعشيرتهم. فإن عفوت عفوت عن أمر عظيم، وإن سطوت لأُضْعفن عظمي.

ومن المعنى الثاني قولُ امرئ القيس، وقد قُتل أبوه[1]: [من المتقارب]

38- ألا كُـلُّ شـيءٍ سِـواهُ جَـلَـلْ

أي يسير.

ومن الثالث قولُهم: فعلتُ ذلك من جَلَلِكَ، أي من أجلك.

جَيْرِ

بفتح الجيم وكسر الراء؛ كـ«أمسِ»، وفتحها كـ«أَيْنَ»، والكسرُ أفصح.

وهي من حروف التصديق والإيجاب، ولا تستعمل إلا في الاستفهام، أي لتصديق المخبر، كقولك: جيرِ، للمخبر بقد أتاك زيدٌ أو لم يأتِ. أي قد أتى أو لم يأتِ.

وقد جاء بمعنى القسم؛ يقال: «جيرِ لأفعلنَّ كذا»[2].

---

1 عجز لامرئ القيس كما في ديوانه: 261. خزانة الأدب: 10/ 23. المغني: 1/ 139. وصدره:

بـقـتـلِ بـنـي أَسَـدٍ رَبَّـهُـمْ

2 وهي عند المالقي في هذا المثال بمعنى «حقاً» مضمنةً معنى القَسَم (رصف المباني: 176) ذلك أنهم أقسموا بها لأنهم أجروها مُجرى حق، والحق معظَّم في النفوس بخلاف الظن.

حرف الحاء

حاشا[1]

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً. تقول: «حاشَيْتُه» أي استثنيته.

الثاني: أن تكون تنزيهيةً، نحو: «حاشَ الله». وهو فعلٌ ماض بمعنى جانبَ، نحو: «جاءني القومُ حاشا زيداً» أي جانبَ بعضُهم زيداً. وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، والبعضُ المفهوم من الاسم العام. فإن قيل: «قام القومُ حاشا زيداً» فالمعنى جانبَ هو، أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم، زيداً، استدلوا على فعليته لتصرُّفِهم فيها بالحذف[2]، ولإدخالهم إياها على الحرف. لأن الحرف لا يتصرفُ فيه بذلك، والحرفُ لا يدخل على الحرف. [29/أ] وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية.

قالوا: والمعنى في الآية: جانبَ يوسفُ عليه السلام المعصية لأجل الله

---

1 تعرب فعلاً ماضياً جامداً، فالمنصوب بعدها مفعول به، والمجرور يكون مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء. والفاعل محذوف يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق. أو تعرب (حاشا) حرف جر شبيهاً بالزائد. والمجرور بعدها لفظاً في محل نصب على الاستثناء.

2 أي حذفوا منه الألف في آخره فقالوا: «حاشَ». واعتبار «حاشى» فعلاً رأي الكوفيين: أما البصريون فيرون أنها حرف ولهذا لم يدخلوا عليها «ما» كما أدخلوها على «خلا» و«عدا».

تعالى، ولا يتأتّى مثلُ هذا التأويل في: ﴿حاشَ لله ما هذا بشراً﴾[1] يعني أن هذا ليس مقامَ التنزيه عن المعصية، وإنما هو مقامُ التعجب من الحسن البارع والجمال الفائق.

والصحيحُ أنه اسمٌ مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: «حاشاً لله» بالتنوين، كما يقال: «تنزيهاً لله من كذا».

والوجه الثالث: أن يكون للاستثناء؛ مذهبِ سيبويه وأكثر البصريين[2] إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلا»، لكنها تجرُ المستثنى، ويدلُّ عليه قولُ الشاعر: [من السريع]

حاشا أبي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ضِنّاً عن المَلْحاةِ والشَّتمِ[3]

الضن بالكسر: البخل. ملحات بفتح الميم وسكون اللام والحاء المهملة: اللوم. وموضع الاستشهاد جرُ «أبي».

وذهب آخرون إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلا».

حَبَّذا[4]

هو للمدح العام كـ«نِعْمَ»، ولكن ليس مثلَه في جميع الأحكام، لأن

1 من الآية: 31/ يوسف: 12.
2 وفي الأصل: البصريون.
3 البيت للجميح الأسدي كما في الأصمعيات: 218. الجنى الداني: 562. الإنصاف: 1/ 280. شرح المفصل: 8/ 47. ومن غير نسبة في اللسان - مادة حشا، والمغني: 1/ 141، وفيه: على الملحات.
4 السائد في إعرابها: حبّ: فعل ماض لإنشاء المدح. ذا: اسم إشارة في محل رفع فاعل. والمنصوب بعدها: تمييز. والمرفوع: مبتدأ خبره جملة «حبذا».

«نعم» ليس بمركب و«حبذا» مركب من فعل واسم، وهما «حب» و«ذا»، ولأن بينهما اختلافاً في الإعراب كما يأتي.

ومعنى «حب» صار محبوباً جداً، يعني حب معنىً، والمبالغة في المدح. قيل: وجهُ مبالغته أنه على وزن «فَعُلَ» مضموم العين، وما كان مضمومَ العينِ في الماضي والغابر فيه مبالغة، نحو: كرُمَ وحسُنَ، وفيه لغتان: فتح الحاء وضمُّها. وأسند اسمُ الإشارة وجوباً بعد التركيب مجرى «نعم» في المدح، نحو: «حبذا الرجلُ زيدٌ» و«حبذا المرأةُ هندٌ».

ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، لأنهم سلكوا بها منهاج الأمثال، والأمثال لا يتغير عن حالها [illegible] واحدة. وقد اختلف فيها: اسم هي أو فعل. فذهب أكثرهم إلى أن المغلَّب عليها الاسمية، لأن الاسم أقوى من الفعل، لا مشتق من الاسم. ولما ركب أحدهما مع الآخر كان الغالب هو الأقوى. وذهب آخرون إلى أنه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية، بل هي مركبة منهما، ولا غلبة لأحدهما.

تقول: «حبذا الرجلُ زيدٌ»، فحبَّ: فعل، وذا: فاعله. والرجل صفة لذا. وزيد مخصوص بالمدح.

وتقول: [29/ب] «حبذا رجلاً زيدٌ»، فيكون رجلاً تفسيراً لاسم الإشارة الذي هو في الإبهام نظير الضمير في: «نعم رجلاً». ولكنك تقول: «حبذا زيدٌ» ولا تقول: نعم زيدٌ، تفضيلاً للظاهر على المضمر.

وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوهاً:

أحدها: أن يكون «حبذا» مبتدأ، وزيد خبره. وهذا إنما يتأتى على قول من يغلِّبُ الاسمية.

[illegible] رفعاً، أي: حب ارتفع الفاعل بفعله، وزيد

بدل منه؛ كأنه: حبّ زيدٌ.

والثالث: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، كأنه قيل لما قال: «حبذا من المحبوب» فقيل: زيداً، أي هو زيد.

والرابع: أن يكون زيد مبتدأ، حبذا خبره مقدماً عليه، وقد أَغنى اسم الإشارة غَناء الضمير فيمن جعله جملة، وفيمن جعله اسماً مفرداً، فلا إشكال. وفيمن جعله فعلاً كان متضمناً ضميره[1].

والخامس: أن يرتفع «زيد» بفاعلية «حبذا». وهذا لا يكون إلا فيمن تغلب عليها الفعلية.

حتى

تجيءُ لثلاثة معان:

الأول للجر بمعنى «إلى» لانتهاء الغاية، نحو: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها». فحينئذ إن المجرور إما أن يكون ما يَنْتهي به المذكورُ قبلها كالرأس في المثال. فإن «الرأس» ما تنتهي السمكةُ [عنده]، لأنه الجزء الأخير منها، أو ينتهي المذكورُ عند ذلك المجرور، نحو: «نمتُ البارحةَ حتى الصباحِ»، فالصباحُ شيء تنتهي الليلة عنده، لأنه ليس بجزءٍ منها بل مُلاقٍ بها.

هذا معنى قولهم: إنَّ مجرور «حتى» يجب أن يكون آخرَ جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه. وذلك لأن الفعل المتعدي بها الغرض فيه أن يتقصَّى ما يتعلق شيئاً فشيئاً، حتى يأتيَ عليه. وإذا كان الغرض من ذكر «حتى هذا» وجبَ أن يكون ما بعدها آخِرَ جزء، أو ملاقياً لآخر جزء، حتى يحصل هذا الغرض من قولك: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها»، و«نمت

---

1 وفي الأصل: تضميره.

البارحةَ حتى الصباحِ»[1] إلا أن بين «حتى و«إلى» فروق:

أحدها: اشتراطُ كون مجرور «حتى» ما ينتهي به المذكورُ قبلها أو عندها كما ذكرنا بخلاف «إلى». ومن [30/أ] ثمةَ لو قلتَ: «أكلتُ السمكةَ، أو نمتُ البارحةَ، حتى نصفِها أو ثلثِها» لم يجزْ لِما ذكرنا[2]. ولو قلتَ: إلى نصفها، أو إلى ثلثها جاز، لأن ذلك ليس بمشروط في «إلى».

وثانيها: أنَّ بعدها يدخلُ فيما قبلها، وإن كان في دخوله خلاف. لكن الأظهرَ دخوله على ما ذُكر في «المكمل». ففي المثالين: الرأس والصباح داخلان فيما قبلها، وهما الأكلُ والنومُ، وما بعد «إلى» ليس كذلك.

وثالثها: أن «حتى» لا تدخل إلا على المظهر، و«إلى» تدخل [على] المضمر والمظهر، نحو: إلى زيد، وإليه.

ورابعها: أن «حتى» لا تلازم الجرَّ فتكون عاطفةً، ومبتدأ ما بعدها بخلاف إلى.

واعلمْ أن «حتى» هذه تنصب المضارع بإضمار «أن» المصدرية كما مرَّ تفصيلُه في «أن» المذكورة.

والثاني من معاني حتى: كونُها للعطف بمنزلة الواو. ولكن شرطُها حينئذ مجانسةُ ما بعدها لما قبلها، لأن «حتى» إنما تُذكر للتعظيم والتحقير، وهما إنما يحصلان إذا كان ما بعد «حتى» من[3] جنس ما قبلها. تقول: «ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ عليهم السلام» فهذا للتعظيم، و«قدمَت القافلةُ حتى المشاةُ» فهذا للتحقير.

---

1 المثالان من المصباح 80.

2 أي: لعدم الانتهاء

3 وفي الأصل: عن.

ولأنها في الأصل للغاية وللدلالة على أحد طرفَي الشيء، والغايةُ والطرف لا يكونان إلا من جنس المُغَيَّا[1] وذي الطرف، فلا يجوز: جاء القومُ حتى حمارٌ، ولا رأيتُ الرجالَ[2] حتى امرأةً، ولا أكلتُ الخبزَ حتى الرمانَ.

والفرقُ بين «حتى» هذه وبين «الواو» من ثلاثة أوجه:

الأول: أن لمعطوف «حتى» ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً. كما أن ذلك شرط مجرور «حتى» الجارة.

والثاني: أن يكون بعضاً من جميع قبلها، كـ«قدم الحجاجُ حتى المشاةُ»، أو جزءاً من كل، نحو: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها» - بفتح السين - أو كجزء، نحو: «أعجبتْني الجاريةُ حتى حديثُها». فيمتنع أن تقول: حتى ولدُها. والضابطُ فيها أنها تدخل حيث يصحُّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع.

والمرادُ بالاستثناء المتصل وشرطِهِ دخولُ المستثنى في [30/ب] المستثنى منه. فالولدُ ليس داخلاً في المستثنى منه ليصحَّ إخراجه. وأما الحديث فلأن الإعجاب لم يتعلق بلحم الجارية ووجهها، بل مما اشتمل عليها من حُسن أو حديث أو طول أو قصر أو ملاحة أو فصاحة، إلى غير ذلك، فيصحُّ استثناء الحديث من ذلك.

والثالث من شروط معطوف «حتى» أن يكون غايةً لما قبلها في زيادة أو نقصان. فالأول نحو: «ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ». والثاني نحو: «زارك

1 المغيا: المطارب والهدف.
2 وفي الأصل: الرجل.

الناسُ حتى الحجّامون».

الثاني من الأوجه الثلاثة في الفرق أن «حتى» إذا عَطفت على مجرور أعيد الخافضُ، فرقاً بينها وبين الجارة، فتقول: «مررتُ بالقوم حتى بيزيدَ».

الثالث من الفرق: أن «حتى» لا تعطف الجملَ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها، أو كجزء منه كما قدمنا. فلا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح[1].

الثالث من معاني حتى: كونُها ابتدائية، أي حرف ابتداء، وبعده الجملُ أي تُستأنف، فتدخل على الجملة الاسمية، أعمُّ من أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: «جاءني القومُ حتى زيدٌ ذاهبٌ». أو كلاماً مستقلاً نحو: «جاءني العلماءُ حتى ذهب الجهلاءُ».

حِذارَك - حِذْرك[2]

هما من أسماء الأفعال. الأول بكسر الحاء المهملة والذال المعجمة وبعدهما ألف. والثاني بكسر الحاء أيضاً وبسكون الذال. كلاهما مصدران منصوبان، ومعناهما: «احذرْ». فكأنه قال: احذرْ حذراً.

حَسْبُ

شبهُ ظرف لأنه غايةٌ وليس بظرف. وهو إذا كان مجروراً بحرف جر نحو: «بحسَبِ فلان» فالسين مفتوحة والباء ساكنة إلا لضرورة الشعر. وذُكر

1 يذكر المالقي أن «حتى» تعطف المفردين والجملتين، كقولك: «قام القومُ حتى قام زيدٌ». (رصف المباني: 181).

2 الاثنتان بالألف في الأصل: اسم فعل أمر.

في «المكمل»: علةُ كونهِ غايةً كالظرف بأنه فُعل به ما فُعل بالظرف من حذف المضاف إليه منه. وتقديره: «حسبُك أو حسبُ زيدٍ»، وما أشبه ذلك. فحذف المضاف إليه وبُني على الضم.

حَسِبَ

من أفعال القلوب، ومعناه الظنُّ. وهذه الأفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر لِكان وإنَّ، إذا قُصد إجراؤها على الشك واليقين [31/أ] ودخولها على الجملة لبيان أنَّ منشأ الإخبار بتلك الجملة هو الظنُّ أو اليقين. كما إذا قلت: «ظننتُ زيداً قائماً». فقولك: ظننتُ، لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظن، وكذا سائرُ أخواته.

ومن خصائص هذه الأفعال: امتناعُ الاقتصار على أحد المفعولين، لأنهما معاً بمنزلة اسم واحد. لأن مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة. فلو حُذف أحدهما صار كحذف بعض أجزاء الجملة الواحدة. وأما المفعولان معاً فلك أن تسكت عنهما، وتجعلهما نَسْياً مَنْسيّاً، نحو قولهم: «مَن يسمعْ يخلْ» أي: يخلِ المسموعَ صحيحاً، لقيام قرينة.

وكذلك من خصائصها: إلغاؤها عن العمل متوسطةً، نحو: «زيدٌ حسبتُ قائمٌ». ومتأخرة نحو: «زيدٌ قائمٌ حسبتُ». لكن في التوسط يحسُنُ الإلغاء والإعمال، لأن واحداً من المفعولين قد تقدم. والفعلُ واقع بينهما؛ فهو متأخر من جهة، ومتقدم من جهة فتساويا. وفي صورة التأخير الإلغاء أحسن، لأن الفعل لا حظَّ له في التقديم بوجه ما. وضعفَ أمرُه، وحسُنَ إلغاؤه.

ومن [illegible] خصائصها [illegible] [illegible] [illegible] ولام التأكيد.

العمل في اللفظ لا في المعنى مع امتناع العمل بخلاف الإلغاء، لأنه إبطال العمل في اللفظ والمعنى مع جواز العمل، نحو: «حسبتُ أو علمتُ أزيدٌ عندك أم عمروٌ»، و«حسبتُ أو علمتُ لزيدٌ منطلقٌ». فيجعلون الفعلَ لا يعمل لفظاً، لكن الخبران في محل نصب، لأن الحسبانَ أو العلم واقع عليهما.

قال صاحب «الضوء»: وإنما اختصَّ الإلغاء لهذه الأفعال، ولم يجز في غيرها من الأفعال ذاتِ المفعولين، لأن الإلغاء لا يُفسد معنى الكلام؛ لأنك إذا قلت: «زيدٌ ظننت مقيمٌ» كان قولك: زيد بمنزلة: مقيم في ظني. ولو قلت: «زيدٌ أعطيت درهمٌ»، وزعمت أنك تريدُ زيدٌ درهمٌ في إعطائي أحِلَّت.

وكذا التعليقُ لا يكون في غير هذه الأفعال، نحو: لا تقول «أعطيتُ لزيد درهم» لأن ذلك لا يؤدي المعنى ويُفسد الكلام. وإنما سُمي هذا تعليقاً لأن هذه الأفعال لما كانت واقعةً على الجزءين في الحقيقة [31/ ب] كانت مُعملة من هذه الجهة، وهي غيرُ معملة لفظاً. فكانت معملةً من جهة وغيرَ معملة من جهة. فشبهت بالمرأة المعَلَّقة، وهي التي ليست بذات بعل، ولا مطلقة. انتهى كلامه.

ومن خصائصها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولها ضميرين متصلين بشيء واحد، مثل: «حسبْتَني منطلقاً» و«حسبْتُك منطلقاً»، بخلاف سائر الأفعال؛ فلا يقال: ضربْتُني وشَمَّتُني، بل يقال: ضربتُ نفسي وشمَتُّ نفسي.

حَسِّ ولا بَسِّ

من الأصوات. الأولُ بفتح الحاء المهملة، والثاني بفتح الباء

الموحَّدة[1]، والسين مشدّدة مكسورة فيهما؛ فهما مبنيان من غير تنوين. يقال: «ضربة فما[2] قال: حسِّ ولا بسِّ»[3] معناه لم يقل: آخ.

وهذان اللفظان يقولهما من أصابه ألمٌ. وقد جاءا بمعنىً آخر؛ يقال: «إيتِ بالشيء الفلاني من حَسِّك وبَسِّك» أي حيث وجدتَه، ومن حيث شئتَ.

حيثُ

من الظروف المبنية. ويقال: حيثُ وحَوْثُ[4]؛ بالفتح والضم فيهما. وحكى الكسائي «حيثِ» بالكسر. وهو مبني، ومن العرب من يعربُه[5] بالكسر عند دخول الجار عليها. وهو لازمُ الإضافة، ولكن لا يضافُ إلا إلى جملة اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر. وقد جاء على النُّدرة إضافتُها إلى المفرد، نحو: [من الرجز]

39- أما ترى حيثَ سُهيلٍ طالعا[6]

---

1 يذكر ابن منظور أن الحاء والباء وردا بفتحهما وكسرهما. وفي التهذيب: من حَسِّه وعسِّه (اللسان – مادة حسس).

2 وفي الأصل: في.

3 وورد المثال في اللسان بالكسر والتنوين «حسٍّ وبسٍّ»، ويقول: «ومنهم من يجر ولا ينوّن».

4 حوث بالواو لغة طيئ كما عند ابن هشام (المغني: 1/ 150).

5 وفي الأصل: يعرب.

6 صدر لبيت ورد في المغني: 1/ 152. اللسان – مادة حيث. ابن عقيل: 2/ 56. وعجزه:

نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعا

والبيت مجهول القائل. حيث: مفعول به مبني على الضم في محل نصب. وحيث مضاف وسهيل: مضاف إليه.

أي مكان سهيل، فحيث: مضاف إلى مفرد، وهو سهيل.

ويتصل به «ما» فيصير للمجازاة، نحو: «حيثما تجلسْ أجلسْ».

اعلمْ أن «حيث» يُستعمل للمكان اتفاقاً. وقال الأخفش: يُستعمل للزمان أيضاً. والغالبُ كونها في محل النصب بالظرفية، أو الخفض بمن أو بغيره، نحو: من حيث، ولدى حيث. وقد ويقع مفعولاً، نحو: ﴿اللهُ أعلمُ حيث يجعلُ رسالتَهُ﴾[1] إذِ[2] المعنى أنه سبحانه يعلم نفسَ المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان. وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بما علم نفسه، لأن أفعل التفضيل لا يعملُ المفعول به، ولا يقعُ «حيث» اسماً لـ«إنَّ» خلافاً لابن مالك.

حَيَّهَلَ [32/ أ]

معناه: إيت. وهي من أسماء الأفعال؛ مركبٌ من «حيَّ» و«هَلَ» مبني على الفتح[3].

اعلمْ أنَّ «حيَّ» بفتح الياء وتشديدها، و«هَلَ» بفتح الهاء واللام. وهما كلمتان معناهما الإسراعُ والتعجيل. ويجوز استعمالُ كلٍّ واحدة منهما مفردة؛ فتقول: «حيَّ يا زيدُ على الثريد». ومنه قولُ المؤذن: «حيَّ على الصلاة» و«هَلَ يا عمرُو في هذا الأمر».

ويجوزُ تركيبهما، فإذا رَكَّبْتَهما لا يتغير لفظُ «حيَّ». فأما «هل» فيجوز سبعُ لغات:

---

1 من الآية: 124/ الأنعام: 6.

2 وفي الأصل: إذا.

3 جاء في اللسان (مادة – حيا): حَيَّهَلْ، وحَيَّهَلاً، وحَيَّهَلا. ولم يذكر الفتح. ثم ذكر السكون رواية عن ابن الأعرابي.

إحداها - حيَّ هَلَ: بفتح الهاء واللام من غير تنوين كما ذكرنا[1].

الثانية - حيَّ هلاً: بتنوين اللام.

والثالثة - حيَّ هلا: بمد اللام من غير تنوين، كقول النابغة[2]: [من الطويل]

40- ألا أَبْلغا ليلى وقُولالها: هلا

فهذه اللغاتُ الثلاثُ نقلها سيبويه. وزادَ غيره بفتح الهاء وإسكان اللام. و«حيهْلَ» بإسكان الهاء وفتح اللام بغير تنوين. و«حيهْلاً» بإسكان الهاء وفتح اللام وتنوينها.

واللغة السابعة - حي هَلِ: بفتح الهاء وكسر اللام المنونة.

ثم اعلمْ أنه يستوي فيها مع اختلاف لغاتها المذكرُ والمؤنث والواحد والأكبر، فتقول: «حَيَّهَلَ يا رجلُ، ويا رجلانِ». وكذا سائر الأمثلة.

وقد جاء «حيهل» مُعدًّى بنفسه، وبالباء، وبإلى، وبعلى:

مثال التعدية بنفسه: «حيهلَ الثريدَ»[3].

ومثال التعدية بالباء قولُ ابن مسعود: «إذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلاً بعمرَ»[4]. ورُوِي هذا الأثرُ بإلى وعلى أيضاً، نحو: حيهلا إلى عمر، وعلى عمر. كذا في «المكمل».

---

1 وفي الأصل: ذكر في.

2 البيت للنابغة الجعدي كما في ديوانه: 123. خزانة الأدب: 6/ 238. اللسان - مادة هلا وفيه: ألاحييا. وعجزه:

فقد ركبتُ أمراً أغرّ مُحَجلا

3 أي أقبلْ وهلم.

4 اللسان - مادة حيا.

حرف الخاء

خَلا[1]

للاستثناء. ويكون حرفاً تارة، وفعلاً أخرى. وما بعده مجرورٌ في الأول، نحو: «جاءني القومُ خلا زيدٍ». ومنصوب في الثاني على المفعولية، والفاعل مضمر على الحدِّ المذكور في فاعل «حاشا»، نحو: «جاءني القومُ خلا زيداً» أي خلا القومُ زيداً.

وإذا دخلت «ما» عليه نصبتَ ما بعدها البتَّةَ؛ لأن «ما» هذه مصدرية. فدخولها يعيِّنُ الفعلية. وموضعُ «ما خلا» نصبٌ على الحال. وقيل: على الظرف. فمعنى «قاموا ما خلا زيداً» على الأول: قاموا خالين عن زيد. وعلى [32/ ب] الثاني: قاموا وقتَ خلوِّهم عن زيد.

وقال ابنُ خروف: موضعُ «ما خلا» نصب على الاستثناء كانتصاب «غير» في: «قاموا غيرَ زيدٍ». وقال بعضهم من أئمة النحاة: إنه يجوز الجرُّ على تقدير «ما» زائدةً. واعترض هذا القولَ ابنُ هشام وقال[2]: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعدَه، نحو: ﴿عَمّا قليلٍ﴾[3] و﴿فَبِما رحمةٍ﴾[4]. وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ

---

1 في إعرابها انظر حاشيتنا على «حاشا» فالإعراب واحد.

2 المغني: 1/ 154.

3 من الآية: 40/ المؤمنون: 43.

4 من الآية: 159/ آل عمران: 3.

بحيث لا يقاسُ عليه».

خِلافاً

مفعولٌ مطلق لفعله المضمر[1]، أي قولُنا هذا يخالف. خلافاً للشا معي مثلاً وللمذكور قبلَه لكونه بمعنى يخالف. فكان مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة، أي معناه المصدري، كقولك: «على عَشَرة دراهم اعترافٌ»؛ فمضمونُ «على عشرةِ دراهم» اعترفتُ.

والفرقُ بين الخلاف والاختلاف أن الاختلافَ أن يكون الطريق مختلفاً والمقصودُ واحد. والخلاف أن يكون كلاهما مختلفين.

خِلْتُ

بكسر الخاء، بمعنى الظن. وهو من أفعال القلوب. ومنه: «مَن يسمعْ يَخلْ» على طريقة حذف المفعولين. أي: «مَن يستمعْ يخلِ المسموعَ صحيحاً» كما مرَّ تفصيلُ هذا المثال وسائر تفاصيل استعمالات هذه الأفعال في مادة «حسبت».

---

1 وتقديره: خالف خلافاً. ويجوز أن تعرب حالاً على تقدير المشتق «مخالفاً».

حرف الدال

دَعْ[1]

بفتح الدال وسكون العين المهملة. اسمُ فعل معناه «انتعشْ» أي قُمْ من السقوط. يقال لمن سقط على الأرض: «دع»، أو يقال: «دعاً لك» أو «دَعْدَعاً لك» أي رزقتَ الانتعاش؛ وهو الارتفاع والقيام من السقوط.

و«دَعْ» هذه ليست مثل «دَعْ» بمعنى اترُكْ، لأنه أمر مخاطب من وَدَعَ - يَدَعُ: إذا تَرك.

وتفصيلُ إعراب أسماء الأفعال وبنائها مذكورٌ في مادة «آمين».

دُونَ[2]

منصوب على الظرفية بمعنى «عند». وقد يكون بمعنى غير وقبل، وبمعنى الجنس. ومعنى «دون» في الأصل: أدنى مكاناً من شيء. يقال: «هذا دونَ ذاك» إذا كان أحطَّ منه قليلاً. ثم استُعير للتفاوت في الأحوال والرتب فقيل: «زيدٌ دون عمروٍ في الشرف». ثم اتُّسع فيه فاستعمل في كل

---

1 استعملها ابن منظور مكررة «دع دع». ومعناها: قم وانتعش واسلم، كما يقال له: «لعاً». وقال ابن الأعرابي: «معناه إذا وقع منا واقع نَعشناه ولم ندَعْه أن يهلك» أي رفعه الله (اللسان - مادة«دعع»).

2 إعرابها: تعرب ظرف مكان بمعنى أمام. واسماً مجروراً بمن بمعنى غير. واسم فعل أمر إذا اتصل بها ضمير المخاطب «دونك» كما في المصطلح القادم.

تجاوزِ حدٍّ إلى حد.

دُونَك [33/ أ]

اسمُ فعل لخذْ، والكافُ فيه عند البعض كالكاف في «ذلكْ»؛ إذ لو كان في موضع جرٍّ لوقع موقعَه الظاهر، ولم يقع. وعند بعضٍ آخر: في موضع الجر بخلاف كاف «ذلك»، لأن ما قبل الكاف فيها عاملٌ، وامتناعُ وقوع الظاهر موقعَ كافها لكونها لأجزاء المخاطب.

وهي في الأصل من الظروف. وقد جُعل هنا اسماً للفعل، لأن الظروف تنوب منابَ أفعال، وتُغني غناءَها، فجعلت من أسمائها.

حرف الذال

ذا[1]

اسمُ إشارة للمذكر، و«ذان» لمثنّاه رفعاً، و«ذَيْنِ» نصباً وجراً. وللمؤنث «تا». وقيل: هي الأصلُ. و«تي» و«تِهِ» و«ذِهِ»[2] بغير وصلِ الياء بها[3]؛ بقلب الألفِ ياءً في الأولى، وقلب الألف والياء هاءً في الثانية والثالثة، و«تِهي» و«ذِهي» بوصل الياء بهما.

ولمثنّاه «تان» و«تين» في النصب والجر. ولجمعهما: أولاءِ وأولي، مدّاً وقصراً[4].

ويلحقُها حرفُ التنبيه وهو[5] كلمة «هاء». ويتصل بأواخرها حرفُ الخطاب وهو الكاف، تنبيهاً على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وهي خمسةٌ في خمسة، فيكون خمسةً وعشرين، وهي: «ذاك» إلى «ذاكنَّ»، وكذلك البواقي.

ويقال: «ذا» للقريب، و«ذلك» للبعيد، و«ذاك» للمتوسط، و«تلك» و«تانِّك»، و«ذانِّك» مشدَّدتين. «أولالك» باللام مثل كلمة «ذلك» في إفادة

---

1 يذهب الكوفيون إلى أن الاسم في «ذا» هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لها. بينما يرى البصريون والأخفش أن أصلها «ذَيّ» (مسائل الخلاف: 2/ 669).

2 الثلاثة مؤنث «ذا». و«ذه» وردت بسكون الهاء على ندرة.

3 وفي الأصل: بهما.

4 كل ما سبق إشارة للقريب.

5 وفي الأصل: وهي، وكذا ما بعدها.

البعد. وأما «تاك» و«تانك» فمخففتان[1]، و«أولئك» للمتوسط[2].

ذاتَ يومٍ - ذاتَ ليلةٍ[3]

من قَبيل إضافة المسمَّى إلى اسمه. المرادُ بالمسمَّى الذاتُ، وبالاسم اللفظُ. يعني إذا أخذتَ لفظاً يُرادُ به الذاتُ، وأضفتَه إلى لفظ لم يُرَدْ به إلا اللفظ فقد أضفتَ المسمى إلى اسمه. فنحو: ذاتَ مرةٍ. المضافُ هو المسمى وهو الذات، والمضافُ إليه هو الاسم الدالُّ على المسمى.

وقد يرادُ بالذات - في هذا الفصل - النفسُ، فيكون قولُك: «ذاتَ مرةٍ» نفسُ مرة، وكذلك سائرُها.

واعلمْ أنَّ نفسَ مرةٍ مع كونه من قَبيل إضافة الشيء إلى نفسه جاز إضافتُها، لأنه إنما لم يجز إضافةُ الشيء إلى نفسه إذا كان المضاف والمضاف إليه [33/ ب] مساوِيَيْن في جميع الأشياء كالليث والأسد. وأما إذا كان المضافُ أعمَّ من المضاف إليه فالإضافةُ جائزة. و«نفسُ مرة» من قَبيل الثاني، لأن المضاف وهو النفسُ أعمُّ من المضاف إليه يقعُ على نفس كلِّ شيء.

فإذا أضفتَ إلى «مرة» ونحوِها صارت مخصوصةً بها، فجعلتَه خاصاً بالمرة ونحوها دونَ غيرها. وقال ابنُ جني: ذاتَ مرةٍ يرادُ به «مرةً»، أي الدفعةُ المسمَّاة بالمرة. وذاتَ يوم، أي الوقتُ المسمى باليوم، وكذا نظائرها. و«الذات» مُقْحم؛ خروجُه ودخوله سواء. والعربُ كثيراً ما

---

1 للمتوسط من المشار إليه. وفي الأصل: فمخففتين.

2 مذكراً أو مؤنثاً.

3 يراد بـ«ذات» هنا الوقت، فهي ظرف وما بعدها مضاف إليه. ويجوز - للضرورة - إسقاط التاء.

أقحموا بعض الألفاظ، ولم يريدوا بها المعنى، منها لفظ «الاسم» في قول لبيد[1]: [من الطويل]

41- إلى الحَوْلِ ثمَّ اسمُ السلامِ عليكُما ومَن يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقدِ اعْتَذَرْ

المضافُ إليه هنا زائد، وهو الاسم. لأنَّ (اسم السلام) يرادُ به السلام.

ومنها[2] لفظةُ «حي زيد وآتيتك»، و«حي فلان قائم»، و«حي فلانة شاهد» أي حاضر. فـ«حي» في هذه الأمثلة زائد. والمرادُ: هذا زيد وآتيتك، والفلان قائم، والفلانة شاهد. والمرادُ بـ«الحي» هنا الشخصُ، فكأنك قلت: هذا شخص زيد. فكما أن لفظةَ «شخص» زائدة، فكذلك لفظة «حي».

وقيل: لا تضاف لفظة «حي» إلا بعد فَوتِ المضاف إليه. وكذلك في فلان وفلانة. ومنها لفظة «مقام» في قول الشمَّاخ[3]: [من الوافر]

42- ذَعَرْتُ به القَطا ونَفَيْتُ عنهُ مَقامَ الذئبِ كالرَّجُلِ اللعينِ[4]

أي نفيتُ عنه الذئبَ. و«المقام» زائدٌ؛ وجودُه وعدمُه سواء. وذعرت: أي خوفت ونفرت. وبه: أي بورودي[5]. والقطا: اسم نوع من الطير. والرجل اللعين: ما ينعسب بين الزرع من كل شخص لتخاف منه الطير والوحش[6].

---

1 البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: 214. الأشباه والنظائر: 7/ 96. الأغاني: 13/ 40. بغية الوعاة: 1/ 429. لسان العرب - مادة عذر.

2 يريد من الألفاظ الزائدة.

3 البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه: 321. جمهرة اللغة: 949. خزانة الأدب: 4/ 347. لسان العرب - مادة لعن.

4 أراد مقام الذئب اللعين الطريد كالرجل. ويقال: أراد به الرجل المنفيّ لأنه منتبذ عن الناس كالذئب.

5 وفي الأصل: بورروري.

6 وهو رأي آخر في الرجل اللعين، ويسمى «المجدار».

ذَيْت

بفتح الذال وسكون الياء. وقد جاء فيه التاءُ على الفتح والضم والكسر، وجاء وقفُ التاء[1]. وكان أصلها «ذَيْوَ» بفتح الواو، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، ثم حذفت الياء المتحركة التي هي المدغم فيها. ثم أُدخلت التاء عوضاً عن الياء المحذوفة، فقيل: ذيت.

وكذا «كيت» أصلُها «كيوَ»، فأعِلَّتْ ثم أدغمت مثل «ذيت». فهي من الكنايات، وجملتُها أربعة وهي: كم، وكذا، وكيتَ، وذيتَ على ما يجيء بحثُ كلٍّ منها في موضعه إن شاء الله تعالى.

والكناية في اللغة السترُ. [34/أ] يقال: كَنَى يَكْني: إذا سَتر. ومعنى الكناية هنا أن يُتلفظ بكلمة مستورِ معناها، بحيث لا يُفهم مقصودها إلا بقرينة، أو بانضمام كلمة أخرى إليها لتشرحها.

فذيتَ هذه كناية عن الحديث، مبني على الفتح. وعلةُ بنائها أنها كناية عن الجملة، أي عن القصة والحكاية والجمل مبنية؛ تقول: كان من القصة ذيتَ وذيتَ، فلا تستعمل إلا مكررة. وكذا «كيت».

---

1 وزاد ابن منظور تضعيف الياء «ذَيَّتَ». ولا تستخدم إلا مكررة بالعطف «ذيت وذيت» مثل «كيت وكيت».

حرف الراء

راحَ

من ملحقات الأفعال الناقصة، وهي على نوعين:

ناقصة: بمعنى صار، نحو: «راح زيدٌ قائماً».

وتامَّة: مُستغنٍ عن الخبر، نحو: «راح زيدٌ» أي مشى وقتَ الرَّواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل.

رأيتُ

من أفعال القلوب يتعدَّى إلى مفعولين إذا قُصد إجراؤه بمعنى اليقين، نحو: «رأيته جواداً» أي علمته. وإذا كان بمعنى «أبصرت» لا يقتضي المفعول الثاني، نحو: «رأيتُ زيداً»[1].

رُبَّ[2]

من الحروف الجارة، وفيها عشرُ لغات:

أحدها: رُبَّ، بضم الراء وفتح الباء مشددةً، وهي أشهرها.

---

1 يريد رأى القلبية ورأى البصرية.

2 إعرابها: حرف جر شبيه بالزائد. وقد تحذف فتقوم الواو مقامها. والاسم بعدهما مجرور لفظاً مرفوع أو منصوب محلاً (حسب موقعه من الجملة). ويرى البصريون أنها حرف، بينما يرى الكوفيون أنها اسم (الإنصاف: 2/ 832).

والثانية: بضم الراء وفتح الباء الخفيفة.

والثالثة: بضم الراء والباء.

والرابعة: بضم الراء وإسكان الباء.

والخامسة: رَبَّ، بفتح الباء المشددة بعد الراء المفتوحة.

والسادسة: رَبَ، بفتحتي الراء والباء المخففة.

والسابعة: رَبَّتْ.

والثامنة: رُبَّتْ، بفتح الراء في الأولى وبضمها في الثانية، وبفتح الباء المشددة والتاء الساكنة فيهما.

التاسعة والعاشرة: رَبَت، رُبَت؛ بفتح الراء في الأولى وضمها في الثانية، وبفتح الباء المخففة. والتاء فيهما وهي للتقليل. ولكن كثر استعمالهما في التكثير بدليل أنهم يستعملونها في مواضع المدح وعدِّ المآثر، نحو قول الشاعر[1]: [من الطويل]

43- أَلا رُبَّ يومٍ لكَ منهُنَّ صالح   ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

أي كم يومٍ طيبٍ لك كنت مع أولئك آنفاً لكنَّ لا مثلَ اليوم الذي كنت معهن في هذا الموضع. يعني: كان عيشك في هذا الموضع أطيبَ من سائر الأيام. وإعرابُ البيت يُذكر في بحث «لا سيما» إن شاء الله تعالى.

ول«رب» صدرُ الكلام، فمختصة بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة على المذهب الأصح. وقيل: لا يجب ذلك، نحو: «رُبَّ رجلٍ جواد»، أو «رُبَّ رجلٍ جاءني» و«رُبَّ رجلٍ أبوه كريمٌ»[2].

أما اختصاصه [34/ب] بالنكرة فلعدم احتياجه إلى المعرفة. وفي

---

1 البيت لامرئ القيس من معلقته: الديوان: 110. خزانة اودب: 3/ 444. الجنى الداني: 334. والصدر من غير نسبة في رصف المباني: 193. وشاهدهم فيه «يوم».

2 اختلف النحاة.. وما ذكره المؤلف رأي الكوفيين. وانظر المسألة (121) في الإنصاف.

«المكمل»: لأن التقليل في شيء واحد لا يُتصور. بل يجب أن يكون المذكور بعد «رب» جنساً ليتصور فيه القليل.

أما وصفُ النكرة لمحقق التقليل الذي هو مدلول «ربَّ» فلأنه إذا وُصف الشيءُ صار أخصَّ وأقلَّ مما لم يوصَف. وفعلها ماض لأنها للتقليل المحقَّق، ولا يُتصور ذلك إلا في الماضي. وذلك الفعلُ محذوف غالباً لوجود القرائن، نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه».

وقد تدخل على مُضمر مبهم لا مرجعَ له مميزٍ بنكرة منصوبة على التمييز، والضمير مفرد مذكر. وإن كان المميز مُثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، نحو: «رُبَّه رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأة، أم امرأتين، أو نساءً» خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز. ووجهُ تمييز الضمير بالنكرة لِيُعلم أنه نكرة. وذلك لأنه ما أريد به شيء معين كما في سائر الضمائر مثل: زيد وعمرو. بل أريدَ به شيءٌ ما، فلهذا فسِّر بالنكرة. ولو كان معَيَّناً لجاز أن تقول: «رُبَّكَ رجلاً» كما تقول: «لي مثلُه رجلاً»، «ولي مثلُك رجلاً».

ويلحقها «ما» الكافَّة عن العمل، فتدخل على الجمل، نحو: «ربما قام زيدٌ» و«ربما زيدٌ قائم». وقد تُنقل «رب» هذه المكفوفة بما عن التقليل، وتستعمل لتحقيق خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كَفروا لو كانوا مُسْلمين﴾[1]، معناه ربما ودَّ الذين كفروا. وإن جاء بصيغة المضارع، لأن ما أخبر الله عنه فكأنه قد وقع.

وقد تكون «ما» زائدة، فيدخل الاسم فيجرُ، نحو[2]: [من الخفيف]

---

1 الآية: 2/ الحجر: 15. وكلمة «ربما» بتخفيف الباء. وتشديدها قراءة.

2 صدر لبيت مذكور في المغني: 1/ 157. وهو لعدي بن رعلاء كما في الأصمعيات: 152. رصف المباني: 194. وأمالي الشجري: 1/ 194. وعجزه:

بينَ بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ

44- رُبَّما ضَربةٍ بسيفٍ صقيلٍ

وواو «رب» في حكمها؛ تدخل على نكرة موصوفة، نحو قول الشاعر[1]: [من الرجز]

45- وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

اليعفور: ولد البقرة الوحشية. والعيس بكسر العين: الإبل البيض التي يخالط بياضها شُقرة، واحدها الأعيس، والأنثى عيساء.

وسائر تفصيل هذه[2] الواو يذكر في بحث الواو المفردة إن شاء الله تعالى.

رُوَيْدَ[3]

قيل: هي مصدر «أَرْوَدَ» في الأصل، أي أمهلَ. إلا أنه صُغر لتصغير الترخيم بأن حذفت[4] منه الزوائد. والحذفُ دليل على أنه خُلع منه معنى المصدرية وبُني، كما أن الفعل مبني. وهي على أربعة أوجه:

أحدها مبني: إذا كان اسماً للفعل. فحينئذ يكون معناه: أمهِلْهُ. وفي ما عداه معرب. وعن بعض العرب[5]: «واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعرِ [35/ أ] زيادة»، أي أَرْوِدْ. ويعني: دعِ الشعرَ فإنه لا حاجةَ لك إلى

1 الرجز لجران العود كما في ديوانه: 97. خزانة الأدب: 10/ 15. الدرر: 3/ 8162. أوضح المسالك: 2/ 261. والإنصاف: 1/ 271.

2 وفي الأصل: هذا.

3 لها أربع إعرابات: **مفعول مطلق** لفعل محذوف إذا كانت منونة. **صفة** إذا وقعت بعد نكرة. حال إذا وقعت بعد معرفة. **اسم فعل أمر** إذا كان في آخره كاف.

4 وفي الأصل: حذف.

5 ذكره سيبويه وابن منظور (مادة - رود).

إنشاد الشعر في طلب المال.

وثانيها أن تقع صفةً: نحو: «سار سيراً رُويداً»، و«وضعه وَضْعاً رُويداً». وقولُك للرجل يعالج شيئاً: «رُوَيداً» أي: علاجاً رُويداً. ومعنى «رويد» في هذه الأمثلة الثلاثة: سهل ويسير. ففي المثال الأول صفة لـ«سيراً»، وفي الثاني صفة لـ«وضعاً». وفي الثالث لمصدر محذوف، أي علاجاً رويداً.

وثالثها أن تقع حالاً: كقولك: «ساروا رُويداً». الواو في «ساروا» ذو الحال. والتقدير: سار القومُ مُرْوِدين، أي غير مستعجلين.

ورابعها أن تكون مصدراً: في معنى «إرْواد» مضافاً، كقولك: «رُويد زيدٍ». يعني مصدراً مضافاً إلى سائر المصادر، بمعنى: إرواداً زيداً، فحذف الفعل وأضيف «رويداً» إلى زيد، مثل: «ضَرَب ضرْبَ زيدٍ».

رَيْثَما

أي مقدارُ ما. الريثُ: المقدار[1]، وما: زائدة[2]. وهو مصدر من راث يريثُ. وريثما: نُصب على الظرفية.

وقال المطرزي[3]: الريثُ في الأصل مصدرُ راثَ بمعنى أبطأ، إلا أنهم أَجْرَوْه ظرفاً كما أجروا: «مَقْدَمَ الحجاج» و«خُفوقَ النجم». لذلك قال أبو علي: وهذا مصدرٌ خاصةً لمّا أضيف إلى الفعل في كلامهم. وفي نحوِ

1 المقدار من الزمن. كما أن الريث: الإبطاء.

2 كما تعرب «ما» مصدرية.

3 هو ناصر بن عبد السيد أبو الفتح النحوي الأديب. ولد سنة 538 وتوفي سنة 610هـ. وله: المصباح في النحو. المعرب شرح المغرب.

[ابن] هَمّام السَّلولي[1]: [من البسيط]

46- لا يمسكُ الخيرَ إلا ريثَ يُرسِلُه

صار مثلَ الحين والساعة ونحوها من أسماء الزمان. و«ما» زائدة فيه بدليل صحة المعنى بدونه.

وأكثرُ ما يُستعمل مستثنى في كلام منفي. وحقُّ «ما» أن تُكتب موصولة بـ«ريث» لضعفها من حيث الزيادةُ، وكونِها غيرَ مستقلة بنفسها. ويجوز أن تكون «ريث» في قولهم: «ما وقفتُ عندَه إلا ريثما قال ذلك»، وقوله: «إلا ريثما أتحولُ» ونحوه متروكاً على الأصل. وتكون «ما» مصدرية. انتهى.

1 في الأصل: همام. واسمه عبدالله بن همام السلولي من بني مُرة. وهو شاعر إسلامي أدرك معاوية، وتوفي حوالي سنة 100هـ. وأخباره وشعره في طبقات ابن سلام: 2/ 625. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 3/ 1139. وصدره جاء في اللسان منسوباً إلى أوس بن مغراء (سته):

إذا ألحَّ على سيسائهِ العُصُمُ

حرف الزاي

زَعَمَ

بفتح الزاي. بمعنى القول الباطل. وبضمِّها بمعنى الاعتقاد الباطل.

زَعَمْتُ

من أفعال القلوب يكون تارةً للظن، وتارة للعلم، نحو: «زعمتَ زيدا فاضلاً». وجميعُ تفصيل هذه الأفعال مرَّ في مادة «حسبتُ».

حرف السين

السين المفردة

على ثلاثة أوجه:

أحدها [35/ب] **سينُ الاستقبال**: وهي حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، ويَنزلُ[1] منه منزلةَ الجزء. ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه[2] به.

والثاني سين الوقف: بعد كاف المؤنث على لغة بني بكر[3]. وتسمى سِينَ الكَسْكسة، نحو: مِنْكِسْ، بكسر الكاف.

والكسكسةُ هي الإلحاق بكاف المؤنث سيناً مهملةً. وعن معاوية رضي الله عنه أنه قال يوماً: «من أفصحُ الناس؟». فقام رجلٌ من[4] جَرْم؛ وجرمٌ من فصحاء الناس، فقال: «قومٌ تباعَدوا عن فُراتيةِ العراق، وتيامَنوا عن كَشْكَشَة بني تميم، وتَياسَروا عن كَسْكسة بني بكر، وليست فيه غَمْغَمةُ قُضاعَة، ولا طُمْطُمانية حِمْيَر. قال معاوية: مَن هم؟ قال: قومي. كذا في «المفصل»[5].

الجرم بفتح الجيم: بطنان من قبيلة قُضاعة. والفُراتيةُ: لغة أهل

---

1 وفي الأصل: وينزل معه.

2 وفي الأصل: اختصاصها.

3 وفي اللسان مادة - كسس: كسكسة هوازن.

4 وفي الأصل: عن.

5 انظر المفصل: 398 في «شين الوقف» ففيه الخبر.

العراق، ولغتهم غيرُ فصيحة. وتيامنوا: أي ذهبوا إلى اليمين، يعني تباعَدوا. وتياسروا: أي ذهبوا إلى اليسار، يعني تباعدوا. والغمغمة: التي لم تبيِّن الكلام. والطمطمانية: أن يكون الكلام مشابهاً بكلام العجم. كذا في «المكمل».

والثالث من أوجه السين **سينُ استفعل**: وهي تجيءُ لمعانٍ.

أحدُها: **الطلب**، نحو: استغفرِ الله، أي اطلبِ المغفرةَ. والطلبُ قد يكون تقديراً، أو لا يكون ذلك إلا في غير ذوي العقول سواءٌ كان حيواناً أو غيره، نحو: «استخرجتُ الوتدَ»، فليس هنا طلب، إلا أنه جعل التخييل لقصد إخراجه نازلاً منزلةَ طلب.

والثاني: **التحويل**، نحو: «استخلَّ الخمرُ خلاًّ» أي تحوَّل خمراً.

والثالث: **الاعتقاد**، نحو: «استكرمتُه» أي اعتقدتُه[1] كريماً.

والرابع: **السؤال**، نحو: «استخبرَ زيدٌ» أي سأل الخبر.

والخامس: **التسليم**، نحو: «استرجعَ القومُ» أي قالوا: إنا لله وإنا إليه [راجعون].

والسادس: **الحينونة**، نحو: «استحفر النهرُ» أي حان له أن يحفره.

والسابع: **السلب**، «كاستعْتَبْته» أي أنزلت عنه العتاب.

والثامن: **العمل المكرر في مهلة**، «كاستدرجتُه» أي صعدتُ درجة فدرجة.

والتاسع: **الوجود**، نحو: «استهزلتُه» أي وجدته مهزولاً.

والعاشر: **التعدية**، «كاستنزل».

---

1 وفي الأصل: اعتقدت.

والحادي عشر: **بعدُ الشيء على صفته**، نحو: «اسْتَصْعَبه واستعظمه» أي عدَّه صعباً وعظيماً.

والثاني عشر: [36/أ] **بجعل مفعوله متصفاً بأصله**، كاستهامه، أي جعله هائماً.

ساءَ

يُلحق ببئسَ لأنه لا فرقَ بينهما في المعنى. وهو يُستعمل استعمالَ «نِعم» بكسر النون في جميع الأحكام، وتفصيلُ مباحث أفعال المدح يُذكر في بحث نِعم، إن شاء الله تعالى.

سُبحانَ[1]

منصوب على المصدرية، أي أسبِّح سبحانَه. وهو اسم أقيمَ مُقام المصدر حذفاً لازماً، وأقيمَ «سُبحانَ» مُقام المصدر، وأضيف إلى الله

1 جاء في هامش (36/أ) حاشيتان مفيدتان بخطين مختلفين. الأولى: «سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدك، قيل: جملةٌ واحدة على أن الواو زائدة. وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف؛ أي بحمدك سَبَّحْتُك. وقال الخطابي: المعنى: وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولي ولا بقوتي. يريد أنه مما أقيم فيه المسبب مقام السبب». التوقيع مفيد.

الثانية: «سبحان كغفران، وهو من المصادر اللازم حذف فعلها الناصب سماعاً وهو أسبح، ولا يكاد يُستعمل إلا مضافاً منصوباً بإضمار فعله. وهو إما مضاف إلى المفعول إن كان قائماً مقام الفعل المتعدي، مثل «نسبحك»، أو إلى الفاعل إن كان قائماً مقام فعل لازم مثل: نَزّهت (الصواب: تنزهت) وتقدّست. وقد ينقطع عن الإضافة، ويمتنع عن الصرف وحينئذ يكون علماً للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ. وتصدير الكلام به اعتزاز عن الاستفسار كقوله تعالى: ﴿سُبحانَكَ تبتُ إليك وأنا أولُ المؤمنين﴾. من تفسير بركوي رحمه الله».

تعالى. فيكون معنى «سبحان» أنزهُه من صفات المخلوقات، وأقدسُه من جميع ما لا يليقُ بذاته.

وسَمَّوا التسبيح «سبحانَ»، يعني «سبحان» علمٌ للتسبيح. فإذا قلتَ: «سُبحانَ من هذا الأمر» كأنك إذا قلت: أسبِّحُ اللهَ تسبيحاً من هذا الأمر؛ وهذا يقال عند التعجب؛ كأنك قلتَ: أتعجبُ من هذا الأمر، ومن غاية التعجب أسبح الله تعالى.

و«سبحان» إذا كان مضافاً فليس بعَلَم[1]؛ لأن العلم لا يضاف. إذا لم يكن مضافاً فهو علمٌ غير منصرف للعلمية [و] الألف والنون[2].

سَرْعانَ

يجوزُ فيه فتحُ السين وضمها وكسرها، والفتحُ أفصح. ولكن الراء في الكلِّ ساكنة. وهو من أسماء الأفعال، اسم لـ«سَرُعَ» بضم الراء. ومنه قولُه: «سَرعانَ ذا[3] إهالةً»[4] أي سَرُعَ. و«ذا» بمعنى هذا؛ فاعل سَرُعَ. والإهالة بكسر الهمزة: الشحم المذاب. والإهالة والوَدَك والدَّسَم واحد. وهذا مثلٌ وقصتُه أنه كان لرجلٍ شاةٌ مهزولة يسيلُ من أنفها مخاطُها من غاية العَجَف والنحافة. فقيل: ما هذا الذي يسيل من أنفها؟ فقال صاحبها: «هذا وَدَكُها

1 قال ابن جني (في اللسان – مادة سبح): سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عثمانَ وعمرانَ، اجتمع في «سبحان» التعريف والألف والنون، وكلاهما علة تمنع من الصرف.

2 إذ لو كان نكرة لانصرف.

3 وفي الأصل: إذا.

4 مثل ذكره ابن منظور – مادة سرع. وأصل هذا المثل المذكور فوق ورد في اللسان مع تغيير لبعض الكلمات مثل: شاة عجفاء.. يسيل رغامها..

يسيل من أنفها». فقال ذاك الرجل استهزاء: «سرعان ذا إهالةً» أي سرُعَ هذا الذي يسيلُ من أنفها إهالةً.

ويُحتمل أن تكون «إهالة» منصوبة على التمييز أو على الحال. ويُضرب هذا المثل لمن يَخْبُرُ بكينونة الشيء قبلَ وقوعه.

سَواءٌ

قال ابن هشام[1]: تكون بمعنى «مُسْتَوٍ»، فيُقْصَرُ مع الكسر، نحو: ﴿مكاناً سُوىً﴾[2] وتُمَدُّ مع الفتح، نحو: «مررتُ برجلٍ سَواء»، وبمعنى الوسط، وبمعنى التام، فتمدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿في سواءِ الجَحيم﴾[3]، ونحو قولك: «هذا درهمٌ سواءٌ». وبمعنى مكان أو غير، على خلاف [في] ذلك؛ فتمدُّ مع الفتح وتُقصر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع صفةً [36/ب] واستثناء كما تقع غير.

وعند الزجّاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول: «جاءَني سواكَ» بالرفع[4]. و«رأيتُ سواكَ» بالنصب. و«ما جاءَني أحدٌ سواكَ» بالنصب والرفع وهو الأرجح.

وعند سيبويه والجمهور أنها ظرفُ مكان مُلازمٍ للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة.

وعند الكوفيين[5]: يجوز خروجُها عن الظرفية، ويُتصرف فيها رفعاً وجراً

---

1 المغني: 1/ 161، مع تغيير وتصرف.

2 من الآية: 58/ طه: 20. مكاناً سوى: وسطاً أو مستوياً من الأرض.

3 من الآية: 55/ الصافات: 37.

4 يريد بالرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية.

5 وفي الأصل: الكوفيون

متمسكين بقول الشاعر[1]: [من الهزج]

47- ولـم يَـبْـقَ سِـوَى الـعُـدْوا نِ دِنّـاهُـمْ كـمـا دانـوا

فسوى: فاعل لم يبقَ. ودناهم: متكلم مع الغير، وهو من الدِّين، بكسر الدال، وهو الجزاء، من باب باع، أي جزيناهم كما جزَوا.

وزعم الأخفش أن «سواء» إذا أخرجوه من الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً لرفعه لغلبة انتصابه على الظرفية، فيقولون: «جاءني سِواكَ»، و«في الدار سِواكَ». ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم﴾[2] بالنصب والجرّ بـ«سوا» التي بمعنى مستوٍ عن الواحد في قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُم﴾[3] كونها خبراً عمّا قبلها وعما بعدها. أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث.

والسيرافي[4] قال: «وسواء» [إذا][5] أدخلت بعده ألفُ الاستفهام لزمت «أم» بعدها كقولك: «سَواءٌ عليَّ أقمتُ أم قعدتُ». وإذا كان بعد سواء فعلان بغير الاستفهام كان عطفاً أحدُهما على الآخر بأو كقولك: «سَواءٌ عليَّ قمتُ أو قعدت». انتهى.

فإن قلتَ: فما وجهُ العطف بـ«أو»، و«التسوية»؟ تأباه، لأنها تقتضي

---

1 البيت للفند الزماني في أمالي القالي: 1/ 260. حماسة البحتري: 56. خزانة الأدب: 3/ 431. شرح ابن عقيل: 1/ 613 قاله في حرب البسوس. حيث وقعت «سوى» فاعلاً وخرجت عن الظرفية.

2 من الآية: 94/ الأنعام: 6. تقطع بينكم: تفرّق الاتصال بينكم.

3 من الآية: 6/ البقرة: 2.

4 هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي عالم بالأدب والنحو. اشتغل بالقضاء والنسخ. توفي سنة 368هـ.

5 إضافة مناسبة للسياق.

شيئين فصاعداً، و«أو» لأحد الشيئين أو الأشياء. قلت: وجهَهُ السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة. فإذا قلتَ: «سَواءٌ علي قمتُ أو قعدتُ» فتقديره: «إن قمتُ أو قعدتُ، فهما سواءٌ علي». فلا يكون «سواء» خبراً مقدماً ولا مبتدأ. فليس التقدير: قيامُك أو قعودُك سواءٌ، أو سواءٌ قيامُك أو قعودُك. بل سواء: خبر مبتدأ محذوف، أي الأمرُ أن سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر. صرح «الرضيُّ» بمثل ذلك[1].

سَوْفَ

مرادفةٌ للسين وأوسعُ منها على الخلاف. وكأنَّ القائل بذلك نظر إلى [أنَّ][2] كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، وليس بمطَّرد.

ويقال فيها «سَفَ» بحذف الوسط. يقال: سَفَ أفعلُ، وسَوْ بحذف الأخير، وسَيْ [37/ أ] بحذف الأخير وقلب الوسط ياءً مبالغةً في التخفيف. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ولسوفَ يُعطيكَ ربُّك فتَرْضَى﴾[3].

سِيَّ[4]

من «لا سيما» اسم بمنزلة «مثل» وزناً ومعنى. وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيّانِ. ويُستغنى حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها «مثل» في

---

1 هو محمد بن الحسن الرضيّ الأستراباذي. عالم بالعربية. وقد اشتهر بكتابه «الوافية شرح الكافية». توفي نحو سنة 686هـ.

2 إضافة مناسبة للسياق.

3 الآية: 5/ الضحى: 93.

4 تعرب «سي» في التركيب: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

قوله[1]: [من البسيط]

48- والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ

---

1 عجز بيت لكعب بن مالك كما في ديوانه: 288. وصدره:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها

وفي شرح أبيات سيبويه: 2/ 109. خزانة الأدب: 9/ 49. لسان العرب - مادة بجل.
واختلفوا في نسبة البيت فقالوا: عبد الرحمن بن حسان، حسان بن ثابت.

حرف الشين

الشين المفردة

وتسمى شين الوقف. وهي الشينُ التي تُلحق بكاف المؤنث على لغة بني تميم، نحو: أكرمْتُكِش، ومررتُ بِكِش. وتسمَّى الكشكشة[1].

شَتَّانَ[2]

من أسماء الأفعال، معناه: تباعَد وافترقَ، أي تبايُنُ الشيئين. والذي عليه الفصحاء: «شتانَ زيدٌ وعمروٌ»، و«شتانَ ما زيدٌ وعمروٌ». و«ما» هذه تزاد للتوكيد. يعني إذا قلت: «شتانَ زيدٌ وعمروٌ» معناه: تباعَدَ وتبايَنَ زيدٌ وعمروٌ، في بعض الأحوال والمعاني، أي بينهما تفاوتٌ في شيء من الصفات الحميدة والذميمة، لا في جميع الأشياء.

والفصيحُ أن لا تدخلَ كلمةُ «بين» بين شتان وبين فاعله؛ فلا يقال: شتان بينَ زيد وعمرو. واستقبح الأصمعيُّ قولهم: «شتانَ ما بينَ زيدٍ وعمروٍ» لأن «ما» لو كانت موصولةً لكان فاعل «شتان» شيئاً واحداً، وهي تقتضي شيئين. ولو جُعلت مزيدة لأسند «شتان» إلى «بين»، وهو اسم منصوب لازم للظرفية، ولم يكن لشتان عمل. وهو من العوامل. ولم يَستبعد بعضهم عن القياس لكون «ما» مبهماً صالحاً للواحد والكثير.

1 انظر حاشيتنا على السين المفردة في «سين الوقف».

2 وإعرابه: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

انتهى.

واعلمْ أنه يجب أن يكون فاعلِ شتان اثنين بينهما حرفُ عطف. فلا يقال: شتان الزيدان، بل شتان زيدٌ أو زيد وعمرو.

شَهْر

شهر رمضان جُعل علماً، أي مجموع المضاف والمضاف إليه. وإلا لم تَحسن إضافةُ الشهر إليه، كما لا يحسُن: إنسانُ زيد. ولهذا لم يُسمع شهرُ رجب وشهرُ رمضان.

وبالجملة قد أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه: شهر رمضان، وشهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخِرْ. وفي البواقي لا يضافُ شهر إليها[1].

---

1 في رأيه نظر وتناقض.

حرف الصاد

صارَ

من الأفعال الناقصة، ومعناه الانتقال. وهو في ذلك على استعمالين:

أحدهما: أن تكون ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: «صار الفقيرُ غنياً، والطينُ خزفاً» أي انتقل من حال الفقر [37/ب] إلى حال الغنى.

والثاني: أن تكون تامة مُستغنياً عن الخبر. وهي أن تجيء لانتقال ذات من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى [ذات][1].

الأول نحو: «صارَ زيدٌ إلى بلدِ كذا» أي انتقل من مكان كان فيه إلى هذا المكان.

والثاني نحو: «صار زيدٌ من عمرٍو إلى بكرٍ» أي انتقل منه إليه.

ويجوز تقديم خبره على اسمه وعلى نفسه؛ فلك أن تقول: «صارَ قائماً زيدٌ»، و«قائماً صارَ زيدٌ».

صِفَة

الفرق بينها وبين النعت، أن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً. وبهذا القيد خُرِّج: «ضربتُ زيداً قائماً» لأن «قائماً» وإن تُوهم أنه

---

1 إضافة مناسبة للسياق.

تابع، يدل على معنى في متبوعه، ولكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حالَ صدور الفعل عنه.

والصفة عبارة عما دلَّ على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه. أي تدل على الذات بصيغتها، كأحمر، فإنه بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود هو الحمرة.

فالوصفُ والصفة مصدران كالوعد والعدة. والمتكلمون فَرَّقوا بينهما فقالوا: الوصف[1] يقوم بالواصف، والصفة تقوم بالموصوف.

صَهْ - صَهٍ

الصاد مفتوحة فيهما، والهاء ساكنة في الأول ومكسورة منونة في الثاني. وهما من أسماء الأفعال بمعنى «اسكتْ». والفرقُ بينهما أن «صه» بغير التنوين للتعريف، أي اسكتِ السكوتَ، ومع التنوين أي اسكتْ سكوتاً [تا]ماً[2].

والمراد بالتعريف الذي علمَه المخاطب، وبالتنوين الذي لا يعرفُه.

---

1 أضاف الناسخ هنا «لو»، فأسقطناها.

2 «صهْ» بالسكون بمعنى السكت عن الكلام الذي تتكلمه، ولا مانع من تغيير مجرى الحديث. و«صهٍ» بالتنوين بمعنى اسكت تماماً عن أي حديث. وهي اسم فعل أمر. والإضافة للسياق.

حرف الضاد

ضمير الشأن – وضمير القصة

الضمير الذي يجيء قبل الجملة يسمى ضميرَ الشأن، وضميرَ الحديث، وضميرَ الأمر إن كان ما بعده مذكراً، وضميرَ القصة وضميرَ الحال إن كان ما بعده مؤنثاً.

والضابطُ أن يكون الضمير مذكراً إن كان ما بعده مذكراً، نحو: «هو منطلق». ومؤنثاً إن كان ما بعده مؤنثاً، نحو قوله تعالى: ﴿فإنها لا تَعْمى الأبصارُ﴾[1] مؤنث لأنه جمع؛ فلا جَرَمَ أُنِّثَ ضميرُ الشأن، تقديره: فإنَّ القصةَ والحال «لا تَعمى الأبصار» أي لا تعمى عن النظر في آثار قدرة الله تعالى، وينظرون إلى مخلوقات الله تعالى.

وقد يجيء المذكر في المؤنث، نحو: «إنه أمةُ الله ذاهبةٌ».

ويتصل هذا الضمير بارزاً ومتصلاً؛ مثال البارز: «ظننتُهُ زيدٌ قائمٌ» و«حسبتُهُ قام أخوك». ومثال المُسْتكنّ: «كان زيدٌ ذاهبٌ» أي كان الشأنُ والحديثُ والأمرُ: زيدٌ ذاهبٌ.

---

1 الآية: 46/ الحج: 22.

حرف الظاء [38/أ]

ظَرْف

الفرقُ بين اللغوِ والمستقرِّ أن الظرف إنما يكون مستقرّاً، إذا اجتمع فيه أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون المتعلقُ متضمناً فيه.

والثاني: أن يكون المتعلق من الأفعال[1] العامة، كالحصول والكون والوجود والاستقرار.

والثالث: أن يكون المتعلق مقدَّراً غير مذكور.

مثال المستقر: «زيدٌ في الدار»، إذا قُدر المتعلق: حاصل أو كائن أو موجود أو مستقر. ومثال اللغو: «زيدٌ حاصلٌ في الدار» و«مررتُ بزيد».

وماله حظ من الإعراب هو المستقرُّ، ولا يتمُّ الكلام بدونه، بل موجزاً من الكلام. وليس اللغو كذلك، لأنه متعلق بعامله المذكور والإعراب لذلك العامل. ويتم الكلام بدونه.

ظَلَّ

من الأفعال الناقصة، وهو على معنيين:

أحدهما: أن يكون لاقتران مضمون الجملة بوقته. يعني إذا اقترنت[2]

---

1 وفي الأصل: أفعال.

2 وفي الأصل: اقترن.

الجملة بالوقت الخاص بأن تريد كونَه قائماً في وقت النهار دون الليل، نحو: «ظلَّ زيدٌ قائماً». بمعنى ثبت له القيامُ في جميع النهار.

والثاني: كينونتُه. بمعنى صار من غير أن تريد تخصيصَ قيامه بالنهار، نحو: «ظلَّ زيدٌ غنياً». ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا بُشِّر أحدُهُم بالأُنْثى ظلَّ وجهُهُ مُسْوَدّاً وهو كَظيمٌ﴾[1]. أي قيل لأحد من الكفار: «ولدتْ بنتٌ» غضب من كراهة البنات، بحيث يصير وجهه أسودَ من الغضب، وهو ممتلئ من كظم الغيظ.

ويجوز تقديم خبره على اسمه، وعلى نفسه.

ظننْتُ

من أفعال القلوب يتعدَّى إلى المفعولين إذا قُصد إجراؤه على معنى ترجيح أحد الاحتمالين، أو بمعنى اليقين، نحو: «ظننتُ فاضلاً»، ونحو قوله تعالى: ﴿يظنُّون أنَّهم مُلاقُو رَبِّهم﴾[2]. وأما إذا كان من الظِّنَّة بمعنى التهمة لم يقتضِ المفعولَ الثاني، نحو: «ظننتُه» أي اتهمتُه.

وسائرُ أحوال هذه الأفعال مذكورٌ في مادة «حسبتُ».

---

1 الآية: 58/ النحل: 16. كظيم: ممتلئ غماً وغيظاً في قرارة نفسه.

2 من الآية: 46/ البقرة: 2، وغيرها.

حرف العين

عادَ

من ملحقات الأفعال الناقصة. وهو على نوعين:

أحدهما: ناقصة بمعنى صار، نحو: «عاد زيدٌ قائماً».

والثاني: تامة[1] بمعنى رجع، في مثل قولك: «عاد زيد من سفره» أي رجع.

عَدا[2]

مثلُ «خلا» في كونه حرفاً تارةً وفعلاً أخرى، وفي حكمه مع كلمة «ما»، وفي الخلاف في ذلك. ولم يحفظ سيبويه فيه إلا الفعلية.

عَسَى

من أفعال المقاربة. قال سيبويه: في عسى طمعٌ وإشفاقٌ. فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروب، نحو:

«عسى أن أكون أميراً»

---

1 وفي الأصل: نافية.

2 إعرابه: إما فعل ماض جامد مبني على الفتح المقدر. وإما حرف جر شبيه بالزائد وما بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء. وإذا اقترن بـ«ما» المصدرية وجب أن يكون فعلاً.

و«عسى [38/ ب] أن أموتَ»

ومعنى الإشفاق الخوفُ منه. وهو غيرُ متصرف؛ حيث لا يجيء منه مضارع، ومجهول، وأمر، ونهي، وغيرها من الأمثلة. وإنما لم يتصرف لتضمنه معنى الإنشاء، وهو الطمع والرجاء كـ«لعلَّ». والإنشاء آتٍ في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُتصرف فيها.

والتزم «أن» مع فعلها، لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع، ليكون أدلَّ على مُقتضاه. تقول في أحد استعماليه: «عسى زيدٌ أن يخرجَ»؛ فزيد: اسم عسى. وأن يخرج: في محل النصب بالخبرية. فعسى على هذا الاستعمال ناقصة يجيء بمعنى «قارب». فيقتضي فاعلاً ومفعولاً، لكونه متعدياً.

وعلى الاستعمال الآخر: «عسى أن يخرجَ زيدٌ» بمعنى: قرُبَ خروجُ زيدٍ. ففي هذه الصورة «أن» مع صلتها في موضع الرفع. فعسى هنا تامة، يجيء بمعنى قرُبَ. إلا «أن» المصدرية لم تستعمل، لأن مقصودهم أن لا يتجرد اللفظُ عن علم الاستقبال، وأن لا يكون إلا للاستقبال.

ويجوز إسقاط «أنْ» على الوجه الأول تشبيهاً بكاد، كما في قوله[1]: [من الوافر]

49- عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه   يكونُ وراءَهُ [فرجٌ] قريبُ

ولا يجوز في الوجه الثاني، لأن من شرط الفاعل أن يكون اسماً. والفعل لا يكون فاعلاً البتَّةَ.

والفصلُ بين «عسى» و«كاد»، مع أن معناهما القرب، أن فعل «عسى»

---

1 البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب: 9/ 328. الدرر: 2/ 145. المغني: 1/ 174. ابن عقيل: 1/ 347، والإضافة من المصادر للتصويب.

يُرجى وقوعه في الزمان المستقبل. ولم يكن واقعاً في الزمان الحال. و«كاد» قد وقعت مقاربة فعله في الحال. تقول: «عسى زيدٌ أن يخرج غداً» معناه: خروجُ زيدٍ مرجُوٌّ في الغد. ولا يجوز: عسى زيد أن يخرج الآن، وتقول: «كادَ زيدٌ يخرجُ الآن».

علمتُ

من أفعال القلوب، يتعدى إلى مفعولين إذا أُريد الحكم على شيء بعد «علم» نفسه، «علمتُ زيداً فاضلاً». وأما إذا كان بمعنى عرفتُ لم يقتض المفعول الثاني. تقول: «علمتُ زيداً» بمعنى عرفتُ شخصه. وهو العلم بنفس شيءٍ من غير حكمه عليه.

وجميع أحكام هذه الأفعال مذكور في بحث «حسبت».

وإذا دخل على أول «علمت» همزةٌ يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: «أعلمتُ زيداً عَمراً فاضلاً».

عَلى

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ جر، وحينئذ تجيء لمعان:

أحدها: **للاستعلاء حقيقةً**، نحو: «زيدٌ على السطح». وحكماً، نحو: «عليه دَيْنٌ».

والثاني: **للمصاحبة كمع**، نحو: ﴿وآتى المالَ على حُبِّه﴾[1] أي مع حبه، و﴿إنَّ ربَّك لذو مَغفرةٍ للناسِ [39/ أ] على ظُلمِهم﴾[2] أي مع ظلمهم.

---

1 من الآية: 177/ البقرة: 2.

2 الآية: 6/ الرعد: 13.

والثالث: **للمجاوزة كعن**، نحو: «رضيتُ عليه» أي رضيت عنه[1].

والرابع: **للتعليل كاللام**، نحو: ﴿ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هَداكُم﴾[2] أي لهدايته إياكم.

والخامس: **للظرفية كفي**، نحو: ﴿ودخلَ المدينةَ على حينِ غَفلةٍ﴾[3] أي في حين غفلة.

والسادس: **بمعنى من**، كقوله: ﴿والذين هُم لِفُروجِهم حافظون إلا على أزواجِهم﴾[4] أي من أزواجهم.

والسابع: **بمعنى الباء**، نحو: «اركبْ على اسمِ الله» أي باسم الله.

والثامن: **زائدة للتعويض أو لغيره**، كقوله[5]: [من الرجز]

50- إنَّ الكريمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلْ   إنْ لم يجدْ يوماً على مَن يَتَّكِلْ

أي: مَن يتكلُ عليه. فحذَفَ «عليه» وزاد[6] «على» قبلَ الموصول تعويضاً، قاله ابن جني.

والتاسع: **للاستدراك والإضراب**، كقولك: «فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لسوءِ صَنيعهِ، على أنه لا ييأس من رحمة الله».

والثاني من وجهي على: أن تكون اسماً بمعنى فوقَ. وذلك إذا دخلت

1 يرى ابن هشام أن «رضي» ضُمّن معنى «عَطَف».
2 من الآية: 185/ البقرة: 2.
3 من الآية: 15/ القصص: 28.
4 من الآيتين: 29 و30/ المعارج: 70.
5 رجز بلا نسبة في المغني: 1/ 164. الجنى الداني: 478. خزانة الأدب: 10/ 146. لسان العرب - مادة عمل.
6 وفي الأصل: زيد.

عليها «مِن». كقوله[1]: [من الطويل]

51- غَدَتْ مِن عليهِ بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها تصِلُ وعن قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ[2]

غدت: أي صارت. والظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها: العطش. والظمء: ما بين الوِردين، يستعمل في الإبل ولكنه استعار للقطاة. وتصلّ بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة: يصوِّت جوفها من شدة العطش. والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتانية وبالضاد المعجمة: القشر الأعلى من البيض. والبيداء: القفر الذي يُبيد مَن رَحَله. والمجهل بفتح الميم: المفازة لا أعلام فيها؛ يعني: غدت تلك[3] القطاة فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها بصوت جوفها من شدة العطش. وعن قيض: معطوف عليه. والتقدير: ومن عن قيض، أي جانبه.

فالمصراع الأول شاهد على اسمية «على»، والثاني على اسمية «عن» كما يجيء في بحثها.

عليكَ

اسم فعل، إذا تعدَّى بنفسه كان بمعنى إلزَمْ. وإذا تعدى بالباء كـ«عليك به» كان بمعنى استمسِكْ، لأن الباء زائدة في المفعول. وهي من الظروف في الأصل. وقد جُعل هاهنا اسماً للفعل لأن الظروف تنوب مناب الأفعال، وتُغني غَناءَها، فجعلت هنا اسماً لها. وتسمى هذه الكلمةُ كلمةَ إغراء.

---

1 البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب: 504. خزانة الأدب: 10/147. الدرر: 4/187. لسان العرب - مادة صلل. ابن عقيل: 28. وبلا نسبة في المغني: 1/166.

2 في ابن عقيل: بزيزاء، والزيزاء: ما ارتفع من الأرض. وفي المغني: زيزاء، وبه بكسر.

3 وفي الأصل: ذلك.

عَلَيَّ بزيدٍ

اسم فعل أيضاً بمعنى «أَوْلنيهِ». أَوْلِ بفتح الهمزة وكسر اللام: أمر مخاطب من «أَوْلى يُولي»: إذا أعطى. ومعناه هاهنا: إيتِ بزيدٍ إليّ، أي [39/ ب] أحضِرْهُ عندي.

وهي منصوبة على الظرفية في الأصل.

عَن

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون **حرفاً جاراً**، ولها عشرة معان:

الأول: **البعدُ والمجاوزة**، وهو المشهور كقولك: «رمَى السهمَ عن القوس». لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده. و: «أطعَمَه من الجوع وكساهُ عن العُرْيِ» لأنه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه.

والثاني: **مجيئه بمعنى البدل**، كقوله تعالى: ﴿لا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾[1] أي بدل نفس.

والثالث: **الاستعلاء**، مثل قولهم: «بخلَ عنه ورضيَ عنه».

والرابع: **الاستعانة**، قيل: عن، في «رميتُ السهمَ عن القوس» بمعنى بالقوس.

والخامس: **التعليل**، كقوله تعالى: ﴿وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيهِ إلا عن مَوْعدةٍ﴾[2] أي لموعدة.

---

1 من الآية: 48/ البقرة: 2.

2 من الآية: 114/ التوبة: 9.

والسادس: بمعنى بَعْدَ، كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طَبَقٍ﴾[1] أي حالة بعد حالة.

والسابع: بمعنى في[2] كقولك: «لا تكُنْ[3] عن ذلك الأمر وانياً، أي فيه. لأن الونى: الضعف؛ يُعدَّى بفي.

الثامن: بمعنى من، كقوله: ﴿وهو الذي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عن عبادِهِ﴾[4] أي من عباده.

التاسع: بمعنى الباء، نحو: ﴿وما يَنْطِقُ عن الهوَى﴾[5] أي بالهوى.

العاشر: زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله[6]: [من الطويل]

52- أَتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاّ التي عن بينِ جَنْبَيْك تَدْفَعُ؟

الجزع: الخوف. والحمام بكسر الحاء المهملة: قضاء الموت وقدره. والمراد بالتي بين جنبيك نفسُه. يقول: لا معنى لجزعك من إتيان ما قدَّرَ الموت لنفس غيرك مع أنك لا تستطيع دفع ذلك عن نفسك التي بين جنبَيْك.

الثاني من أوجه عن: أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو «أعجبني أنْ نفعلَ»: عن نفعل.

---

1 الآية: 19/ الانشقاق: 84. أي أحوالاً بعد أحوال.

2 هي الظرفية عند ابن هشام.

3 وفي الأصل: لا يمن، ولا معنى لها. لعله اقتبس المثال من العجز:

ولا تكُ عن حمل الرِّباعة وانيا

4 من الآية: 25/ الشورى: 41.

5 الآية: 3/ النجم: 53.

6 البيت لزيد بن رزين كما في جواهر الأدب: 325. وبلا نسبة في المغني: 1/ 170. الجنى الداني: 8248 وروي لغيره في ذيل أمالي القالي: 105.

والوجه الثالث: أن يكون اسماً بمعنى جانب. وذلك متعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من»، وهو كثير كقولك: «جلستُ مِن عَن يمينك» أي من جانب يمينك.

والثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر. والمحفوظُ منه بيتٌ واحد وهو قوله[1]: [من الطويل]

53- على عَن يَميني مرَّتِ الطيُ سُنَّحاً [وكيف سُنوحٌ واليمينُ قَطيعُ؟]

السُنح بوزن سُكَّر: جمع سانح، والسانح: ما مرَّ من مياسرك إلى ميامنك، والبارح: عكسه. والعرب تتشاءم بالثاني، وتتفاءل بالأول.

والثالث: أن يكون [40/أ] مجرورُها [و] فاعل متعلَّقها ضميرين لمسمّىً واحد. قاله الأخفش، وذلك نحو قول أبي نواس[2]: [من البسيط]

54- دَعْ عنك لَوْمي فإنَّ اللومَ إغراءُ [وداوِني بالتي كانَتْ هي الداءُ]

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل. فها هنا مجرورُ عن وهو كاف الخطاب. وفاعل «دع» - وهو أنت - ضميران لمسمى واحد، وهو المخاطب.

عِنْدَ

من الظروف المكانية. وقد يستعار للزمان نحو: «عند الليل، وعند

---

1 البيت في المغني: 1/ 171 والإضافة منه. الجنى الداني: 243. خزانة الأدب: 10/ 159. الدرر: 4/ 191. والإضافة منها.

2 في ديوانه: 1/ 21 مطلع لقصيدته. وخزانة الأدب: 11/ 434. المغني: 1/ 171. والإضافة من الديوان.

النهار»[1] وفيه لغات ثلاث: بكسر العين وفتحها وضمها. ولا يُستعمل إلا ظرفاً؛ فلا يقال: عندك واسع، بالرفع، لأنه يصير مُخبراً عنه.

وقد يدخل عليه من حروف الجر «مِن» وحدها. وقولُ العامة: «ذهبت إلى عنده» خطأ، ولا كذلك: أمام وخلف، لأنك تقول: «أمامَك خيرٌ من ورائك».

وقال بعضهم: إذا دخل «من» لا يكون منصوباً لأنه خرج بدخوله من الظرفية. وليس بحسن لأن «من» كثير التصرف، فلا يُعتبر بدخولها.

والفصل بينه وبين «لدى» وإن كان بمعنًى واحد إلا أن «عند» يُستعمل فيما ملكَ الرجلُ سواءٌ كان حاضراً في مجلسه أو غائباً منه. و«لدى» لا يُستعمل إلا فيما في مجلسه. و«عند» يستعمل فيما تحت حكمه قريباً كان أو بعيداً.

اعلمْ أن «عند» أمكنُ من «لدى»، من وجهين:

الأول: أنه يكون ظرفاً للأعيان والمعاني. تقول: «هذا القولُ عندي صوابٌ»، و«عندَ فلانٍ علمٌ»، ويمتنع ذلك في «لدى».

والثاني: أنك تقول: «عندي مال» وإن كان غائباً. ولا تقول: لديّ مال، إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري[2].

عِنْدَك

اسم فعل بمعنى الزم؛ «عندك عَمراً» أي إلزم. فهذا ظرف مكان في الأصل معناه أمسِكْه ولا تُخْلِه. وهو معرب منصوب على الظرفية في الأصل.

---

1 ويأتي اسماً مجروراً بمن.

2 الكلام من المغني (1/ 179)، وفيه أن قاله: الحرير وأبو هلال العسكري وابن الشجري.

عَوْضُ[1]

بفتح العين وسكون الواو وضم الضاد المعجمة، وقد جاء فتحها وكسرها. وهو شبهُ ظرف يُستعمل لأجل الفعل المستقبل المنفي، أو الزمان المستقبل المنفي فيه وقوعُ شيء يستغرق النفيُ جميعَ الأزمنة المستقبلة مثل «أبداً»، إلا أنه يستعمل في الإثبات والنفي.

وعوضُ مخصوصٌ بالنفي[2] نحو: «لا أراهُ عوضُ» بخلاف قطُّ مشددة الطاء؛ فإنه للزمان الماضي المنفي. وبناؤه على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كقبلُ وبعدُ، بدليل إعرابه مع المضاف إليه، نحو: «عوضْ العائضين» أي دهر الداهرين. ومعنى الداهر والعائض: الذي [40/ب] يبقى على وجه الأرض. فكان المعنى: ما بقيَ الدهرُ داهراً.

وبناؤه إما على الضم كقبلُ، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأينَ. وسُمِّيَ الزمانُ عَوْضاً لأنه كلما مضى منه جزء عوَّضَه جزءٌ آخر. ولأن الدهر - في زعمهم - يُسلب ويعوَّض[3].

---

1 وإعرابها:

أ- ظرف معرب منصوب إن أضيف.

ب- ظرف مبني على الضم في محل نصب، إن لم يضف.

2 أي أنه لا يرد في جلمة إلا إذا تقدمه نفي، وقد يتقدمه استفهام.

3 ذلك أن «عوض» بمعنى الدهر.

حرف الغين

غَدا

من ملحقات الأفعال الناقصة. وهو على نوعين:

الأول: ناقصة بمعنى صار، نحو: «غدا زيدٌ قائماً» أي صار.

والثاني: تامّة، نحو: «غدا زيدٌ» أي مشى وقتَ الغداة.

غَير

اسم ملازم للإضافة في المعنى. ويجوز أن يُقطَعَ عنها لفظاً إذا فُهِم معناه، وتقدمت عليها كلمة «ليس»، نحو: «ليس غيرُ» بضم الراء. وقولهم: «لا غيرُ» [لحنٌ] كذا قاله ابن هشام[1]. وقد صرح غيره. بجواز «لا غيرُ»، ونقله من العرب.

واعلمْ: أن «غير» موضوع في الأصل على الوصفية، ولا يقعُ إلا صفةً للنكرة، وإنْ أضيفت إلى المعرفة. لأنه موضوع على ما يُنافي التعريف، لأنك إذا قلت: «مررتُ بغيرك» فكلُّ مَن عدا المخاطب «غيرُه». وإذا كان موضوعاً على هذا لم تكن الإضافةُ معرفةً له، اللهمَّ إلا إن أضيف إلى ما لَه ضدٌّ واحد، فيتعرف إذ ذاك، نحو: «عليكَ بالحركةِ غيرِ السكون» ونحوه، نحو: «عليك بالقيام غيرِ القعود» وما أشبَهَ ذلك.

1 المغني: 1/ 179، والإضافة منه.

فتوصَف به النكرة نحو قولك: «مررتُ برجلٍ غيرِك» مُريدًا أن مرورَك قد وقع على المخاطب ورجلٍ آخر. أو أنك لم تمرَّ بالمخاطب بل بآخر. أو أنك مررتَ برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل، وهو في الوجه خلافٌ مُثِّلَ بخلافه في الوجهين، إذِ المرادُ فيهما المخالفة في الذات دون الإضافة والشمائل.

وذُكر عدمُ جواز إدخال اللام على «غير» لأنه لا بدَّ لها من الإضافة. والمضاف إليه إما مذكور أو معنوي في حكم الثابت، وعدمُ جواز تثنيته وجمعه أيضاً، وحكمُ «غير» حكمُ الاسم الواقع بعد «إلا» لأنهم لما وجدوا بينه وبين «إلا» مشابهة من أن ما بعدهما مخالف لما قبلهما، فأدخلوا كلَّ واحد منهما على صاحبته. أعني أنهم استعاروا «غير» بمعنى الاستثناء[1]، وأعربوه إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» حيث كان اسماً متمكناً، واستعاروا «إلا» بمعنى الوصفية، وأعربوا ما بعدها إعرابَ «غير» حيث كان حرفاً.

فالأول نحو: «جاءني القومُ غيرَ [41/ أ] زيدٍ» بالنصب لكونه مثبتاً. و«ما جاءني غيرَ زيد أحدٌ» بالنصب أيضاً لكون المستثنى مقدماً. و«ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد» بالنصب أيضاً على الاستثناء، وبالرفع على البدل. و«ما جاءني أحدٌ غيرَ حمار» هو أيضاً بالنصب لكون المستثنى منقطعاً، كما مر التفصيل في بحث «إلا».

والثاني: أي استعارة «إلا» بمعنى «غير»، نحو قوله تعالى: ﴿لو كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفسَدَتا﴾[2] أي غيرُ الله. فهنا الاستعارةُ بمعنى «غير»، ومعرب بإعرابه وهو الرفع في لفظ الجلالة.

---

1 وفي هذه الحالة تعرب: منصوب على الاستثناء. وإذا كان المستثنى منقطعاً جاز إعرابها كما سبق، أو بدلاً. كما تعرب حسب موقعها إذا حذف المستثنى.

2 الآية: 22/ الأنبياء: 21.

وإذا أضيفَ «غير» إلى «ما» المصدرية، و«أنْ» المخففة، و«أنَّ» المشددة يجوز فيه البناءُ على الفتح والإعراب[1] نحو:

«سَيري غيرَ ما سارَ زيدٌ» - و«سَيري غيرَ أنْ تسيرَ»

و«غيرَ أنك تسيرُ»

بفتح «غير» على البناء، ورفعهِ على الإعراب، ولمشابهة[2] الظروف المضافة إلى الجملة، لأن الظروفَ المضافةَ إلى الجملة يجوزُ بناؤها على الفتح لاكتسابها البناءَ من المضاف إليه. ويجوزُ إعرابُها أيضاً لكونها اسماً مستحقاً للإعراب.

ووجهُ مشابهةِ «غير» إلى الظروف من وجهين:

أحدُهما: كثرتُه عند الإضافة إلى: ما، وأنْ، وأنَّ.

والثاني: احتياجُه حينئذٍ إلى الجملة كالظروف المضافة إلى الجملة.

1 انظر خلاف النحاة في بناء «غير» وإعرابها في الإنصاف: 1/ 287.

2 وفي الأصل: المشابهة.

حرف الفاء

الفاء المفردة[1]

وهي حرفٌ مهمل، خلافاً للكوفيين في قولهم: إنها ناصبة، نحو: «ما تَأتِينا فتحدِّثَنا». وللمبرد في قوله: «إنها جارَّة في نحو قولك[2]: [من الطويل]

55- فمثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضعِ

فيمن جرَّ «مثلك» ومعطوفَه وهو مرضعٌ. والصحيح أن النصب بأن مضمرةً، وأن الجرَّ بربَّ مضمرة.

وتردُ الفاءُ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون **عاطفةً**، وتفيد ثلاثة أمور:

الأول: **الترتيب**، وهو نوعان: **معنوي** كما في «قام زيدٌ فعمروٌ». والثاني **ذِكْري**: وهو عطفُ مفصَّلٍ على مُجمل، نحو قوله تعالى: ﴿فأزَلَّهُما

1 جاء في هامش (41/ أ) تعليق لأحد المالكين: «الفاء عند النحاة جواب الشرط المحذوف، وعند أهل الميزان فاء النتيجة، وعند [أهل] البيان فاء الفصيحة، وعند الأصوليين فاء السببية. وتسمى فاء التفريع إذا كان المقام مقام تمهيد الأصول، وفاء التفصيل إذا كان المقام مقام الترقي من الإجمال إلى البيان».

2 البيت من معلقة امرئ القيس كما في ديوانه: 12. الجنى الداني: 75. لسان العرب – مادة رضع. وبلا نسبة في أوضح المسالك: 3/ 73. وعجزه:

فألهيتُهما عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

الشيطانُ عَنها فأخرجَهُما ممّا كانا فيه﴾[1]. والمرادُ بالتريب الذكري أن يكون وقوعُ المعطوف بعد المعطوف عليه، إنما بحسب اللفظ والذكر فقط. لأن معنى الأول وقعَ بعد زمان وقوع الثاني.

والأمر الثاني التعقيب: وهو في كل شيء بحَسَبِهِ. ألا ترى أنه يقال: «تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لهُ» إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل وإن كانت متطاولةً؟ و«دخلتُ البصرةَ فبغدادَ» إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين.

والثالث السببيَّة:

وذلك غالبٌ في العاطفة جملةً أو صفةً. [41/ب] فالأول نحو: ﴿فوَكَزَهُ موسى فقَضَى عليه﴾[2]، ونحو: ﴿فتلقَّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ فتابَ عليه﴾[3]. والثاني: ﴿لآكِلونَ مِن شجرٍ مِن زَقُّوم فمالِئونَ منها البطونَ﴾[4]. وقد تجيءُ في ذلك لمجرد الترتيب، نحو: ﴿فراغَ إلى أهلِهِ فجاءَ بعجِلٍ سمينٍ فقَرَّبَه إليهِمْ﴾[5]. ونحو: ﴿فالزَّاجِراتِ زَجْراً فالتَّالياتِ ذِكراً﴾[6].

وقال الزَّمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثةُ أحوال:

أحدها: أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله[7]: [من السريع]

56- يا لهفَ زَيّابَةَ للحارثِ فالصْـ   ـصابحِ فالغانمِ فالآيبِ

---

1 الآية: 36/ البقرة: 2.

2 الآية: 15/ القصص: 28. وكزه: ضربه في صدره بجُمْع كفه.

3 من الآية: 37/ البقرة: 2.

4 الآيتان: 52 و53/ الواقعة: 56.

5 من الآيتين: 26 و27/ الذاريات: 51. راغ إلى أهله: ذهب إليهم في خفية من ضيفه.

6 من الآية: 2/ الصافات: 37. الزاجرات: تزجر عن المعاصي بالأقوال والأفعال.

7 البيت لابن زيابة في خزانة الأدب: 5/ 107. الدرر: 6/ 16. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 147. وبلا نسبة في المغني: 1/ 185. الجنى الداني: 65.

أي الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ. وزيّابة: اسم رجل. والصابح: المُغير صباحاً، أي سريع المشي في الإغارة. والغانم: آخِذ الغنيمة. والآيب: الراجع. والبيت لابن زَيّابةَ، يقول: يا لهفَ أبي للحارث إذ صبَّحَ بالغارة فغنم فرجع سليماً.

الحال الثانية: أن تدلَّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خُذِ الأكملَ فالأفضلَ، واعملِ الأحسنَ فالأجمل».

والثالثة: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: «رَحِمَ اللهُ المحَلِّقينَ فالمقصِّرين».

والثاني من وجوه الفاء: أن تكون رابطةً للجواب. وهو منحصرٌ في ستِّ مسائلَ:

الأولى: أن يكون الجوابُ جملة اسمية نحو: ﴿وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهوَ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ﴾[1].

والثانية: أن تكون جملةً فعليةً كالاسمية، وهي التي [فعلُها] جامدٌ، نحو: ﴿إنْ تَرَنِ أنا أقَلَّ منكَ مالاً ووَلداً فعسَى رَبِّي أنْ يُؤتِيَني﴾[2] ﴿إنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا هيَ﴾[3].

والثالثة: أن يكونَ فعلُها ماضياً لفظاً أو معنى، إمّا حقيقةً نحو: ﴿إنْ يسرقْ فقد سَرقَ أخٌ لهُ من قبلُ﴾[4]. وإمّا مجازاً نحو: ﴿ومَن جاءَ بالسيئةِ فكُبَّتْ وجوهُهم في النارِ﴾[5] نَزل هذا الفعلُ لتحقُّقِ وقوعهِ منزلةَ ما قد وقع.

---

1 الآية: 17/ الأنعام: 6.

2 من الآية: 39/ الكهف: 18. والإضافة مناسبة.

3 من الآية: 271/ البقرة: 2.

4 من الآية: 77/ يوسف: 12.

5 الآية: 90/ النمل: 27.

والرابعة: أن يكون فعلُها إنشائياً نحو: ﴿إنْ كنتُمْ تُحِبّونَ اللهَ فاتَّبِعوني﴾[1].

والخامسة: أن تُقترنَ بحرف استقبال نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ منكم عن دينهِ فسوفَ يأتي اللهُ بقومٍ﴾[2].

والسادسة[3]: أن تُقترن بحرف له الصَّدْر كـ: رُبَّ، وإنَّ المكسورة، ونحوهما. كقوله[4]: [من الوافر]

57- فإنْ أهْلِكْ فذِي حَنَقٍ لَظاهُ   عليَّ يكادُ يلتهبُ التهابا

لأن «ربَّ» مقدرة، تقديره: فربَّ ذي حنق. الحنق بفتح الحاء المهملة والنون: الغيظ. واللظى: النار. وتلتهب: تَتَّقد. وعلى: متعلق بلظاه على اعتبار ما قبلها من الاشتداد والتوقُّد. وكلٌّ من «تكاد» و«تلتهب» مسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى اللظى، إذ هي مؤنثة.

الثالث من وجوه [42/أ] **الفاء**: أن تكون **زائدة**، ودخولها في الكلام وخروجها سواء. وهذا لا يثبتُه سيبويه. وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى: «أخوك فوجَدَ». وقيَّدَ الفراءُ وجماعةٌ الجوازَ بكونِ الخبرِ أمراً أو[5] نهياً، نحو[6]: [من الخفيف]

---

1 من الآية: 31/ آل عمران: 3.

2 من الآية: 54/ المائدة: 5.

3 وفي الأصل: السادس.

4 البيت لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب: 10/ 26 وغيرها. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. وبلا نسبة في المغني: 1/ 187. وانفرد المؤلف بهذه الرواية، والصدر في الجميع: فإن أهلكْ فذي لهبٌ لظاهُ.

5 وفي الأصل: و.

6 عجز لعدي بن زيد كما في ديوانه: 84. والأغاني: 2/ 126. والجنى الداني: 71. ومن غير نسبة في المغني: 1/ 188. خزانة الأدب: 1/ 315. وصدره:

أرَواحٌ مُـودِّعٌ أم بُـكـورُ

58- أنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصيرُ

و: «زيدٌ فلا تضربْه» كذا في «المغني»[1].

ضابط الفاء التي حذف[2] معها المعطوفُ عليه مع كونها سبباً للمعطوف من غيرِ تقدير حرف الشرط تسمى «فصيحة». وإنما سُميت فصيحة إمّا لأنها تُفصح عن محذوف، أي تدلُّ عليه. وإما لأنها إنما يعرفُها الفصيحُ، ويميز بينها وبين غيرِها، فسميت فصيحة بالمجاز.

والفاءُ التي لم يُحذف معه المعطوف عليه لا تسمى فصيحةً. بل إن كان سبباً للمعطوف تسمى فاء «السببية»، وإلا فاء «التعقيب». وإن كان محذوفاً ولم يكن سبباً لا تسمى فصيحةً أيضاً، بل «تعقيبيَّة». وإن كان المعطوف عليه شرطاً لا تسمى فصيحةً بل «جزائية»؛ سواء حُذف المعطوفُ عليه أو لم يحذف.

فِداءً لك

اسم فعل معناه ليفدِك. وهو بكسر الهمزة والتنوين[3]. تقول: «ما زيدٌ فداء لك عمرو»[4] أي ليفْدِك عمروٌ.

1 المغني: 1/ 188، باختصار.

2 وفي الأصل: حذفت.

3 لعله يريد أن يقول: وهو يأتي أيضاً بكسر الهمزة مع التنوين. يقول اللسان: ومن العرب من يكسر «فِداءِ» بالتنوين، وهذا يعني أن الأصلِ هو كسر الفاء وتنوين الهمزة بالفتح. ولها روايات أخرى.

4 المثال غريب التركيب، ولعله يريد: يا زيدُ، فداء لك عمرو.

فصاعِداً[1]

أي زائداً. وهو حالٌ من ذي حال محذوف، نحو قولك: «أخذتُه بدرهم فصاعداً»، والتقدير: أخذتُ هذه الثيابَ مثلاً بعضَها بدرهم وبعضَها بأكثرَ من درهم. وذو الحال هو الثمن، أي فذهبَ الثمنُ في حال كونه زئداً على درهم. وإنما يقال هذا في مَبيعٍ متعدد[2]. يعني: اشتريتُ ثوباً بدرهمٍ، والثوب الآخر اشتريته بأكثر من درهم في عَقدٍ آخَرَ.

ولا يجوز عطفُ «صاعداً» على ما قبله، لأنك لو عطفتَ على الفاعل يكون فساده ظاهراً، لأن هذا منصوبٌ، فكيف يُعطف على المرفوع؟ ولا يجوز عطفه على «درهم» لأنه حينئذ يكون معناه: أخذتُ بدرهم وبما زادَ على الدرهم في مرةٍ واحدة. والفاء فيه تقتضي التعاقُبَ ضدَّ أخذ المبيع بالدرهم والزائد في مرة واحدة. فإذا لم يجز العطف تعيَّنَ النصبُ.

ولا يجوز «وصاعداً» بالواو، ولا «ثمَّ صاعداً»، لأن الواو تقتضي العطف والجمع، و«ثم» تقتضي التَّراخي. وليس الجمع والتراخي مُرادين هنا، بل المرادُ التعاقبُ من غير تراخٍ. فإذا كان كذلك تعيَّنَ الفاء.

---

1 جاء في هامش (42/ أ) حاشية بتوقيع مفيد: فصاعداً: منصوب على الحال وإن كان مع الفاء التعقيبية، لأن الفاء في الحقيقة في العامل المضمر كما في قولهم: «أخذته بدرهم فصاعداً» أي فذهب الثمن صاعداً، أي زائداً. وقيل: يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية نحو: «قم قائماً واصعد صاعداً».

2 أسقطنا هنا قوله: «عدد كثيرين أو أكثر، أو فقيرين أو أكثر». فهو إما أسقط كلاماً هذا بعضه، وإما جاء كلامه مختلاً.

فَذْلَكة[1]

يعني: هذا إجمالٌ بعدَ تفصيل. وهو مشتقٌ من قولهم بعد الفراغ من تفاصيل الحساب: «فذَلِكَ كذا» أي جملةُ ذلك كذا[2].

فَضْلاً

يُستعمل للاستبعاد الأقلّ، ويراد به [42/ب] استحالةُ الأعلى. وهو يُنصب على المفعول المطلق، إذ تقديرُه: «فضَلَ فَضْلاً»[3]. يقال: «فلانٌ لا يعطي المسكين فِلساً فَضلاً أن يعطيَ درهماً»، و«فلانٌ لا يعطي الفقيرَ درهماً فضلاً أن يعطي ديناراً».

فَقَطْ

ولا يُستعمل إلا مقروناً بالفاء. وهي[4] زائدةٌ لازمة عندي، وكذا أقول في «فحسب»: إن الفاء زائدة. وهو من أسماء الأفعال بمعنى «اِنْتَهِ». وكثيراً ما صُدر بالفاء تزييناً للفظ، وكأنه جزاءُ شرط محذوف، وقدَّرَه في قول صاحب «التلخيص»[5]، ويوصف بها الأخير فقط بأن قال: إذا وصفتَ بها

1 فذلكة كلها جاءت في هامش (42/ب) بتوقيع «مفيد». وانظر: التاج (فذلك). البحر المحيط: 2/ 79. الكشاف: 2/ 289 و7/ 390. الدر المصون (فُذلكت): 1/ 489.

2 إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته.

3 تعرب «فضلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، كما تعرب حالاً. وفي المثال ذو الحال «فلساً».

4 يريد الفاء. وصاحب التاج ذكرها في آخر «قط» وقال: والفاء للزينة.

5 تلخيص المفتاح للقزويني. ولم نجد في التلخيص ما أشار إليه، ولعله كتاب آخر.

الأخيرَ[1] فانْتَهِ عن وصف الأولِ بها. وإنما قدَّرَه بالشرط تصحيحاً للفاء.

وقال ابن سيد في كتاب «المسائل»[2]: إنه بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجْتِزاء به. وهو يستعملُ بعد الإيجاب والنفي، بخلاف «قطّ» مشدَّدةِ الطاء؛ فإنه لا يستعمل إلا في الزمان [الماضي][3] وبعد النفي.

و«قط» هذه هي التي تأتي بعد الفاء، ولا مدخلَ للفاء مع المشدَّدة. وإنما صَلُحت الفاء في هذه لأن معنى: «أخذتُ درهماً فقط»: أخذتُ درهماً فاكتفيتُ به. انتهى

في

من الحروف الجارة. ولها معانٍ[4]:

أحدها: **الظرفية** في المكانية والزمانية. الأول: «المالُ في الكيس» والثاني نحو: «سرتُ في الليل».

واعلمْ أن الظرف ما يضمُّ شيئاً ويشتمل[5] عليه والظرف في أمثلة «في» على نوعين: حقيقي ومقدر. فالحقيقيُّ نحو: «زيدٌ في أرضه»، و«الركضُ في الميدان». فالأرض والميدان ظرفان حقيقيان، لأن معنى الضم

1 وفي الأصل: الأخيرين.. الأخيران، وهو وهم من الناسخ، والتقدير: إن فعلت هذا كفاك. وهذا معنى قوله: «جزاء شرط محذوف». وانظر التاج - مادة قط.

2 هو ابن السيد البطليوسي عبدالله بن محمد. ولد سنة 444هـ وتوفي سنة 521. وهو صاحب: شرح سقط الزند، الخلل في أغاليط الجمل، وغيرها. ولم تذكر المظان كتاب «المسائل» (أسماء الكتب: 48).

3 إضافة مناسبة للمطلوب. وإعرابها مشددة الطاء: ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب.

4 لم يذكر المؤلف «في» المرادفة للباء (انظر المغني: 1/ 191).

5 وفي الأصل: يشمل، وكذا ما بعده.

والاشتمال ظاهر فيهما. والمقدرُ نحو: «نظرَ في الكتاب»، و«سَعى في الحاجة». لأن الكتاب لم يشتمل على نظره، والحاجة لم تشتمل على سعيه، بحيث يُعرف ذلك بالحق. بل هو شيء مقدر، لأن «الكتاب» في التقدير ضمَّ إلى نفسه موضعَ نظره، واشتمل على موضع نظرهْ حتى منعه أن ينظر إلى موضع آخر. وكذلك الحاجة غلبت على الرجل واشتدت، بحيث منعت سعيه في شيء آخر. كما أن البيتَ منعَ الرجلَ عن الخروجِ، إلى جانبٍ سوى البيت لإحاطة حائطِ به[1].

الثاني من معاني [في]: المصاحبة، نحو: ﴿ادخُلوا في أُمَمٍ﴾[2] أي معهم.

والثالث: التعليل نحو: ﴿فذَلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾[3] أي لأجله.

والرابع: الاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ في [43/أ] جذوع النخل﴾[4] أي على جذوع النخل.

والخامس: مرادفة إلى، نحو: ﴿فرَدُّوا أَيْدِيَهُم في أفواهِهِم﴾[5] أي إلى أفواههم.

والسادس: المقايسة، وهي الداخلةُ بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فما مَتاعُ الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليلٌ﴾[6].

1 السطران الأخيران غامضان.
2 من الآية: 38/ الأعراف: 7.
3 من الآية: 32/ يوسف: 12.
4 من الآية: 71/ طه: 20.
5 من الآية: 9/ إبراهيم: 14.
6 الآية: 38/ التوبة: 9.

والسابع: **التعويض**، وهي الزائدة عوضاً مِن [في][1] أخرى محذوفة، كقولك: «ضربتُ فيمن رغبتَ». أصله: ضربتُ مَن رغبتَ فيه.

والثامن: **التوكيد**، وهي الزائدةُ بغير عِوض، نحو: ﴿وقال اركَبُوا فيها﴾[2] أي اركبوها.

---

1 إضافة مناسبة للتوضيح.

2 من الآية: 41/ هود: 11.

حرف القاف

قالَ

واعلمْ أن للقول خمسة معان:

أحدها: اللفظ الدال على معنى؛ مفيداً كان أو غيرَ مفيد.

والثاني: ما في النفس بدليل ما في أنفسهم.

والثالث: الحركة والإمالة. يقولون: «قالَ برأسه» أي حرَّكها. و«قالت النملةُ كذا» أي مالت.

والرابع: ما يشهد به لسانُ الحال كقوله[1]: [من الرجز]

59- امتلأَ الحوضُ وقال: قَطْني مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأتَ بَطْني

قوله: مهلاً: نصب على المصدرية، أي أَمهلْ مهلاً. ورويداً: صفته. وقد ملأت: فعل وفاعل. وبطني مفعول.

والخامس: الاعتقاد، نحو: «هذا قولُ الخوارج».

وهو يتعدى بخمسة أحرف، نحو: «قال به» أي حكم به، و«قال له» أي خاطبه، و«قال عنه» أي روى عنه، و«قال فيه» أي اجتهد فيه. و«قال عليه»

---

1 البيت مجهول القائل في: جواهر الأدب: 151. رصف المباني: 362. التاج (مادة قطط). وذكره ابن منظور في قطط وفيه: سلا رويداً، ومثله في شرح المفصل: 2/ 131. الإنصاف: 130. كما ذكر ابن منظور صدره في (قول) وقال: «وقد يستعمل القول في غير الإنسان». وقطني: اسم بمعنى «حسب» أو اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي».

أي أمرَ عليه.

قَبْل

ظرف زمان كـ«بعد»، وحكمُه كحكمه[1].

قَدْ

على نوعين:

أحدهما: أن يكون حرفاً.

والآخر: اسماً.

أما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المجرد من جازم، وناصب، وحرف تنفيس. وهي معه كالجزء، فلا يُفصل منه بشيء، اللهمّ إلا بالقسم، نحو: «قد واللهِ أحسنتَ».

ولها خمسة معان:

أحدها: **التوقُّع**، وذلك في المضارع واضح، كقولك: «قد يَقْدُمُ الغائبُ اليومَ» إذا كنت تتوقع قدومَه. وأمّا مع الماضي فأثبتَه الأكثرون. يقال: «قد قامتِ الصلاةُ» لأن الجماعة منتظرون لذلك.

الثاني: **تقريب الماضي من الحال**، تقول: «قامَ زيدٌ»، فيحتمل الماضي القريب والبعيد. فإذا قلتَ: «قد قام» اختص بالقريب.

والثالث: **التقليل**، وهو ضربان:

تقليلُ وقوعِ الفعل، نحو: «قد يصْدُقُ الكَذوبُ» و«قد يَجُودُ البخيلُ»

---

1 قبل: تكون ظرف زمان كما تكون ظرف مكان، وذلك حسب ما تضاف إليه.

[43/ ب]

وتقليلُ متعلقهِ، نحو: ﴿قد يَعْلَمُ ما أنتُمْ عليه﴾[1] أي إنَّ ما أنتم عليه هو أقلُّ معلوماته.

والرابع: **التكثير** نحو قول الهُذَلي[2]: [من البسيط]

60- قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُهُ   كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ

القرن بكسر القاف: الكفء يجمع على أقران. والفرصاد: الأحمر من التوت، والتوث بمثناة فوقية أوله ومثلثة آخره. ومعنى مجت بالبناء للمفعول: رُميت.

والخامس: **التحقيق** نحو قوله تعالى: ﴿قد أفلحَ مَن زَكّاها﴾[3].

وأما الاسمية فتكون على وجهين:

أحدهما: بمعنى حَسْبُ كقول الشاعر[4]: [من البسيط]

61- [قالتْ]: أَلا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا   إلى حَمامَتِنا، أو نصْفَهُ، فَقَدي

أي: فحسبي.

وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية: وهي في الغالب لشبهها بـ«قد» الحرفية في اللفظ، يقال: «قَدْ زَيدٍ درهمٌ»[5]. وقد تأتي بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنها الأصلُ فيما

1 من الآية: 64/ النور: 24.

2 البيت لعبيد بن الأبرص كما في ديوانه: 64. خزانة الأدب: 11/ 253 وغيرها. ونسبه ابن منظور (مادة قدد) إلى الهذلي. الجنى الداني: 259. ومن غير نسبة في المغني: 1/ 197. ابن يعيش: 8/ 147. والإضافة من الديوان.

3 الآية: 9/ الشمس: 91.

4 البيت للنابغة. وانظر الشاهد رقم (86) مع البيت الذي بعده.

5 قد في هذه الحالة مبتدأ، خبره «درهم».

يَنْنون، نحو: قدْني.

ومعربة: وهو قليل، يقال: «قدُ زيدٍ» بالرفع، كما يقال: حَسْبُ زيدٍ، بالرفع. و«قدي» بغير نون كما يقال: حَسْبي.

والثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي»، فيقال: «قدْ زيداً درهمٌ» و«قدْني درهمٌ»، كما يقال: يكفي زيداً درهمٌ، ويكفيني درهمٌ.

قَطْ - قَطُّ

الأول بسكون الطاء، والثاني بضمّها مشددةً، والقاف المفتوحة فيهما.

فالأول: اسم فعلٍ بمعنى يَكفي. وقد يكون شبهَ ظرف بمعنى حَسْبُ، كما سيذكر من بعدُ.

والثاني: بمعنى الزمان.

وفي كلمة «قط» خمسُ لغات:

الأول: بفتح القاف وضم الطاء المشدَدة.

والثاني: بضَمّي القاف والطاء المشدَّدة.

والثالث: بفتح القاف وضم الطاء المخففة.

والرابع: بضمَّي القاف والطاء[1].

والخامس: بضم القاف وسكون الطاء.

وقال ابن هشام[2]: إنَ «قَطُّ» على ثلاثة أوجه:

---

1 قال ابن سيده: ما رأيته قَطُ وقُطُ وقُطْ؛ مرفوعة خفيفة محذوفة منها إذا كانت بمعنى الدهر (اللسان مادة قطط).

2 المغني 1/198، باختصار.

الأولى: أن تكون ظرفاً لاستغراق ما مضى، فتختصُّ بالنفي. وهذه بفتح القاف وضمّ الطاء المشددة، على أفصح اللغات. يقال: «ما فعلتُه قطُّ». واشتقاقُه من قَطَطْتُه، أي قطعته. فمعنى: ما فعلتُه قطُّ فيما انقطعَ من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال. وبُنِيَتْ لتضمُّنها معنى «مُذ» و«إلى»، إذِ المعنى: مُذْ أنْ خُلقتُ[1] إلى الآن، وعلى الحركة لئلا يلتقيَ [44/ أ] ساكنان، وعلى الضمة تشبيهاً بالغايات. وقد تكسر. وقد تَتْبَعُ قافُه طاءَه في الضم. وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو[2] إسكانها.

الثاني من أوجه قَطْ: أن تكون بمعنى حَسْبُ، وهذه ساكنةُ الطاء. يقال: «قَطِي، وقَطْك، وقَطْ زيدٍ درهمٌ»، كما يقال: «حَسْبي، وحَسْبُك، وحَسْبُ زيدٍ درهمٌ». إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، و«حسبُ زيدٍ درهمٌ» معرب.

والثالث: أن تكون اسمَ فعل بمعنى «يكفي». فيقال: «قَطْني» بنون الوقاية هنا، حفظاً على السكون كما في: لَدُنْ، وعنْ، ومنْ كذلك[3].

---

1 كان يفضل أن يقول: مذ خلقت.

2 وفي الأصل: و.

3 في الأصل: يجوز كذلك، فأسقطنا (يجوز) فلا لزوم لها، وغير مذكورة في المغني.

حرف الكاف

الكاف المفردة

نوعان: جارَّة وغير جارَّة.

والجارة نوعان: حرف واسم. والحرف له خمسة معان:

الأول: التشبيه، نحو: «زيدٌ كالأسد».

الثاني: التعليل، أثبتَ ذلك قوم ونفاه آخرون. وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بالحكاية، وجُوِّز في المجردة من «ما» أيضاً، نحو: ﴿وَيْكأنَّه لا يَفْلحُ الكافرون﴾[1] أي أعجبُ لعدم فلاحِهم. وفي المقرونة بما الزائدة كما في المثال، وبما المصدرية نحو: ﴿كما أَرْسَلنا فيكُم﴾[2]. قال الأخفش: أي لأجل إرساله فيكم رسولاً منكم فاذكروني.

والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، وأنَّ بعضهم قيلَ لهُ[3]: «كيف أصبحتَ؟» فقال: «كخيرٍ» أي على خير.

وقيل في «كُنْ كما أنتَ»: إن المعنى على ما أنت عليه.

والرابع: المبادرة: وذلك إذا اتصلت بـ«ما»، في نحو: «سَلِّمْ كما تدخُلُ»، و«صَلِّ كما يدخلُ الوقتُ».

---

1 من الآية: 82/ القصص: 28.

2 من الآية: 151/ البقرة: 2.

3 وفي الأصل: لهم.

والخامس: **التوكيد**، وهي الزائدة. نحو: ﴿ليسَ كمثلهِ شَيءٌ﴾[1]. قال الأكثرون: التقديرُ ليس مثلَهُ شيءٌ. إذ لو لم تقدَّرْ زائدةً صار المعنى: ليسَ شيءٌ مثلَهُ؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل. وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً[2]. ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مِثْلُكَ لا يفعلُ كذا». ومرادُهم إنما هو النفي عن ذاته. ولكنهم إذا نَفَوْهُ عَمَّن عو على أخصِّ أوصافه فقد نَفَوْه عنه.

وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفه لـ«مثل». ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله[3]: [من الرجز]

62- بِيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ ... يَضْحَكْنَ عنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

بيض: صفة محذوفة [44/ب] وهي[4] جمعُ بيضاء، أو هن بيض. والمراد بالنعاج هنا النساء، وفي الأصل بقر الوحش. وكثيراً ما شبه به النساء في العيون والأعناق. والجم: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها. والبرد بفتحتي الباء والراء: حب الغمام. والمنهمّ بتشديد الميم: الذائب. يريد أن أسنانهن في البياض والنقاء كالبرد.

وأما **الكاف غير الجارة** فنوعان: ضمير[5] منصوب أو مجرور، نحو: ﴿ما ودَّعَكَ رَبُّك﴾ الآية[6]. وحرف معنى لا محل لها، ومعناه الخطاب.

---

1 من الآية: 11/ الشورى: 42.

2 ذكر ابن هشام أن هذا كلام ابن جني.

3 الرجز للعجاج كما في ديوانه: 2/ 328. خزانة الأدب: 10/ 166. الدرر: 4/ 165. أوضح المسالك: 3/ 54. ومن غير نسبة في المغني: 1/ 203.

4 وفي الأصل: وهو.

5 وفي الأصل: مضمر.

6 الآية: 3/ الضحى: 93. فالكاف الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر مضاف إليه.

وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: ذلك وتلك. والضمير المنفصل المنصوب في: إياك وإياكما ونحوهما. هذا هو الصحيح.

وإيرادُ الكاف في «كنحو» إشارة إلى كثرة الأمثلة، قاله السيدُ الشريف.

كادَ

من أفعال المقاربة، يرفع اسماً وخبرُه الفعلُ المضارع بغير «أن» متأوَّل باسم الفاعل المنصوب. إلا أنهم تركوا استعماله لأن «كاد» موضوع للتقريب من الحال. فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال، أعني المضارع، ليكون أدلَّ على مُقتضاهُ. وقد استعمل الأصلَ المرفوع مَن قال[1]: [من الطويل]

63- فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئبا

أي رجعتُ. وفهم: اسم قبيلة.

وإنما حُذفَ «أن» مع كاد، وأُثبتَ مع عسى، لأن كاد أبلغُ في التقريب من الحال. ألا ترى أنك إذا قلتَ: «كادت الشمسُ تغرب» كان المعنى قُرُب غروبُها جداً؟ و«عسى أذهبُ» دلالة على الاستقبال؟ ألا تراك تقول: «عسى الله تعالى أن يُدخلني الجنة»، وإن لم يكن هذا شديدَ القرب من الحال؟ فلما كان الأمر على هذا حذف عَلَمُ الاستقبال مع كاد، وأثبت مع عسى.

وفرقٌ آخر بينهما هو أن «كاد» لتقريب الشيء من الحال على سبيل الإيجاب والحصول، و«عسى» لتقريبه على سبيل الرجاء والطمع. ولذلك

---

1 صدر لتأبط شراً كما في ديوانه: 91. ابن عقيل: 1/ 325. الأغاني: 21/ 159. خزانة الأدب: 8/ 354 وغيرها. الإنصاف: 2/ 554. شرح الحماسة للتبريزي: 1/ 75 تاسع بيت وفيه «وما كنت آئبا». ففي هذه الحال لا شاهد في البيت وعجزه:

وكم مِثْلِها فارقْتُها وهْيَ تصفِرُ

جرى التصديق والتكذيب في «كاد»، ولم يجريا في «عسى». وقد شُبه كادَ بعسى في بعض المواضع.

وإذا دخل النفي على «كاد» فهو كالأفعال في إفادة أدوات النفي نفيَ مضمونها على القول الأصح ماضياً كان أو مستقبلاً. وقيل: يكون للإثبات مطلقاً. أما في الماضي فنحو قوله تعالى: ﴿وما كادُوا يَفعلون﴾[1]. فإن المراد إثباتُ فعله لا نفيُه بدليل: ﴿فذَبحوها﴾[2]. وأما في المضارع فلتخطئةِ الشعراء قولَ ذي الرمة[3]: [من الطويل]

64- إذا غيَّرَ الهجرُ المحبِّينَ لم يكدْ رسيسُ الهوى من حبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ [1/45]

لأنه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليم تخطئتهم غيَّر قولَه «لم يكد» بقوله: «لم أجد». فلولا نفيُ «كاد» للإثبات لم يخطِّئوه، ولم يغيِّر لتخطئتهم.

وقيل: يكون في الماضي للإثبات. وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً في الدعوى الأولى بقوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾. وفي الثاني بقول ذي الرمة.

كانَ

من الأفعال الناقصة، يدخل على الجملة الاسمية، ويدل على زمان الماضي من غير تعرض لزوال في الحال أو لإزوالهِ، أي من غير اشتراط انتقالِ من حال إلى حال. وهو على أربعة أوجه:

1 من الآية: 71/ البقرة: 2.

2 من الآية السابقة.

3 البيت في ديوانه: 1192، وفيه: إذا غيَّر النأي. خزانة الأدب: 9/ 309. لسان العرب (مادة - رسس).

أحدها - ناقصة: يقتضي الاسمَ المرفوع والخبرَ المنصوب، نحو: «كان زيدٌ غنياً».

وثانيها - تامة: بمعنى وجد ووقع، نحو: «كان الأمرُ». فلا يفتقر إلى المنصوب، ويتمُّ بالمرفوع. ومنه قوله تعالى: ﴿كيفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ في المَهْد صَبِيّاً﴾ الآية[1]. وصبياً: منصوب على الحال دون الخبرية؛ إذ لا نعجب من كان في المهد صبياً، وإنما التعجبُ تَكَلُّمُهُ في حال صباه.

وثالثها - التي فيها ضمير الشأن: نحو: «كان أنتَ خيرٌ من زيد». وكان هذه هي الناقصة بعينها، لأن ضمير الشأن اسمها، والجملة خبرها. إلا أنهم أفردوها[2] وعدُّوها قسماً آخر، رغبة في التفهيم.

ورابعها - أن تكون زائدة: نحو ما حُكي من قولهم: «إنَّ مِن أفضلهم، كان، زيداً». تقديره: إنَّ مِن أفضلهم زيداً.

وتكون «كان» بمعنى صار، نحو: «كانت البيوضُ فراخاً» أي صارت، لأن البيوض لم تكن فراخاً بل صارت فراخاً.

ويجوز تقديمُ خبره على اسمه وعلى نفسه، لأن الخبر هنا مشبه بالمفعول. فكما أن تقديم المفعول على الفعل جائز، فكذلك هاهنا.

كأنَّ

مشددة النون. من الحروف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. وهي حرف برأسه حملاً على أخواتها، ولأن الأصل عدم التركيب.

---

1 من الآية: 29/ مريم: 19.

2 وفي الأصل: أفردوا.

ومذهبُ الخليل [أنها][1] مركبة من الكاف و«إنَّ» المكسورة. وأصلُ «كأنَّ زيداً الأسدُ» إن زيداً كالأسد؛ قُدمتِ الكافُ ليُعلمَ إنشاءُ التشبيه من أول الأمر، وفُتحتِ الهمزة لأن الكاف في الأصل جارَّة، وإن خرجت عن حكم الجارة. والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر. انتهى كلامه.

والزمخشري[2] فرَّق بينها وبين «إن زيداً الأسدُ»، كما ذكر بخلاف قولك: «إنَّ زيداً كالأسدِ» [45/ ب]، لأن ابتداءَ الكلام فيه مبني على التحقيق. ثم بعد مضي صدره أتى التشبيه بقولك: «كالأسد».

ولها أربعة معان:

أحدها - التشبيه: وهو الغالب.

والثاني - الشك والظن، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنك بالشتاء مُقبلٌ» أي أظنه مقبلاً][3].

والثالث - التحقيق، نحو قوله[4] [من الوافر]

65- فأصبحَ بطنُ مكَّةَ مُقْشَعِرّاً   كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامُ

أي لأنَّ «الأرض» إد لا تكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة. ومجيء معنى التعليل من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ

1 إضافة نراها ضرورة.

2 المفصل: 358.

3 سها الناسخ فأسقط «ثانياً»، ولم يذكر منه سوى كلمة «مقبلاً» والتي وقعت في المغني خاتمة الكلام (المغني: 1/ 216).

4 البيت للحارث بن خالد كما في ديوانه: 93. وبلا نسبة في المغني: 1/ 216. الجنى الداني: 571. جواهر الأدب: 93. لسان العرب (مادة - قثم) وفيه «لأصبح» وذكر ثلاثة أبيات. وهشام هذا هو ابن المغيرة.

عن علَّةٍ.

والرابع - التقريب: نحو: «كأنَّك بالدنيا لم تكُنْ، وبالآخرة لم تَزَلْ».

واعلمْ أن «كأنَّ» قد تخفَّفُ، فيبطل عملها على الأصح، يخرجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر. كقوله[1]: [من الهزج]

66- ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللونِ كأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ

النحر: الصدر. والمشرق: المضيء. والحقان: تثنية حُقَّة، أصله حُقَّتان، لأن التاء الثابتة في الواحد تكون ثابتة في التثنية أيضاً إلا في: خُصْيين[2] وأَلْيَيْنِ اللتين مفردهما: خُصْيَة وأَلْيَة.

والمراد بالاستشهاد رفعُ «ثدياه». وإنما رُفع لأنه لا يُعْمل «كأنْ» المخففة. ولو يُعمل لكان «ثدييه» بالنصب. لكنه يُعمل على الغير الأفصح. ففيها ضمير الشأن مقدركما في «أن» المخففة المفتوحة. ويجوز أن يقال: غير مقدر[3] بعدها الضميرُ لعدمِ الداعي إليه، كما كان في «أنِ» المخففة من ترجيح الضعيف على[4] القوي، كما مر تفصيله في بحث «أن».

كَأَيٍّ[5]

من الكنايات بمعنى «كم» الخبرية غالباً. وقد يجيء بمعنى «كم»

---

1 المفصل: 358. وفي ابن عقيل (1/ 391): وصدر. وفي أوضح المسالك (1/ 378) واللسان (مادة - أنن): ووجه. وفي الإنصاف (1/ 197) اختلفت رواية البيت وفيه:

وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييهِ حُقانِ

وتشابه العجز مع رواية اللسان على إعمال «كأن» المخففة، فلا شاهد في ذلك.

2 وفي اللسان: الخصية واحدة الخُصى، والتثنية: خُصيتان، وخُصْيان، وبكسر الخاءين.

3 وفي الأصل: مقدرة.

4 وفي الأصل: عن.

5 يفضل إعرابها كلمة واحدة: مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع. ومعناها كثير.

الاستفهامية. وهي مركبة من كاف التشبيه و«أيّ». والأكثرُ أن يستعمل مع «مِن». قال الله تعالى: ﴿وكأيِّ مِن قريةٍ﴾[1].

ومثاله في الاستفهام: «كأيِّ رجلاً ضربتَ؟»

وفيها خمس لغات:

[أحدها] - **كأَيِّ**: بفتح الكاف والهمزة وكسر الياء المشددة.

وثانيها - **كاءٍ**: على وزن «كاعٍ».

وثالثها - **كَيْءٍ**: على وزن «كيعٍ».

ورابعها كأٍ: على وزن «كعٍ».

وخامسها - **كَأْيٍ**: على وزن «كَعْيٍ».

والتنوين في الخمس ثابت.

والفرق بينها[2] وبين «كم» خمسة أمور، مع توافُقهما في الإبهام والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير.

الأمر الأول: أنها مركبةٌ، و«كم» بسيطة على الصحيح.

والثاني: أن مميِّزَها مجرورٌ بمن غالباً.

والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور.

والرابع: لا تقع مجرورة بالجار.

والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً.

---

1 من الآية: 48/ الحج: 22، وفيه «وكأين».

2 وفي الأصل: بينه.

كثيراً ما

منصوب على الظرفية، أو [46/ أ] على المصدرية[1]. أي: حيناً كثيراً، أو إخراجاً كثيراً، إنْ وقع بعد «يُخرج» مثلاً. أو اسْتَويا كثيراً، إن وقع بعده لفظ يُستعمل. وقِسْ عليه الباقي.

و«ما» تأكيد للكثرة والعامل ما يليه على ما ذُكر في الكشاف في قوله تعالى: ﴿قليلاً ما تَشْكرون﴾[2] أي «من»، في قليل من الأحيان.

كذا[3]

من الكنايات، فالكافُ للتشبيه و«ذا» للإشارة إلى الحاضر. وهي عبارة عن عدد مجهول. ويكون ما بعده نكرة منصوبة مميزة لجنسه لا لقدره، فتقول: «عندي كذا درهماً». أي عندي عددٌ مبهم من الدراهم[4].

فعندي: ظرف وهو خبره. وكذا درهماً: مبتدأ قُدم خبره، لأن المبتدأ إذا كان نكرة وخبره ظرف لزم تقديمُ خبره.

قال ابن هشام[5]: «كذا» هي تردُ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما[6] كافُ التشبيه وذا الإشارية. نحو: «رأيتُ زيداً فاضلاً ورأيتُ عمراً كذا». وتدخل عليهما

---

1 أي تعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف.
2 الآية: 10/ الأعراف: 7.
3 إعرابها: اسم كناية مبني على السكون في محلِ نصب مفعول به.
4 وفي الأصل: الدرهم.
5 المغني: 1/ 211.
6 وفي الأصل: وهنا.

«ها» التنبيه كقوله تعالى: ﴿أهكذا عرشُكِ﴾[1].

الثاني: أن تكون كلمةً واحدة مركبة من كلمتين مُكنياً [بهما عن][2] غير عدد، كما جاء في الحديث: «إنه يقالُ يقومُ القيامة أتذكرُ يومَ كذا وكذا؟ فعلتَ كذا وكذا».

والثالث: أن تكون كلمةً واحدة مركبة مُكنياً[3] بها عن العدد. تقول: «قبضتَ كذا وكذا درهماً».

كَرَبَ

بفتح الكاف من أفعال المقاربة، وُضع لدنوِّ الخبر وقربِ ثبوته للفاعل دنوَّ أخذ وشرع.

واعلمْ أن أمَّ الباب هي عسى وكاد. وقد يجري «كرب» مجرى «كاد» نحو: «كربَ زيدٌ يفعلُ»، بمعنى قرب.

كِلا[4]

مفرد لفظاً مثنى معنى، مضاف أبداً إلى معرفة مُثناة بالحقيقة، أو ما هو في معنى المثنى، أو بالمجاز.

فالأول نحو: «مررتُ بكلا الرجلين - أو بكليهما».

---

1 من الآية: 42/ النمل: 27.

2 إضافة مناسبة من المغني.

3 وفي الأصل: مكنية.

4 كلا وكلتا: إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر كان إعرابهما: بحركة مقدرة على الألف للتعذر مثل الاسم المقصور. وإذا أضيفتا إلى الضمير كان حكمهما حكم المثنى لأنهما ملحقتان به، أي: يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

والثاني قول الشاعر[1]: [من الوافر]

67- فإنَّ اللهَ يَعْلَمُني ووَهْباً   ويَعلمُ أنْ سَنلقاهُ كلانا

والمراد بالبيت أنه أضاف «كلا» إلى «نا»، و«نا» بمعنى التثنية، وليس بتثنية في اللفظ، لأن اللفظ «نا» يقع المتكلم مع غيره. وربما يكون مع المتكلم جماعة، فلا يدل على التثنية على التعيين. وإنما علمنا أنه تثنية، لأن «كلا» لا يضاف إلا إلى التثنية.

والثالث: أي المثنى المجاز، نحو قوله[2]: [من الرمل]

68- إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدًى   وكِلا ذلك قَولٌ وعَمَلْ

والمراد بالبيت أنه أضاف «كلا» إلى «ذلك» وليس بتثنية [46/ ب] ولكن معناه التثنية، لأنه يرجع إلى الخير والشر، وإتيانه بالمجاز.

وحكمُ «كلا» إذا أضيف إلى الظاهر أن يجريَ مَجرى «عصا»[3]، نحو: «جاءني كلا الرجلينِ» و«مررتُ بكلا الرجلين». وإذا أضيف إلى المضمر أن يجريَ مجرى المثنى، نحو: «جاءني كلاهُما» و«رأيتُ كليهما» و«مررتُ بكليهما».

---

1 البيت للنمر بن تولب كما في ديوانه: 395. وشرح المفصل: 3/ 2.

2 البيت لعبدالله بن الزبعرى كما في ديوانه: 41. الأغاني: 15/ 136. الدرر: 5/ 25. ابن عقيل: 2/ 62. المغني: 1/ 228. وكل الروايات جاء فيها العجز:

وكلا ذلك وجه وقبلْ

3 هذا رأي البصريين، وهم الذين يقولون: «فيهما - كلا وكلتا - إفراد لفظاً وتثنية معنوية». في حين أن الكوفيين يرون أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية (انظر تفصيله في الإنصاف: 2/ 439).

كُلّ[1]

قيل: كلمة «كل» مأخوذة من «الإكليل» الذي هو محيط بجوانب الرأس، فلذلك تُوِّجتِ الإحاطة به. كذا في «التحقيق». وذُكر في «المغني»[2] أنه اسم موضوع لاستغراقِ أفراد المُنَكَّر، والمعرَّف المجموع، وأجزاءِ المفرد المعرَّف.

الأول، نحو: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ﴾[3].

والثاني، نحو: ﴿وكُلُّهُم آتِيهِ﴾[4].

والثالث، نحو: «كلُّ زيدٍ حسَنٌ».

وإذا قلتَ: «أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد. وإذا أضفتَ الرغيفَ[5] إلى زيد وقلتَ: «أكلتُ كلَّ رغيفِ زيدٍ» صارت لعموم أجزاء فرد واحد، وهو الرغيفُ الواحد.

فصل [في ما قبل كل وما بعدها]

وتردُ لفظة «كل» باعتبار كلِّ واحد مما قبلها ومما بعدها على ثلاثة أوجهٍ: **فأما جمعها** باعتبار ما قبلها، فأحدُها أن يكون نعتاً لنكرة أو معرفة فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر بما يماثلها لفظاً أو معنى.

---

1 كل: اسم معرب لا يأتي إلا مضافاً أو منوناً. وأحوال إعرابها: حسب موقعها من الجملة. صفة. توكيد. نائب مفعول مطلق.

2 المغني: 1/ 271.

3 من الآية: 185/ آل عمران: 3.

4 من الآية: 95/ مريم: 19.

5 وفي الأصل: أضيفت إلى الرغيف.

الأول نحو: «أُطْعِمْنا شاةً كلَّ شاة». والثاني نحو قوله[1]: [من الطويل]

69- وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤُهُمْ   هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

حانت: بمعنى هلكت. وفلج بالفاء والجيم كفَلْسٍ: اسم موضع قريب من البصرة. والمعنى: إن الذين هُدرت دماؤهم وأريقت بهذا الموضع هم القوم، أي هم المشهورون بكمال الرجولية، على معنى أنهم تمامُ جنس القوم. والمراد قصرُ الكمال عليهم ادعاءً. حتى إن الناقص خارج عن الجنس، أي هم الذين يستحقون أن يطلق عليهم اسمُ القوم.

الوجه الثاني أن يكون توكيداً لمعرفة أو لنكرة محدودة. ففائدتها العموم، ويجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد. **الأول،** نحو: ﴿فسجَدَ الملائكةُ كُلُّهم﴾[2].

الثاني، نحو قوله[3]: [من السريع]

70- نَلْبَثُ حَولاً كامِلاً كُلَّهُ

فالحول: نكرة محدودة وُصفت بكل.

الوجه الثالث: أن لا تكون تابعة للعوامل، بل تالية لها، فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ بما كسبَتْ رهينةٌ﴾[4]. وغير مضافة

---

1 البيت للأشهب بن رميلة كما في خزانة الأدب: 6/ 7 وغيرها معجم البلدان – مادة فلج مع بيت آخر. اللسان – مادة فلج، وفيه أن النحويين يستشهدون بهذا البيت على حذف النون من (الذين) لضرورة الشعر – وبلا نسبة في المغني: 1/ 218. رصف المباني: 342. الكتاب: 1/ 187.

2 من الآية: 30/ الحجر: 15، وغيرها.

3 صدر بيت للعرجي كما في الأغاني: 2/ 325. خزانة الأدب: 5/ 335. وفي المغني: 1/ 219 بلا نسبة. وعجزه:

لا نلتقي إلا على منهجِ

4 الآية: 21/ الطور: 52، وغيرها.

نحو: ﴿وكُلاً ضَرَبْنا له الأَمثالَ﴾[1].

وأما أَوْجَهُها [47/ أ] التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها في الأوجه المذكورة.

فالأول: أن تضافَ إلى الظاهر، وحكمُها أن تعمل فيها جميع العوامل، نحو: «أكرمتُ كلَّ بني تميم».

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف. ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها. ووجهه أنهما سِيّان في امتناع التأكيد.

والثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعملَ فيها غالباً إلا الابتداء، نحو: ﴿إنَّ الأمرَ كُلَّه لله﴾[2]، فِيمَنْ رفع «كلاً». ونحو: ﴿وكلُّهم آتيهِ﴾[3] لأن الابتداءَ عامل معنوي.

فصل [في حكم كل]

اعلمْ أن لفظة «كل» [حكمُها][4] الإفرادُ والتذكير، وأن معناها بحسب ما تُضاف إليه. فإن كانت مضافة إلى مُنكَّر وجبَ مراعاةُ معناها[5]. فلذلك جاء الضميرُ مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وكُلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزُّبُر﴾[6] ﴿وكلَّ إنسانٍ ألزَمْناهُ﴾[7].

ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ﴾ و﴿كلُّ

---

1 الآية: 39/ الفرقان: 25.

2 من الآية: 154/ آل عمران: 3.

3 من الآية: 95/ مريم: 19.

4 إضافة يقتضيها السياق.

5 وفي الأصل: معناه.

6 الآية: 52/ القمر: 54.

7 من الآية: 13/ الإسراء: 17ج

نفسٍ ذائقةُ الموت﴾.

وجاء مثنى في قول الفرزدق[1]: [من الطويل]

71- وكُلُّ رفيقَيْ كُلِّ رحلٍ - وإنْ هُما　　تَعاطى القَنا قَوْماهُما - أخَوانِ

يعني أن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى[2] قوماهما وتَعاطَوا المطاعنةَ بالقنا، وهي الرمح. وابن هشام[3] ذكر «قوماً» منَوَّناً، وتكلف شرحه وأطال. والدَّمامِيني[4] ذهب إلى أن «قوماهما» تثنية «قوم» مضافة إلى ضمير الرفيقين، وسلمَ من الكلفة في شرحه.

فهذه كلها إذا كانت مضافة إلى المُنكَّر. وأما إذا أضيفت إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاةُ لفظها ومراعاة معناها، نحو: «كُلُّهُم قائمٌ - أو قائمون». والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها، نحو: «كلُّكُم راعٍ وكلُّكُم مسؤولٌ عن رعيَّتِهِ».

وإن قطعت عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلٌّ يعملُ على شاكلتِهِ﴾[5]. ونحو: ﴿فكلاً أخَذْنا بذنْبِهِ﴾[6]. ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وكُلٌّ كانوا ظالمين﴾[7].

---

1 ديوان الفرزدق: 2/ 329. خزانة الأدب: 7/ 572. الدرر: 5/ 132. مغني اللبيب: 1/ 221. لسان العرب - مادة يدي (جزء من البيت). ويذكر ابن هشام أن هذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى.. و«كل» هذه زائدة.. والرفيقين هنا للتكثير لا للتثنية.

2 وفي الأصل: تعادوا.

3 المغني: 1/ 221، وهو لم ينوّن «قوماً». انظر المصدر.

4 الدماميني: محمد بن عمر المخزومي الاسكندراني النحوي. ولد سنة 763 وتوفي 827هـ. له مصنفات بعضها مطبوع.

5 من الآية: 84/ الإسراء: 17.

6 من الآية: 40/ العنكبوت: 29.

7 من الآية: 54/ الأنفال: 8.

والصوابُ أن المقدَّر قد يكون مفرداً نكرة، فيجب الإفرادُ كما لو صُرح بالمفرد. وقد يكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع. وإن كانت المعرفة لو ذُكرت لوجب الإفراد كما ذكرنا، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما.

فالأول نحو: ﴿كلٌ يعملُ على شاكلتهِ﴾ و﴿كلٌ آمنَ باللهِ﴾[1] و﴿كلٌ قد [47/ب] علمَ صلاتَه وتسبيحَهُ﴾[2] إذ التقدير: كلُّ أحدٍ.

[والثاني][3] نحو: ﴿كلٌّ له قانِتون﴾[4] و﴿كلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾[5] ﴿وكلٌّ كانوا ظالمين﴾.

فصل [في نفي كل واختلافها مع كُلِّي]

إذا وقعت «كل» في حَيِّزِ النفي كان النفيُ موجهاً إلى الشمول خاصة، يعني «لا» إلى كل مفرد، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعل لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاءَ كلُّ القومِ» و«لم آخُذْ كلَّ الدراهم» أي جاء بعضهم وأخذ بعضاً.

وإن وقع النفيُ في حَيِّزِ اقتضَى السَّلْبَ عن كل فرد، كقوله عليه الصلاةُ والسلام لمّا قال له ذو اليدين[6]: أنسيتَ أم قُصرتِ الصلاةُ؟: «كلُّ ذلك لم يكن».

---

1 من الآية: 385/ البقرة: 2.

2 من الآية: 41/ النور: 24.

3 إضافة سها الناسخ عن ذكرها.

4 من الآية: 116/ البقرة: 2، وغيرها.

5 الآية: 33/ الأنبياء: 21.

6 انظر: صحيح مسلم: 5/ 68. معجم أعلام الحديث (ذو اليدين) وهو رجل من بني سليم من الصحابة اسمه «الخرباق بن عمرو» كان في يديه طول.

وقد يُشكل على قولهم في القسم الأول من توجه النفي إلى الشمول خاصة قوله تعالى: ﴿والله لا يحبُّ كلَّ مُختالٍ فخور﴾[1]. والجوابُ عن الآية أن دلالةَ المفهومِ إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدم المعارِضِ، وهو هاهُنا موجود؛ إذ دل الدليلُ على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

وقد صرَّح بعضهم بأن هذا الحكم، أي توجُّه النفي إلى الشمول، أكثريٌّ ولا كُلِّيٌّ. فحينئذ لا يتمُّ النقصُ بشيء من هذه الآية. انتهى.

والفرق بين «الكل» و«الكلي» خمسة:

أحدها: الكلُّ مفتقر إلى جميع أجزائه، بخلاف الكلي.

والثاني: أجزاء الكل متناهية بخلاف جزئيات الكلي.

والثالث: الكل يجب تأخرُه في الوجود عن جميع أجزائه بخلاف الكلي.

والرابع: الكل مؤلف من الأجزاء بخلاف الكلي.

والخامس: لا يحملُ على جزئه حمل المواطاة، والكلي يحمل. وحملُ المواطاة عبارة عن أن يكون الشيءُ محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة، كقولنا: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ» بخلاف حمل الاشتقاق؛ إذ لا يتحقق فيه أن يكون المحمولُ كلياً للموضوع. كما يقال: «الإنسانُ ذو بياض» و«البيتُ ذو سقف».

مثال الكلي: الإنسانُ، مثلاً. ومثالُ الكل: السِّكَنْجَبين[2]. **فالأول** لا يفتقر إلى جميع أفرادِهِ، وأفرادُهُ غيرُ متناهية. ولا يجب تأخره في الوجود،

---

1 من الآية: 23/ الحديد: 57.

2 سكنجبين: كلمة فارسية الأصل مركبة من «سِركه: خل» و«أنجبين: عسل». ويراد به كل حامض وحلو (معجم المعربات).

وليس بمؤلف من أفراده، لأنه يصدقُ أن يقال «إنسان» لزيد فقط. والحملُ صحيح على فرد من أفراده، فيقال: «زيد إنسان».

وأما الثاني فيفتقر إلى جميع أجزائه ليصحَّ أن يقالَ له «سكنجبين» وأجزاؤه متناهية، لأن أجزاءه متعددة [48/أ] معهودة. ويجب تأخره في الوجود من جميع أجزائه، لأنه ما لم يُتصور اجتماع أجزائه لم يُسَمَّ له سكنجبين. وهو مؤلف من الأجزاء لا من الأفراد. ولا يحمل على جزئه على المواطاة، لأنه لا يقال: الخلُّ سِكنجبين، بخلاف حمل الاشتقاق، فإنه جاز أن يقال: السكنجبين ذو خَلّ.

كُلَّما[1]

منصوب على الظرفية بالاتفاق، وناصبُها الفعل الذي هو جواب في المعنى، لأن «ما» التَّوقيتية المصدرية شرط من حيث المعنى. فلذلك حُكم بأن «ما» جواباً معنىً مثل قوله تعالى: ﴿كُلما رُزقوا منها من ثمرةٍ رِزْقاً﴾[2]. وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن يكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة لا محل لها من الإعراب، والأصل كلَّ وقت رزق. ثم عبر عن معنى المصدر بـ«ما» والفعل. ثم أُنيبا عن الزمان، أي كل وقت رزق. كما أنيب عنه المصدر الصريح في: «جئتُك خفوقَ النجم»[3].

---

1 كلما يأتي بعدها فعلان ماضيان. وهي أداة شرط يفيد التكرار، ولهذا لا يجوز تكرارها في الجملة.

2 من الآية: 25/ البقرة: 2.

3 يريد: وقت غياب النجم.

والثاني[1]: أن يكون اسماً نكرة بمعنى وقت، فلا يحتاج على هذا إلى تقدير وقت. والجملةُ بعده في موضع خفض على الصفة، فيحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

والفرقُ بين «كلما» و«كل»، وهو أن «كل» لعموم الأسماء، و«كلما» لعموم الأفعال. ويلزم من عموم الأفعال عمومُ الأسماء ولا يلزم العكس. فإن المرأة لا تُتصور بدون التزوج، والتزوج لا يُتصور بدون المرأة. فعلى هذا لو قال: «كلما تزوجتُ امرأةً فهي طالق». فتزوج امرأة حتى طُلقت. ثم تزوجَها ثانياً تطلق. ولو قال: «كل امرأة أتزوجها فهي طالق». لا تطلقُ إلا مرةً واحدة بهذا المعنى. فإن تزوج تلك المرأة ثانياً لا تُطلق. لأن كلمة «كل» في الأول دخلت على «ما» فهيَ[2] بمعنى الوقت، فمتى يوجد وقت التزوج يوجد التطليق. فأوجبت عموم الفعل قصداً.

وفي الثاني دخلتْ على عين، وهو الاسم، فأوجبتْ عمومَه فقط، وإن كان في ضمنه عموم الفعل أيضاً لكن لا بطريق القصد.

كَلّا[3]

مركبة عند ثعلب من «كاف التشبيه» و«لا» النافية. وإنما شُدِّدت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهُّم [48/ ب] بقاء معنى الكلمتين. وعند غيره بسيطة حرف[4] ومعناه «الرّدْع» وهو الزَّجر والمنع. تقول للشخص: «فلانٌ

---

1 وفي الأصل: والثانية.

2 وفي الأصل: وهي.

3 أحوال إعرابها: (1) حرف ردع وزجر. (2) حرف تنبيه واستفتاح. (3) حرف بمعنى حقاً لا محل له من الإعراب.

4 ذكر المالقي أن ابن العريف القرطبي جعلها كذلك مركبة (رصف المباني: 212). أما أنها حرف فقال به سيبويه والخليل والبصريون.

يَبغضك»، فيقول: كلا» أي ليس الأمرُ كذلك.

وقد يجيءُ بمعنى الطلب لنفي الإجابة، كقولك: «كلا»، لمن قال لك: «افعلْ كذا». أي لا يُجاب إلى ذلك.

وقد جاء بمعنى «حقاً»، والمقصودُ منه تحقيقُ مضمون الجملة، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسانَ لَيَطْغَى﴾[1]. وإذا كان بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنه اسمٌ بُني لكون لفظ «كل» الذي هو حرف، أو لمناسبة معناه لمعناه، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضدِّه. لكن النحاة حكموا الحرفية إذا كان بمعنى حقاً أيضاً لمّا فهموا من أن المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بإنَّ، فلم يخرجه عن الحرفية.

وقيل: قد يجيءُ بمعنى «ألا»[2] للتنبيه، فيُستفتح بها الكلام، كقوله تعالى: ﴿كلا لا تُطِعْه﴾[3]. وقد يجيء بمعنى «إي» بكسر الهمزة[4] إنْ وقع بعدها القسم، كقوله تعالى: ﴿كلاَّ والقَمَرِ﴾[5]، ومعناه إي والقمرِ. وكقولك: و«ربِّ الكعبة».

كَم[6]

كناية عن العدد. وهي على نوعين: استفهامية بمعنى أيِّ عدد. وخبرية بمعنى كثير:

---

1 الآية: 6/ العلق: 96.

2 ألا: أداة استفتاح وتنبيه.

3 من الآية: 19/ العلق: 96.

4 وإعرابها حرف جواب بمعنى نعم.

5 الآية: 32/ المدثر: 74.

6 انظر الإنصاف: 1/ 298 لمعرفة هل هي مركبة أو مفردة.

فالاستفهامية: مميزُها منصوب مفرد، نحو: كم درهماً لك؟ لأنه لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ مميزه مفرد منصوب جُعل مميزُه كذلك لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكماً.

والخبرية: مميزُها مجرورٌ بالإضافة، مفرد تارةً ومجموع أخرى. تقول: «كم رجلٍ عندي» و«كم رجالٍ عندي». وإنما جاء مفرداً لأن العدد الكثير مميزُه كذلك. وإنما جاء مجموعاً لأن العدد الكثير فيه ما يُنبئ عن كثرته صريحاً. ولما كان هذا ليس مثلَه في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزةً، كأنها نائبة عن معنى التصريح بها.

وتدخل «مِن» فيها. تقول في الاستفهامية: «كم مِن رجلٍ ضربتَ؟» بفتح التاء. وفي الخبرية: «كم من قريةٍ أهلكناها»[1]. ولها في نوعَيها صدر الكلام، لأن الأول يتضمن الاستفهام وهو يقتضي الصدر، والثاني يدل على إنشاء التكثير وهو أيضاً نوع من الكلام، فيجب التنبيهُ عليه في أول الأمر. وكلاهما يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً. فكلُّ ما بعده غيرُ مشتغل عنه بضمير كان منصوباً معمولاً على حسب عمل الفعل، نحو:

«كم رجلاً ضربتَ؟» و«كم غلامٍ ملكت» - في المفعول به.

و«كم ضربةً[2] ضربتَ؟» - في المفعول المطلق.

و«كم يوماً سرتَ؟» و«كم يومٍ سرت» في المفعول فيه.

وكلُّ ما قبله [49/أ] حرف جر أو مضاف فمجرور، نحو:

---

1 من الآية: 4/ الأعراف: 7. وإن لم تذكر «من» في غير القرآن قُدرت في كم الخبرية. ولهذا يخفض تمييزها.

2 ضربة: بتنوين النصب مع كم الاستفهامية، وبتنوين الجر مع كم الخبرية.

«بكم درهماً اشتريت؟»[1] و«بكم رجلٍ مررتَ».

ومثل: «غلامَ كم رجلاً اشتريتَ؟» و«غلامَ كم رجلٍ اشتريت».

وكلُّ ما لم يكن بعده فعل أصلاً، ولا قبله حرف جر، أو مضاف، فمرفوع على الابتدائية إن لم يكن ظرفاً، مثل:

«كم درهماً مالُكَ؟» و«كم درهمٍ مالي».

وعلى الخبرية إن كان ظرفاً. والظرفية باعتبار التمييز، نحو:

«كم يوماً سفرُكَ؟» و«كم يومٍ سَفري».

وكل ما بعده فعل، ولكنه مشتغل عنه بضمير، مثل:

«كم رجلاً ضربتَه؟» و«كم درهمٍ ملكتَه».

جاز فيه الوجهان: النصب والرفع:

أما النصب: إذا جعلتَه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وقدَّرت بعده فعلاً يفسره الظاهر، كما جعل في: «زيداً ضربتَه»، إلا أن بينهما فرقاً بتقديم المقدر في: «زيداً ضربتَه»، وتأخيره في: «كم رجلاً ضربتَه؟» فيكون التقدير في الأول: «ضربتَ زيداً ضربتَه زيداً». [و][2] الثاني: «كم رجلاً ضربتَ ضربتَه».

وأما الرفع: إذا لم تجعله من قَبيل الإضمار لكونها مجردةً عن العوامل اللفظية فتعيَّن الرفعُ بالابتدائية أو الخبرية على ما فصلنا في قاعدة الرفع. وإنما جاز تقديم حرف الجر أو المضاف على «كم» مع أن لها صدرَ الكلام، لأن تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله. فجوِّزَ تقديمُ

---

1 ويجوز جر مميز «كم» الاستفهامية لقول صاحب الألفية:

وأَجِزْ أن تجرَّه «مِن» مُضمَرا ... إن وليتْ «كم» حرفَ جرٍّ مُظهَرا

2 إضافة مناسبة للسياق.

الجار عليها، على أن يجعل الـ.ر اسماً أو حرفاً مع المجرور كلمةً واحدة مستحقة للصدر.

وتشترك الاستفهامية والخبرية في خمسة أمور: في الاسمية، وفي الإبهام، وفي الافتقار إلى التمييز، وفي البناء، وفي لزوم التصدير.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخْبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. يقال في الخبرية: «كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون».

وفي الاستفهامية: «كم مالُكَ عشرون أم ثلاثون؟»

الرابع: أن تمييز الخبرية مفرد أو جمع. ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً[1].

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جرُّه مطلقاً[2].

وقد يحذف مميز «كم» إذا كان في الكلام ما يدل عليه. فقولُه [49/ب]: «كم مالك؟» يدل على المحذوف، لأنه لو قال: «كم» لا يُعرف أنه يسأل عن عددِ ماله، أو عن أيِّ شيء آخر. فبذكرِ المال حصل بعض التمييز، ولكن لم يحصل به كلُّ التمييز، لأن المال يقع على الدراهم

1 بخلاف الكوفيين.

2 خالف هذا الحكم عدد من العلماء كالفراء والزجاج...

والدنانير وغيرهما. ولكن ربما يكفي السامع على هذا القدر من التمييز.

كي

على ثلاثة أوجه:

أحدها: مختصر من «كيف» كما سَيُذكر إن شاء الله تعالى.

والثاني: أن يكون حرفَ جر بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً[1]، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَهْ؟» بمعنى لِمَه؟، وعلى «ما» المصدرية في قولهم: «كيما يضرُّ وينفعُ[2]».

والثالث: أن يكون حرفاً ناصباً بمنزلة المصدرية معنى وعملاً في نحو: ﴿لكيلا تَأسَوا على ما فاتَكُم﴾[3]. فإن كان حرفَ جر فالفعل ينصب بعدها بإضمار «أنْ». كما ينتصب بعد اللام، لأن الجار لا يعمل النصب، وإن كان ناصباً كان نصبُ الفعل من غير إضمار «أنْ»، وإنما عُلم كونُها ناصبةً بدخول اللام عليها في ﴿لكيلا تأسوا﴾. ولو كان حرف جر لما دخله الجار[4].

1 هذا رأي البصريين، ويخالفهم في ذلك الكوفيون فلا يعدونها حرف جر.

2 من قول النابغة الجعدي: [من الطويل]

إذا أنت لم تنفعْ فضُرَّ فإنما　　يرجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

على رواية الضم، والمشهور «كيما يضرَّ وينفعا» وهكذا ورد في الديوان: 246. كما نسب إلى النابغة الذبياني وقيس بن الخطيم. انظر: خزانة الأدب: 8/ 498. وبلا نسبة في: أوضح المسالك: 3/ 10. الجنى الداني: 262.

3 من الآية: 23/ الحديد: 57.

4 وقد تدخل اللام عليها فتعدّ «أنْ» زائدة شذوذاً (انظر رصف المباني: 216).

كَيْتَ

من الكنايات، ومعنى الكناية مرَّ في بحث «ذَيت». وهي كناية عن الحديث والخبر، مبنيةٌ[1]؛ تقول: كان من القصة كيتَ وكيتَ. قيل: هي مخففة من «كيَّه»[2] وكثير من العرب يستعملونها على الأصل، ولا يستعملونها إلا مكررة كما ذُكر. وقد جاء فيه التاء على الحركات الثلاث، وجاء وقف التاء. وقيل: أصلها «كيوَ» وإعلالها وإدغامها كـ«ذيت».

كيفَ[3]

للحال. وهي اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم: «على كيفَ تبيع؟»، ولإبدال الاسم الصريح نحو: «كيف أنتَ؟» أي صحيح أو سقيم؟

ويقال فيه «كي» بحذف الفاء كما يقال في سوفَ «سَوْ»، كقوله[4]: [من البسيط]

72- كي تَجْنَحون إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ   قتلاكُمُ ولظى الهيجاءِ تضطرمُ؟

أي تميلون. والسَّلْم بفتح السين مع سكون اللام: الصلح. وما ثُئرت قتلاكم: أي لم يُقتل مَن قتلهم. واللظى: النار. والهيجاء: الحرب؛ تُمدّ

---

1 أي: مبنية على الفتح دوماً.

2 وفي الأصل: كيت.

3 جاء في هامش (49/ب): كيف للسؤال عن الحال، والأحوال شروط إلا أنها تدل على أحوال ليست في يد العبد مثل الصحة والسقم والكهولة والشيخوخة. فلم يصح التعليق إلا إذا ضمت إليها «ما» نحو: كيفما تصنعْ أصنعْ. -التلويح. وكتاب التلويح للتفتازاني (ت791هـ).

4 مغني اللبيب: 1/ 229. الجنى الداني: 265. جواهر الأدب: 233. خزانة الأدب: 7/ 106. والشاهد فيه مجيء «كي» لغة في «كيف».

كما في البيت وتُقصر. وتضطرم: تلتهب.

واعلمْ أن «كيف» يستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً، فتقتضي فعلين متفقَي اللفظ والمعنى، غير مجزومين[1]، نحو: «كيف تصنَعُ أصنَعُ». ولا يجوز: «كيف تَجلسْ أذهبْ» [50/أ] باتفاق، ولا: «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم[2].

والثاني: وهو الغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو: «كيف زيدٌ؟» أو غير حقيقي، نحو: ﴿كيفَ تَكفرون باللهِ﴾[3]؛ فإنه أُخرج مُخرج التعجب.

وأما إعرابه فإنه **يقعُ خبراً** إذا كان قبل ما لا يُستغنى عن الخبر، نحو: «كيف أنت؟» و«كيف كنتَ؟».

ويقع حالاً إذا كان قبل ما يُستغنى عن الخبر بأن يكون ما بعده فعلاً مثلاً، نحو: «كيف جاءَ زيدٌ؟» أي على أي حالةٍ جاءَ زيدٌ؟.

---

1 ويجيز قطرب ذلك. وسبب عدم جزمها لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها.

2 الفعلان عند البصريين إلا قُطرباً مجزومان.

3 من الآية: 28/ البقرة: 2.

حرف اللام

اللامات

على ثلاثة أنواع: الأول عاملة للجرِّ، والثاني للجزم، والثالث غير عاملة.

فالعاملة للجر: مكسورةٌ مع كل ظاهر، نحو: «لزيدٍ، ولعمرٍو». إلا مع المستغاث المباشر لـ«يا» فمفتوحة، نحو: «يا للهِ». ومفتوحة أيضاً مع مضمر، نحو: «لنا، ولكم، ولهم»، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة. وإذا قيلَ: «يا لَكَ، ويا لِي» احتمل كلٌّ منهما أن يكون مُستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله.

ولها أحدٌ وعشرون[1] معنى:

1- **الاستحقاق** - نحو: العزةُ لله.

2- **والاختصاص** - نحو: ﴿الجنةُ للمُتَّقين﴾[2].

3- **والملك** - نحو: ﴿لهُ ما في السماواتِ والأرض﴾[3].

4- **والتمليك**[4] - نحو: وهبتُ لزيدٍ ديناراً.

---

1 في المغني اثنان وعشرون معنى، فالمؤلف لم يذكر «الموافقة لِمَع». وفي كتاب اللامات ذكر الزجاجي ثلاثين معنى.

2 من الآية: 31/ ق: 50.

3 من الآية: 170/ النساء: 4.

4 وفي الأصل: التملك.

5- **وشبه التمليك** - نحو: ﴿جعلَ لكُم من أنفُسِكم أزْواجاً﴾[1].

6- **والتعليل** - نحو: «ضربتُه للتأديب».

7- **وتوكيد النفي**، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو لم يكن ناقصتين مستندتين لِما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، نحو: ﴿وما كان اللهُ لِيُطْلعكم على الغَيب﴾[2]، ونحو: ﴿لم يكنِ اللهُ ليغفرَ لهم﴾[3]. ويسميها أكثرُهم لام الجحود لملازمتها الجَحْدَ[4].

8- **وموافقة «إلى»** - نحو: ﴿بأنَّ ربَّك أوحَى لها﴾[5] ﴿ولو رُدُّوا لعادُوا لِما نُهوا عنه﴾[6].

9- **وموافقة «على» في الاستعلاء** - نحو: ﴿ويَخِرُّون للأذْقان﴾[7]، ونحو: ﴿دَعانا لِجَنْبِهِ﴾[8]، أي: على الأذقان، وعلى جَنبه.

10- **وموافقة «في»** - في نحو: ﴿ونضَعُ المَوازينَ القِسْطَ ليومِ القيامة﴾[9].

11- **وبمعنى «عند»** - والمراد بها التأقيتُ إذا قُرنت[10] بالوقت أو ما يجري مجراه، كقولك: «كتبتُه لخمسٍ خَلَوْنَ». وجعل منه الزمخشري:

1 من الآية: 72/ النحل: 16.
2 من الآية: 179/ آل عمران: 3.
3 من الآية: 168/ آل عمران: 3.
4 الجحد: النكران مع العلم به، والنفي.
5 الآية: 5/ الزلزلة: 99.
6 من الآية: 28/ الأنعام: 6.
7 من الآية: 109/ الإسراء: 17.
8 من الآية: 12/ يونس: 10.
9 من الآية: 47/ الأنبياء: 21.
10 وفي الأصل: قرن.

﴿أقمِ الصلاةَ لِدُلوكِ الشمسِ﴾[1].

12 - وموافقة «بعد» - نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «صوموا لرؤيتِهِ وأَفْطِروا لرؤيتهِ»، أي بعد رؤيته.

13- وموافقة «من» - نحو: «سمعتُ له صُراخاً»، أي منه.

14- والتبليغ - وهي الجارَّة للاسم السابق مع قولٍ [50/ب] أو ما في معناه، نحو: «قلتُ له، وأذنتُ له، وفسَّرتُ له».

15- وموافقة «عن» - نحو قوله تعالى: ﴿وقال الذين كَفروا للذينَ آمَنوا لو كانَ خَيراً ما سَبَقُونا إليه﴾[2]. وتمثيلُ الآية على قولٍ[3].

16- والصَّيْرورة - وتسمى «لام العاقبة» و«لام المآل»، نحو: ﴿فالتقطَهُ آل فرعونَ ليكون لهم عَدُوّاً وحَزَناً﴾[4]. وأنكر البعضُ لام العاقبة، وفي الآية للتعليل على طريق المجاز[5].

17-18 والقسم والتعجب معاً - وتختص باسم الله تعالى، كقوله[6]: [من

---

1 خلط الناسخ فجعل هذه الآية (78/ الإسراء: 17) شاهداً هنا، وهي شاهد للمعنى التالي (بعد)، يؤيدها معنى دلوك أي بعد زوال الشمس عن كبد السماء (انظر المغني: 1/ 238).

2 من الآية: 11/ الأحقاف: 46.

3 يريد على أحد الآراء، لأن ابن مالك وغيره يرون اللام هنا للتقليل أو للتبليغ.

4 الآية: 8/ القصص: 28. والكوفيون هم الذين سموها لام الصيرورة؛ فهم لم يلتقطوه لذلك.

5 وهذا رأي الزمخشري. انظر تعليله لذلك في المغني: 1/ 240، ورأي المالقي في رصف المباني: 226.

6 نسب البيت إلى مالك بن خالد الخناعي في اللسان - مادة ظيا. جمهرة اللغة: 57. ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل: 9/ 89. كما نسب إلى غيره في مصادر أخرى. ومن غير نسبة في المغني: 1/ 240. اللامات: 81 واختلفت الروايات كذلك ففي رصد المباني (118): تاللهِ، وليس فيه شاهد. ورواية الصدر في ديوان الهذليين:

والخنسُ لن يُعجز الأيامَ ذو حِيد

[البسيط]

73- للهِ يَبْقَى على الأيامِ ذو حِيَدٍ بمُشْمَخِرٍّ بهِ الظَّيّانُ والآسُ

الحيد بكسر الحاء المهملة وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحت: جمع حيدة. وبفتح الحاء: وهو العقدة في قرن الوعل. والمشمخرّ: الجبل العالي. والظيان: [العسل][1]. والآس: شجر معروف، وقيل: المراد هنا الريحان. ومعناه أنه أقسمَ على أن الموت يدرك كلَّ حي حتى هذا الوعلَ الجبليَّ الذي لا يُدرك وهو على رأس جبل له آسُه وشرابه[2]. وتقديره: للهِ لا يبقى؛ يعني «لا» مقدَّرَةً. فإنَّ حرفَ النفي يجوز حذفه في القسم إذا كان فعله مضارعاً منفياً لدلالة الحال عليه، كقوله تعالى: ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ﴾[3] أي لا تفتأ.

ولأنه إن لم يكن منفياً كان اللامُ داخلاً عليه، لأن اللام في الإيجاب بمنزلة «لا» في النفي والتعجب المجرد عن القسم.

ويُستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلْماء، ويا لَلْغيث» إذا تعجبوا من كثرتهما.

19- والتعدية - نحو قوله تعالى: ﴿فهَبْ لي مِن لَدُنْك وَليّاً﴾[4].

20- والعشرون التوكيد - وهي اللام الزائدة، وهي أنواع، منها:

= وفي اللسان: والجيش. . . كما اعتدلت الرواية عند المالقي (221) فقال: للهِ. وروايات عديدة أخرى.

1 بياض في الأصل، والإضافة من اللسان - مادة ظيا. وشرحه محقق اللامات بياسمين البر، وهو صائب.

2 كذا قرأنا الكلمتين. وهما في الأصل: ياسر وبشربه.

3 من الآية: 85/ يوسف: 12.

4 من الآية: 5/ مريم: 19. ولياً: ابناً.

المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، نحو[1]: [من الطويل]

47- ومن يكُ ذا عَظْمٍ صَليبٍ رَجا بِهِ ليكسرَ عودَ الدهرِ، فالدهرُ كاسِرُهْ

أي رجا بِهِ أن يكسر. فاللام التي بين "رجا" ومعموله - وهو يكسر - زائدة.

ومنها اللامُ المسمّاة **بالمُقْحَمة**. الإقحام: إدخال الشيء على شيء بشدة وعنف، نحو: "يا بؤس لِلحربِ" أي: يا بؤسَ الحربِ. فاقتحمت تقويةً للاختصاص. البؤس: الشدة.

ومنها **لام التقوية** لعاملٍ ضعيف؛ إما بتأخره أو بكونه فرعاً في العمل: الأول. نحو: ﴿هُدًى ورحمةٌ للذين هُم لربِّهم يَرْهَبون﴾[2]، ونحو: ﴿إنْ كنتُم للرؤيا تَعْبُرون﴾[3].

والثاني، نحو: ﴿مُصَدِّقاً لما مَعَهم﴾[4] و﴿فَعّالٌ لِما يُريدُ﴾[5].

21- والحادي والعشرون التبيين[6] - وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي [51/أ] تُشبهها، مبنيةً لصاحب معناه، والمتعلقة بحب [أو بغضٍ][7] في تعجبٍ أو تفضيلٍ مبنيةً لمفعولية مصحوبها.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿هيهاتَ هيهات لِما تُوعدون﴾[8].

---

1 البيت لنصيب في البيان والتبيين: 3/ 70. ولتوبة في المؤتلف والمختلف: 68. وبلا نسبة في المغني: 1/ 241.

2 من الآية: 154/ الأعراف: 7.

3 من الآية: 43/ يوسف: 812

4 من الآية: 91/ البقرة: 2.

5 من الآية: 107/ هود: 11، وغيرها.

6 وفي الأصل: التبيين. ويقول ابن هشام: «ولم يوفّرها حقها من الشرح»

7 إضافة موضحة للسياق.

8 الآية: 36/ المؤمنون: 23.

والثاني [نحو][1] قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا أشدُّ حباً للهِ﴾[2].

والتبيين على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يبيِّن المفعولَ من الفاعل. وهذه تتعلق بمذكور. وضابطها أن تقع بعد فعلِ تعجبٍ أو اسم تفضيل مفهومين حباً وبغضاً؛ تقول: «ما أَحَبَّني وما أَبْغَضَني»، فإن قلت: «لزيدٍ» فـ«أنت» فاعل الحب والبغض، و«زيد» مفعولهما. وإن قلت: «إلى زيدٍ» فالأمر بالعكس على ما ذكرنا في بحث إلى حال كونها للتبيين.

الثاني والثالث: ما يبيِّنُ فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبيِّنُ مفعوليةً غير ملتبسة بفاعلية. فهذه اللامُ[3] متعلقة بمحذوف، ومصحوبُ كلٍّ منهما إما غير معلوم ما قبلها أو معلوم، ولكن استؤنف بيانُه تقوية للبيان وتوكيداً له.

مثال المبيِّنة للمفعولية: «سَقياً لزيد» و«جَدْعاً له»[4]. فهذه اللام ليست متعلقةً بالمصدرين ولا بفعليهما المقدَّرَين لأنهما متعديان بنفسيهما. وإنما هي مبيِّنة للمدعوِّ أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقديرُ المحذوف لفظَ «أعني» كما زعم [ابنُ][5] عصفور، لأنه يتعدَّى بنفسه، بل التقدير: «إرادتي لزيد».

ومثال المبيِّنة للفاعلية: «تَبّاً لزيدٍ، ووَيْحاً له» فإنهما بمعنى «خسِرَ وهلَكَ». انتهى[6].

1 إضافة يقتضيها السياق.

2 من الآية: 165/ البقرة: 2.

3 وفي الأصل إضافة (فيها) فحذفناها.

4 جدعاً له: جعله الله معيباً وقطع عنه الخير.

5 إضافة ضرورية.

6 نقلاً عن المغني (1/ 248) بتصرف.

وأما اللام العاملة للجزم: فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتُها الكسر، نحو: «ليفعلْ زيدٌ وسُليم» بفتحها، وإسكانُها بعد الفاء وواو العطف أكثر[1]، نحو: ﴿فلْيَسْتَجيبوا لي وَلْيُؤْمِنوا بي﴾[2]. وقد تُسكن بعدَ «ثم» نحو: ﴿ثمَّ لْيَقْضُوا﴾[3] في قراءة الكوفيين وقالون.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

أحدها - لام الابتداء: وفائدتها أمران: أحدهما: توكيدُ مضمونِ الجملة. والثاني: تخليصُ المضارع للحال، كذا قاله الأكثرون.

وتدخل باتفاق في موضعين؛ أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنْتُم أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[4]. والثاني: بعد إنَّ المشددة. وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق:

الاسم، نحو: ﴿إنَّ ربي لسميعُ الدعاء﴾[5].

والمضارع [51/ب] لشبهه به، نحو: ﴿إنَّ ربَّك ليحكُمُ بينَهُم﴾[6].

والظرف، نحو: ﴿وإنَّك لَعَلى خُلُقٍ عظيم﴾[7].

وعلى ثلاثة باختلاف:

---

1 يريد بتحريكها أكثر من الأدوات المذكورة.

2 من الآية: 186/ البقرة: 2.

3 من الآية: 29/ الحج: 22. كذا قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية، والأعمش وابن كثير في رواية... وقراءة الباقين بكسر اللام (البحر: 6/ 364. معجم القراءات).

4 من الآية: 13/ الحشر: 95.

5 من الآية: 39/ إبراهيم: 14.

6 من الآية: 124/ النحل: 16.

7 الآية: 4/ القلم: 68.

أحدها الماضي الجامد، نحو: «إنَّ زيداً لعسى [أن][1] يقومَ». أو: «لَنِعْمَ الرجلُ». لشبهِ الجامد بالاسم، قاله أبو الحسن[2] وخالفه الجمهور.

والثاني الماضي المقرون بقد: قاله الجمهور. ووجهُه أن «قد» تقرِّب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبَّه بالاسم، نحو: «إنَّ زيداً لقد قام». وخالفَ بعضُهم وقال: هو جوابٌ لقسم محذوف.

والثالث الماضي المتصرف المجرد من «قد»، نحو: «علمتُ أنَّ زيداً لَقَامَ». واختلف في دخولها في غير باب «أنَّ» على شيئين:

أحدهما: خبر المبتدأ المقدم، نحو: «لقائمٌ[3] زيدٌ».

والثاني: الفعل، نحو: «لَيَقومُ زيدٌ».

واعلمْ أن لام الابتداء لها الصَّدْرية[4]، ولهذا علَّقتِ العاملَ في نحو: «علمتُ لزيدٌ منطلقٌ». ومُنعت عن النصب على الاشتغال نحو: «زيدٌ لا أكرمُه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لزيدٌ قائمٌ»، والمبتدأ في نحو: «لقائمٌ زيدٌ».

وليس لها الصَّدْرية في باب «إنَّ» لأنها فيه مُؤخرة من تقديم. ولهذا سُميت [اللام المزحلقة][5]، وذلك لأن أصل «إنَّ زيداً قائم» لَإنَّ زيداً قائم. فكرهوا افتتاحَ الكلام بتوكيدين، فأخَّروا اللام دون «إنَّ» لئلا يحولُ ما لَه الصدرُ بين العامل والمعمول.

---

1 إضافة مناسبة للسياق.

2 هو علي بن عيسى أبو الحسن الرماني، من كبار نحاة بغداد. له نحو من مئة مصنف في اللغة والنحو. توفي سنة 384هـ.

3 وفي الأصل: لقام.

4 وفي الأصل: المصدرية. يريد الصدارة.

5 بياض في الأصل، والإضافة من المغني: 1/ 257.

والثانية من اللامات غير العاملة - اللام الزائدة: وهي الداخلة في خبر المبتدأ، في نحو قوله: [من الرجز]

75- أمُّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْرَبَهْ[1]

الحليس: تصغيير الحِلْس، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة. وأم الحليس كنية الأتان، ولعل هذه المرأة كُنيت بذلك، وصُغر المضاف إليه للتحقير. وشهربة: كبيرة. وتمام البيت:

ترضَى منَ اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

فـ«من» للبدل، أي ترضى بدلَ اللحم بعظم الرقبة.

والثاني من حالات اللام الزائدة أن تدخلَ في خبر «أنَّ» المفتوحة لقراءة سعيد بن جُبير: ﴿إلاّ أنَّهم لَيأكلوا الطعامَ﴾[2] بفتح الهمزة.

والثالث: أن تدخل في خبر «لكنَّ» في قوله[3]: [من الطويل]

76- ولكنَّني من حُبِّها لعميدُ

العميد: العشق.

---

1 رجز نسب إلى عنترة بن عروس كما في خزانة الأدب: 10/ 323. والدرر: 2/ 187. كما نسب إلى رؤبة وهو في ملحق ديوانه: 170. وبلا نسبة في رصف المباني: 236. المغني: 1/ 257. ابن عقيل: 1/ 366، ومحيي الدين يميل إلى عنترة. وفي اللسان - مادة شهرب.

2 من الآية: 20/ الفرقان: 25. على تقدير «لأنهم» وذلك على زيادة اللام، و«أن» هنا مصدرية. والجماعة ترويها «إلا إنهم» (انظر: المحيط: 6/ 490. المعجم).

3 البيت مجهول القائل: ذكر ابن هشام عجزه فقط في المغني: 1/ 260. ابن عقيل: 1/ 363. الجنى الداني: 132. جواهر الأدب: 87. رصف المباني 235، 279. اللسان - مادة لكن. الإنصاف: 1/ 209 وفيه (لكميدُ). ومصادر أخرى. ويذكرون أن العجز لا صدر له ولا تتمة. إلا ابن عقيل قد رواه كاملاً. وصدره:

يلومنني في حب ليلى عواذلي

غير أن النحاة يعدّون مجيء اللام في خبر «لكن» شاذ.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُكَ: «لئن قام زيدٌ أقمْ - وفأنا أقومُ» - أو «أنت ظالمٌ لئن فعلتَ».

الثالث من اللامات غير العاملة - لام الجواب: وهي ثلاثة أنواع: [52/ أ].

أحدها: لام جواب «لو»، نحو: ﴿لو تَزَيَّلوا لعَذَّبنا﴾[1]، ونحو: ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسَدَتا﴾[2].

والثاني لام جواب لولا، نحو: ﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ﴾[3].

والثالث لام جواب القسم، نحو: ﴿تَاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا﴾[4]، ﴿وتَاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم﴾[5].

الرابع من اللامات اللاحقة لأسماء الإشارة للدَّلالة على البعيد أو على توكيده على خلافٍ في «ذَلِك». وأصلها السكونُ كما في «تِلْكَ»[6].

الخامس اللام الداخلة على أدوات الشرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قَسم قبلها لا على الشرط. ومن ثَمَّ تسمى اللامَ المؤذنةَ [و] تسمى الموطِّئةَ، لأنها وَطَّأَتِ الجوابَ للقسم، أي ممهِّدة له، نحو: ﴿لَئِن أُخْرِجوا لا يَخْرجون مَعهم، ولَئن قُوتِلوا لا يَنْصُرونهم، ولئن نَصَروهُم لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ﴾[7].

1 من الآية: 25/ الفتح: 48. تزيلوا: تميَّزوا من الكفار في مكة.
2 الآية: 22/ الأنبياء: 21.
3 الآية: 251/ البقرة: 2.
4 من الآية: 91/ يوسف: 12.
5 من الآية: 57/ الأنبياء: 21.
6 وإنما كسرت في «ذلك» لالتقاء الساكنين (سكون الألف وسكون اللام).
7 من الآية: 12/ الحشر: 59.

وأكثرُ ما تدخلُ على «إنْ». وقد تدخلُ على غيره كقوله[1]: [من الكامل]

73- لَمَتى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لكَ صالحٌ ولَتُجْزَيَنَّ، إذا جُزِيتَ، جَمِيلا

والسادس - لام التعجب: غيرُ الجارَّة المذكورة، نحو: «لَظَرُفَ زيدٌ، ولَكَرُمَ عَمْرٌو» بمعنى: ما أظرفه وأكرمه!

السابعة في اللامات المذكورة لامُ «أَل»: وهي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً. بمعنى الذي وفروعه. وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

والثاني: أن تكون حرفَ تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية. وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكْرِيّاً، نحو: ﴿كما أَرْسَلنا إلى فرعونَ رسولاً فعصَى فرعونُ الرسولَ﴾[2]. ونحو: ﴿فيها مصباحٌ المصباحُ في زُجاجةٍ الزجاجةُ كأنَّها كوكبٌ دُرِّيٌّ﴾[3]. ونحو: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ الفرسَ».

أو معهوداً ذِهنياً، نحو: ﴿إذْ هُما في الغار﴾[4]. ونحو: ﴿إذْ يبايعونَكَ تحتَ الشجرة﴾[5].

أو معهوداً حضورياً، نحو: ﴿اليومَ أكملتُ لكم دينكُم﴾[6].

2- والجنسية: إما لاستغراق الأفراد. وهي التي تَخلفُها «كلٌّ» حقيقة.

---

1 الجنى الداني: 137. مغني اللبيب: 1/ 262. الدرر: 4/ 240.

2 من الآيتين: 15 و16/ المزمل: 73.

3 من الآية: 35/ النور: 24. وقد أنقص الناسخ بعض كلماتها فأكملناها.

4 من الآية: 40/ التوبة: 9.

5 من الآية: 18/ الفتح: 48.

6 من الآية: 3/ المائدة: 5.

نحو: ﴿إنَّ الإنسانَ لَفي خُسرٍ إلا الذين آمَنوا﴾[1].

أو لاستغراقِ خصائصِ الأفراد. وهي التي تخلفُها «كلٌّ» مجازاً. نحو: «زيدٌ الرجلُ عِلماً» أي الكاملُ في هذه الصفة. ومنه: ﴿ذلك الكتابُ﴾[2].

أو لتعريف الماهيَّة. وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقةً ولا مجازاً. نحو: ﴿وجَعلنا من الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ﴾[3]. وقولك: «لا أتزوجُ النساءَ ولا ألبسُ الثيابَ». ولهذا يقع الحنثُ [52/ب] بالواحد منهما، حتى لو تزوَّج امرأةً أو لبس ثوباً يحنثُ[4].

وهذا أمرُ اللام التي تُستعمل لاستغراق خصائص الأفراد - يصدُقُ على الاستغراق العُرْفي نحو: «جمعَ الأميرُ الصاغةَ» هي صاغةُ بلده، أو صاغة مملكته. فإن «كلاً» تخلف الأداةَ بتجوُّز، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغةُ بلد الأمير أو صاغة مملكته دونَ مَن عَداهُم.

الوجه الثالث من أوجه أل أن تكون زائدة. وهي نوعان: لازمة وغير لازمة:

فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة، فإنها قد تُحذف؛ فيقال: لذي[5]، ولذان، ولتي. وكالواقعة في الأعلام بشرطِ

---

1 الآية: 2/ العصر: 103.

2 من الآية: 2/ البقرة: 2.

3 من الآية: 30/ الأنبياء: 21.

4 وذلك على تقدير (والله) قبل قوله: لا أتزوج.

5 يرى سيبويه أن أصلها «لذِ» مثل: عم وشَج ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف. ويرى الفراء أن أصل الذي «ذات» وهو إشارة إلى ما بحضرتك، ثم نُقل من الحضرة إلى الغَيبة (اللامات: 48).

مقارنَتِها لِنَقْلِها[1]؛ كالنَّضْر، والنعمان، واللاتِ، والعُزّى. أو لارتجالها: كالسَموْءَل. أو بغلبتها على بعض مَن هي له في الأصل[2]: كالبيت للكعبة، والمدينة لِطَيْبَةَ، والنجم للثريا. وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية نوعان، وهي كثيرة في الفصيح وغيره.

فالأولى: الداخلة على علم منقول من مجردٍ صالح للألف واللام مَلْموحٍ أصلُه، كحارث وعباس وضحّاك. تقول فيها: الحارث والعباس والضحاك. وبيانُ ذلك أن «العَمْر» بفتح العين مثلاً هو لغة في «العُمْر» بضم العين، إلا أنه لا يكاد يُستعمل إلا في القَسم، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إنَّهم في سَكْرتِهم يَعْمَهون﴾[3]. وهو أيضاً واحدُ عمورِ الأسنان، وهو اللحم الذي بينها. والعمر أيضاً: النخل الطويل. فـ«عمرو» العلم المنقول من أحد هذه الأشياء. ولا شك أنه صالح للألف واللام، فيمكن أن يُلمح أصله وتدخل عليه الأداةُ، لكنه فارقَ نحو: حارث وعباس وضحاك بأن ذلك في السّعة، وهذا إنما سُمع في الشعر، فيتوقف هذا النوع على السماع. ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد، ومعروف، وأحمد؟

والثانية نوعان، وهي واقعة في الشعر كما ذكرنا وفي شذوذٍ من النثر. **فالأولى** كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله[4]: [من الطويل]

---

1 فقد ينقل الاسم عن صفة كالحارث، وعن المصدر كالفضل، وعن اسم جنس كالنعمان.

2 حيث تضاف إلى نعت مخصوص وقع لواحد بعينه ثم لم يستعمل في جنسه ولا فيما شاركه من الصفات.

3 الآية: 72/ الحجر: 15. يعمهون: يعمون عن الرشد أو يتحيرون.

4 البيت لابن ميادة كما في ديوانه: 192. خزانة الأدب: 2/ 226. لسان العرب - مادة زيد ويقول: زاد اللام في «يزيد» بعد خلع التعريف عنه. كما نسب في اللسان - مادة وسع إلى جرير. وبلا نسبة في المغني: 1/ 63. خزانة الأدب: 7/ 247. الإنصاف: 1/ 317. ويروى «بأحناء الخلافة» أي جوانبها.

78- رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً   شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ

وفي قوله[1]: [من الرجز]

79- باعَدَ أمَّ العمرِو مِن أسيرِها   حُرّاسُ أبوابٍ على قصورِها

الأعباء: الأحمال جمع عبء بالكسر. والكاهل: ما بين الكتفين. وهذه كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى وأهليتِهِ لها. فأما الداخلة على الوليد فلِلَمْح الأصل.

والثانية: [53/أ] أي الداخلة على لفظ في النثر كالواقعة في قولهم: «ادْخُلوا الأولَ فالأولَ» و«جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ». الجماء: من الجم وهو الكثير؛ يقال: امرأة جمّاءُ المرافق، أي كثيرة اللحم على المرافق. والغفير: من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر؛ أي الساترين لكثرتهم وجهَ الأرض. حُذفت التاء حملاً للفَعِيل بمعنى الفاعل، على الفعيل بمعنى المفعول، وهو صفةُ الجمّاء أي الجماعة الكثيرة الساترة.

ويجوز نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فإنّ الجنةَ هي المأوى﴾[2]. و«مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ». و«ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ» إذا رُفع الوجهُ والظهرُ والبطنُ. وقال الزمخشري [في][3] ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها﴾[4]: إن الأصل أسماءُ المسمَّيات.

1 الرجز لأبي النجم العجلي في شرح المفصل: 1/ 44. وبلا نسبة في المغني: 1/ 63. الدرر: 1/ 247. رصف المباني: 77 (الصدر). اللسان - مادة وبر. المفصل: 23. الإنصاف: 1/ 317. والأسير هنا: أسير حبها. وأنكر ابن منظور رواية «أم العمر» وقال: وصواب الإنشاد: «يا ليت أم الغمر» بالمعجمة.

2 الآية: 41/ النازعات: 79.

3 إضافة مناسبة للسياق.

4 من الآية: 31/ البقرة: 2.

وقال أبو شامة[1] في قوله: «بدأتُ باسمِ اللهِ في النظم»: إن الأصل «في نظمي»، فجوَّزَ نيابَتَها عن الظاهر. والمعروفُ في كلامهم إنما هو التمثيلُ بضمير الغائب.

ومن الغريب أن «أل» **تأتي للاستفهام**، وذلك في حكايةِ قُطْرُب «أل فعلتَ؟» بمعنى: هل فعلتَ. فهو من إبدال الخفيف ثقيلاً.

وذكر الزمخشريُّ قسماً آخرَ من اللامات[2]، وهو **اللامُ الفارقة** بين «إنِ» المخففة المكسورة وبين «إنِ» النافية كقوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ﴾[3]. وفي «إن» النافية كقوله تعالى: ﴿وإنْ كنا عن دِراسَتِهم لغافلين﴾[4] في المخففة، وهي لازمةٌ لخبر «إنْ» إذا خُففت، ولا على ما بعد «إنِ» النافية. وابنُ هشام جعلَ هذه في تتمة «لام الابتداء» وقال: إذا خُففت «إنَّ»، نحو: ﴿وإنْ كانت لكبيرةً﴾[5] و﴿إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ﴾. فاللام عند سيبويهِ والأكثرين لامُ الابتداء أفادتْ - مع إفادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرقَ بين «إنِ» المخففة و«إنِ» النافية. ولهذا صارت لازمةً بعد أن كانت جائزة. انتهى.

لا

على ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون نافية. والثاني أن تكون ناهية

---

1 الشيخ أبو شامة صاحب كتاب «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز». وفي الأصل: أبو تمامة، وهو وهم.

2 انظر المفصل: 391 ويقول: «وهي لازمة لخبر إنْ إذا خُففت.

3 الآية: 4/ الطارق: 86. وإن هنا نافية.

4 الآية: 156/ الأنعام: 6.

5 من الآية: 143/ البقرة: 2.

موضوعة لطلب التَّرك. والثالث أن تكون زائدة.

أما النافية فعلى خمسة أوجه:

الأول: أن تكون عاملةً **عملَ ليس**[1] في رفع الاسم ونصب الخبر. ولا تعمل إلا في النكرة، لأن «لا» وإن كانت تشبَّهُ بليس لنفي الحال، وهي لنفي الاستقبال، فشبهُه ضعيف فعمل في النكرة فقط، نحو: «لا رجلُ أفضلَ منك». وامتنع: [53/ب] «لا زيدٌ منطلقاً».

ويبطلُ عملها عند انتقاض النفي بـ«إلّا» لزوال مشابهتها بليس، لأن وجه الشبه النفيُ، وقد أَبطلت «إلا» ذلك. وكذلك يبطلُ عملها عند تقديم الخبر على الاسم إظهاراً لضعفها وفرعيتها لأنها أشبهت فعلاً غير متصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلم تقوَيا على العمل عند عدولها عن سَمْتها الأصلي.

الثاني: أن تكون عاملة **عمل «إنَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر**، لكونها في النفي بمنزلة «إنَّ» في الإيجاب. وهم يحملون الشيءَ على ضده كما يحملونه على نظيره، وذلك إذا أُريدَ بـ«لا» نفيُ الجنس على سبيل التَّنْصيص[2]. وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان اسماً خافضاً، بأن يكون مضافاً، نحو: «لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندنا». أو رافعاً نحو: «لا حَسَناً فعلُه مذمومٌ». أو ناصباً نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضرٌ». ومنه: «لا خيراً من زيدٍ جالسٌ عندنا». فـ«من زيدٍ» في محل نصب يتعلقُ بـ«خيراً».

وهذان المثالان من قَبيل المضاف للمضارع وجهَ المضارعة. إن المضاف كما لا يتمُّ إلا بالمضاف إليه كذلك اسم الفاعل «وأفعل» التفضيل

---

1 تعرب هنا: لا نافية تعمل عمل ليس. أما خبرها فقليل ذكره.

2 عندئذ يبنى على الفتح في محل نصب على رأي البصريين، وهو السائد.

لا يتمّان وحدهما. وأما إذا كان اسمُها مفرداً. ونُفي بالمفرد ما يقابل المضاف يُبنى مع «لا» على الفتح لتضمنهِ[1] «من» الاستغراقية نحو: «لا رجلَ في الدار» و«لا مسلماتَ في الدار» لأن الحركة ليست حركةَ الإعراب، فيلحقها الجرُّ، ولكن حركة[2].

وتقول: «لا بناتِ صدقٍ لك» فتكسر لأن المضاف معرب، وحركته إعرابية. فإن كررتَ «لا» مع النكرة المفردة جاز فيه الرفعُ والنصب، نحو: «لا حولَ ولا قوةَ»[3].

وأما المفردُ المعرفة فلا يقع بعده إلا مرفوعاً[4]. وهي مكررة نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ»؛ يعني موضوعة للنكرة فلم يُدخلوها على المعرفة. فإن جاء شيء منه فلضرورة الشعر أو للبناء على السؤال، نحو أن يقال: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» فتقول: «لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو».

وحكمُ النكرة المفصول بينها وبين «لا» حكمُ المعرفة في إيجاب الرفع والتكرار، نحو: «لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ».

الثالث من وجوه «لا» النافية أن **تكون عاطفةً**: ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثباتٌ كجاء زيدٌ لا عمرٌو أو امرأة حاضرٌ. [أو أمرٌ][5] كاضربْ زيدًا لا عَمراً. قال [54/أ] سيبويه: أو نداء، نحو: «يابْنَ أخي لا ابنَ عمي». وزعم ابنُ سعد أن هذا ليس من كلامهم.

وثانيها: أن لا تقترن بعاطف. فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بل عمرٌو»

---

1 وفي الأصل: لتضمن.

2 وإعراب «لا» في هذه الحالة: نافية للجنس. واسمها مبني على الفتح في محل نصب.

3 وجوز فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما.

4 سقط من الناسخ ما بين القوسين فأضفناهما من المغني: 1/ 269.

5 في الأصل جاءت الجملة مؤنثة.

فالعاطف «بل»، و«لا» ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة. فإذا قلتَ. «[ما] جاءني زيدٌ ولا عمرٌو» فالعاطفُ الواوُ، ولا تأكيدَ للنفي.

وثالثها: أن يتعاندَ متعاطفاها[1]، فلا يجوز: «جاءني الرجلُ لا زيدٌ» لأنه يصدُقُ على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجلٌ لا امرأةٌ».

الرابع من وجوه «لا» النافية أن تكون **جواباً** مناقضاً لـ«نَعَمْ». وهذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً. يقال: «أجاءك زيدٌ؟» فتقول: «لا». فالأصل: لا لم يجىء.

والخامس أن تكون **على غيرِ ذلك**. فإن كان بعدها جملة اسمية صدرُها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارُها.

مثال المعرفة: ﴿لا الشمسُ يَنْبغي لها أن تدركَ القمرَ ولا الليلُ سابقُ النهار﴾[2].

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها نحو: ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هُم عنها يُنْزَفون﴾[3].

ومثال الماضي: ﴿فلا صدَّقَ ولا صَلَّى﴾[4].

وإنما تُركَ التكرارُ في الدعاء، نحو: «لا شُلَّت يداك» و«لا فَضَّ اللهُ فاكَ»، لأن فعل الدعاء مستقبل في المعنى.

وكذلك يجب تكرارُها إذا دخلت على مفرد خبر، أو صفة، أو حال.

---

1 وفي الأصل: متعاطفها.

2 من الآية: 40/ يس: 36.

3 الآية: 47/ الصافات: 37. لا فيها غول: ليس فيها ضرر ما كخمر الدنيا. ينزفون: يسكرون بسببها وتُنزع عقولهم.

4 الآية: 31/ القيامة: 75.

نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب». و«جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً». ونحو: ﴿إنها بقرةٌ لا فارضٌ ولا بِكرٌ﴾[1].

وإن كان ما دخلتْ عليه فعلاً[2] مضارعاً لم يجب تكرارُها، نحو: ﴿لا يحبُ اللَّهُ الجهرَ بالسوء﴾[3]. ويتخلص المضارعُ بـ«لا» للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم[4] ابنُ مالك لصحة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلمُ» بالاتفاق.

تنبيه: ومن أقسام «لا» النافية المعترضَةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جئتُ بلا زادٍ» و«غضبتُ من لا شيء». وعند الكوفيين أنها اسم بمعنى الغير بدليل دخول الجار عليها، وأنَّ ما بعدها خُفض بالإضافة. وغيرهم يراها[5] حرفاً، ويسميها زائدة. كما يسمون «كان» في نحو: «زيدٌ كان[6] فاضلٌ» زائدة، وإن كانت مفيدةً لمعنى، وهو المضيُّ والانقطاع.

فعُلم أنهم يريدون بالزائد المعترضَ بين شيئين متطالبين وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطها كما في مسألة «لا» في نحو «غضبَ من لا شيءٍ». وكذلك إذا كان يفوتُه بفواته معنىً كما في مسألة [54/ب] كان.

وأما **لا الناهية** الموضوعة لطلب الترك فهي تختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمَه واستقباله سواءٌ كان المطلوب منه مخاطباً نحو: ﴿لا تَتَّخذوا عدوِّي وعدوَّكم أولياءَ﴾[7]، أو غائباً نحو: ﴿لا يَتَّخِذِ المؤمنون

---

1 من الآية: 68/ البقرة: 2. فارض: مسنة.
2 وفي الأصل: دخل عليه لا فعل، وهذا اضطراب.
3 من الآية: 148/ النساء: 4.
4 وفي الأصل: وخالفه.
5 وفي الأصل: يرا.
6 وفي الأصل: كان زيد، فتخرج بهذا عن الزيادة، وهو حتماً سهو من الناسخ.
7 من الآية: 1/ الممتحنة: 60.

الكافرين أولياءَ﴾[1]، أو متكلماً نحو: «لا أرَيَنَّك[2] ها هُنا».

وهذا النوعُ مما أقيمَ فيه المسببُ مُقامَ السبب، والأصلُ: لا تكن ها هُنا فأَراكَ. ولا فرقَ في اقتضاء «لا» هذه بين كونها مفيدةً للنهي كما تقدم أو للتنزيه، نحو: ﴿ولا تَنْسَوا الفضلَ بينَكُم﴾[3]. وكونها للدعاء أو للالتماسِ. الأول نحو: ﴿ربَّنا لا تؤاخِذْنا﴾[4]. والثاني نحو قولك لنظيرِك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تفعلْ كذا». وكذا الحكمُ إذا أُخرجتْ عن الطلب إلى غيرهِ كالتهديدِ في قولك لولدك أو لعبدك: «لا تُطِعْني».

وأما «لا» الزائدة، وهو القسمُ الثالث من أقسام «لا» فهي الداخلةُ في الكلام لمجردِ تقويته وتوكيده، نحو: ﴿ما منعَكَ ألّا تسجُدَ﴾[5] أي أن تسجدَ. وتوضحه الآيةُ الأخرى وهي: ﴿ما منعَكَ أن تسجُدَ﴾[6]. ومنه: ﴿لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب﴾[7] أي ليعلموا.

لا بُدَّ

«لا» لنفي الجنس، و«بُدَّ» من البدِّ وهو التفريق والمفارقة. ومعنا[ها]: لا مفارقةَ ولا تفريقَ. وبُني على الفتح مرفوع محلاً بأنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور وهو «من». وفي قولنا: «لا بدَّ وأن تكون» الواو زائدة زيدت لأجل تزيين الكلام. وقيل: للعطف، والمعطوفُ عليه محذوف وهو

1 من الآية: 28/ رل عمران: 3.
2 وفي الأصل: أرينك. والمثال مشهور.
3 من الآية: 237/ البقرة: 2.
4 من الآية: 286/ البقرة: 2.
5 من الآية: 12/ الأعراف: 7.
6 من الآية: 75/ ص: 38.
7 من الآية: 29/ الحديد: 75.

ضمير المجرور، فتقديره: «لا بدَّ منه وأن يكون». وقيل: الواو فيه بمعنى «من».

لاتَ[1]

«لا» في لات هي «لا» التي شُبهت بليس وتعمل عملها. ولكن قيل: زيادةُ التاء عليها ترفع كلَّ اسم وتنصب خبرها. وأما بعد زيادة التاء فلا تنصب إلا لفظ «حين» واسمها مُضمر. ويجوز إبراز اسمها وإضمار خبرها، ولا يجوز إبرازهما.

ويجوز أن يكون اسم «لات» معرفة بخلاف اسم «لا» قبل زيادة [التاء][2] عليها، فإنه لا يكون إلا نكرة، كقوله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾[3]. وكينونةُ «لا» هذه من قَبيل «لا» المشبهة بليس قولُ الجمهور. وأما عند الأخفش فإنها لا تعمل شيئاً، فإنْ وليها مرفوع فمبتدأ حُذف خبرُه، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعلٍ محذوف، والتقديرُ عنده في الآية على قراءة الرفع: «ولات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم»[4]، وعلى قراءة النصب: «لا أرى[5] حينَ مناص».

والقولُ الآخر من الأخفش أن «لات» تعمل عمل «إنَّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر. وتخصيصُ عمل «لات» بالحينِ قولُ الفراء، وهو ظاهرُ قولِ

1 لات: حرف يعمل عمل ليس، يرفع الاسم وينصب الخبر شريطة أن يكون اسمها محذوفاً واسمها وخبرها من أسماء الزمان.
2 زيادة مناسبة للسياق.
3 من الآية: 3/ ص: 38. والمعنى: ليس الوقت وقت فرار وخلاص.
4 قراءة الرفع قراءة الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر... وذلك على إعمال «لات» عمل «ليس» وحذف الخبر، وهو قول سيبويه.
5 وفي الأصل: لا لديَ. وهو سهو من الناسخ.

سيبويه. وذهب الفارسيُّ [55/أ] وجماعةٌ إلى أنها تعملُ في الحين وفيما رادَفَه. قال الزمخشري: زيدت التاءُ على «لا» وخُصَّتْ بنفيِ الأحيان.

واخْتُلف في حقيقة «لات»؛ فذهب جماعة إلى أنها كلمة واحدة، فعل ماض بمعنى نقصَ. ومنه قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُم من أعمالِكُم﴾[1] فإنه يقال: لاتَ يَلِيتُ[2] وقال بعضُهم: إن أصلها «لَيسَ» بكسر الياء، فقلبت [الياءُ] ألفاً وأبدلت السين تاءً، فصارت «لات».

والجمهور إلى أنها كلمتان: «لا» النافية، وتاءٌ لتأنيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ. وأما تحريكُها فلالتقاء الساكنين.

وقال آخرون: إنها كلمة وبعضُ كلمة، وذلك أنها[3] لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، وتكتب متصلة بـ«حين»[4].

لا جَرَمَ

اسم عند البصريين بمعنى حقاً[5]. واللامُ لازمة في جوابه. وعند الكوفيين فعل بمعنى كَسَبَ، و«لا» للردّ. وقال الفراء: هي كلمة كانت في الأصل بمنزلة «لا بدَّ» و«لا محالةَ». فجرت على ذلك وكثرت حتى تحوّلت إلى معنى القسم، فصارت بمنزلة «حقاً». فلذلك يجاب عنه باللام كما أجيب بها عن القسم. ألا تراهم يقولون: لا جَرمَ لآتينّك؟

لا جرمَ[6] فيه أقوال:

---

1 من الآية: 14/ الحجرات: 49. لا يلتكم: لا ينقصكم.

2 ابن منظور: لاتَه حقه يليتُه لَيْتاً: نقصه، والأولى أعلى.

3 وفي الأصل: أنَّ.

4 مستندين بذلك إلى ورودهما في المصحف موصولتين، والرسم ليس أساساً.

5 يرى المفسرون أن من معانيها: حقَّ وثبتَ، ولا محالة، وحقاً.

6 من هنا إلى نهاية المقطع جاء في هامش (55/أ) بتوقيع «مفيد».

أحدها: أنَّ «لا» ردٌّ لكلام سابق، أيِ ليس الأمرُ كما زعموا. ومعنى جَرَمَ: كَسَبَ. وفاعله مضمر، وأنهم اسم في محل النصب على أنه مفعول به له. والتقدير: كسب قولهم خسرانهم في الآخرة[1].

وثانيها: أن لا جرمَ كلمتان رُكبتا وصار معناهما «حقاً»، وأنهم اسم في موضع رفع بأنه فاعل لـ«حقَّ»، أي حق خسرانُهم.

وثالثها: أن معناه «لا محالةَ» أي لا شُبهةَ أنهم في الآخرة هم الأخسرون.

لا سِيَّما

السيُّ: المثل. ودخولُ الواو على «لا» واجب، وضُمَّ إليها «ما». والاسم الذي بعدها لك وجهان: إن شئتَ جعلته بمنزلة الذي وأضمرت ابتداءً ورفعت الاسم الذي تذكره لخبر الابتداء، وتقول: «جاءني القومُ ولا سِيَّما أخوك» أي ولا سيما الذي أخوك.

وإن شئتَ جررت ما بعده، على أن تجعلَ «ما» زائدة، وتجرَّ الاسم لسيَّ لأن معنى «سيَّ» مثل، وتُنشَدُ. قول امرئ القيس[2]: [من الطويل]

80- ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولا سيما يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ

مجروراً ومرفوعاً[3].

وتقول: «اضربَنَّ القومَ لا سِيَّما أخيك» أي ولا مثلَ ضربةِ أخيك. وإن

---

1 إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لا جرمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرون﴾ (من الآية: 22/ هود: 11).

2 البيت لامرئ القيس. انظره في الشاهد (43).

3 كما يجوز نصبه. والجر أرجح الثلاثة.

قلت: «ولا سيما أخوك» أي ولا مثل الذي هو أخوك، فتجعل[1] «ما» بمعنى الذي، وتضمر «هو» وتجعله ابتداء، وأخوك: خبره.

لاسيما[2]. كلمة «لا» لنفي الجنس، و«سي» مثلُ «مثلٍ» لفظاً ومعنى. أصله «سِوَى» و«السِّيْوْ» بكسر السين وسكون الواو أو الياء، فجعلت الواو ياءً لسبق أحدهما ساكنة ثم أدغمتَ، فصارت «سيَّ». وهي مبنية على الفتح منصوبة المحل على أنها اسم «لا» عند الجمهور. و«ما» يجوز أن تكون زائدة، ثم الواقعُ بعدها إذا كان مفرداً مجرورٌ على أنه مضاف إليه لـ«سي»، وتوسط ما لا يمنعه عن العمل، ونكرة تامة مجرورة بالإضافة، وكأنه قيل: «لا مثلَ شيءٍ».

فالمفرد الواقع بعدها إما مجرور على أنه بدل من «ما» أو منصوب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول، أو على تقدير «أعني» وموصولهِ وموصوفهِ. فالواقع بعدها مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلتها أو صفتها.

والجرُّ في الواقع بعدها أَولى لعلَّة الحذف هو صدر الجملة الواقعة صلةً أو صفة. وعلى كل من التقادير خبر «لا» محذوف عند غير الأخفش. وأما عنده فتقدَّر «ما» نكرة موصوفة، فتجعل خبراً لها. وقد تحذف منه لا تحقيقاً مع أنها مْرادة. ولهذا يتفاوت المعنى. وقد تخفف الياء مع وجود «لا» وحذفها.

وفي المغني تشديدُ يائه ودخول الواو عليها واجب. وقال الرضيُّ: يقال: «لا سَواء» مقام «لا سيما». والواو التي تدخل عليها في بعض

---

1 وفي الأصل: فجعل.

2 من هنا إلى آخر ولا سيما في هامش (55/أ) بتوقيع «مفيد».

المواضع اعتراضية، وقيل: حالية.

وقد يُحذف ما بعد «لا سيما»، فتنتقل عن معناها الأصلي إلى معنى «خصوصاً»، فتكون منصوبة المحل على أنه مفعول مطلق. فإذا قلت: «فلانٌ شجاع ولا سيما راكباً»[1].

لا غَيْرُ

عند البعض لحنٌ، وعند غيره[2] مبني على الضم مثل «قبلُ» و«بعضُ». وأما «ليس غيرَ» فكذلك. إلا أن «غيراً» في موضع نصب على خبرية «ليس». واسم ليس مُضمر لا يظهر لأنها هنا للاستثناء.

لا محالةَ[3]

بمعنى «لا بدَّ»، من حالَ يحولُ، أي تحوَّل.

لا يذهَبُ عليك

أي لا يخفَى عليك. يقال: «ذهبَ عليه كذا» إذا غفل عنه.

لكنْ

ساكنة النون، ضربان:

أحدهما: مخففة [55/ب] من الثقيلة، وهي حرفُ ابتداء لا يعمل.

1 انتهت إضافة «مفيد»، ويبدو أن فيه نقصاً.

2 لعله يريد عند غير ابن هشام لأنه يقول: «وقولهم (لا غير) لحن..» (المغني: 1/ 179).

3 المحالة: الحيلة.

وهي لمجرد الاستدراك. وإنما تدخل إذ ذاك على الجملتين.

وثانيهما: خفيفة بأصل الوضع. فإنْ وليها كلام، أي جملة فهي حرف ابتداء[1] أيضاً لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفةً. ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿ولكنْ كانوا هُمُ الظَّالمين﴾[2]. وبدونها نحو قول زهير[3]: [من البسيط]

81- إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بَوادِرُهُ لكنْ وقائعُه في الحربِ تُنْتَظَرُ

البوادر: جمع بادرة وهي الحدَّة. وورقاء: اسم رجل. والوقائع: جمع وقيعة وهي القتال.

واقترانها بالواو لعطف جملة على جملة. وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفيٌ أو نهي، نحو: «ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو» و«لا يقمْ زيدٌ لكنْ عمرٌو». فإن قلت: قامَ زيدٌ بغير النفي ثم جئتَ بـ«لكنْ» جعلتها حرف ابتداء، فجئت بالجملة فقلت: «لكنْ عمرٌو لم يقمْ». واقتصر البعض على اشتراط تقدم النفي خاصة.

الشرط الثاني: أن تُقترن بالواو. ولا تُستعمل مع المفرد إلا بالواو. والحاصلُ أن «لكن» إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة على قول، نحو: «ما رأيتُ زيداً لكن عمراً». وبعد النهي أيضاً على قول: «لا يَقُمْ زيدٌ لكنْ عمرٌو».

وأما في عطف الجملتين فنظيرة «بل» في مجيئها بعد النفي والإيجاب؛

---

1 وفي الأصل: الابتداء.

2 من الآية: 76/ الزخرف: 43.

3 في ديوان زهير: 306. المغني: 1/ 322. الدرر: 6/ 144.

تقول: «جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يجئ» و«ما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو قد جاء» فتكون حرف الابتداء. وإنما لا يجوز عطف المفرد بعد الإثبات لأنه إذا عطف بلكن مفرد على مثله يجب أن يكون ما قبلها نفياً، لأن ما بعدها مفرد. والمفردُ يجب أن يكون مُثبتاً لأن النفي مخصوص بالجمل. فإذا كان ما بعدها إثباتاً وجب أن يكون ما قبلها نفياً لتحصل المغايرة، بخلاف ما إذا عطف بها جملة على جملة فإنه لا يلزم أن يكون ما قبلها نفياً، لأن الجملة التي بعدها لا يجب أن تكون إثباتاً.

إذاً الجملةُ قد تكون نفياً وقد تكون إثباتاً. انتهى.

لكنَّ

مشدَّدة النون. من الحروف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. واختلف في لفظها؛ وقال البصريون: إنها بسيطة. وقال الكوفيون: مركبة من «لا» و«إنَّ» والكاف زائدة لا للتشبيه. وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: الاستدراك وحده، وهو المشهور. وفُسِّر [56/أ] الاستدراك بأن تُنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها. ولذلك لا بدَّ أن يتقدمها كلامٌ مناقضٌ لِما بعدها نحو: «ما هذا ساكناً لكنَّه متحرك»، أو ضد له نحو: «ما هو أبيضُ لكنه أسود».

وثانيها: أنها تردُ تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة. وفسروا الاستدراك برفع ما يُتوهَّم ثبوتُه، نحو: «ما زيدٌ شجاعاً، ولكنَّه كريم»، لأنه الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان؛ فنفيُ أحدهما يوهم إلى الآخر. و«ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابُسٌ أو تماثل في

الطريقة. ومثَّلوا للتوكيد نحو: «لو جاءني لأكرمتُه لكنَّه لم يجئْ». فأكدَتْ[1] ما أفادتْه «لو» من الامتناع.

وثالثها: للتوكيد دائماً مثل «إنَّ». ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور.

وقد يحذف اسم لكن هذه كقوله[2]: [من الطويل]

82- فلو كنتَ ضَبِّيّاً عرفتَ قَرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

أي: ولكنَّكَ[3].

ولا تدخلُ اللام في خبرها خلافاً للكوفيين؛ احتجوا بقوله[4]:

83- ولكنَّني مِن حُبِّها لعميدُ

ولا يُعرف له قائل ولا نظير. ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل «لكنْ أنَّني». ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون «لكنْ» للساكنَيْن. وتخفف فتلغى عن العمل بخروجها عن المشابهة بالفعل. وتكون بعد التخفيف من حروف العطف كما ذكرنا. وتجوز الواو معها مشددةً أو مخففة. وهي إما عاطفة أو اعتراضية، إلا أن في المخففة ضعيف.

---

1 وفي الأصل: فأكدت على. والفعل «أكد» يتعدى بنفسه، فأسقطنا «على».

2 البيت للفرزدق كما في ديوانه: 481 (وفيه: عظيماً مشافرُهُ). رصف المباني: 279. والكتاب: 2/ 136، وفيه: ولكن زنجياً. المغني: 1/ 321. وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 182.

3 فاسمها محذوف. المشفر للبعير كالشفة للإنسان. وقد رأى النحاة أن حذف الاسم في البيت جاء ضرورة. ويجوز أن نقول على رواية ابن هشام «زنجياً» فتصير اسم لكن وخبرها مضمر.

4 سبق التعريف بالشاهد. انظره رقم (76).

لَدَى

بمعنى عند. وهو شبهُ ظرف مبني، وعلة بنائه[1] شبهُ بعضه بالحرف كـ«لَدْ» على وزن «قد»، وهو مبني وحُمل سائره عليه، لأن فيها ثمان لغات:

لدَى، ولَدُنْ، ولَدُنَ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ[2]

وحكمُها أن يجرَّ بها اسمٌ على الإضافة، نحو: «المالُ لدى زيدٍ» أو «لَدُنْ زيدٍ». وقد يُنصب في بعض لغات «لَدُن» خاصة سَماعاً تشبيهاً لنونها بنون التنوين[3]. . . والفرقُ بينه وبين «عند» مذكور في بحث «عند».

لَعَلَّ

من الحروف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. وشذَّ الجرُّ بها كقول الشاعر[4]: [من الطويل]

84- لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ

وقيل: «لعله [لأبي المغوار]»[5]؛ وهمٌ أو قصدَ الحكايةَ. وفيه لغات:

---

1 وفي الأصل: بنائها، وكذا ما بعدها. . فقد اختل التعبير عنده بين التذكير والتأنيث.

2 ذكر المؤلف ستاً من ثمان. وفي اللسان (مادة - لدى): لُدْن، ولَدْن، ولَدِن. ويضيف الجوهري أن: لدى لغة في «لَدُنْ».

3 ثلاث كلمات لم نهتد إلى حلها ورسمها (فانئل رطل زيتاً).

4 عجز لكعب بن سعد الغنوي كما في الأصمعيات: 96 من قصيدة يرثي فيها أبا المغوار أخاه. ومنهم من ينسب البيت إلى سهم الغنوي أخي كعب. خزانة الأدب: 10/ 426 وغيرها. الدرر: 4/ 174. ومن غير نسبة في المغني: 1/ 315. ابن عقيل 4/ 2. وصدره:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ داعياً

ويروى: وارفع الصوت جهرةً.

5 الإضافة من المغني، وهو زعم الفارسي.

لعل - وهو المشهورُ - وعَلَّ بحذف اللام، وغَنَّ بالغين المعجمة والنون، ولألّ باللام المفتوحة [56/ب] والهمزة والنون، ولعنَّ باللام والعين المهملة والنون، ولغنَّ بالغين المعجمة.

وعند المبرد أصل «لعل» عَلَّ؛ زيدت فيها لامُ التأكيد، فهي توقُّع أمرٍ مرجوّ أو مخوف، لكنه كثر في المرجوِّ حتى غلب فيه.

مثال توقع المرجو قوله تعالى: ﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾[1] هذا تحذير العباد من أن تأتيهم القيامةُ وهم على الكفر والعصيان. فإن قيل: ترجِّيَ المرجوِّ وتوقع المخوف لا يُتصور في حق الله تعالى لأنه لا يخفى عليه شيء، فكيف ذكر لفظة «لعل» في الآيتين المذكورتين، ونحوهما من الآيات القرآنية؟ أجيب بأنه في الآيتين يكون الترجي وتوقع المخوف للعباد عن طريق ردِّ معناهما إلى المخاطب؛ كأن التوقع مِمَّن تعلقَ به، وهم المخاطبون. يعني: كونوا على الرجاء والخوف لا تأمنوا من عذابي ولا تقنطوا من رحمتي.

وقيل: لعل للعلة، وهذا يستقيم في بعض المواضع دون بعض. فيستقيم في قوله تعالى: ﴿وتُوبوا إلى الله جميعاً أيُّها المؤمنون لعلكم تُفلحون﴾[2] أي لأن تفلحوا. ولا يستقيمُ في قوله تعالى: ﴿وما يُدْريك لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾.

وقيل: إذا ذَكر الله تعالى «لعل» تكون للتحقيق. وهذا لا يستقيم في قوله تعالى: ﴿لعلَّه يتذكَّرُ أَو يَخْشى﴾[3]؛ فإن فرعون لم يتذكر ولم يخشَ.

وقد أجاز الأخفشُ دخول «لعل» على «أنَّ» المفتوحة المشددة قياساً

1 من الآية: 17/ الشورى: 42.

2 من الآية: 31/ النور: 24.

3 من الآية: 44/ طه: 20.

على «ليت». قال صاحب «المكمل»: هذا ليس بجيد لأن لعل للترجي و«أنَّ» للتحقيق، وهما متضادان بخلاف «ليت» فإنها تُستعمل في الممكنات والمستحيلات. ولأنه جاء دخول «ليت» ولم يجئ دخول «لعل» على «أنّ».

للهِ دَرُّهُ

أي لله الفضلُ الصادرُ عنه فإن «الدَّرَّ» في الأصل ما يدرُّ أي ينزل من الضّرع وهو اللبنُ، ومن الغيم المطرُ[1]. وها هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه. وإنما نُسب فعل الممدوح إلى الله تعالى قصداً للتعجب، لأن الله تعالى منشئ للعجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه[2] إلى الله تعالى، نحو قولهم: «للهِ أنتَ» و«للهِ أبوك».

فمعنى «للهِ درُّه» أتعجبُ عجباً فعله، كذا قالوه[3].

لم، لمّا

حرفان يجزمان المضارع، ويقلبان معناه ماضياً، وينفيانه. ولكن بينهما فرق من أربعة أوجه:

أحدها: أن «لم» نفيٌ لما ليس فيه تأكيد، و«لما» [57/أ] نفيٌ لِما فيه تأكيد. فإذا قيل: «قد فعلَ زيدٌ» فقلت: «لمّا يفعلْ» نفيتَ قوله: «قد فعلَ»[4]. وفيه تأكيد بلفظة «قد». وإنما نُفي لما فيه تأكيد، لأن فيه حرفَي نفي

---

1 والدر: العمل من خير أو شر (اللسان - درر).

2 وفي الأصل: ينسبون.

3 وعكس «لله دره» قولهم: «لا دَرَّ دَرُّه» أي لا زكا عمله.

4 ذلك أن «لم» لنفي «فعلَ»، و«لما» لنفي «قد فعل».

وهما: لم وما النافية.

والفرق الثاني: أن «لم» نفي من غير توقع، وفي «لما» توقع. فإذا قال: «لم يركبْ زيدٌ» فقد نفى ركوبه مطلقاً. ولذا سماه الصرفيون الجحد المطلق. وإذا قال: «لمّا يركبْ» فقد نفى ركوبه إلى وقت ركوبه بعد هذا.

والفرق الثالث: أن «لم» نفيٌ في زمان غير ممتدّ، و«لما» نفي في زمان ممتدٍّ وقتُه إلى وقت المتكلم. فإذا قال: «ندمَ ولم ينفعْه الندمُ» معناه لم ينفعه عقيب ندمه. وإذا قال: «لمّا ينفعْه الندمُ» معناه لم ينفعه الندم من ابتداء ندمه إلى وقت التكلم.

والفرق الرابع: أن «لما» يجوز أن يحذف فعله، ولا يجوز في «لم» لأن «لما» فيه تأكيد النفي لأنه مركب من حرف نفي. فإذا كان كذلك يكون أظهر في الدلالة على النفي من «لم»، فتقول: «خرجتَ ولمّا» وتسكت. ومعناه: ولما تخرج. ولو قلت: «خرجتَ ولم» وتسكت، لم يجز حتى تقول: «ولم تخرجْ». كذا في «المكمل».

واعلمْ أنَّ لمّا تجيء على أربعة أوجه:

أحدها: فعل، نحو: لَمَّ، لمّا، لمُّوا.

وثانيها: جازمة، إذا دخلت على المضارع كما ذكرنا.

وثالثها: بمعنى حين، إذا دخلت على الماضي، نحو: «جئتُك لمّا ضرب» أي حين ضرب. وهي هاهنا اسم مبني مضاف إلى ما بعده. وما بعده مجرور المحل على أنه مضاف إليه. فمعنى: «لما ضربت زيداً» حين ضربه.

ورابعها: بمعنى «إلا» إذا لم تدخل على الفعل[1]، نحو قوله تعالى:

1 أي إذا دخلت على الجملة الاسمية.

﴿لمّا عليها حافظ﴾[1]، أي: إلا عليها حافظ.

لن

من نواصب المضارع. قال الفراء: أصله «لا» أبدل الألف نوناً، فصار «لن». وقال الخليل: أصله «لا أن» فخففت بالحذف، كقولك «أيش» في: أي شيء. وعند سيبويه: حرف برأسه، وهو الصحيح.

ومعنى «لن» نفي المستقبل نفياً مؤكداً لا مؤبداً، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى: ﴿فلن أبرحَ الأرضَ حتى يأذنَ لي أبي﴾ الآية[2] تناقضٌ لأن «لن» تقتضي معنى التأبيد، وحتى يأذن إلى الانتهاء.

والفرق بين «لن» [57/ب] و«لا» لنفي الاستقبال، أن «لن» تفيد تأكيد النفي أو تشديد النفي، و«لا» تفيد النفي بدون التأكيد. فإذا قلت: «لا أبرحُ مكاني» معناه: لا أفارق مكاني في الزمان المستقبل زماناً قليلاً. وإذا قلت: «لن أبرحَ مكاني» معناه: لا أفارق مكاني زماناً كثيراً، أو لا أفارق مكاني البتَّةَ.

فلفظة «لن» تفيد التأكيد كالنون المشددة في قولك: «لا أفارقَنَّ».

لو[3]

حرف شرط، فهي للماضي سواءٌ دخلت على الماضي أو المضارع.

---

1 من الآية: 4/ الطارق: 86.

2 من الآية: 80/ يوسف: 12.

3 وموجز أحوال إعرابها:

أ- حرف امتناع لامتناع تضمن معنى شرط غير جازم.

ب- حرف مصدري، وأكثر ما تأتي بعد فعل «ودَّ» أو مشتقاته.

ج- حرف عرض.

د- حرف تمنٍ.

كما أنَّ «إنْ» الشرطية للمستقبل سواء على أيِّهما دخلتْ. فنحو: «لو ضربتَ ضربتُ» و«لو تضربُ أضربُ» بمعنىً أي: لو وقع منك ضربٌ في الماضي فقد وقع مني ضربُك أيضاً فيه.

وقد تستعمل كـ«إنِ» الشرطية في المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ولأمَةٌ مؤمنةٌ خيرٌ مِن مشركةٍ ولو أعجبَتْكم﴾[1].

والحاصلُ أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً وحالاً ومستقبلاً، وقد قُصد فرضُه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية. ويلزم الفعل لفظاً كما مر في الأمثلة، أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿لو أنتم تَملكون﴾[2] أي: ولو تملكون أنتم. فـ«أنتم» فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر، لأنه كان ضميراً مستتراً، فلما حذف الفعل صار منفصلاً بارزاً.

ولطلبها الفعلَ قيل بعد «لو» المحذوف فعلها أنك بالفتح لا بالكسر، لأنها - أي أنَّ - مع معموليها فاعل لفعل مقدر بعد «لو». والصالح للفاعلية هو «أن» المفتوحة لا المكسورة. ووجبَ في «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: «لو أن زيداً جاءني لأكرمته». ولو قلت: «لو أن زيداً حاضر» لم يجز، لأن الخبر كالعوض من الفعل المحذوف. هذا إذا كان الخبر مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل من مصدره. وأما إذا كان جامداً؛ بأن لا يمكن اشتقاقه جاز وقوعه خبراً لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى: ﴿ولو أنَّما في الأرض من شَجرةٍ أقلامٌ﴾[3] فإن الأقلام ليس مشتقاً فيوضع فعل في موضعه. وهذا أي جواز وقوع الخبر جامداً قولُ ابن

---

1 من الآية: 221/ البقرة: 2.

2 من الآية: 100/ الإسراء: 17.

3 الآية: 27/ لقمان: 31.

الحاجب[1] من قبيل: «زيداً ضربت عمراً أو أخاه» في «إن زيداً» إنما يصحُ نصبه مع كون الفعل [58/ أ] مشغولاً بعمرو، هو أجنبي عنه من أجل أن عمراً أخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرٌو لاتصاله به في سبب زيد كان الضمير المتصل بأخي[2] زيد ملتبساً بعمرو ومتصلاً به.

وقد تجيء «لو» للتمني كقولك: «لو تأتيني فتحدِّثَني»، كما تقول: «ليتك تأتيني فتحدثَي»، ويجوز في «فتحدثني» الرفع والنصب. أما الرفع فحملاً على أن «لو» حرف شرط، وأما النصب فبإضمار «أن» الناصبة للمضارع.

واعلمْ أن المشهور أن «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. وهذا لازم معناه فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي لحصول أمرٍ آخر مقدَّر فيه، وما كان حصولُه مقدراً في الماضي كان منفياً فيه قطعاً. فيلزم لانتفائه انتفاءُ ما علق به أيضاً. فإن قلت مثلاً: «لو جئتَني لأكرمْتُك» فقد علقتَ حصول الإكرام في الماضي لحصول مجيء مقدر فيه، فيلزم انتفاؤهما معاً. وكون انتفاء الإكرام مسبباً لانتفاء المجيء في زعم المتكلم. واستعمال «لو» بهذا المعنى هو الأكثر المتعارف.

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء الملزوم، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسَدَتا﴾[3]. فإن

---

1 جاء في الهامش (57/ ب) تعريف بابن الحاجب: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الفقيه المالكي. كان والده حاجباً للأمير عز الدين. درّس بجامع دمشق في زاوية المالكي. ولد سنة سبعين وخمس مئة، وتوفي في الاسكندرية ضحوة أو غرة سادس عشر من شوال سنة ست وأربعين وست مئة، ودفن خارج باب البحر من العلماء (من غير اسم. وفي الهامش كلمة غامضة).

2 وفي الأصل: بأخ.

3 من الآية: 22/ الأنبياء: 21.

«لو» هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة، وعلى أن الفساد مُنتفٍ، فيُعلم من ذلك انتفاءُ التعدد.

وفي هذا الاستعمال توهَّم المصنف - أي ابن الحاجب - أن «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وخطأ عكسُه المشهور. ولم يدر أن ما ذكره معنى يقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول. وإن معنى المشهور بيان سببية أحد انتفاءين معلومين للآخر لجنب الواقع، فلا يتصور هناك استدلال.

فإن قلتَ: «لو جئتَني لأكرمتُك» لم تقصد أن تُعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام. وكلا الانتفاءين معلوم له، بل قصدتَ إعلامه بأن انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء.

ولها استعمالٌ ثالث، وهو أن يُقصد **بيانُ استمرار شيء**، فيربطه ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه، كقولك: «لو أهانَني أكرمتُه» لبيان استمرار وجود الإكرام، فإنه إذا استلزمتِ[1] الإهانةُ الإكرامَ فكيف لا يستلزمُ الإكرامُ الإكرامَ؟ ومنه قول عمر رضي الله عنه: «نعمَ العبدُ صُهيبٌ [58/ب] لو لم يخفِ اللهَ لم يعصهِ»[2].

---

1 وفي الأصل: استلزم.

2 جاء هامش مطول في الورقة 59 بطرفيها هو: فإن قيل: لا يصحّ ما ذكرتم من أن لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله (أخطأ فقال: عليه الصلاة والسلام) «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» وإلا يلزم ثبوت عصيانه، لأن نفي النفي إثبات. وهذا فاسد لأن الغرض مدح صهيب بعدم العصيان. قلنا: قد يستعمل «إن» و«لو» للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يُستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء. فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك» أو منفيين نحو «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو مختلفين نحو: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يَمدُّه من بعدِهِ =

لولا[1]

حرف تحضيض، وهو التحريض. وهو حملُ أحد على الفعل. ولا يقع بعدها إلا الفعل. قال الله تعالى: ﴿لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قريب﴾[2]. فإن رأيتَ بعدها اسماً فاعلم بأن هناك فعلاً مضمراً يكون الاسم الظاهر معمول ذلك الفعل، كقولك: «لولا زيداً» أي لو ضربت زيداً.

وللولا معنى آخر، وهو **امتناع الشيء لوجود غيره**، وهو في هذا الوجه داخل على اسم مبتدأ وخبره محذوف وأقيم جوابه مُقام الخبر، كقولك: «لولا عليٌّ لهلكَ عمرُ» أي لولا علي موجود.

وقال ابن هشام إن «لولا» على أربعة أوجه:

أحدها - أن تكون للتحضيض والعرض: فتختص بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لولا تَسْتَغفرون الله﴾[3]. ونحو: ﴿لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ﴾. والفرقُ بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعَرْضُ طلبٌ بلينٍ وتأدب.

والثاني - أن تكون للتوبيخ والتنديم: فتختص بالماضي، نحو: ﴿لولا

=سبعةُ أبحرٍ ما نَفِدت كلماتُ الله﴾، ونحو: «لو لم تكرمني لأثنيت. .». ففي هذه الأمثلة إذا ادُّعيَ لزوم وجود جزاء لهذا الشرط مع استعانته. فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطرق الأولى.

1 وتستعمل لهذا المعنى لولا أيضاً نحو: «لولا إكرامُك إيايَ لأثنيتُ عليك». يعني «لولا» يلزمها الفعل لفظاً أو تقديراً. فكل اسم وقع بعدهنّ مرفوع أو منصوب بفعل مضمر. وإذا وليهنَّ المستقبل كنّ للتحضيض. وإذا وليهنَّ الماضي كنّ للوم والتوبيخ. وتستعمل كثيراً في لوم المخاطب لفوت شيء في الماضي يمكن تداركه في المستقبل، فيكون في المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات «بركوي».

2 من الآية: 10/ المنافقون: 63.

3 من الآية: 46/ النمل: 27.

جاؤوا عليه بأربعةِ شُهداء﴾[1]. ومنه: ﴿ولولا إذ سَمعتموهُ قلتُم﴾[2] إلا أن الفعل أُخِّر.

والثالث – أن تكون للاستفهام: نحو: ﴿لولا أُنزِلَ عليه مَلَكٌ﴾[3].

والرابع – أن تدخلَ على الاسمية لربط **امتناع الثانية لوجود الأولى**؛ نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتُك» أي لولا زيد موجود.

لَوْما

بمنزلة لولا. تقول: «لوما زيدٌ لأكرمتُك». وفي التنزيل: ﴿لوما تَأتينا بالملائكة﴾[4]. وزعم المالقيُّ أنها لم تأتِ إلا للتحضيض[5].

ليتَ

من الحروف المشبهة بالفعل، وهي للمُنى، فتدخل **على الممكن** نحو: «ليتَ زيداً قائم»، **وعلى المستحيل** نحو: «ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً». وتدخل [على][6] حرف النداء نحو: «يا ليتَ زيداً حاضرٌ»، فيحتمل أن يكون تقديره: «يا قومُ أتمنى الشيءَ الفلاني». ويحتمل أن يكون التقدير: «يا أيُّها الشيءُ الفلاني أتمنّاك[7] فاحضر». فيكون المنادى محذوفاً.

---

1 من الآية: 13/ النور: 24.

2 من الآية: 16/ النور: 24.

3 من الآية: 8/ الأنعام: 6.

4 من الآية: 7/ الحجر: 15.

5 قال المالقي: «اعلم أن لوما لم تجئ في كلام العرب إلّا لمعنى التحضيض» ولا تدخل إلا على الأفعال.. فإن وجد الاسم بعد لوما فعلى تقدير الفعل» (رصف المباني: 297).

6 وفي الأصل: وتدخل التي هي حرف النداء. التركيب غامض والإضافة للسياق.

7 وفي الأصل: أتمنيك.

وأجاز الفراء والكسائي: «ليت زيداً قائماً» بنصب المعمولين. لكن قول الفراء بناء على أن يُجرى التمني، فيقال؛ «ليت زيداً قائماً» كما يقال: «أتمنى زيداً قائماً». وقول الكسائي بناء على تقدير «كان»، فكأنه قيل: «ليت زيداً كان قائماً». فكان مع اسمه المضمر فيه ومع خبره في محل الرفع خبر «ليت» متمسكاً بقول الشاعر[1]: [من الرجز]

85- يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا

والكسائي يقول: أي ليت أيام الصبا كانت رواجعاً. والمحققون على أن «رواجعاً» حال من المستكنِّ [59/ أ] في خبرها المحذوف. أي ليت أيامَ الصبا كائنةٌ حالَ كونِها راجعةً. فـ«لنا» خبر ليت، وأيام الصبا اسمها، ورواجعاً: منصوب على الحال. لأن في «لنا» فعلاً مضمراً وهو استقرت، أو كائنة.

وتدخل «ليت» على «أنَّ» المفتوحة المشددة. تقول: «ليتَ أنَّ زيداً خارج». تقوم «أنَّ» مع اسمها وخبرها مقام اسم ليت، وخبرها محذوف، أي: «ليت خروجَ زيدٍ حاصل».

فصل [في عمل ليت]

وقد التزم حذفُ خبر ليت في قولهم: «ليتَ شِعري» لقيام ما بعد «شعري» مقام الخبر، مثل أن تقول: «ليت شعري أيُّ الرجلينِ عندك». أي ليتَ علمي حاصل بكونِ أي الرجلين عندك. فحذف الخبر وهو الحاصلُ لدلالة أي الرجلين عندك. وقيل: الأصل في «شعري»: شعرتُ شعرةً، فحذفوا التاء وعوَّضوا منها الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وإقامَ الصلاة﴾[2].

1 المرجز للعجاج في ملحق ديوانه: 2/ 306. شرح المفصل: 1/ 104. الكتاب: 2/ 142. ومن غير نسبة في رصف المباني: 298. المغني: 1/ 314. اللسان - مادة ليتَ.

2 من الآية: 73/ الأنبياء: 21.

و«شعري» اسم ليت. وأصلُ هذا الكلام «ليتني أشعُرُ بكذا شعرةً»، ثم حذف الفعل الذي هو الخبر، وأقيم المصدر مُقامَه، صار «ليتني شعر». فكرهوا هذه العبارة لِما في ظاهرها من المحال، فأضافوا المصدر إلى اسمها وصَيَّروه اسمها فقالوا: «ليت شعري». فهذا مختصر من ذلك، وناب المصدرُ عن الخبر والبناءُ عن الاسم.

وتلحقها ما الكافَّة فتعزلها عن العمل. ويُبتدأ بعدها الكلام، فتدخل على التبيين لأن «ما» الكافة عزلتها عن العمل، فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل، نحو: «ليتما زيدٌ قائمٌ» و«ليتما يقومُ زيدٌ». ووجه عزلها عن العمل زوالُ مشابهتها الفعل كما ذُكر تفصيله في بحث «إنّ». ومن العرب من يعملها ويجعل «ما» زائدة، كقول النابغة[1]: [من البسيط]

86- واحْكُمْ كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نظرتْ إلى حمامٍ سِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

قالت: ألا ليتَما هذا الحمامَ لنا إلى حمامَتِنا أو نصفُه فقدِي

احكم: أي كن حكماً كما حكمت فتاةُ الحي وهي زرقاءُ اليمامة؛ رأتْ من الحمام يطير، وقالت: ليتما هذه الجماعةَ من الحمام لنا ونصفها معها منضمَّة إلى حمامتنا. فقد: أي حسبُ، أصله فقَدْني، حُذفت نون الوقاية لضرورة الشعر فصار «قدي». وسراع: جمع سارع. والثمد: الماء القليل. [59/ب] وكانت ما رأت ستة وستين، وإذا انضم نصفها، وهو ثلاثة وثلاثون إليها، يكون تسعة وتسعين. وإذا ضُمَّ هذا القدرُ إلى الحمامة التي كانت لها يكون مئة[2].

1 ديوان النابغة: 24، من معلقته. الأغاني: 11/ 31. خزانة الأدب: 10/ 251. رصف المباني: 298. المغني: 1/ 75. الإنصاف: 2/ 479، وفيه بضم الميم.

2 يؤيده قول النابغة:

فحسبوه فألفوهُ كما ذكرتْ ستاً وستين لم تنقصْ ولم تزدِ

وموضعُ الاستشهاد نصبُ «الحمام» على أنه اسم «ليتما»[1].

ليس

من الأفعال الناقصة على الأصح[2]، يرفع اسمه وينصب خبره. ومعناه نفيُ مضمون الجملة في زمان الحال. وهذا هو مذهب الجمهور، مثل: «ليس زيدٌ قائماً» أي الآن قائماً. وقيل: «لنفي الجملة» ولذلك يقيد تارة بزمان الحال «ليس زيدٌ قائماً الآن»، وتارةً بزمان الماضي، نحو: «ليس خَلَقَ اللهُ تعالى مثله»، وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يَأتِيهم ليسَ مَصْروفاً عنهم﴾[3]. هذا مذهب سيبويه.

وفي «المغني»[4]: إنه كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة.

واعلمْ أنه يجوز تقديم خبره على اسمه تقول: «ليس منطلقاً زيدٌ»؛ ملحقاً بكان في التقديم. وقيل: إنه فعل غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به؛ تقول: ليسا، وليسُوا، ليسَتْ، ليسَتا.

وقيل: أصله ليسَ كـ«صَيِد» البعير، ولكنه التزم في عينه الإسكان ليكون دليلاً على جموده. ولو كان متصرفاً لقيل: «لاسَ» كهاب، أو تُرِك على

---

1 وما: زائدة. ويقول: المالقي: «برفع «الحمام» ونصبه، وإنما ذلك لعدم دخولها على الأفعال».

2 خالف المالقي المؤلف وابن هشام في «ليس» فقال: «اعلم أن ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي؛ فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو علي أنها حرف» (رصف المباني: 300 - الكتاب: 1/ 28). ولعله يريد في حرفيتها أنها من حروف الاستثناء (انظر اللسان - مادة ليس) كما سيأتي.

3 من الآية: 8/ هوْد: 11.

4 المغني: 1/ 323.

الأصل كـ«صَيد». ولا يجيء في غير الماضي. وقيل: إنه حرف لعدم تصرفه، ولعدم الدلالة على الزمان.

وفي «المغني» إنه يلازم رفع الاسم ونصب الخبر. وقيل: قد يخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن يكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة «إلا»، نحو: «أتَوْني ليس زيداً». والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدم، واستتارُه واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب. يعني أنك إذا قلت: «قامَ القومُ ليس زيداً» فزيد مستثنى بليس منصوب بها على أنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها عائد إلى البعض المفهوم مما تقدم، أي: «قاموا ليس بعضهم زيداً».

والثاني: أن يقترن الخبرُ بعدها بإلّا، نحو: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» فإن بني تميم يرفعونه حَمْلاً لها[1] على «لفظ ما» في الإهمال عند انتقاض النفي. كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها.

والثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية [60/ أ] أو على المبتدأ والخبر مرفوعين.

والرابع: أن تكون حرفَ عطف بدليل قولهم[2]: [من الرجز]

87- أينَ المفَرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

المراد بالأشرم: أبرهة بن الصباح صاحب الفيل. قيل له ذلك لأنه

---

1 وفي الأصل: له.

2 الرجز لنُفيل بن حبيب الحميري في الدرر: 6/ 146. وبلا نسبة في المغني: 1/ 325. الجنى الداني: 498.

مشروم الأنف.

ليس غيرُ[1]

[غير]: مبني على الضم مُشبهُ ظرفٍ في حذف المضاف. ولشدة الإبهام يُشبه بالغايات ولا يحذف منه المضاف إليه إلا بعد «ليس» نحو: «جاءني[2] زيدٌ ليسَ غيرَ» لكثرة استعمال «غير» بعده. إلا أنه في موضع على خبرية ليس لأنه هنا للاستثناء[3].

1 بياض في الأصل، استخرجناه من النص.

2 وفي الأصل: ما جاءني.

3 يجوز رفع «غير» والخبر محذوف، ونصبها على أنها خبرها والاسم محذوف. وانظر رأي النحاة في ضمها بناء أو إعراباً في المغني: 1/ 179.

حرف الميم

ما

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية. وكل منهما تنقسم إلى[1] ثلاثة أقسام. أما **أقسام الاسمية**:

فأحدها: أن تكون معرفة. وهي نوعان؛ ناقصة وتامة:

فالناقصة: وهي الموصولة نحو: ﴿ما عندَكُم ينفَدُ وما عندَ اللهِ باقٍ﴾[2].

والتامة: نوعان: عامة وخاصة. فالعامة مقدرة بقول الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو: ﴿إنْ تُبدوا الصدقاتِ فنِعِمَّا هيَ﴾[3] أي فنعم الشيء هي. والأصلُ: فنعم الشيءُ إبداؤها. لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات. ثم حذف المضاف وأنيبَ عنه المضاف إليه فارتفع.

وأما **الخاصة**: فهي التي يتقدمها ذلك من لفظ الاسم، نحو: «غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمّا» [و«دققْتُه دَقّاً نِعِمّا»][4]. أي: نِعْمَ الغَسْلُ ونعمَ الدَّقُّ.

القسم الثاني من الاسمية:

أن تكون **نكرة مجردة** عن معنى الحرف. وهي أيضاً نوعان: ناقصة

---

1 وفي الأصل: على.

2 الآية: 96/ النحل: 16.

3 الآية: 271/ البقرة: 2.

4 نقل المؤلف من المغني: 1/ 323 وسها عن هذه الجملة، فأضفناها لضرورة ما بعده.

وتامة.

فالناقصة: هي الموصوفة، وتقدَّر بقولك «شيء». كقولهم: «مررتُ بما مُعْجَبٍ لك».

والتامة: تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: في التعجب، نحو «ما أحسَنَ زيداً!» بمعنى: شيءٌ حسَّنَ زيداً.

الثاني: باب نعم وبئس، نحو «غَسلتُه غَسلاً نِعِمّا» أي: نعمَ شيئاً. فـ«ما» نصبٌ على التمييز عند أكثر المتأخرين.

الثالث: قولهم، إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار من فعلٍ كالكتابة «إنَّ زيداً ممّا أن يكتبَ»، أي أنه من أمرِ الكتابة. أي أنه مخلوق من أمرٍ؛ ذلك الأمرُ هو الكتابةُ. فـ«ما» بمعنى شيء.

القسم الثالث: أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف [60/ب] وهي نوعان:

الأول - استفهامية: معناها «أيُّ شيء؟» نحو: ﴿ماهِيَه﴾[1] و﴿مالونُها﴾[2] ﴿وما تلكَ بيمينِكَ﴾[3].

ويجب حذفُ ألفها إذا جُرَّت، وإبقاءُ الفتحة دليلاً عليها، نحو: فيمَ؟ وإلامَ؟ وعلامَ؟ وحتّامَ؟ وعلةُ حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر[4]. فلذا حذفت في نحو: ﴿فيمَ أنتَ﴾[5] و﴿بِمَ يرجعُ المُرْسَلون﴾[6] و﴿لِمَ

---

1 من الآية: 10/ القارعة: 101.

2 من الآية: 69/ البقرة: 2.

3 من الآية: 17/ طه: 20.

4 يريد بين أن تكون ما استفهامية، وما اسماً موصولاً.

5 من الآية: 43/ النازعات: 79.

6 من الآية: 35/ النمل: 27.

تقولون ما لا تَفْعلون﴾[1]. وتثبتت في ﴿لَمسَّكُم فِيما أَفَضْتُم فيهِ عذابٌ عظيمٌ﴾[2] و﴿يُؤمنون بما أُنزِل إليك﴾[3] و﴿ما مَنَعك أن تسجُدَ لِما خلقتُ بيدَيَّ﴾[4].

واختلف في «حتام». وقيل: «حتَّى مَتى». فحذف منه التاء والألف، لخروج «متى» عن صدر الكلام. وكذا في «إلامَ».

والثاني - شرطية: وهي زمانية وغير زمانية.

فالأول نحو: ﴿فما اسْتَقاموا لكم فاسْتَقيموا لهم﴾[5] أي إن استقاموا لكم فاستقيموا لهم مدةَ استقامتهم لكم.

والثاني نحو: ﴿وما تَفعلوا من خيرٍ يعلمْهُ اللهُ﴾[6]. أي إن يفعلوا من خيرٍ.

وأما أوجهُ الحرفية:

فأحدها: أن تكون **نافية**. فإن دخلت على الجملة الاسمية أَعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عملَ «ليس»، نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾[7] أو ﴿ما هُنَّ أمهاتِهم﴾[8]. وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو: ﴿وما تُنْفقون

---

1 من الآية: 2/ الصف: 61.

2 من الآية: 14/ النور: 24. أفضتم: خضتم.

3 من الآية: 4/ البقرة: 2.

4 من الآية: 7/ التوبة: 9.

5 من الآية: 5،/ ص: 38.

6 من الآية: 197/ البقرة: 2.

7 من الآية: 31/ يوسف: 12.

8 من الآية: 2/ المجادلة: 58.

إلا ابتغاءَ وجهِ الله﴾[1]. ولو عملت لأسقطت النون[2] ولم تسقط.

واعلمْ أنك إذا نفيتَ المضارع تخلصُ عند الجمهور للحال عند انتفاء قرينةِ خلافهِ، كما في نحو: ﴿قلْ ما يكونُ لي أنْ أبدِّلَهُ﴾[3]. أقول: فـ«أنْ» فيه قد أَسْنَدَ «يكون» إلى أمرٍ مستقبل متوقع، وهو «أن أبدلَه». فلو جُعل للحال لزم تقدمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثر الفاعل.

الوجه الثاني أن تكون **مصدرية**. وهي نوعان: زمانية وغير زمانية.

الأول نحو: ﴿ما دمتُ حياً﴾[4] أصله: مدةَ دوامي حياً. فحُذِف الظرفُ فخلفته «ما» وصلتُها، أي نائبة عن الزمان، لأنها تدل على الزمان بذاتها لاقتضائها الاسميةَ. و«دمت» في تأويل المصدر، أي مدةَ دوامي حياً، فحذفَ الظرفُ - وهو المدةُ - ونابت عنه «ما» وصلتُها، وهي «ما دمتُ» كما جاء في المصدر الصريح: «جئتُك صلاةَ العصر» و«آتيك قدومَ الحاجِّ»، أي وقت صلاة العصر، ووقتَ قدومِ الحاجِّ. فحُذِف اسمُ الزمان وخلفه المصدرُ الصريح، أعني لفظ [61/ أ] «صلاة» و«قدوم».

والنوع الثاني نحو: ﴿عزيزٌ عليه ما عَنِتُّم﴾[5]، ونحو: ﴿فذُوقوا بما نَسِيتُم لقاءَ يومِكم﴾[6] أي نسيانكم.

الوجه الثالث من أوجه الحرفية أن تكون **زائدة**. وهي نوعان: كافّة، وغير كافة. والكافة ثلاثة أنواع:

---

1 من الآية: 272/ البقرة: 2.

2 لأسقطت النون بالجزم.

3 من الآية: 15/ يونس: 10.

4 من الآية: 31/ مريم: 19.

5 من الآية: 128/ التوبة: 9.

6 من الآية: 14/ السجدة: 32.

أحدُها: الكافة عن عمل[1] الرفع. ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلَّ، وكثُرَ، وطال. وعلةُ ذلك شبههنَّ بـ«ربَّ». ولا تدخل إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها، كقوله[2]: [من الخفيف]

88- قَلَّما يبرَحُ اللبيبُ إلى ما يورِثُ المجدَ داعياً أو مُجيبا

«قلما» في معنى النفي. واللبيب: العاقل. المجد: الكرم. أي لا يبرح العاقل على إحدى[3] الحالتين؛ إما أن يكون إلى ما يورث المجدَ، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دُعي إليه.

الثانية: الكافة عن عمل النصب والرفع. وهي المتصلةُ بـ«إنّ» وأخواتها، نحو: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾[4].

والثالثة: [الكافة] عن عمل الجر، وتتصل بأحرفٍ وظروف. فالأحرفُ:

أحدها: ربَّ. وأكثر ما تدخل على الماضي؛ لأن «رب» للتقليل أو التكثير. وهما إنما يكونان فيما عُرِف حَدُّه، والمستقبلُ مجهول نحو قوله: «ربما أوفيتُ في عَلَم» أي أشرفت. والعَلَم[5]: الجبل. ومن ثَمَّ قال الرمّاني[6] في قوله تعالى ﴿ربَّمَا يَوَدُّ الذين كفروا﴾[7]: وإنما جاز لأن المستقبلَ عند الله تعالى كالماضي. وقيل: [هو][8] حكاية حال ماضية مجازاً نحو: ﴿ونُفخَ في

1 وفي الأصل: العمل. أي تكفه عن طلب الفاعل كالشاهد الشعري.
2 المغني: 1/ 336.
3 وفي الأصل: أحد.
4 من الآية: 171/ النساء: 4.
5 وفي الأصل: والعمل.
6 سبق التعريف به في أواخر حواشي «اللامات».
7 من الآية: 2/ الحجر: 15.
8 إضافة للسياق هي والتي قبلها.

الصُّور﴾[1].

الحرف الثانية - الكافر: نحو «كن كما أنت».

الثالثة - الباء: كقوله[2]: [من الخفيف]

89- فلئنْ صِرتَ لا تُحيرُ جواباً   لَبِما قد تُرى وأنتَ خطيبُ

أحدثتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو ﴿واذكروهُ كما هَداكُم﴾[3]. والظاهر أن الباء والكاف للسببية[4] وأن «ما» معها مصدرية. ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل. والمعنى لا تحيرُ: لا ترجعُه. يقال: «كلمتُه فما أحارَ إليَّ جواباً». يصف الشاعر بهذا شخصاً مات: أي صرتَ لا تُرجع جواباً لمن يُكلمك. فكثيراً ما تُرى وأنت خطيب بلسان الحال. فإنَّ من نظر إلى قبرك تذكَّر ما كنت عليه في حال الحياة، وما صرت إليه بعد الممات، فاعتبر واتَّعظ. ويحتمل أنه[5] يريد: فكثيراً ما رُئيتَ في حال الحياة خطيباً. إلا أنه عبر بالمضارع؛ أرادت استحضار الحال.

الرابعة: من كقول أبي حَيَّة[6]: [من الطويل]

وإنّا لممّا نضربُ الكبشَ ضربةً   على رأسهِ تُلقي اللسانَ مِنَ الفم

---

1 من الآية: 99/ الكهف: 18.

2 البيت لصالح بن عبد القدوس: خزانة الأدب: 10/ 221. الدرر: 4/ 203. ولمطيع بن إياس في أمالي القالي: 1/ 271. وبلا نسبة في المغني: 1/ 340.

3 من الآية: 198/ البقرة: 2.

4 وفي المغني: للتعليل.

5 وفي الأصل: أن.

6 خزانة الأدب: 10/ 215 وغيرها. مغني اللبيب: 1/ 341 نقله عن حماسة ابن الشجري. وروي لعدد من الشعراء مثل الأشعث الكندي وجابر بن حني وغيرهما.

الكبش: سيد القوم. لممَّا هذه: مرادفة ربما، أي وإنا [61/ ب] لربما نضرب الكبش. والظاهر أن «من» ابتدائية و«ما» مصدرية. وإنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب، مثل ﴿خُلق الإنسانُ من عَجَلٍ﴾[1].

وأما الظروف التي تتصل بها «ما الزائدة»:

فأحدها «**بعد**» في بعد ما.

والثاني «**بين**» في بينما كقول الشاعر[2]: [من الخفيف]

90- بينما نحنُ بالأراك معاً إذ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ

قيل: «ما» زائدة. وبين: مضاف إلى الجملة. وقيل: [ما] زائدة. وبين: مضاف إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقاتِ نحن بالأراك.

والثالث والرابع «**إذ**» و«**حيث**» في «إذما» و«حيثما». يضمَّنان حينئذ معنى «إنِ» الشرطية، فيجزمان فعلين.

وغير الكافَّة نوعان: عِوض وغيرُ عِوض. فالعوض في موضعين:

أحدهما في نحو قولهم: «أَمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ»، والأصل: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً. فقدِّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار، ولفظ «كان» للاختصار، وجيءَ بـ«ما» للتعويض، وأدغمت النون للتقارب.

والثاني نحو قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا» وأصله: إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه.

وغير العوض يقع بعد الرافع نحو: «شَتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو» أي شتان زيد وعمرو. **وبعد الناصب** نحو: «ليتما زيداً قائم» أي ليت زيداً قائم. **وبعد**

---

1 الآية: 37/ الأنبياء: 21.

2 البيت لجميل بثينة كما في ديوانه: 188. وبلا نسبة في المغني: 1/ 341. خزانة الأدب: 7/ 63.

الجازم نحو ﴿وإمّا يَنْزغَنَّك﴾[1] أي ينزعنك، و﴿أيّاً ما تَدْعُوا﴾[2] و﴿أينَما تكونوا﴾[3] أي تكونوا. **وبعد الخافض** حرفاً كان أو اسماً.

الأول نحو: ﴿فبما رحمةٍ﴾[4] أي فبرحمةٍ، و﴿عمّا قليلٍ﴾[5] أي عن قليل.

والثاني كقوله تعالى: ﴿أيَّما الأجلينِ قضيتُ﴾[6] أيْ أيَّ الأجلين.

واعلمْ: أن «ما» في جميع وجوهها من كونها صلةً، أو نكرة موصوفة، أو استفهامية، أو شرطية تقع على كل شيء غير أولى العِلم. تقول لحجرٍ: ما هذا؟ ولشجرٍ: ما هذا؟ وكذلك الأشياء. حتى تقول لشَبحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك؟ فإذا شعرت أنه إنسان قلتَ: مَنْ هو؟

ويجوز استعمال «ما» في أولي العَلَم على طريق الاستعارة نحو[7]: «سبحان ما يسبحُ الرعدُ بحمدِه» أي من يسبح.

ويلحق بلفظه تغييران:

أحدهما: حذف ألفها كـ«ما» الاستفهامية.

والثاني: قلبُ ألفها هاء، وهو أيضاً يكون في الاستفهامية ويكون في الشرطية. أما الاستفهامية [62/أ] عن أمر عظيم مهم فيقال: «مَهْ؟» معناه

---

1 من الآية: 200/ الأعراف: 7. ينزغنك: يصيبنّك أو يصرفنّك.

2 من الآية: 110/ الإسراء: 17.

3 من الآية: 148/ البقرة: 2.

4 من الآية: 159/ آل عمران: 3.

5 من الآية: 40/ المؤمنون: 23.

6 من الآية: 28/ القصص: 28.

7 جعل الناسخ هذه الجملة آية، فقال: كقوله تعالى.

[ما] الخبرُ؟ وأيُّ شيء حدثَ؟ كما جاء في حديث أبي ذؤيب[1]: «قدمتُ المدينةَ ولأهلها ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجيج أهلُّوا بالإحرام فقلت: مَه؟ فقيل: آه». الضجيج: رفع الصوت. والحجيج: الحاج.

وأما الشرطية فلا يجوز القلبُ، إلا إذا أريد بعدها «ما» المزيدة، فيقال: «ماما» ثم تقلب الألف الأولى هاء فيقال: «مَهما» كما في قوله تعالى: ﴿مهما تأتِنا بهِ مِن آيةٍ﴾[2].

ما دام

من الأفعال[3] الناقصة، لا تجيء غير صيغة الماضي. ومعناه التوقيت. لأن «ما» هذه ليست للنفي بل مصدرية. وهي مع ما في خبرها في تأويل المصدر، والمصدرُ سادٌّ مسدَّ الزمان. ولذلك كان مفتقراً إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لا بدَّ مما يقع فيه، لأن الظرف فضلة غير مستقلة بالإفادة، نحو: «اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالساً» أي اجلس دوامَ جلوسه. ولا تقول: «ما دامَ زيدٌ مقيماً» وتسكت. بل لا بد من أن تُشفعه، أي تضمه ما يتمُّ به ويصير به كلاماً لأن الظرف مفعول فيه والمفعول لا بد [له][4] من عامل، مثل أن تقول: «أقيمُ ما دام زيدٌ مقيماً». فقولك: «ما دام زيدٌ مقيماً» تقديره: مدة إقامة زيد. فـ«مدة» منصوبة على الظرفية عامِلُها «أقيم». وكذا سائر الأفعال الناقصة المصدَّرة بـ«ما» لأن «ما» فيها ليست للتوقيت بل للنفي فلا تحتاج

---

1 أبو ذؤيب: هو خُويلد بن شاعر من بني هذيل معاصر للنبي (ﷺ). اشترك في حملة ابن أبي السرح في إفريقية سنة 26هـ. وفي مصر فقدَ أبناءه الخمسة بالطاعون فرثاهم.

2 وفي الآية: 133/ الأعراف: 7.

3 وفي الأصل: أفعال.

4 إضافة مناسبة للسياق.

إلى انضمام كلمة لتكون بها كلاماً، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

ويجوز تقديم خبر «ما دام» على اسمه لا على نفسه، لأن «ما» هذه مصدرية، وخبره معمول المصدر وهو لا يتقدم عليه.

ماذا

استفهامية و«ذا» بمعنى الذي هاهنا. وأجاز الكوفيون أن يكون جميع أسماء الإشارة بمعنى الذي، ولم يُجز البصريون إلا في «ذا» إذا كان ما قبلها «ما» الاستفهامية، نحو: ما [ذا]؟ ولأجل ذلك ذكر سيبويه في «ماذا صنعتَ؟» وجهين:

أحدهما: أن تُجعل «ما» كلمة و«ذا» كلمة بمعنى الذي. فيكون معنى «ما» أيَّ شيء؟ ومعنى «ذا» الذي. ف«ما» مبتدأ، و«ذا» موصول، و«صنعتَ» صلة. والموصول وصلته خبر المبتدأ. فعلى هذا التأويل يكون جوابه مرفوعاً تابعاً لإعراب ما قبله.

فإذا قال أحد: «ماذا صنعتَ؟» فقل: «خيرٌ» بالرفع، أي الذي صنعتُه خير. ف«خير» خبر الذي.

والثاني: أن تجعل «ما» مع «ذا» كلمة واحدة كما هو. فيكون التقدير [62/ب] أيَّ شيء صنعتَ؟ ف«أيَّ شيء» مفعول صنعت. وجوابه على هذا التقدير «خيراً» بالنصب تابعاً لأي شيء. والتقدير: «صنعتُ خيراً».

ما بَرِحَ - ما زال - ما فتئَ - ما انْفَكَّ

من الأفعال الناقصة، ويرفعون الاسمَ وينصبون الخبرَ. وكلها في معنى واحد وهو استمرار الفعل لفاعله في زمان إمكان بقاء ذلك الفعل لاسمه،

كما تقول: «ما زال زيدٌ مقيماً» أي ثبت له القيامُ مدة حياته أو مدة كونه في الدار، وما يريده المتكلمُ من الأزمنة.

والمراد بالفعل الخبرُ، وبالفاعل الاسمُ. ولفظة «ما» في هذه الكلمات نفيٌ. وكل واحدة منهن قبل دخول «ما» كانت نفياً؛ لأن معنى «زال» لم يثبت، ومعنى «برح» كذلك. ومنه «البارحة»: الليلة الماضية. ومعنى «فتئ» ترك، ومعنى «انفكّ» انفصل.

فمعنى هذه الكلمات عدمُ الثبات. فإذا دخل حرف النفي عليهن زال عنهن النفي الذي كان قبل دخول النفي. فعلى هذا يكون معناهن الإثبات. فمعنى «ما زال، وما فتئ، وما برح» ثبت، و«ما انفك» اتصل. ويلزم هذه الأربعة نفيٌ لفظاً وهو ظاهراً وتقديراً نحو قوله تعالى: ﴿تاللهِ تَفْتأُ تذكُرُ يوسُفَ﴾[1] أي لا تفتأ.

ويجوز تقديم أخبارها على اسمها دون أنفسها لصدارة حرف النفي، بخلاف الأفعال التي ليس في أوائلها «ما» المصدرية وحرف النفي؛ فإنَّ فيها يجوزُ التقديم على اسمها وعلى أنفاسها لعدم المانع منها، لكن ليس مختلفاً فيه.

مَتَى ما[2]

سؤال عن الزمان. قيل: أصله «ماتا»؛ «ما» للاستفهام، و«تا» مؤنث بمعنى «هذه»، فحذفت[3] الألف. وهو من الأسماء التي تجزم المضارع على معنى «إنْ»، ويتصل به «ما» المزيدة، فتزيد في إبهامها وعمومها فتصير «متى ما».

---

1 من الآية: 85/ يوسف: 12.

2 وفي الأصل: ميتما.

3 وفي الأصل: فحذف.

مَثَلاً

بفتحتي الميم والثاء المثلثة. منصوب على المصدرية تقديره: «أمثِّلُ مثلاً»[1].

مَثَلاً بِمَثَلٍ - وَيداً بِيَدٍ

انتصاب «مثلاً» و«يداً» على الحالية. والتقدير: «بيعوا الذهبَ مُقابَلاً مَثَلاً بِمَثَلٍ، فطُرِح «مقابلاً» وأقيم «مثلاً بمثل» مُقامَه. ثم الحال ليست هي مثلاً وحده، بل هو مع قوله «بمثل» لأن معنى الثبوت عنه يحصل من المجموع، إلا أنه أُجريَ الإعرابُ على الجزء الأول.

واعلمْ أن «مثلاً» إذا أضيف إلى «ما» المصدرية أو إلى «أنْ» أو «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ مخففةً أو مشددة يجوز فيه البناء على الفتح والإعراب، كقولك: «قيامُك مثلَ ما قامَ زيدٌ»، ونحو: «قيامي مثلَ أنْ تقومَ» و«مثلَ أنَّك [63/أ] تقومُ» بفتح «مثل» ورفعه لمشابهة الظروف المضافة إلى الجملة؛ يجوز بناؤها على الفتح لاكتسابِها البناءَ من المضاف إليه. ويجوز إعرابها أيضاً لكونها مستحقةً للإعراب.

ووجهُ مشابهته إلى الظرف كثرتُه عند إضافته إلى «ما» و«أنْ» و«أنَّ».

مع[2]

كلمة معناها[3] المصاحبة نحو: «زيدٌ مع عمرو» أي مصاحبُه. وهي اسم

---

1 وتعرب مفعولاً مطلقاً.

2 لها إعرابان: إذا كانت منونة أعربت حالاً. وإن جاءت مضافة أعربت ظرفاً للمكان أو الزمان بحسب المضاف إليه.

3 وفي الأصل: معناه.

من الظروف اللازمة الإضافة منصوب على الظرفية، شبهت الصحبة بالمكان فقيل: «أنا معك» أي في صحبتك.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يُخبر بها عن الذوات، نحو ﴿واللهُ مَعَكُم﴾[1]

والثاني: زمانية نحو: «جئتُك معَ العَصْر».

والثالث: مرادفة «عند»، نحو: «ذهبت معه».

مَكانَك

اسم فعل بمعنى «الزمْ مكانَك ولا تفارقْه». وقيل: له معنى آخر وهو: «تأخَّرْ عن هذا المكان».

مَن

مفتوح الميم. تكون على أربعة أوجه[2]:

أحدها: أن تكون موصولة، نحو: «جاءني مَن عرفتُه». فـ«من» موصول. و«عرفته»: صلته. والموصول وصلته فاعل «جاءني».

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة كقولك: «أتاني مِن رجلٍ»، وقولك: «مررتُ بمن عاقلٍ» فعاقل: مجرور صفة من أي رجل عاقل.

والثالث: أن تكون استفهامية[3] كقولك: «ممن أخذتَ هذا المالَ؟».

---

1 من الآية: 35/ محمد: 47.

2 زاد ابن هشام وجهاً هو التوكيد (المغني: 1/ 358).

3 وفي الأصل: استفهامياً.

والرابع: أن تكون شرطية[1] كقولك: «مَن يأتِني فلهُ درهمٌ».

واعلمْ أن «من» تختص بأُولي العِلم[2]، وتقع على الواحد والاثنين والجمع المذكر والمؤنث. هذا هو الأصل. وقد جاء استعماله في غير أولي العلم؛ قوله تعالى: ﴿واللهُ خلقَ كلَّ دابَّةٍ من ماءٍ فمنهُم مَن يمشي على بطنهِ ومنهُم مَن يمشي على رجلينِ ومنهُم مَن يمشي على أربع﴾[3].

ولفظ «مَن» مذكر ويُحمل على لفظٍ هو «الكثير»، وقد يحمل على المعنى بحسب إرادة المتكلم. وقرئ قوله تعالى: ﴿ومَن يَقْنُتْ منكنَّ للهِ ورسولهِ وتَعْملْ صالحاً﴾[4] بتذكير الأول وتأنيث الثاني. وقال تعالى: ﴿ومنهُم مَن يَستمعون إليك﴾[5] فجمع الضميرُ في «يستمعون» حملاً على معنى «من»، لأن المراد الجمع.

واعلمْ إذا[6] استفهمتَ بمن عن نكرة ولم تصل «من» بلفظة أخرى فقابِلْ[7] حركتَه في لفظ «الذاكر» من حرف المدِّ بما يجانسها، مثل أن يقول[8] الذاكر: «جاءني رجلٌ» فـ«رجل» مرفوع. والواو تُناسب الرفع فقل: «مَنو؟» يعني أي الرجال جاءك. وإذا قال: «رأيتُ [63/ ب] رجلاً» فالألف تناسب

1 وفي الأصل: شرطياً.

2 يريد ذوي العقول.

3 من الآية: 45/ النور: 24، وهي في الأصل مضطربة.

4 من الآية: 31/ الأحزاب: 33. يقنتُ: يطيع ويخضع. هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم ورُويس عن يعقوب. و«يقنت» بالياء: حملاً على لفظ معنى «من». وبالتاء حملاً على معناها (البحر: 7/ 228. الإتحاف: 355).

5 من الآية: 42/ يونس: 10.

6 وفي الأصل: وإذا.

7 وفي الأصل: قابل.

8 وفي الأصل: يقال.

النصب فقل: «مَنا؟». وإذا قال: «مررتُ بِرجلٍ» فالياء تناسب الجرَّ فقل: «مَني؟» وإذا قال: «رجلان» فقل: «مَنانْ؟» بسكون النون. وفي رجلين: «مَنينْ؟» بالياء وسكون النون. وفي رجال: «مَنُونْ؟» بسكون آخِرَيْهما في الرفع والنصب والجر. وفي امرأة «مَنَهْ؟» بهاءٍ ساكنة، وفي امرأتين: «مَنَتَان»، وفي النسوة: «مَنات». فافهم.

وأما إذا وصلتَ بـ«مَن» لفظة أخرى واستفهمتَ فتقول في هذا كله: «مَن يا فتى؟» بغير غلامة. وأما إذا استفهمت عن معرفة فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن تحكيه كما نطق به الذاكر، فتقول لمن قال «جاءني زيدٌ»: مَن زيدٌ؟ ولمن قال «رأيتُ زيداً»: مَن زيداً؟ ولمن قال «مررتُ بزيدٍ» مَن زيدٍ؟

و«من» هذه مرفوع المحل مبتدأ، و«زيد» مرفوع اللفظ خبراً في حالة الرفع. وهما مرفوع المحل مبتدأ وخبراً في النصب والجر، لكون النصب والجر فيهما باعتبار أنهما حكاية لكلام المخبر ومحلهما الرفع.

وإذا كان المستفهَمُ عنه غيرَ علم رفعته على كل حال. فإذا قال: «جاءني الرجلُ» أو «رأيت الرجلَ» أو «مررتُ بالرجل» فتقول في جميع ذاك: «مَنِ الرجلُ؟».

وبنو[1] تميم ترفعه في المعرفة البتة على كل حال. وقال سيبويه: أَقْيَسُ اللغتين لغةُ بني تميم.

مِن

مكسور الميم، حرف جر. وهي تجيء على خمسةَ[2] عشرَ معنى:

1 وفي الأصل: بني.

2 سها الناسخ وقال: أحد عشر. والمطرزي لم يذكر سوى أربعة فقط (المصباح: 79).

أحدها - لابتداء الغاية: والمراد من الغاية المسافةُ إطلاقاً لاسم الجر على الكل؛ إذ لا معنى لابتداء الغاية. وقيل: كثيراً ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض. فالمرادُ بها الفعلُ لأنه غرضُ الفاعل ومقصوده. وهذا الابتداء من المكان نحو: «سرتُ من البصرة إلى الكوفة». أو من الزمان نحو: «صمتُ من يوم الجمعة».

وعلامةُ «من» الابتدائية صحَّةُ إيراد «إلى» أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو: «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» و«أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم» لأن معنى «أعوذ» ألتجئ إليه.

الثاني - التبعيض: وعلامتها وضع «بعض» مكانها[1] نحو: «أخذتُ من الدراهم» أي بعض الدراهم.

الثالث - بيان الجنس: أي إظهار المقصود من أمر مبهم. وعلامتها صحة وضع «الذي» في موضعها نحو: ﴿فاجْتَنِبوا الرجسَ مَن [64/أ] الأوثان﴾[2]. فإنك لو قلت: «فاجتنبوا الرجسَ الذي هو الوثنُ» استقام المعنى. وكثيراً [ما] تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى لفَرط إبهامهما، نحو: ﴿ما يفتحِ اللهُ للناسِ مِن رحمةٍ فلا مُمْسِكَ لها﴾[3]، و﴿مَهما تأتِنا بهِ من آيةٍ﴾[4]. وهي[5] في موضع نصب على الحال.

الرابع - التقليل: كقوله تعالى: ﴿يجعلون أصابِعَهُم في آذانهم مِنَ

---

1 ذكَر الناسخ المؤنث كله: علامته.. مكانه.. وكذا ما بعدهما.

2 من الآية: 30/ الحج: 22.

3 من الآية: 2/ فاطر: 35.

4 من الآية: 32/ الأعراف: 7.

5 يريد: هي ومخفوضها.

الصَّواعق﴾[1] و﴿من أجلِ ذلك كتَبْنا على بني إسرائيل﴾[2].

الخامس - البدل: نحو ﴿أرَضِيتُم بالحياةِ الدُّنيا منَ الآخرة﴾[3] و﴿ولو نَشاءُ لَجَعلنا منكُم ملائكةً في الأرض﴾[4].

السادس - مرادفة «عن»: نحو ﴿فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهم من ذكرِ الله﴾[5].

السابع - مرادفة الباء: نحو ﴿يَنظرون من طَرْفٍ خفيٍّ﴾[6] أي بطرف، كما تقول العرب: «ضربتُه من السيف» أي بالسيف.

الثامن - مرادفة «في»: نحو ﴿إذا نُوديَ للصلاةِ من يومِ الجُمعة﴾[7] أي في يوم الجمعة.

التاسع - مرادفة «عند»: نحو ﴿لن تُغنيَ عنهم أموالُهم ولا أولادُهم منَ اللهِ شيئاً﴾[8].

العاشر - مرادفة «ربما»: وذلك إذا اتصلت بـ«ما» المزيدة، نحو[9]: [من الطويل]

85- وإنا لَمِمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

أي وإنا لربَّما نضرب.

---

1 من الآية: 19/ البقرة: 2.
2 من الآية: 32/ المائدة: 5.
3 من الآية: 38/ التوبة: 9.
4 من الآية: 60/ الزخرف: 43.
5 من الآية: 22/ الزمر: 39.
6 من الآية: 45/ الشورى: 42.
7 من الآية: 9/ الجمعة: 62.
8 من الآية: 10/ آل عمران: 3.
9 صدر لأبي حية النميري. انظر حاشية في ما تعليقاً عليه.

الحادي عشر - مرادفة «على»: نحو ﴿ونَصرناهُ منَ القومِ الذينَ كَذَّبوا﴾[1] أي على القوم.

الثاني عشر - الفصل: وهي الداخلة على ثاني المتضادَّين نحو: ﴿واللهُ يعلمُ المفسِدَ منَ المُصْلِحِ﴾[2].

الثالث عشر - الغاية: نحو «رأيته من ذلك الموضع» فجعلتَه غايةً لرؤيتك، أي محلاً للابتداء والانتهاء. و«كذا أخذتُه من زيد».

الرابع عشر - التنصيص على العموم وهي الزائدة، نحو: «ما جاءني من رجلٍ» فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوَحْدة. ولهذا يصح أن تقول: «بل رجلان»، ويمتنع بعد دخول «من».

الخامس عشر - توكيد[3] العموم: وهي الزائدة أيضاً في نحو: «ما جاءني من أحدٍ» أو «مِن دَيّارٍ». فإن «أحداً» و«ديّاراً» صِيغتا عموم. وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدُّمُ نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو: ﴿وما تسقُطُ من ورقةٍ إلّا يَعلمُها﴾[4] و﴿ما تَرى في خلقِ الرحمِ من تَفاوُتٍ﴾[5] ﴿فارجعِ البصَرَ هل تَرى مِن فُطورٍ﴾[6].

1 من الآية: 77/ الأنبياء: 21.
2 من الآية: 220/ البقرة: 2.
3 وفي الأصل: توكيل.
4 من الآية: 59/ الأنعام: 6.
5 من الآية: 3/ الملك: 67.
6 تابع الآية السابقة.

وزادَ الفارسيُّ[1] الشرطَ كقوله[2]: [من الطويل]

91- ومهما تكُنْ عندَ امرئٍ مِن خليقةٍ

وثانيها: كونها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ.

وثالثها: تنكيرُ مجرورها كما وقع في الأمثلة المذكورة.

والكوفيون يجوِّزون في الكلام مستدلين بقولهم: «قد كان من مطرٍ». وقيل: إنه متأول بكونها للتبعيض أو لبيان. [64/ ب]

مُذ ومنذ[3]

سيانِ في جميع الأحوال. وقيل: أصل «مذ» منذ، ولهذا إذا صُغر قيل: «مُنَيذ». فهما حرفا جر يجيئان لابتداء الغاية في الزمان، نحو: «ما رأيتُه مُذ - أو منذ - يومِ الجمعة» تريد أن مبدأ اختفاء الرؤية يومُ الجمعة. فـ«مذ» حرف أوصلَ الفعل الذي قبلها إلى الاسم بعدها. وكذا «منذ» تقول: «أنت عندنا منذُ الليلة» أي استقررتَ عندنا منذ الليلة، كذا في «الضوء».

وفي «المغني»[4] إنهما **حرفا جرّ** بمعنى «[من] إن كان الزمانُ ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من وإلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: «ما رأيتُه مُذ يومِ الخميس» أو «مذيومِنا» أو «مذ ثلاثةِ أيام».

وقد يكونان **اسمين** فيرفع ما بعدهما.

---

1 يقصد أبا علي الفارسي.

2 البيت لزهير كما في ديوانه: 32. الجنى الداني: 612. الدرر: 4/ 184. وبلا نسبة في المغني: 1/ 354. وعجزه:

وإنْ خالها تخفَى على الناس تُعلمِ

3 بياض موضع الكلمتين، فأضفناهما من النص.

4 المغني: 1/ 367، والإضافة منه.

ويكونان على معنيين: أحدهما أن يُراد بهما أول المدة، نحو: «ما رأيته مُذ يومُ الجمعة» أي أول الوقت الذي انقطعت[1] فيه الرؤية يومُ الجمعة بمنزلة الجار في أن الغرض الدلالة على ابتداء الغاية. وعلى هذا لا تحسُنُ النكرةُ بعدهما لأنك لو قلت: «أنت عند[ي][2] مُذ وقت» مثلاً لما أخذتُ بكلامك هذا إلا ما كفت الضرورةُ أمره، إذ كلُّ أحد يعلم أن ابتداء الكون كان في وقت ما.

والثاني أن يرادَ بهما جميعُ المدة نحو: «ما رأيته مذ يومان» كأنك قلت: «أمدُ تلك المدة يومان» وأول وقته وآخره يومان. ولا يجب الإتيانُ إلا بالمعرفة، وإنما الواجب العددُ المعين. ولو قلت: «مذ يومُ الجمعة» وتريد أول الوقت وآخره جاز على تأويل «ما رأيته مذ اثنتا عشرةَ ساعةً، أو عشر ساعاتٍ» مثلاً.

والفصلُ بينه وبين ما إذا كان المراد أول الوقت دون آخره أن الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجهٍ ما، ولم تحصل في جزء منه. وهي منتفية في جميع أجزائه.

وفي الوجه الأول، أعني الذي يكون المراد أولَ المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة، ويدل على أنك رأيتَه فيه ثم فارقك، كما في المجرور.

والفرقُ بين المرفوع والمجرور من حيث الحكمُ أن الكلام في الجر على جملة واحدة، وفي الرفع على جملتين، إحداهما: «ما رأيته» والأخرى «مذ يومانِ» لأن «مذ» مبتدأ و«يومان» خبره، كان المعنى: «ما

1 وفي الأصل: انقطع.
2 إضافة للتصحيح.

رأيتُه وأمدُ ذلك يومان» كما تقول: «ما رأيته وأيامُ البينِ طويلةٌ». وإنما لم يسغ تخللُ العاطف بين الجملتين نحو: «ما رأيته ومذ يومان» كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به من حيث إن الجملة الثانية كأنها جزء من الكلام الذي قبلها لأنها تفيد [65/أ] التحديد في الفعل السابق ذكره. إذ لو قلت: «ما رأيته» ولم تقل «مذ يومان» كان نفياً للرؤية في عموم الزمان الماضي. وإذا قلت: «مذ يومان» قيَّدت العموم وخصصتَه. فلما امتزجت[1] إحدى الجملتين بالأخرى اتحدتا وجرتا مَجرى جملة واحدة، فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء[2].

مِن علِ[3]

من الظروف، وهي بلام خفيفة. اسمٌ بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين:

أحدهما: استعماله مجروراً بمن.

والثاني: استعماله غير مضاف، إذ تقديره: «جئتُ من علوِ زيدٍ» على وزن «قبل زيد»، فحذف المضاف إليه وبُني على الضمة، ونُقلت ضمة الواو إلى اللام، وحذفت الواو تخفيفاً.

يقال: «جئته من علٍ». فإذا أريد المعرفة كان مبنياً على الضم كما ذكرنا تشبيهاً بالغايات. ومتى أريد به النكرة كان معرباً كقوله[4]: [من الطويل]

---

1 وفي الأصل: امتزج أحد.

2 يرى الكوفيون أن الاسم إذا ارتفع بعدهما فبتقدير فعل محذوف. ويرى البصريون أنهما يكونان اسمين مبتدأين وما بعدهما خبران لهما. أما الفراء فيرى أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف (انظر تفصيله في المسألة 56/ 1/ 382 من الإنصاف).

3 بياض في الأصل، ذكرنا الكلمتين من النص.

4 عجز لامرئ القيس من معلقته، الديوان: 19. جمهرة اللغة: 126. خزانة الأدب: 2/ 397 وغيرها. وصدره: مِكرٍّ مِفرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً

92- كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

إذِ المرادُ تشبيهُ الفرس في سرعته بجلمودٍ انحطَّ من مكان عال، لا من علو مخصوص.

حرف النون

النون المفردة

تأتي على أربعة أوجه:

أحدها - نون التوكيد: وهي خفيفة وثقيلة. وهما أصلان عند البصريين. و[قال] الكوفيون: الثقيلة أصلٌ، ومعناها التوكيد. قال الخليل: التأكيد بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل نحو: «ليفعلَنَّ» و«ليفعلَنْ» بالثقيلة في الأول والخفيفة في الثاني. ويؤكد بهما صيغُ الأمر مطلقاً ولو كان دعائياً نحو[1] [من الرجز]

93- فأنزِلَنْ سَكينةً علينا

إلا «أَفْعِلْ في التعجب، لأن معناه كالماضي، والماضي لا يؤكدُ بهما. وأما المضارع الحال فلا يؤكد. وإن كان مستقبلاً أُكِّد بهما وجوباً، وقريباً من الوجوب بعد «إمّا» في نحو: ﴿وإمّا تخافَنَّ﴾[2] ﴿وإما ينزَغَنَّكَ﴾[3].

الثاني من وجوه النون - **نون الإناث**: وهي اسم في **نحو** «يذهَبْنَ

---

1 رجز لعبدالله بن رواحة، وتمامه:

ونحن عن فضلك ما استغنَيْنا فثبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقَينا

فأنزِلَنْ سكينةً علينا

ديوانه: 107. الكتاب: 3/ 511. كما نسب إلى عامر بن الأكوع في الدرر: 5/ 148 وغيره. وبلا نسبة في المغني: 2/ 391. ولا يؤكد بها الفعل الماضي (المفصل: 394).

2 من الآية: 58/ الأنفال: 8.

3 من الآية: 200/ الأعراف: 7. ينزغنك: يصيبنك أو يصرفنك، والنزغ: الوسوسة.

النِّسوةُ» في لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ»[1].

الثالث - نون الوقاية: وتسمى نون العِماد، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة أوجه:

أحدها: الفعلُ، متصرفاً كان نحو: «أكرمني»، أو جامداً نحو «عَسَاني».

وثانيها: اسم الفعل نحو: «دَراكِني» و«تَراكِني» و«عَلَيْكَني» بمعنى أدرِكني، واتركني، والزمني.

وثالثها: الحرف نحو «إنَّني»، وهي جائزة الحذف مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ. وغالبةُ الحذف مع «لعلَّ»، وقليلتُه مع «ليت».

وتلحقُ بمن وعن[2] إلا في الضرورة، ولَدُنْ وقَدْ وقَطْ إلا في القليل من الكلام؛ يقال: «لدُنِّي» بتشديد [65/ ب] النون، وقَدْني وقَطْني. وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم: «بَجَلْني» أي حسبي.

الرابع من وجوه النون - **نونُ التنوين**: وهي زائدة ساكنة، تلحق الآخر بغير توكيد. وأقسامها[3] خمسة:

أحدها - تنوين التمكُّن[4]: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله. وإنه لم يشبه الحرفَ فيبنى، و[لا] الفعل فيمنع الصرف. ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً، وتنوين الصرف وذكل كزيدٍ ورجلٍ ورِجالٍ.

---

1 لغة ضعيفة يكون للفعل فيها فاعلان؛ فالواو في «أكلوني» فاعل، و«البراغيث» فاعل. ونفضل أن يقال: لغة «أكلوه البراغيث». والنون في «يذهبن» فاعل، والنسوة فاعل.

2 يريد: تلحق قبل الياء المخفوضة.

3 وفي الأصل: وأقسامه.

4 وتروى التمكين.

والثاني - تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويقع في باب «اسم الفعل» بالسماع ك: صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ. وفي العَلَم المختوم بـ«وَيْهِ» بقياسٍ نحو: جاءني سيبويهٍ[1].

والثالث - تنوين المقابلة: في «مسلماتٍ» جُعل في مقابلة النون في «مسلمين». وقيل: هو عوضٌ من الفتحة نصباً.

والرابع: تنوين العوض: وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه، مفرداً أو جملة:

فالأول: كَجَوارٍ، فإنه عِوضٌ من الياء، لأن أصله «جواري».

والثاني: كجندلٍ، بجيم ونون مفتوحتين ودال مكسورة بعدها لام. وهو الموضع الذي فيه حجارة. فإن تنوينه عوض من ألف جنادل.

والثالث: تنوين كل وبعض إذا قُطعتا[2] عن الإضافة نحو: ﴿وكُلاً ضَرَبْنا له الأمثالَ﴾[3]، و﴿رَفَعْنا بعضَهم فوق بعضٍ﴾[4].

والرابع: اللاحق لإذ في مثل: ﴿وانشقَّتِ السماءُ فهي يومئذٍ واهِيَةٌ﴾[5]. الأصل: فهي يومَ إذِ انشقَّت واهية. ثم حذفت[6] الجملةُ المضافُ إليها للعِلْم بها، وجيءَ بالتنوينِ عِوضاً عنها، وكُسرت الذال للساكنينِ، وحذفت ألف

---

1 سيبويهِ: إذا كان معروفاً وهو النحوي صاحب الكتاب فيمنع من الصرف. أما إذا كان شخصاً آخر شبيهاً به ولكنه نكرة صُرف بالكسر ونُوِّن. لذلك يقولون: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، أي سيبويهِ العالمُ ورجلٌ يشبهه.

2 وفي الأصل: قطعا.

3 من الآية: 39/ الفرقان: 25.

4 من الآية: 32/ الزخرف: 43.

5 الآية: 16/ الحاقة: 69.

6 وفي الأصل: حذف.

«إذا» لالتقاء[1] الألف والتنوين، وأعطي حركة المضاف إليه هو الجر إلى المضاف، لتدل هذه الحركة على المضاف إليه. ويحتملُ أن يكون إبدال فتحة ذال «إذا» كسرة بعد حذف ألفها عند التقاء ألفها، والتنوينُ لأجل أنه لو بقيتِ الذال مفتوحة لاشتبهت «إذا» هذه بـ«إذن» الناصبة.

الخامس من وجوه النون - **تنوين الترنُّم**: وهو اللاحقُ للقوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق وهي: الألف، والواو، والياء، أي اللاحق في أواخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاد. لأنها أحرف[2] يسهُل بها ترديد الصوت في الخيشوم. وذلك من أسباب حسن الغناء.

والمرادُ بالقوافي المطلقة ما كان [66/ أ] رويُّها[3] متحركاً مُسْتَتْبَعاً بإشباعِ حركة واحدة من حروف المد. ولا يختص هذا التنوينُ بالاسم، ويدخل على الفعل أيضاً، واجتمعا في قوله[4]: [من الوافر]

94- أقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابَنْ   وقُولي[5] إنْ أصبْتُ: لقد[6] أصابَنْ

فرويُّ هذا البيت الباءُ، وحصل بإشباع فتحها الألفُ، وعُوض عن الألف عند التغنِّي نون.

قوله: أقلي: أمر من الإقلال، وهو ضد الإكثار. واللوم: الملامة. وعاذل: منادى مرخم «عاذلة» من العذل وهو اللوم. يعني: يا لائمةُ اتركي

---

1 وفي الأصل: لانتفاء.
2 وفي الأصل: حرف.
3 وفي الأصل: رويهما.
4 البيت لجرير كما في ديوانه: 813. خزانة الأدب: 1/ 69. الدرر: 5/ 176 وغيرها. وبلا نسبة في المغني: 2/ 395 والتصويب منه. ابن عقيل: 1/ 18. الإنصاف: 2/ 655 وغيره. وروي من غير تنوين الترنم.
5 وفي الأصل: فقولي.
6 وفي الأصل: فقد.

لومي وتأملي حتى يتبيَّنَ لكِ صواب أمري، ثم قولي ما تقولين[1].

وجهُ تسمية هذا التنوين بالترنم أن الغرضَ منه إدخالُ الترنم، أي رفع الصوت. يقال: ترنم بكذا، أي رفع صوته متطرباً مغنياً[2]. وهذا التنوين إنما يستعمل في القوافي للتطرب، وذلك أن حروف العلة مدةٌ للحلق. فإذا أبدل منه التنوينُ يحصل الترنم، لأن التنوين غُنّة في الخيشوم؛ هذا على زعم بني تميم ومن تابَعُهم. والذي صرَّح سيبويه [به][3] وغيره من المحققين أنه جيءَ لِقَطْع الترنم، وهو التغنّي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمدِّ الصوت فيها. فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها لإبطال مدِّ الصوت.

وزاد الأخفشُ والعروضيون **تنويناً سادساً** سمَّوْه **الغالي**. وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة، نعني بها ما كان رويُّها حرفاً ساكناً؛ صحيحاً أو غير صحيح. سُميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتدادها، لأنه ليس هناك حركة تحصل من إشباعها حروف الإطلاق لتيسر امتداد الصوت كقوله[4]: [من الرجز]

95- وقاتِمِ الأَعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْنْ

فإن رويَّ القافية في البيت القافُ الساكنة، ولا يمكنُ مدُّ الصوت بها، فحركت عند التغني بالفتح والكسر، وألحق بها النون، فقيل: المخترقْنْ والخفقْنْ. ويسمى هذا التنوين «الغالي» لأن الغلوَّ: التجاوز عن الحد. وقد

1 وفي الأصل: تقول.

2 وفي الأصل: منفياً.

3 إضافة مناسبة للسياق.

4 الرجز لرؤبة بن العجاج كما في ديوانه: 104. الأغاني: 10/ 158. جمهرة اللغة: 408 وغيرها. خزانة الأدب: 10/ 25. المغني: 2/ 395. المفصل: 393. وبلا نسبة في ابن عقيل: 2/ 395.

تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن هذا الوزن، ولهذا يسقط عن التقطيع[1].

قوله: قاتم: الشديد السواد؛ يقال: أسود قاتم ومكان قاتم الأعماق: مغبرّ النواحي. والأعماق: جمع عمق بفتح العين وضمها، ما بعُدَ من أطراف المفازة. والمخترق: بضم الميم [66/ أ] وفتح الراء المحل الذي تخترقه الرياح، أي تهب فيه. والخاوي: الخالي. ومعنى كونه خالياً، أي لا شيء فيه يمنع الريح من المرور به. والأعلام: جمع علم بمعنى العلامة، إذ هو جبل. ولمّاع: مبالغة لامع. والخفق: السراب. وواوُ قاتم بمعنى ربَّ، أي ربَّ مفازة. وذي قتام: أطرافه. أي مظلم من كثرة الغبار غير مُشتبه الأعلام.

وفائدة التنوين الغالي الفرقُ بين الوصل والوقف. لأن في الشعر ربما سُكن الآخر لأجل أن الوزن تقاضاه لأجل الوقف. فمجيءُ هذا التنوين يؤذن بالوقف.

وزاد بعضهم **سابعاً وهو تنوين الضرورة**، وهو اللاحقُ لما لا ينصرف كقوله[2]:

96- أعِدْ ذكرَ نُعمانٍ لنا فإنَّ بذكرِهِ

وللمنادى المضموم كقوله[3] [من الوافر]:

---

1 يسقط لزيادته على الوزن الأصلي.

2 لم نهتد إليه لأنه صدر بيت. وفي الأصل: فإن ذكره، وبه ينكسر الوزن. فأضفنا الباء الجارة لاستقامة الوزن. والممنوع من الصرف «نعمان»، وقد كسره الشاعر ضرورة.

3 البيت للأحوص الأنصاري، ومطر اسم زوج محبوبته كما في ديوانه: 189. الأغاني: 15/ 234. خزانة الأدب: 2/ 150 وغيرها. ومن غير نسب في المغني: 2/ 396. ابن عقيل: 2/ 262. الإنصاف: 1/ 311.

97- سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

الشاهد في «المطر» الأول لأنه منوَّن للضرورة، والأصلُ البناءُ على الضم، والمطر: اسم رجل.

وزاد بعضهم **ثامناً وهو التنوين الشاذ،** كقول بعضهم: «هؤلاءِ قومُك» حكاه زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل: «قَبَعْثَرَى»[1].

نَعَمْ

بفتحتي النون والعين وسكون الميم هذا المشهور، وكنانة تكسر العين، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين[2].

وهو حرف إيجاب وتصديق، مقررةً لما سبقها من كلام موجب أو منفي استفهاماً كان أو خبراً. وفي العرف إيجابُ نفيٍ معه استفهام. ولذلك لو قال شخص: «نعم» في جواب: «أليس لي عليك ألف؟» ألزمناه تغليباً للعرف؛ إذ المراد منه: «عرفاً لك على ألف»، والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، ومستند إخراج العرف في «نعم». وضعه الأصلي أن النفيَ الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون مُوجِباً من حيث المعنى.

وقال ابن هشام[3]: وهي حرف تصديق ووعد وإعلام. فالأول بعد الخبر كقامَ زيدٌ، أو ما قامَ زيدٌ. والثاني بعد افْعَلْ ولا تَفْعَلْ أو ما في معناهما نحو: هَلاّ تفعلْ، وهلا لم تفعلْ. والثالث: بعد الاستفهام نحو: «هل جاءك زيدٌ؟» و﴿فهل وَجَدْتُم ما وعَدَ ربُّكم حقاً﴾[4]. وكونها بعد الاستفهام

1 القبعثرى: الجمل العظيم. والألف زائدة لا للتأنيث ولا للإلحاق (اللسان - قبعثر).

2 وبعضهم يلفظها بالحاء.

3 في المغني: 2/ 398.

4 من الآية: 44/ الأعراف: 7.

للوعد غيرُ مطرد.

نِعْمَ

بكسر النون وفتح العين، وهو المشهور. فيه أربعُ لغات الثاني خلاف الأول، والثالث فتح النون مع سكون العين، [67/أ] والرابعة كسر النون والعين. وكذا كلُّ فعلٍ أو اسمٍ ثلاثي مكسور الوسط ثانيه حرف حلق، كشَهْد وفخذ، جاز فيه من اللغات ما جاز في «نعم».

وهو فعلُ المدح العام، ومعنى «العام» هنا عدمُ تبيُّن الوصف الذي مدح لأجله، يعني إذا قيل: «نعمَ الرجلُ» لم يبيِّن أنه مدحه لأجل علمه أو شجاعته أو غيرهما. يعني: ممدوح في جميع صفاته، لا في صفة واحدة. وهو عند البصريين فعلٌ بدليل لحوق الضمائر عليه. وعند الكوفيين هو الاسمُ بدليل دخول حرف الجر وحرف النداء عليه، نحو[1]: [من الطويل]

98- ألستُ بنِعمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَهُ

ونحو: «يا نعمَ المولى ويا نعْمَ النصيرُ».

وبدليل عدم التصرف فيه وعدم اقترانه بزمان. وقال أبو البركات. هذه الأدلة ضعيفة. أما دخول حرف الجر فلأن تقديره: «ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه نعم؟» فمقولٍ فيه صفة لجار، فحذف الموصوف وهو جار، وحذف أيضاً

---

1 البيت لحسان بن ثابت كما في ديوانه: 128. جمهرة اللغة: 773. لسان العرب مادة – عرم. خزانة الأدب: 9/ 389. الإنصاف: 1/ 97. وعجزه:

أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِما

والجار هنا: الذي يستجير به الناس من فقر أو حاجة. يؤلف: يجعل الفقير (أخا قلة) يألف بيته. المصرم المعدم. وانظر خلاف البصريين والكوفيين في اسمية (نعم) وفعليته؛ المسألة 14 من كتاب الإنصاف.

«مقول فيه»، وأدخل الباء بنعم.

وأما دخول حرف النداء فلأن تقديره: «يا الله نعم المولى أنت» فأدخل على الاسم لا على الفعل. وأما عدم التصرف وعدم اقترانه بزمان معين فلأن المدح والذم موجود في الممدوح والمذموم في جميع الأزمان[1]، ولم يكن مفارقه الوصف الذي استحق لأجله المدح والذم في زمان حتى ينتقل في الماضي والمستقبل. كذا في «المكمل». وهو يقتضي اسماً معرفاً بلام الجنس، أو اسماً مضافاً إلى المعرف بلام الجنس. وبعد الاسم اسم آخر مرفوع. تقول: «نعمَ الرجلُ زيدٌ» و«نعمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ». ويسمى المرفوع الأول فاعلاً والثاني المخصوص بالمدح.

اعلمْ أن [نعم] وأخواته لمّا وُضعت لغاية المدح والذم آثَروا أن يكون الفاعلُ معرفاً بلام الجنس أو مضافاً إليه، ليحصل التخصيص بعد ذلك التوكيد، لأن التفصيل بعد الإجمال أبلغُ من ذكر الشيء مفصلاً أولاً. والدليلُ على أن اللام للجنس لا للعهد أنها لو كانت للعهد لما امتنع وقوع سائر المعارف هناك نحو: «نعمَ زيدٌ أنتَ»، والمضاف في: «نعمَ غلامُ رجلٍ زيدٌ» بمنزلة ما فيه لام الجنس. فقولك: «نعمَ غلامُ الرجلِ» قد أفاد كلّ غلام الرجل، كما أفاد «نعم الرجلُ» كلَّ الرجل.

وفي ارتفاع المخصوص مذهبان:

الأول: أن يكون مبتدأ مقدماً خبره، كأنه قيل: «زيدٌ نعمَ الرجلُ». فزيد: مبتدأ. ونعم الرجلُ: جملة من الفعل [67/ب] والفاعل في موضع الخبر.

والمذهب الثاني: أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف. فإنك

1 وفي الأصل: الأذهان.

إذا قلت: «نعم الرجلُ» كأنه قيل: «مَن هذا الذي مدحتَه؟» فتقول: «زيدٌ»، أي هو زيد.

والكلام على الوجه الأول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان. وشرط المخصوص مطابقةُ الفاعل، نحو: «نعمَ الرجلُ زيدٌ» و«نعمَ الرجلانِ زيدانِ»، و«نعمتِ المرأةُ هندٌ». ويجوز أن يقال: «نعمَ المرأةُ هندٌ» لأنه لما كان غير متصرف أشبه الحرف، فلم يجب إلحاق العلامة به.

وقد يُضمر فاعل «نعمَ» للاختصار، ويفسَّر بنكرة منصوبة فيقال: «نعمَ رجلاً زيدٌ». والأصل: «نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ». ثم تُرك الأول لأن النكرة المنصوبة تدل على التمييز كما في «عشرون رجلاً». والمميَّزُ لا يكون إلا نكرة، وإنما اختص إضمار الفاعل قبل الذكر بباب «نعم» لأنه للمدح، والمدح من مواضع التفخيم. وكذا الذم الذي هو ضده. وهذا الإضمار يُشعر بالمبالغة والتفخيم، لأن السامع إذا أورد عليه ما لا يعرفه تحرَّك لطلبه، ووجد في نفسه داعية للاستعداد للتنبيه والبيان الذي يأتيه.

ولا شك أن هذا أَوكدُ وأبلغ من أن يُبتدأ بالبيان. وشرط المفسِّر أن يكون من جنس المفسَّر ليدلَّ عليه. وقد يحذف المخصوص إذا عُلم بالقرينة مثل قوله تعالى: ﴿نعمَ العبدُ﴾[1] أي أيوب، أم بقرينة إنَّ ذلك في قصته.

---

1 من الآية: 44/ ص: 38.

حرف الواو

الواو المفردة

وهي على خمسةَ عشرَ قسماً:

عاطفة: معناها[1] مطلقُ الجمع، أي لا ترتيبَ فيها، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرٌو». فالمراد مجيئهما مطلقاً سواءٌ جاءا معاً أو متعاقَباً. فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه:

فالأول نحو: ﴿فأنجيناهُ وأصحابَ السفينة﴾[2].

والثاني: ﴿ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم﴾[3].

والثالث: ﴿كذلك يُوحي إليك وإلى الذين مِن قَبلك﴾[4]

وإذا قيل: «قامَ زيدٌ وعمرٌو» احتمل ثلاثة معان: كونُها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل. ويجوز أن يكون بين متعاطفَيها[5] تقاربٌ وتراخٍ، نحو: ﴿إنّا رادُّوهُ إليكِ وجاعِلوهُ من المرسَلين﴾[6]. فإن الردَّ بعد إلقائه في اليم، والإرسال[7] على رأس أربعين سنةً.

---

1 وفي الأصل: معناه.

2 من الآية: 15/ العنكبوت: 29.

3 من الآية: 26/ الحديد: 57.

4 من الآية: 3/ الشورى: 42.

5 وفي الأصل: متعاطفها.

6 من الآية: 7/ القصص: 38.

7 وفي الأصل: وإرسال.

إنَّ واو العطف تنفردُ عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة [السابقة][1].

والثاني: اقترانها بـ«إمّا» نحو ﴿إمّا شاكراً وإمّا كَفُوراً﴾[2].

والثالث: اقترانها بـ«لا» إن سُبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو». ولتفيد أنَّ [68/ أ] الفعل منفيٌّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق. وإذا فُقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها؛ فلا يجوز نحو: «قامَ زيدٌ ولا عمرٌو»، و[لا] يجوز «ما اختصمَ زيدٌ ولا عمرٌو» لأنه، وإن سبقت بنفي، لكنه للمعيَّة ليس غير.

والرابع: اقترابها بـ«لكن» نحو ﴿ولكنْ رسولَ الله﴾[3].

والخامس: عطف المفرد السَّببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الرَّبْط، نحو: «زيدٌ قائمٌ[4] عمرٌو أخوهُ وغُلامُه»، و«مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ وأخوه».

والسادس: عطف العقد على النَّيِّف نحو: أحدٌ وعشرون.

والسابع: عطف الصفات المفرَّقة مع اجماع موصوفها كقوله[5]: [من الوافر]

99- على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالي

---

1 إضافة للتوضيح.

2 من الآية: 3/ الإنسان: 76.

3 من الآية: 40/ الأحزاب: 33.

4 وفي الأصل: قام.

5 البيت لابن ميادة في ديوانه: 214. ولرجل من باهلة في الكتاب: 1/ 431. وبلا نسبة في المغني: 2/ 410. أوضح المسالك: 3/ 313. وصدره:

بكَيْتُ وما بُكى رجلٍ حليمٍ

الربع بفتح: المنزل. والمسلوب: الربع الذاهب الحلية بحيث لا عين له ولا أثر. والبالي: الربع: الذي ذهبت عينه وبقي شيء من آثاره.

والثامن: عطف ما حقُّه التثنية والجمع كقول الفرزدق[1]: [من الكامل]

100- إنَّ الرزيَّةَ لا رزيَّةَ مِثْلُها   فُقْدانُ [مثلِ] محمَّدٍ ومحمَّدِ

كان حقه: مثل محمدَيْنِ.

والتاسع: عطف ما لا يُستغنى عنه، أي لا بدَّ منه كـ«اختصمَ زيدٌ وعمرٌو» و«اشتركَ زيدٌ وعمرٌو». فإنّ الاختصام والاشتراك لا يكون لواحد، بل لا بد من آخر فيحتاج إلى العطف ولا يستغني عنه. وهذا أقوى الأدلة على عدم إفادة الواو.

العاشر[2] **والحادي عشر**: عطف العام على الخاص وبالعكس. فالأول نحو: ﴿ربِّ اغفِرْ لي ولوالديَّ﴾[3] و﴿للمؤمِنينَ والمؤمناتِ﴾[4]. والثاني: ﴿وإذْ أخَذْنا منَ النبيِّينَ ميثاقَهُم ومنكَ ومن نوحٍ﴾[5].

والثاني عشر: عطفُ عاملٍ حُذف وبقيَ معمولُه على عاملٍ آخر يجمعهما معنى واحد، كقوله[6]: [من الوافر]

---

1 الديوان: 1/ 161. المغني: 2/ 410. الدرر: 6/ 74. والإضافة من الديوان.

2 أسقطنا هنا كلمة «الترتيب».

3 من الآية: 28/ نوح: 71.

4 تابع الآية السابقة.

5 من الآية: 7/ الأحزاب: 33.

6 البيت للراعي النميري كما في ديوانه: 269. الدرر: 3/ 158. وفي لسان العرب - مادة زجج، المغني 2/ 411، ابن عقيل: 2/ 242، الإنصاف: 2/ 610 بلا نسبة. وصدره:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً

ويمكن أن تعرب «العيونا» مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: وكحلن العيونا، فالواو عاطفة للجمل.

101- وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا

أي كحلن العيونا. والجامع بين التزجيج والتكحيل التحسينُ. وقوله: زججن أي رقَّعْنَ وطوَّلن الحواجب. يقال: رجلٌ أزجُّ وامرأةٌ زجّاءُ: إذا كان حاجبهما دقيقاً طويلاً. عطف العامل المحذوف هو[1] كحلن.

والثالث عشر: عطفُ الشيءِ على مُرادفه نحو: ﴿إنَّما أَشْكو بَثِّي وحُزْني إلى الله﴾[2].

والرابع عشر: عطفُ المقدَّم على متبوعه، مثل[3] [من الوافر]

102- ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

أي عليكِ السلامُ ورحمةُ الله.

والخامس عشر: عطفُ المخفوضِ على الجِوار، كقوله تعالى: ﴿وامْسَحوا برؤوسِكم وأرجُلِكُم﴾[4] فيمَن خفضَ الأرجلَ.

الثاني من أقسام الواو:

[الأولى -] واو الاستئناف: نحو ﴿لِنُبَيِّنَ لكُم ونُقِرُّ في الأَرحام ما نَشاءُ﴾[5]. [86/ ب]

والثانية[6] - **واو الحال** الداخلة على الجملة الاسمية نحو: «جاءني زيدٌ والشمسُ طالعةٌ».

---

1 وفي الأصل: وهو.

2 من الآية: 86/ يوسف: 12.

3 البيت للأحوص كما في ديوانه: 190. خزانة اودب: 3/ 131. وبلا نسبة في المغني: 2/ 412. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 805.

4 من الآية: 6/ المائدة: 5.

5 من الآية: 5/ الحج: 22.

6 وفي الأصل: والثالثة.

والثالث والرابع[1] - **واوان ينتصب ما بعدهما**: وهما واو المفعول معه نحو: «اسْتَوى الماءُ والخشبةَ». والواوُ الداخلةُ على المضارع المنصوب لعطفهِ على اسم صريحٍ أو مُؤوَّل. الأول كقول ميسون[2]: [من الوافر]

103- ولبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

فتقرَّ: منصوب بإضمار «أنْ» المصدرية ليصحَّ العطفُ على الاسم، لأن المضارع المنصوب بأنْ في تقدير المصدر.

والثاني[3]: [من الكامل]

104- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأتيَ مِثْلَهُ

وتسمى واوَ الصَّرْف وواوَ الجَمْع لتصرفَ إعراب الثاني عن الأول، ولكونها بمعنى «مع» نحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ». أي مع شربك اللبنَ بجمع. وإن أردت أن تكفَّه عن كل واحد منهما فقل: «لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ» بالجزم، أي ولا تشرب اللبن.

الخامس والسادس: يجرّان ما بعدهما، وهما: واو القسم وواو رب.

الأول: لا تدخل إلا على مُظْهَر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو: ﴿والقرآنِ الحكيمِ﴾[4]. فإن تَلَتْها واو أخرى نحو: ﴿والتينِ والزيتونِ﴾[5]

---

1 وفي الأصل: والرابع والخامس، وصوّبنا كذلك ما بعده من أرقام.

2 البيت لميسون بنت بحدل الكلبية كما في الكتاب: 3/ 45. شرح الشواهد للعيني: 3/ 313. وبلا نسبة في ابن عقيل: 2/ 358. شرح المكودي: 2/ 703. المغني: 2/ 416.

3 صدر لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه: 404. لسان العرب - مادة - عظظ كما رواه للمتوكل الليثي. وبلا نسبة في المغني: 2/ 416. ابن عقيل: 2/ 353. وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

4 الآية: 2/ يس: 36.

5 الآية: 1/ التين: 95.

فالتالية واو العطف، وإلّا لاحتاجَ كلٌّ من الاسمين إلى الجواب.

وأما الثاني: كقوله[1] [من الرجز]

105- وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فعند سيبويهِ عطف وليست بجارَّة. فإن لم تكن في أول الكلام فلكونها للعطف ظاهر. وإن كانت في أوله، فيقدر له معطوف عليه. و[رأي] الكوفيين أنها حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «ربَّ» جارَّةً بنفسها لصيرورتها بمعنى ربَّ[2]. ويقدرون له معطوفاً[3] عليه، لأن ذلك تعسُّف.

والسابع: زائدة كقوله[4]: [من الكامل]

106- ولقد رمَقْتُكَ في المجالسِ كُلِّها   فإذا وأنتَ تُعينُ مَن يَبْغِيني

رمقتك أي نظرتُ إليك. ويبغيني: أي يظلمني. وهو في كلامهم يتعدَّى بعلى. تقول: بَغى عليه: أي استطال وتعدى. فإما أن يكون حذف الجار توسعاً أو جعله كظلمَ في التعدي بنفسه، أو يكون أراد يبغيني: يقصدني بسوء.

الثامن: واو الثمانية. فالعرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية إيذانًا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعده عدد مستأنف، كقوله تعالى: ﴿سبعةٌ وثامِنُهم كلبُهم﴾[5].

التاسع: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادةِ أنَّ اتصافَه بها أمرٌ ثابت.

---

1 الرجز لجران العود، وقد ورد ذكره (الشاهد 45).

2 يشترط الكوفيون والمبرد من البصريين شروطاً في عملها. انظر الإنصاف المسألة 55-1/ 376.

3 وفي الأصل: معطوف.

4 البيت لأبي العيال الهذلي كما في الأغاني: 23/ 400. وبلا نسبة في المغني: 2/ 416.

5 من الآية: 22/ الكهف: 18.

العاشر: ضمير الذكور نحو: «الرجالُ قاموا». وهي اسم، وقيل: حرف، والفاعل مستتر.

الحادي عشر: واو علامة المذكرين [69/أ] في لغة طيئ. ومنه الحديث: «يتعاقَبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنَّهار»[1]. وهي عند سيبويه حرف دال على جماعة، كما أن التاء في «قامت» حرف دال على التأنيث. وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية. ثم قيل: ما بعدها بدل منها. وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مقدم.

الثاني عشر: واو الإنكار نحو «آلرَجُلُوه» بعد قول القائل: «قام الرجلُ». والصواب أنها للإشباع.

الثالث عشر: واو التذكر، كقول من أراد أن يقول: «يقومُ زيدٌ» فنسيَ زيداً، فأراد مدَّ الصوت ليتذكرَ، إذ[2] لم يُرد قطع الكلام يقول: «يقومو»[3].

الرابع عشر: الواو المُبْدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة «قُنْبُل»[4] ﴿وإليه النشورُ وامِنْتُم﴾[5] ﴿قالَ فرعونُ آمَنْتُم به﴾[6] أي آمنتم.

---

1 حديث صحيح ذكره البخاري في المواقيت: 16، ومسلم في المساجد: 110. والنسائي في الصلاة: 21.

2 وفي الأصل: أو.

3 يقول ابن هشام: والصواب أن هذه كالتي قبلها.

4 هو محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء، أبو عمر الشهير بقنبل. من أعلام القراء، كان إماماً متقناً. انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز. توفي بمكة سنة 291هـ.

5 من الآيتين: 15 و16/ الملك: 67. قراءة قنبل وابن كثير بإبدال الهمزة الأولى واواً، وبتسهيل الثانية بلا ألف من طريق ابن مجاهد. قال ابن مجاهد: «وقرأ ابن كثير بترك همزة الألف للاستفهام، فتصير في لفظ واو بضم الراء في الأصل» (البحر: 8/302. السبعة: 644. معجم القراءات).

6 من الآية: 123/ الأعراب: 7.

وا

على وجهين:

أحدهما: أن يكون حرفَ نداء مختصاً ببابِ النُدْبة، نحو: «وازَيداه». وأجاز بعضُهم استعماله في النداء الحقيقي.

الثاني: أن يكون اسماً لـ«أعجب» فعل مضارع لا أمر، كقوله[1] [من الرجز]

107- وا بأبي [أنتِ] وفوكِ الأَشْنَبُ   كأنَّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ

الشنب محركةً: ماء ورقَّة وعذوبة في الأسنان، أو نقطة فيها، أو حدَّة الأنياب كالغراب تراها كالمنشار. وذُرَّ بالذال المعجمة: أي فُرق. الزرنب على وزن جعفر: ضرب من النبات طيب الرائحة. ولا يخفى أن التعجب في البيت للاستحسان.

وقد يقال: «واهاً»، كقوله[2]: [من الرجز]

108- واهاً لسلمى ثم واهاً [واها]

وفي الصحاح: إذا تعجبتَ من طيب شيء قلتَ: واهاً له ما أطيبَهُ!

1 رجز لراجز من بني تميم كما في الدرر: 5/ 304. وبلا نسبة في المغني: 2/ 425. أوضح المسالك: 4/ 83. اللسان - مادة زرنب وفيه أن الزرنب فرج المرأة وقيل: هو فرجها إذا عظم. وروايته:

وابأبي ثغرك ذاك الأشنبُ

2 الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: 168. ولأبي النجم في اللسان وجمهرة اللغة - مادة ويه مع قطعة. وبلا نسبة في اللامات: 125. وتكملته:

هي المنى لو أننا نلناها

وَجَدَ

من أفعال القلوب يتعدى إلى مفعولين إذا قُصد إجراؤه على اليقين، نحو: «وجدتُ زيداً عالماً». وله معنى آخر قريب من معناها، وحينئذ يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: «وجدتُ الضالَّةَ» أي حسبتها وعلمتها بالحاسَّة.

وَراءَكَ

بفتح الواو والراء وبعدها ألفٌ وهمزة مفتوحة، وكاف مفتوحة. وهو اسم فعل معناه «انظر إلى خلفك». وهو في الأصل طرف مكان. تقول هذا إذا صرت مطلعاً على أمر معين. يعني إذا قلت «وراءَك» يكون معناه: «انظُرْ خلفك لترى الشيءَ الفلانيَّ».

وقد يكون معناه «تأخَّرْ». وهو معرب منصوب على الظرفية.

وَشْكانَ

بفتح النون والواو وكسرها وضمها[1]. وهو أيضاً اسم فعل بمعنى «وَشُكَ» بمعنى سَرُعَ [69/ب]. وهذا مثلٌ يضرب في سرعة خروج الشيء من موضعه. يقال: «وَشكانَ ذا خُروجاً». فذا: فاعل. وخروجاً منصوب على التمييز أو على الحال.

وَيْ

بفتح الواو وسكون الياء، وهو من الأصوات. مبني على السكون لا

1 الضمير يعود على الواو.

محل له من الإعراب. يقال إما في التعجب أو في الندم. تقول: «وَيْ ما أغفلَهُ!» و«وَيْ لُمِّهِ». معناه العجبُ من كمال غفلته.

«وي لُمِّه» يقال هذا إذا صدر من أحدٍ فعلٌ أو قول عجب. يقال: «وَيْ لُمِّه» أي أصله وَيْ لِأُمِّهِ، بكسر اللام، فثقلت ضمةُ الهمزة إلى اللام فحذفت الهمزة على غير القياس[1]. وتقديره: عجباً لأمه كيف وُلدت هذا الرجلَ مجتمعاً للذي حصل[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكأنَّه لا يُفلحُ الكافِرون﴾[3]. وقيل: «وَيْ» هنا للتندم. وقيل: للتعجب، وكلاهما محتمل ومصوِّتُ هذا الصوتِ مَن ذُكر في قوله تعالى: ﴿وأصبحَ الذين تمنَّوْا مكانه بالأمسِ﴾[4] يعني الذين يتمنَّوْن أن يكونوا مثل قارونَ بالمال في اليوم الماضي. فلما رأوا أنه دخل في خلل الأرض تبرؤوا عن ذلك التمني وقالوا تندُّماً على ما تمنوا أن يكونوا مثله وقالوا تعجباً. كذا في «المكمل».

---

1 ويقول ابن منظور: «فحذفت همزة أم واتصلت اللام بالميم لما كثرت في الكلام» (مادة - ويا).

2 كلمتان في الأصل غامضتان، كذا قرأناهما.

3 من الآية: 82/ القصص: 28.

4 من الآية السابقة.

حرف الهاء

الهاء المفردة

على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتُستعمل[1] في موضع الجر والنصب، نحو: ﴿قالَ لهُ صاحبُه وهو يحاوِرُه﴾[2].

والثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في «إياهُ». والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيّا» وحده.

والثالث: هاء السكت[3]، وهي اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرفٍ، نحو: ﴿ماهِيَهْ﴾[4]، و«ها هناهْ»، و«وازيداهْ». ذكر في «المكمل» أن زيادتها فيه قياسي لشيئين:

أحدهما: لبيان حركة أو حرفٍ في ﴿كتابِيَه﴾[5]. فإذا وقفت عليها هاء تفتح الياءَ ليعلم أن الأصلَ في ياء المتكلم الفتحُ.

والثاني: تزاد بعد حرف المد أيضاً عند الوقف ليزيد مدُّ الصوت. وقد تزاد على غير القياس كما زيدت في جميع «أم» فقيل: «أمَّهات». وكان

---

1 وفي الأصل: ومستعمل.

2 من الآية: 34/ الكهف: 18.

3 وفي الأصل: السكنة.

4 من الآية: 10/ القارعة: 101.

5 من الآية: 19/ الحاقة: 69.

القياس «أمّات» زيدتِ الهاء للتفخيم في الأناسيّ[1].

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام كقوله[2]: [من الكامل]

109- وأتَى صواحبُها فقُلْنَ: هذا الذي منحَ المودَّةَ غيرَنا وجَفانا؟

الشاهد في «هذا»[3].

الخامس: هاء التأنيث نحو: «رحمَهْ» في الوقف.

ها

على ثلاثة أوجه:

أحدها: بمعنى خُذْ، وهي اسم فعل. وفيها لغات:

إحداها: «هاء» والهمزة فيها كالكاف في «ذاك»، وتُصرف تصريفها. يقال: هاءَ، هاؤما، هاؤمْ، إلى هاؤنَّ.

والثانية: وضع الكاف موضع الهمزة، فيقال: هاكَ إلى هاكُنَّ.

والثالثة: الجمع بين الهمزة والكاف، نحو: هاؤك [70/ أ] إلى هاؤكُنَّ.

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة[4] الموضع ومنصوبته، نحو: ﴿فألهمَها فُجورَها وتَقْواها﴾[5].

والثالث: أن تكون للتنبيه تُصدر بها الجمل حتى لا يغفل المخاطب عن

---

1 يجمعون (أمات) على الأشياء، و(أمهات) على جمع الإناث. ثم أجازوا.

2 وكذا في اللسان، وروي «وأتت) – اللسان مادة ذا. والبيت لجميل كما في ديوانه: 196. وبلا نسبة في المغني: 2/ 402. رصف المباني: 403.

3 أي: أذا الذي؟ ويرى بعضهم أن الهمزة محذوفة، أصلها أهذا؟

4 وفي الأصل: مجرور.

5 الآية: 8/ الشمس: 91.

شيء مما يُلقى المتكلم إليه. ولهذا سميت حرف التنبيه. فتدخل على أربعة:

أحدها: ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم الإشارة نحو ﴿ها أنتم أُولاءِ﴾[1] و«هأنذا»، و«ها هوَذا»، و«ها أنت ذا»، و«ها هيَ ذهِ»، وما أشبه ذلك.

وثانيها: أسماء إشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا تتعين معانيها إلا بها نحو: هذا، وهاتا، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.

وثالثها: نعت أيّ في النداء، نحو: «يا أيُّها الرجلُ». وهي في هذا واجبةُ التنبيه على أنه المقصودُ بالنداء.

ورابعها: اسم الله تعالى في القَسَم عند حذف الحرف؛ يقال: «ها الله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألفها وقصرها[2].

هاتِ

من أسماء الأفعال. و«هاتِ الشيءَ» أي أعطنيهِ. قال الله تعالى: ﴿هاتوا بُرهانَكُم﴾[3]. أصله «آتِ» أبدلت الهمزة هاءً.

هَبْ

بمعنى «ظُنَّ» أمر يتعدى إلى مفعولين.

---

1 من الآية: 66/ آل عمران: 3.
2 يريد ألف «ها» وحذفها.
3 من الآية: 111/ البقرة: 2.

هل

على خمسة أوجه مع أنه للاستفهام، نحو: «هل عندكُم من خيرٍ؟»:

الأول: بمعنى قد، نحو: ﴿هل أتى﴾[1] أي قد أتى.

والثاني: بمعنى لا، نحو: ﴿هل أدُلّكم﴾[2] أي لا أدلكم.

والثالث: بمعنى إنّ، نحو: ﴿هل في ذلك قَسَم﴾[3] أي إنَّ في ذلك قَسماً[4].

والرابع: بمعنى ما النافية، نحو: ﴿هل جزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ﴾[5] أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

والخامس: بمعنى بل، نحو: «هل الدارُ» أي بلِ الدارُ.

وقد تجيء للتمني على سبيل المجاز نحو: «هل لي من شَفيع؟».

وقال ابن هشام[6]: هي حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي فيمتنع نحو: «هل زيداً ضربتَ؟» لأن تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، وطلبُ التصديق سؤالٌ عن إدراك النسبة ويمتنع: «هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟» إذا أريدَ بـ«أم» المتصلة، لأن المتصلة لتعيين أحد الأمرين بمنزلة «أي»، وذلك لا يكون إلا بعد التصديق والتردد في تعيين شيء من الأجزاء، وهو طلب التصور. ويمتنع أيضاً: «هل [لم][7] يقمْ زيدٌ؟»، لأنه لطلب

1 من الآية: 1/ الإنسان: 76.

2 من الآية: 12/ القصص: 28، وغيرها.

3 من الآية: 5/ الفجر: 89.

4 وفي الأصل: قسم.

5 الآية: 60/ الرحمن: 55.

6 المغني: 2/ 403 والنقل مضطرب.

7 إضافة مناسبة لتوضيح السياق.

التصديق السلبي.

والفرقُ بين هل والهمزة[1] مع توافقهما في المجيء لطلب التصديق عشرة:

أحدها: اختصاص هل بالتصديق والهمزة بالتصور.

والثاني: اختصاصها بالإيجاب. تقول: «هل قام؟» ويمتنع «هل لم يقُمْ؟» بخلاف الهمزة نحو: ﴿ألم نشرَحْ لك﴾[2].

والثالث: تخصيص هل المضارع للاستقبال، نحو: «هل تسافرُ؟» بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنُّه كاذباً؟».

الرابع والخامس والسادس: أنَّ «هل» لا تدخل على الشرط، ولا على «إنَّ»، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار [70/ب] بخلاف الهمزة بدليل ﴿أفإنْ متَّ فهُمُ الخالدون﴾[3] ﴿أئنَّكَ لأنتَ يوسُفُ﴾[4] ﴿أبَشَراً منا واحداً نَتَّبِعُه﴾[5].

السابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد «أم» نحو: ﴿فهل يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسقون﴾[6] ﴿هل يَسْتوي الأعمى والبصيرُ أم هل تَسْتوي الظلماتُ والنور﴾[7].

---

1 وفي الأصل: وبين الهمزة، وتكرار (بين) من غير ضمير ضعيف.

2 من الآية: 1/ الشرح: 90.

3 من الآية: 34/ الأنبياء: 21.

4 من الآية: 90/ يوسف: 12.

5 من الآية: 24/ القمر: 54.

6 من الآية: 35/ الأحقاف: 46.

7 من الآية: 16/ الرعد: 13.

التاسع: أنه[1] يراد بالاستفهام بها النفيُ، فلذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» في نحو: ﴿هل جزاءُ الإحسانِ إلا الإحسان﴾.

العاشر: أنها تأتي بمعنى «قد»، وذلك مع الفعل، وبذلك فُسر قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان﴾[2].

هَلَ

بفتحتي الهاء واللام معناه «أَسرِع». ويستوي فيه الواحد والأكثر، والمؤنث والمذكر، فتقول: «هَلَ يا رجلُ»، و«هَلَ يا رجلانِ»، و«هَلَ يا رجالُ»، و«هَلَ يا امرأةُ»، ويا نسوانُ.

هَلاّ

بفتح الهاء وتشديد اللام، حرف تحضيض.

هَلُمَّ

اسم فعل. وهو مركب عند البصريين من حرف التنبيه وهي لفظة «ها»، و«لُمَّ» وهو أمرٌ من: لمَّ - يلمُّ: إذا جَمع. فحذفت الألف من حرف التنبيه للتخصيص. ومذهبُ الكوفيين أنها مركبة من لفظة «هل» و«أم» أمر مخاطب من: أَمَّ - يؤم، إذا قصد، فحذفت همزة «أم» للتخفيف.

وهي تأتي لازماً بمعنى [رُدَّ][3] كقوله تعالى: ﴿والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ

---

1 وفي الأصل: أنها.

2 من الآية: 1/ الإنسان: 76.

3 سها الناسخ عن ذكر الفعل (رد) فنقلناه من اللسان - مادة هلم.

إلينا﴾[1]. ويأتي متعدياً بمعنى «أَحْضِر» بفتح الهمزة مع كسر الضاد كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهداءَكم﴾[2] أي هاتوا. وفي لغة الحجاز يستوي فيه الكلُّ، والآية على لغتهم. وبنو تميم بخلافه.

هَلُمَّ جَرًّا

فـ«جرّاً» منصوب على الحالية عند البصريين، أي جارّاً. و«جرّاً» مصدر أُقيم مُقامَ الحال، أي «جاراً». وعلى المصدرية عند الكوفيين معناه «جرا جراً».

ويقال: «ذهب فلانٌ سنةَ كذا وهلمَّ جرّا» أي ذهب من ذلك الوقت إلى الآن يأتي بمعنى «جرّا» عنده هذه الحكاية أو هذا الحديث من وقت كذا إلى الآن ما انقطعَ آخره.

هُنا[3]

للتقريب إذا أشرتَ إلى المكان، وهناك وهنالك للتبعيد، واللام زائدة والكاف للخطاب. وفيها دليل على التبعيد. قال الفراء: «اجلسْ هُنا» قريباً، و«تنحَّ هاهنا» أي تباعَدْ.

وهنا أيضاً للهو واللعب، وتجيء بفتح الهاء وتشديد النون. وبكسر الهاء أيضاً فللمكان الحقيقي الحسي خاصة، وفي غيره مجازاً على سبيل التشبيه.

---

1 من الآية: 18/ الأحزاب: 833

2 من الآية: 150/ الأنعام: 6.

3 هنا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان. وقد يجرّ بمن. إن اتصلت به.

هو[1]

ضمير مرفوع منفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية، وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه [17/أ] كـ«افعلْ مِن كذا» ليؤذنَ من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيدَ ضرباً من التأكيد، ويسميه البصريون «فصلاً» والكوفيون «عماداً»، كقولك: «زيدٌ هو المنطلقُ»، و«زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو»، وكقوله تعالى: ﴿إنْ كان هذا هو الحقَّ﴾[2]، و﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾[3] ويلزم المطابقة.

فالمثال الأول فصلٌ بين المبتدأ والخبر المعرف، والثاني فصلٌ بين المبتدأ والخبر المضارع للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف، لأن «أفعلَ من» وإن كانت نكرة إلا أنها شابهت[4] العلمَ في عدم دخول اللام عليه. ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: «زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو»؟

والمثالان الأخيران مثال الفصل بين اسم كان وخبرها، وذلك بعد دخول العامل اللفظي. قوله تعالى: ﴿هو الحقَّ﴾ و﴿أنتَ الرقيبَ﴾ الحق والرقيب هما منصوبان، لأنهما خبر كان. وهذا الضمير لا يغير إعراب الكلام، ويفصل ما بعده خبراً ونعتاً، وليس له محل من الإعراب عند البصريين، لأن غرضهم الفصل، وعند الكوفيين له محل من الإعراب، قيل: إعرابه إعرابُ ما قبله لأنه تأكيد له. وقيل: كإعراب ما بعده لأنه مع ما

1 يريد ضمير الفصل أو ضمير العماد. ويشترط فيه أن يكون في الأصل مبتدأ غالباً.

2 من الآية: 32/ الأنفال: 8.

3 من الآية: 217/ المائدة: 5.

4 وفي الأصل: أنه شابه.

بعده كشيء واحد. وإنما اشترط أن يكون الخبر معرفة أو مضارعاً لها[1] لأنه إذا لم يكن معرفة لم يقع لَبْسٌ.

واعلمْ أنه اختُلف فيه؛ هل هو حرف أو اسم؟ فعند الخليل حرف على صيغة الضمير ولا موضع له من الإعراب. وعند البعض اسم لا مُقتضى فيه من الإعراب. وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر في مثل: ﴿كنتَ أنتَ الرقيبُ﴾[2]، و«علمتُ زيداً هو المنطلقُ». فالرقيب والمنطلق مرفوعان على هذا القول بالخبرية.

هَيْتَ

اسم فعل بمعنى أسرعْ وتعال. وفيه أربع لغات: هَيْتَ، وهِيتَ بكسر الهاء، [و] هَيتُ بضم التاء، [و] هِئْتَ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء[3]. وتقول فيه: هيتَ لك، وهيتَ لكما، إلخ[4].

هَيهاتَ[5]

وهو اسمُ فعل أيضاً بمعنى «بَعُدَ» على وزن «حَسُنَ» نحو: «هيهاتَ

1 وفي الأصل: له

2 الرقيبَ بالفتح: قراءة الجماعة خبر كان. وحكى أبو معاذ أنه قرئ «الرقيبُ» بالرفع، فأنت مبتدأ، والرقيب خبره. والجملة (أنت الرقيب) في محل نصب خبر كان (العكبري: 1/ 477. مختصر ابن خالويه: 36).

3 قال الزجاج: وروِيت عن علي عليه السلام: هِيتُ لك، وروِيت عن ابن عباس رضي الله عنهما: هِئتُ لك.. من الهيئة، كأنها قالت: تهيأتُ لك (وهي قراءة الآية).

4 جاء في هامش 71/ أ): هيتَ لك أن أقبلْ، وتهيأت لكِ وهئت: اسم فعل بني على الفتح كبناء «أين». واللام للتبيين، أي: لك أقول. كما تقول: هلمَّ لك.

5 وردت تاؤها في اللسان (مادة – هيه) بالفتح والكسر. ويرى أن تاءها أصلها هاء. وإذا جاءت بعدها لام مثل «هيهات لِما قلت» فمعناه البعد لقولك.

الأمرُ».

قيل: أصله «هَيْهَيَة» قلبت الياء ألفاً. وجاز في آخره الحركاتُ الثلاثُ، ويجوز بالتنوين؛ فمن نوَّنها يريد التنكير، ومن لم ينوِّنْها يريد التعريف. ومنهم من يحذف التاء فيقول: «هَيْها». ومنهم من يسكنها فيقول «هَيْهاتْ» بإسكان التاء، ويجعل التاء نوناً مكسورة، وتبدل هاؤها ألفاً فيقال: «أَيْهاتَ، وأيْهاكَ، وأيهانَ، وأَيهاءَ» وجملتُها عشر لغات.

هَيّا - هَيَّكَ

كلاهما من أسماء الأفعال أيضاً، ومعناهما أسرعْ. فالأولُ بفتح الهاء وتشديد الياء وبعدها ألف ممدودة. والثاني أيضاً وبعدها الكاف [71/ب] المفتوحة. فالأولُ يستوي فيه الكل كقوله[1] [من الرجز]

110- فقد دجا الليلُ فَهَيّا هَيّا

أي أظلمَ الليلُ؛ أمرَ الناقةَ بالإسراع.

الثاني يتصرف كالأفعال. وهَيْكَ بفتح الهاء وسكون الياء في المعنى مثلهما، وفي التصريف مثل «هَيَّكَ» مشددة الياء.

---

1 الرجز لابن ميادة كما في الديوان: 237. وتمامه:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيّا
ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيّا
وقد دَجا الليلُ فهَيّا هَيّا

وانظر خزانة الأدب: 4/59 وغيرها. وفي اللسان - مادة هيا «أنشد سيبويه» بلا نسبة.

حرف الياء

الياء المفردة[1]

تكون على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للمؤنث نحو: تقومين، وقومي. وقيل: هي حرف تأنيث. والفاعل مستتر.

والثاني: حرف إنكار، نحو «أَزَيْدُنِيهِ»[2].

والثالث: حرف تذكار[3]، نحو «قَدِي»[4].

يا

هي لنداء البعيد ومَن هو بمنزلته؛ نائمٌ أو ساهٍ. وأما «يا أَللّه» فللتضرع والتذلل[5]. وقد ينادى القريبُ توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب.

1 أوردَ المالقي تفصيلاً في الياء المفردة (انظره في رصف المباني: 443). بينما ذكر صاحب الجنى ما ذكره المؤلف فوق وقال: «وما سوى ذلك فلا يعدّ من حروف المعاني» (حاشية: 3 من رصف المباني).

2 زيادة ياء الإنكار تلحق الآخر في الاستفهام (انظر تفصيله في المفصل: 398).

3 ويسمى حرف التذكر.

4 ورد ذكرها وتعليقنا.

5 الهمزة في تركيب «يا الله» توصل وتقطع.

وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يُقَدَّر عند الحذف سِواها، كقوله تعالى: ﴿يوسُفُ أَعْرِضْ عن هذا﴾[1]. ولا ينادى اسم الله، ولا اسمُ المستغاث، وأيُها وأيَتُها إلا بها.

واعلمْ أنَّ ما دخلَ عليه «يا» ينتصب بتقدير «أدعو» وأريدَ لفظاً أو محلاً. فانتصابه لفظاً في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا كان المنادى مضافاً، نحو: يا عبدالله؛ بنصب عبدِ.

والثاني: إذا كان مُضارعاً للمضاف نحو: «يا خيراً من زيدٍ» و«يا ضارباً زيداً» و«يا مضروباً غلامُه»، و«يا حَسَناً وجهُه» و«يا ثلاثةً وثلاثين»[2].

فقولك: «يا خيراً» لا يتم إلا «من زيدٍ»، وكذا سائر الأمثلة. ولكن لا بد في «ثلاثة وثلاثين» أن يكون اسماً. وإن أردتَ جماعةً عددُهم هذا القدر بنيتَ على الضم وعطفت عليه «ثلاثون» بالواو، مثل: «يا زيدُ وعمرُو».

والثالث: إذا كان المنادى نكرة كقول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بيدي» فإنه يريد رجلاً غير معين، يعني: كلَّ من سمع كلامي وبلغه إخباري.

وأما انتصابه محلاً ففي أربعة مواضع:

أحدها: إذا كان المنادى مفرداً معرفة، فحينئذ يُبنى على ما رُفع به[3]، ومحله النصب نحو: «يا زيدُ». ولذلك جاز في توابع المنادى المفرد المعرفة - وهي الصفة وعطف البيان والتأكيد والمعطوف - الرفع حملاً على لفظه، والنصب حملاً على محله، إلا في البدل والمعطوف الذي ليس

---

1 من الآية: 29/ يوسف: 12.

2 إذا كان العدد اسماً لعلم كما بعد ذلك 245.

3 يريد أنه يبنى على الضم إذا كان علماً مفرداً مثلُ: يا عليُّ، ويبنى على الألف إذا كان العلم مثنى مثل: يا عليانِ، ويبنى على الواو إذا كان العلم جمع مذكر سالماً مثل: يا عليون. وكلها في محل نصب.

فيه الألف واللام، لأن حكمها حكمُ المنادى بعينه.

وفي المعطوف باللام خلافٌ بين الأئمة؛ فالخليل يختار الرفع مع تجويز النصب، لأن المعطوف بالحرف منادى مستقل في المعنى لبيان [72/أ] حرف العطف عن حرف النداء. فينبغي أن يكون مرفوعاً ليكون دليلاً على استقلاله. وأبو عمرٍو يختار النصب مع تجويز الرفع، لأنه لما امتنع فيه دخولُ اللام بتقدير حرف النداء لا يكون منادى مستقلاً فأحكم التبعيةَ وتابعُ المبنى تابعٌ لمحله، ومحلُّه النصب. وأبو العباس المبرد[1]: إن كان المعطوف المذكور كاسم جنس فكالخليل، وإلا كأبي عمرو. ولأن اسم الجنس كالحُسْن مثلاً جاز نزعُ اللام عنه. ويمكن جعله منادى مستقلاً. وان لم يكن كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه مثل: النجم والصعق يمتنع جعله منادى مستقلاً فيختار النصب.

هذا كله إذا كانت التوابع مفردة. أما[2] إذا كانت مضافة كما في المنادى المضاف، نحو: «يا زيدُ ذا الحجة» في الصفة، و«يا خالدُ نفسَهُ»، و«يا بشرُ صاحبَ عمرٍو» في البدل، و«يا زيدا يا عبدَالله» في عطف البيان، و«يا زيدُ وعبدالله» في العطف بحرف.

واعلمْ أن الوصف بـ«ابن» أو «ابنة» كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين العلمين: «يا زيدُ ابنَ أخينا» و«يا هندُ ابنةَ عَمِّنا»؛ فزيدٌ وهندٌ مبنيان على الضم، وابن وابنة منصوبان لكونهما مضافين[3].

1 وفي الأصل: والمبرد. والواو سهو من الناسخ.

2 نسي المؤلف وضع جواب «أما».

3 يريد أن «ابن» إذا لم يقع بعدها علم أو لم يقع قبلها علم وجبَ ضم المنادى وامتنع فتحه. وهذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته:

والضمُّ - إن لم يلِ الابنُ عَلَما أو يلِ الابنَ علمٌ - قد حُتِما

وعكس ذلك ما ذكره المؤلفُ بعدُ. أي أن هنا المنادى واجب البناء على الضم.

وأما إذا وقعا علمينِ اتُّبعت حركة الثاني، وكانا مبنيين على الفتح، نحو: «يا زيدَ بنَ عمرٍو»[1] و«يا هندَ بنتَ عاصم»؛ فهند وزيد مفتوحان، وكذا ابن وابنة. وعلةُ كونهما مبنيين في الصورة المذكورة وتبعية حركة المنادى حركةُ الابن والبنت فيها أن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد كحضرموت. وذلك لأن «الابن» لا ينفك من الأب، كما أنه لا ينفك من كونه ابناً، فكان صفة لازمة له.

وإذا نوديَ المعرف باللام قيل مثلاً: يا أيُّها الرجلُ؛ بتوسط «أي» مع هاء التنبيه تُحرّز عن اجتماع أداتي التعريف بلا فاصلة. و«يا أيُّهذا الرجلُ» و«يا هذا الرجلُ»، والتزموا رفعَ الرجل وإن كان صفة وحقُّها جواز الوجهين: الرفع والنصب. لأن الرجل هو المقصود بالنداء، فالتزموا رفعه لتكون حركتُه الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامةُ المنادى، فيدل على أنه المقصودُ بالنداء. وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صيغة المنادى.

وكذلك التزموا رفع توابع الرجل مضافة أو مفردة، نحو: «يا أيُّها الرجلُ الظريفُ» و«يا أيُّها الرجلُ ذو مالٍ»، لأنها توابعُ منادى معرف. وجوازُ [72/ ب] الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني.

واعلمْ أنه لا تدخلُ «يا» على ما فيه الألف واللام، إلا على اسم الله تعالى، لأن الألف واللام لا تفارقانه، كما في «النجم» مع أنها عوضٌ عن همزة «إله». فصار كأنهما قد نُزلا منزلة البعض من الكلمة. وإنما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لأنه لم تُخلع عن معنى التعريف رأساً فوصلوا الهمزة. وأما في النداء فقد يتجرد للتعويض لأن تعريف النداء غنيٌّ

---

1 لك في هذه الحالة أن تبنيَ المنادى على الضم لأنه علم مفرد، وأن تبنيه على الفتح إتباعاً لصفته المضافة. ومثلها: يا هند بنت عاصم.

عن تعريفها، فجرت مَجرى الهمزة الأصلية فقطعت.

الموضع الثاني: إذا لحقت المنادى اللامُ الجارة مفتوحةً وقت **الاستغاثة أو التعجب أو التهديد** فحينئذ يكون المنادى مخفوضاً باللام لفظاً، ومنصوباً بتقدير «أدعو» محلاً، وهي لام التخصص أدخلت على المستغاث المتعجب منه والمهدَّد اسم مفعول دلالة إلى أنهم مخصوصون من بين أمثالهم بالدعاء. وإنما فتحت اللام فرقاً بين المدعوِّ والمدعوِّ إليه. لا يقال: لم يعكس، لأنا نقول إنه محمول على المضمر، أي على كاف الخطاب، لكونه واقعاً موقعه. وفتحُ اللام الجارة إذا دخلت على المضمر نحو: «لك» و«له». فلما فتحت مع المدعوِّ تعين كسرها مع المدعوِّ إليه مثال المستغاث: «يا لَزَيدٍ لِلْخَطْبِ الجليلِ» بفتح اللام في الأول لأنه المدعو أي المستغاث، وكسرِها في الثاني لأنه المدعو إليه، أي المستغاث إليه. والخطب الجليل: الأمر العظيم.

واللام في المعطوف على المستغاث مكسورة أيضاً[1]، نحو: «يا لَزَيدٍ ولِعَمرٍو للخطبِ الجليل». وأما إن عطفت مع «يا» فلا بدَّ من فتح اللام في المعطوف أيضاً، نحو: «يا لَزَيدٍ ويا لَعَمرٍو». ومثالُ التعجب نحو: «يا لَلْماءِ» بفتح اللام. ومثال التهديد نحو: «يا لَزَيدٍ لأقتلنَّكَ» بفتح اللام، وهي للتهديد. والمهدِّد[2] اسم فاعل أيضاً يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضُرَه فينتقمَ منه ويستريح من الخصومة.

الموضع الثالث: المنادى منادى **مندوباً** كقولك: «يا زَيداهْ»، فحينئذ يكون المنادى مبنياً على الفتح لفظاً لإلحاق ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء

---

1 وتسمى اللام الجارة لام الاستغاثة.

2 وفي الأصل: الممهد، وكذا ما بعدها.

الألف فتحَ ما قبلها. وهو منصوب محلاً بتقدير «أدعو».

المندوب مفعول من «ندبَ» إذا دعا أحداً إلى أمرٍ. والمرادُ به هنا الميت أو المصيبة التي تَنادى الناس أن يجتمعوا فيها. والمندوب ليس منادى على الحقيقة، لأن المنادى المطلوبُ إقبالُه، وهاهنا الميت [73/ أ] ليس مطلوباً إقبالُه، ولكنه مشابه للمنادى من حيث دخولُ حرف النداء عليه، وإن أريدَ به إقبالُ الناس لا إقباله[1].

فصل [في أحوال إعراب المنادى]

وإذا كُرر المنادى فلا يخلو من أن يكون اللفظ الثاني مفرداً أو مضافاً، فإن كان مفرداً فكلاهما[2] مبني على الضم كقولك: «يا تيمُ تيمُ». فتيمُ الثاني تأكيد لفظي.

وأما إذا كان مضافاً نحو[3]: [من البسيط]:

111- يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمرُ

ففيه وجهان: **الأول نصب،** والثاني منصوب التبَّةَ، لِما عرفتَ من أنه مضاف، فتنصب الأول على تأويلين:

---

1 جاء في هامش (73/ أ) بتوقيع «العجدواني»: والفرق بين «يا» للمنادى و«يا» للمندوب أن «يا» للمنادى تدخل على المفرد والمعرفة والمضاف وشبه المضاف. ويا للمندوب تدخل على المفرد والمعرفة والمضاف، ولا تدخل على شبه المضاف والنكرة. والمندوب في اللغة المدعو؛ يقال: ندبتُ الميتَ، إذا دعا. . وحروف الندبة وهي: «يا» و«وا» في أول الاسم، والألف والهاء في الآخر.

2 وفي الأصل: كلاهما.

3 البيت لجرير كما في ديوانه: 212. ويروى «لا يوقعنكم». وابن عقيل: 2/ 271. شرح الشواهد للعيني: 3/ 153. خزانة الأدب: 2/ 298 وغيرها. شرح المكودي: 2/ 603. والشاهد فيه قوله: «يا تيمْ تيمَ عدي» حيث أقحم «تيم» الثاني بين «تيم» الأول وما أضيف إليه. ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول.

أحدهما: وهو مذهب المبرد، أن يكون مضافاً وحُذف المضاف إليه، وتقديره: «يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ»[1].

وثانيهما: وهو مذهب سيبويه، أن يكون الأولُ هو المضافُ إلى «عدي» الذي بعد «تيم» الثاني، و«تيمٌ» الثاني ليس بمضافٍ بل هو تأكيد للأول.

والوجه الثاني ضمُّ الأول ونصبُ الثاني، فعلَّتُه أنه منادى مفرد معرفة، واللفظ الثاني بدل، أو عطف بيان، أو تأكيد لفظي، أو منصوب المحل بـ«أعني»[2]، أو محمول على الموضع.

وأما المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: «يا غلامِيَ» بكسر الميم وفتح الياء، وهو الأصل.

والثاني: «يا غلامِيْ» بسكون الياء تخفيفاً.

والثالث: «يا غلامِ» بكسر الميم، و«يا غلاما» بالألف، ويجوز «يا غلاماهْ»[3] بالهاء للمبالغة، وتُسمى هاء السكت. وقالوا: «يا أبي» و«يا أمي» على الوجوه الأربعة، وإبدال الياء تاءً مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، وإلحاق الألف بعد التاء، نحو: يا أبت ويا أمت، بالفتح وفقاً على حركة الياء، وبالكسر لمناسبة الياء، وبالضم لإجرائه مُجرى المفرد المعرفة، وهو قليل[4]. ونحو: «يا أَبَتا» و«يا أُمَّتا». ولا يجوز «يا أبتي» لعدم جواز الجمع

---

1 حيث حذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

2 يريد: بإضافة «أعني».

3 وإعراب يا غلاماه: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة والمعاض عنها بالألف وهي في محل جر مضاف إليه. والهاء للسكت.

4 لم يذكر ابن مالك الضم في ألفيته بل اكتفى بالفتح والكسر فقال:

وفي النـدا «أبتِ، أمتِ» عَـرَضْ واكسِرْ أوِ افتحْ، ومن اليا التّا عِوَضْ

بين المعوَّض والمعوض عنه. وقالوا: «يا ابنَ أمِّ» و«يا ابنَ عَمِّ» خاصة[1].

فصل [في المنادى المرخم]

وترخيمُ المنادى جائز في حال السَّعة، وفي غيرِ المنادى واقع ضرورةً، وهو حذفٌ في آخر المنادى تخفيفاً، وله شرائط:

أحدها: أن يكون الاسم علماً، لأن الترخيم تخفيف والعَلَمَ ثقيل لكثرة دورانه. والمبني أيضاً ثقيل، فيجمع ثقيلان، فيحتاج إلى التخفيف.

والثاني: أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف، لأنه لو كان ثلاثةً ورُخِّم يبقى حرفان، وليس في الأسماء المتمكِّنة اسمٌ على حرفين، إلا ما كان في آخره تاء التأنيث. فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير [73/ ب] مشروطتين. أما العلمية فلأن[2] التأنيث ثقيل فيحتاج إلى التخفيف كالعلم. وأما الزيادة فلأن تاء التأنيث زائدة. فإذا حُذفت بالترخيم لا ينقص الاسم لأن الاسم لا ينقص بحذف الزائد.

والثالث: أن لا يكون مضافاً؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول لأنه ليس آخر أجزاء المنادى، ولا من الثاني [لأنه] ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ. فامتنع الترخيم[3].

والرابع: أن لا يكون مستغاثاً، لأن شأنه الزيادة.

والخامس: أن لا يكون جملة لأنها محكية محالَّها، فلا نغير. مثال الترخيم: يا حارِ، يا سَعي، ويا مَرْوَ، ويا مَنْصُ، في: حارث، وسعيد، ومنصور، ومروان.

---

1 ورد فتح الميم. انظر شرح ابن عقيل: 2/ 275.

2 وفي الأصل: لأن.

3 انظر المسألة 48 في الإنصاف حول جواز ترخيم المضاف وعدمه.

واعلمْ أن الترخيم على ثلاثة أَضرب:

أحدها: حذفُ الحرفين، فهو على نوعين: أحدهما: إذا كان في آخر المنادى المفرد زيادتان في حكم الواحدة في أنهما زِيدتا معاً كأسماء ومروان، بخلاف: ثمانية ومرجانة. فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولاً، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر.

وثانيها: إذا كان في آخر المنادى المفرد حرفٌ صحيح قبلَه مدَّةٌ، والمنادى أكثر من أربعة أحرف كمنصور وعمار ومسكين[1].

وأما **الضرب الثاني** وهو إذا كان المنادى مركباً من اسمَيْ علم مثل: بعلبك، وخمسة عشر؛ علمينِ[2]. فيقال: يا بعلُ ويا خمسةُ. لأن الثاني مشتبه لتاء التأنيث. فكما أن التاء تحذف في الترخيم فكذلك الاسمُ الثاني في نحو «مَعْدِيكرِبَ» وأمثاله زائدة كتاء التأنيث، والتاء في الاسم الثاني تسقط عند دخول ياء النسبة عليه كما تسقط تاء التأنيث؛ تقول في معد يكرب «معدي»، كما يقال في البصرة «بصري».

والثالث: أن يُقتصر في التصغير على تصغير الاسم الأول، ولا يتغير الثاني في التصغير وغير التصغير فتقول: «حُضَيْرَموت» في حضرموت، كما لا تتغير التاء في التصغير وغيره.

الثالث من أضرب الترخيم غير ما ذكر من الضربين. ثم اعلمْ أن في الحروف التي بقيت بعد الحذف قولان:

أحدهما: أن يُجعل المحذوف كالثابت في التقدير، فيبقى الحرف الذي

---

1 حيث يكون ترخيمها: يا منصُ، يا عمَّ، يا مسكِ.

2 أي من يسمى «خمسة عشرة».

قبلها على حركته[1].

والثاني: أن يجعل المحذوف كأن لم يكن قطُّ، فيبنى الحرفُ الذي قبل المحذوف على الضم كأنه آخر الاسم، كما تُبنى سائر الأسماء [74] المناداة المفرد المعرفة غير المرخمة، فيقال على القول: «يا حارِ» بكسر الراء[2]، و«يا ثَمو» بسكون الواو.

وعلى القول الثاني يقال: «يا حارُ» بضم الراء كما يقال؛ يا زيدُ، ويا «ثَمِي» بسكون الياء لعدم وجودِ [في] الاسم المتمكّن واوٌ قبلها ضمة، فأُبدلت الضمة كسرة، ثم الواو ياء، ثم أسكنت الياء لثقل الضمة فصار «ثمي».

فصل [في حذف أداة النداء]

ويجوز حذفُ حرف النداء، إلا إذا كان مقارناً مع اسم الجنس، أعني ما كان نكرة قبل النداء، سواءٌ تَعرَّفَ بالنداء كـ«يا رجلُ» أو لم يتعرف مثل «يا رجلاً». لأن نداءه لم يكن كثيرَ نداء العلم. فلو حذف منه حرفُ النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى، أو كان مقارناً مع اسم الإشارة لأنه كاسم الجنس في الإبهام أو مع المستغاث والمندوب، لأن المطلوب فيهما مدُّ الصوت، والحذفُ ينافيه. فيجوز في العلم، ولفظة «أي»، والمضاف إلى أيِّ معرفةٍ كانت، والموصولات نحو قوله تعالى: ﴿يوسُفُ أعرِضْ عن هذا﴾[3] أي يا يوسُفُ. ونحو: «أيُّها الرجلُ» و«أيُّهذا الرجلُ»، ونحو: «غلامَ زيدٍ افعلْ كذا» أي يا غلامُ، ونحو: «مَن لا يزالُ مُحسناً أحسِنْ إليَّ». [و]

---

1 وفي الأصل: حركتها.

2 يا حار: (بالكسر) منادى مرخم مبني على الكسر على لغة من ينتظر. و(بالضم) على لغة من لا ينتظر.

3 من الآية: 29/ يوسف: 12.

في الموصول، أي: يا مَن.

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو: ﴿أَلَا يا اسْجُدوا﴾[1] أي يا قومُ اسجدوا، والقرينةُ امتناعُ دخول «يا» عليه[2].

فصل [في: ينبغي لك أن تفعل]

قولهم: «ينبغي لك أن تفعلَ كذا» من أفعال المطاوعة. يقال: بغاهُ فانْبَغى. قال البيضاويُّ: معنى ﴿وما ينبغي له﴾[3] ما يصحُ وما يتسهَّلُ. وقال ابنُ الحاجب: «ما يَنْبغي» بمعنى لا يستقيم عقلاً كقوله تعالى: ﴿وما يَنْبغي للرحمن أنْ يَتَّخِذَ ولداً﴾[4].

وقد يراد بمعنى «يجبُ»، كما يراد من لفظه لا يَنْبغي «لا يجبُ». كذا ذكر في بعض حواشي «التلويح»[5].

الحمدُ لله على التمام وعلى رسوله
الصلاة والسلام

---

1 من الآية: 25/ النمل: 27. و«ألا» بالتخفيف وتكون للتنبيه قراءة أبي جعفر والكسائي ورُويس عن يعقوب وابنعباس والزهري وغيرهم: و«ألا» بالتشديد قراءة الجماعة (البحر: 7/ 68. معجم القراءات).

2 أي على الفعل.

3 من الآية: 69/ يس: 36.

4 الآية: 92/ مريم: 19.

5 التلويح شرح التوضيح للتفتازاني مسعود بن فخر الدين عمر. توفي بسمرقند سنة 791 أو 793هـ. أما «حواشي التلويح» فللمولى مُلاّ خسرو توفي سنة 885هـ.

فهرسة قراضة الذهب

حرف الهمزة

حرف الياء

فهرسة الفصول

الشواهد الشعرية

الهمزة

الباء

الجيم

الحاء

الدال

---

1 تكرر تحت رقم (83).

2 تكرر تحت رقم (61).

3 تكرر تحت رقم (69).

الراء

السين

العين

القاف

اللام

1 تكرر تحت رقم (80).

الميم

النون

الرجز

1 وتكرر في الشاهد (105).

الأشطار

فهرسة المصادر والمراجع

1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - تأليف أحمد الديماطي. نشر عبد الحميد أحمد حنفي. مصر.

2- أدب الكاتب - تأليف ابن قتيبة الدِّينَوَري. بيروت، 1982.

3- الأسر الحاكمة في الإسلام. تأليف بوزورث، ترجمة حسين علي اللبودي. الكويت، 1994.

4- الأشباه والنظائر. تأليف جلال الدين السيوطي. بيروت، 1985.

5- الأصمعيات - تأليف الأصمعي، تحقيق هارون وشاكر. مصر، 1964.

6- الأعلام - تأليف خير الدين الزركلي. بيروت، ط3.

7- الأمالي - تصنيف ابن الشجري. الهند، 1349هـ.

8- الأمالي - تأليف أبي علي القالي. بيروت، بلا،

9- الإنصاف في مسائل الخلاف - تأليف أبي بكر الأنباري. بيروت، دار الفكر، بلا. وطبعة المكتبة العصرية، 1987.

10- أوضح المسالك - تأليف ابن هشام. بيروت، ط5، 1966.

11- البحر المحيط - تأليف أبي حيان النحوي. مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

12- بغية الدعاة - تأليف جلال الدين السيوطي. بيروت، 1979.

13- البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة - تأليف الفيروزآبادي. الكويت،

.1978

14- البيان والتبيين - تأليف الجاحظ، تحقيق هارون. بيروت.

15- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - تأليف محمد بن عبدالله الربعي. الكويت، 1990.

16- التبيان في إعراب القرآن - تأليف أبي البقاء العبكري، تحقيق محمد علي البجاوي. نشر البابي الحلبي. مصر، 1976.

17- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - تأليف ابن هشام. بيروت، 1986.

18- جمهرة اللغة - تأليف ابن دريد. بيروت، 1987.

19- الجنى الداني في حروف المعاني - تأليف الحسن المرادي. بيروت، ط3، 1987.

20- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - تأليف علاء الدين الإربلي. بيروت، 1991.

21- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تأليف عبد القادر البغدادي، طبعة هارون. مصر، ط3، 1989.

22- ديوان أبي الأسود الدؤلي. بغداد، 1981.

23- ديوان امرئ القيس. بيروت، بلا.

24- ديوان أوس بن حجر. بيروت، 1986.

25- ديوان جران العود - صنعة ابن حبيب. بغداد، 1982.

26- ديوان جرير. طبعة الصاوي. مصر، بلا.

27- ديوان جميل بثينة. بيروت، 1992.

28- ديوان حسان بن ثابت. مصر، 1977.
29- ديوان ذي الرمة - تحقيق أبو صالح. بيروت، 1982.
30- ديوان رؤبة بن العجاج - طبعة ابن الورد. بيروت، ط2، 1980.
31- ديوان الراعي النميري. بيروت، 1980.
32- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات - تحقيق نجم. بيروت، 1986.
33- ديوان العجاج - طبعة ابن الورد. لايبزيك، 1903.
34- ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق عباس. الكويت، 1984.
35- ديوان النابغة الذبياني. مصر، 1977.
36- ديوان النمر بن تولب (شعراء إسلاميون). بغداد، 1984.
37- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة - تأليف ابن حجر العسقلاني. مصر، 1385هـ.
38- الدرر اللوامع على همع الهوامع - تأليف الشنقيطي. الكويت، 1981.
39- رصف المباني في شرح حروف المعاني - تأليف أحمد المالقي، تحقيق الخراط. دمشق، مجمع اللغة العربية، 1394هـ.
40- سر صناعة الإعراب - تأليف ابن جني. مصر، 1954.
41- شرح أبيات سيبويه - تأليف السيرافي. دمشق، 1979.
42- شرح ابن عقيل - تحقيق محيي الدين. مصر، 1964.
43- شرح الحماسة - تأليف المرزوقي. بيروت، دار الجيل، 1991.
44- شرح ديوان زهير - صنعة ثعلب. القاهرة، 1964.
45- شرح شعر عمر بن أبي ربيعة - تأليف محيي الدين. دار الأندلس، 1988.

46- شرح شواهد العيني (بحاشية الصبان). مصر، طبعة البابي الحلبي.

47- شرح شواهد المغني - تأليف جلال الدين السيوطي. بيروت، طبعة دار الحياة.

48- شرح قطر الندى - تأليف ابن هشام. مصر، 1963.

49- شرح المكودي على ألفية ابن مالك - شرح الراجحي. الكويت، 1993.

50- شعر الأحوص. القاهرة، 1970.

51- شعر ابن ميّادة - جمع حنا حداد. دمشق، مجمع اللغة العربية، 1982.

52- شعر الحارث بن خالد - طبعة الجبوري. بغداد، 1972.

53- شعر ديوان الأخطل. بيروت، 1979.

54- شعر عبدالله بن الزبعرى - طبعة الجبوري. بيروت، ط2، 1981.

55- شعر عمرو بن الأحمر - تحقيق عطوان. دمشق، مجمع اللغة العربية، بلا.

56- شعر النابغة الجعدي - تحقيق رباح. بيروت، 1964.

57- صحيح البخاري.

58- صحيح مسلم.

59-الكتاب - تأليف سيبويه، تحقيق هارون. القاهرة، 1973.

60- الكشاف عن حقائق التنزيل - تأليف الزمخشري. طبع البابي الحلبي، مصر، 1948.

61- اللامات - تأليف الزجاجي، تحقيق المبارك. دمشق، 1985.

62- لسان العرب - تأليف ابن منظور. بيروت، طبعة صادر.

63- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات - تأليف ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

64- مختصر في شواذ القرآن - تأليف ابن خالويه، نشر برجشتراسر. مصر، 1934.

65- المصباح في علم النحو - تأليف ناصر الدين المطرزي. مصر، بلا.

66- معجم الأدوات النحوية - للمحقق. دمشق، ط7، 1995.

67- معجم القراءات - تأليف عبد اللطيف الخطيب. دمشق، 1997.

68-معجم المعربات الفارسية - للمحقق. دمشق، 1987.

69- المعجم المفصل في شواهد النحو - إميل بديع يعقوب. بيروت، 1992.

70- المفصل في علم اللغة - تأليف الزمخشري. بيروت، 1990.

71- مغني اللبيب - تأليف ابن هشام، طبعة محيي الدين. بيروت، 1992.

72- المقاصد النحوية - تأليف محمود العيني (مع خزانة الأدب). بيروت، طبعة صادر.

73- المؤتلف والمختلف - تأليف الآمدي. القاهرة، ط2، 1982.

74- النشر في القراءات العشر - تأليف ابن الجزري، تصحيح الضباع. مصر، المكتبة التجارية.

75- النوادر في اللغة - تأليف أبي زيد. بيروت، 1967.

76- هدية العارفين - تأليف إسماعيل باشا.

77- همع الهوامع - تأليف السيوطي، تحقيق هارون وعبد العال. بيروت، 1975.